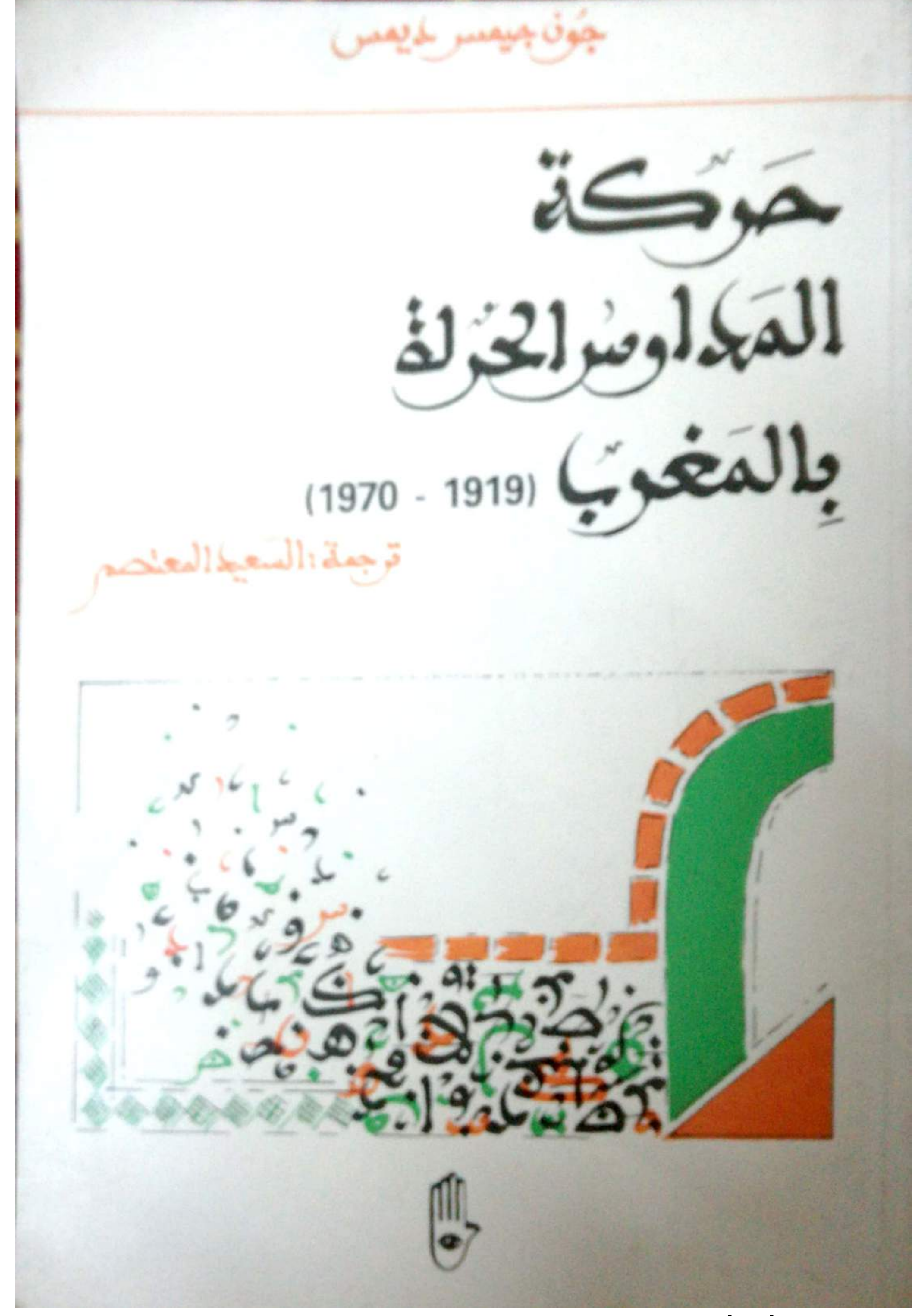

جون جيمس ديمس
حركة المدارس الحرة بالمغرب
(1919 - 1970)
ترجمة: السعيد المعلمي

الكتاب : حركة المدارس الحرة بالمغرب
المؤلف : جون جيمس دنيس
المترجم : السعيد المعتصم
الطبعة الأولى - الدار البيضاء 1991
نشر : تانسيفت
المطبعة : النجاح الجديدة
الايداع القانوني : 879/91 .

حركة المدارس الحرة بالمغرب

1919 ـ 1970

جون جيمس ديمس

ترجمة

السعيد المعتصم

العنوان الاصلي

THE FREE-SCHOOL MOVEMENT IN MOROCCO

1919 - 1970

توطئـة

تعـد هذه الـدراسـة حصيلة مران طويل، ابتدأ سنة 1959، وشمل التاريخ واللغة العربية ودراسـات الشرق الأوسط. فخـلال دراستي الجـامعية، توسعت دائرة اهتمامي لتشمل، الى جانب الشرق الأوسط، منطقة شمال أفريقيا. وأثناء دراسة مبكرة وعامة للمغرب، خلال الحقبة الممتدة من سنة 1925 الى سنة 1943، أثارت انتباهي الدلالة التاريخية لحركة المدارس الحرة، في البحث الذي قام به جون ب. هالستيد John P. Halstead. ورغم أن مقاربتي لموضوع المدارس الحرة، والنتائج التي استخلصتها، تختلف بشكل ملحوظ عن المعالجة الوجيزة التي أفردها هالستيد للموضوع، فإنني، مع ذلك، مدين له لكون عمله لفت انتباهي الى الموضوع.

لقد أجريت معظم الابحاث التي تستند اليها هذه الدراسة بالمغرب، سنة 1968/1969. ومولت بمنحة فولبرايت Fulbright. واطلعت على ما توفر من المستندات المنشورة والمخطوطات الهامة وعلى مجموعات من الاوراق الخاصة ذات الصلة بالمدارس الحرة، بالاضافة الى دفاتر وسجلات المدارس الخصوصية. ولم تكن الوثائق الفرنسية المتعلقة بحقبة الحماية متاحة نظرا للنظام الفرنسي القاضي بعدم اطـلاع الجمهور على الوثائق الا بعد مضي خمسين سنة. غير أن لوسيان باي Lucien Paye استطاع الحصول على هذه الوثائق والاطلاع عليها أثناء كتابته لاطروحة الدكتوراة، مستعرضا بذلك، بشكل واف بالمـراد، ردود فعل الادارة الفرنسية وسياساتها تجاه المدارس الحرة بالمغرب. وعلاوة على ذلك، تمكنت من اكتشاف عدة مخطوطات فرنسية أخرى غير منشورة، وعدة بحوث تدريب كتبت في أواخر الاربعينات، ووظفتها لاتمام دراسة باي Paye. كما وافاني الموظفون الفرنسيون السابقون باجابات على اسئلة خاصة وذلك من خلال مراسلات شخصية.

ومن الجانب المغربي، أكملت المصادر المكتوبة المحدودة بما يناهز مائة وخمسين استجوابا أجريته مع أربعـين شخصية لها علاقـة بحركة المدارس الحرة، سواء سابقا أو راهنا، كالمؤسسين والمديرين والمدرسين والعلماء وقدماء التلاميذ. غير أن ما كان يبدو كمعلومات حقيقية مباشرة غالبا ما كان الكشف عنه لا يتم الا بشق الانفس. اذ يتعين الاقرار صراحة بأن المصادر الشفوية في البحث التاريخي تتعرض دائما للتحريف الحزبي. فغالبا ما يبالغ الرواة في تضخيم مآثرهم الشخصية ومنجزات حزبهم أو مدينتهم أو منطقتهم، ويستصغرون مآثر خصومهم. ويضاف الى ما سبق، تباين مصداقية المصادر الشفوية من موضوع الى آخر بشكل مريع. ولضمان دقة مصادري الشفوية، كنت ألجأ الى مصدر ثان كلما كان ذلك ممكنا. وأقابله بالمصادر المكتوبة. وفي حالة الشك، كنت أعتمد على رواية رواة «محايدين».

وبـادىء ذي بدء، يتعين تقديم بعض التوضيحات للقراء غير المطلعين على النظام التربوي الفرنسي. فالاطفال عادة يرتادون المدرسة الابتدائية الفرنسية لمدة خمس سنوات، وذلك ما بين سن

السادسة أو السابعة وسن الحادية عشر أو الثانية عشر. وتم نقل هذا النظام بحذافيره الى شمال أفريقيا الفرنسي. كما نزعت المدارس الخصوصية المعربة الى تبني هذا السلك ذي السنوات الخمس. وفي الطور الثانوي، يحرز التلميذ عادة على شهادة الدروس الثانوية المعروفة باسم « brevet »، وذلك بعد قضائه أربع سنوات من الدراسة. أما الباكلوريا فتستلزم سنتين أو ثلاث سنوات اضافية من الدراسة بالثانوية. في حين أن الاجازة تتطلب ثلاث سنوات من الدراسات الجامعية، أو أربع سنوات في الشعب العلمية(*).

ولاعطاء فكرة هادفة عن مبالغ الاموال المتعلقة برسوم التعليم وتكاليف البناء والاعانات المالية وما الى ذلك، وضعت مقابلها بالدولار الامريكي بين قوسين. والمقابل بالدولار يعود الى السنة التي يدور حولها الحديث. فالقوة الشرائية المتداولة لمبلغ 25 دولارا في العشرينات و 38 دولارا سنة 1939 يعادل تقريبا 100 دولار سنة 1970.

لقد استفادت هذه الدراسة كثيرا من مساعدة عدة أشخاص في الولايات المتحدة الامريكية والمغرب. وانه لمن دواعي الغبطة والسرور الاعراب لهم عن مشاعر الشكر والامتنان لمساهماتهم المتعددة. ففي الولايات المتحدة، شاطرني جون ب هالستيد الرأي حول موضوعي، وتفضل مشكورا ببعث رسائل تقديمية الى بعض المديرين الضالعين في حركة المدارس الحرة. وما انفك السيد ليون كارل براون Leon Carl Brown يشجع عملي ويسدي الي النصح والمشورة. واليه يعود الفضل، أول مرة، في اقتراح القيام بمقاربة مقارنة تشمل تونس والجزائر. وفي المغرب تفضل السيد كينيت براون Kenneth Brown بقراءة الفصل الثاني والثالث والرابع، والتعليق عليها، وذلك في مسودة البحث الاولى. كما ساهم بشكل جوهري في مساعدتي على فهم المجتمع التقليدي المغربي. وأبدى السيد محمد جسوس، وهو أحد قدماء تلاميذ المدارس الحرة، بعض الاقتراحات والانتقادات بخصوص الفصل الثاني والثالث والرابع وجزء من الفصل الخامس. كما تقدم ببعض الملاحظات المتعلقة بتنظيم الفصل الثالث. وفي الأخير، ما كان لهذه الدراسة أن ترى النور، لولا مساعدة وصبر وحسن وفادة الرواة الذين اعتمدت عليهم. فلقد وضع العديد منهم رهن اشارتي مجموعة من أوراقهم الخاصة. والى كل هؤلاء، أتقدم بعبارات الشكر والامتنان. وأخص بالذكر منهم، السادة مولاي مصطفى العلوي وعبدالسلام الفاسي وعبدالله الجراري وعثمان جوريو وابراهيم الكتاني وأحمد معنينو والمكي الناصري.

(*) الشعب العلمية والأدبية (أ).

الفصل الأول

مدخل لدراسة ظاهرة المدارس الحرة

1. مفهوم المدرسة الحرة

ماذا يعني مصطلح «المدرسة الحرة» على وجه التحديد؟ ان كلمة «حرة» تفيد معنى «خصوصية» أو «متحررة من كل رقابة حكومية»، أكثر مما تعني «مجانية». غير أن مصطلح «المدرسة الحرة» لا ينطبق على كل المدارس الخصوصية، اذ يهم فقط تلك المدارس التي يشرف عليها الأهالي. ففي المغرب، لا يشمل هذا المصطلح المدارس التي أسستها، قبل الاستقلال، الرابطة الاسرائيلية العالمية والمنظمات التبشيرية المتعددة، أو الجماعات الاجنبية الخصوصية الأخرى، كما لا يشمل مدارس البعثة الثقافية الفرنسية في فترة الاستقلال.

وعادة ما كان التعليم الملقن في هذه المدارس يقتصر على الطور الابتدائي، رغم أن بعض المدارس الأولى كانت تضم أيضا أقساما من الطور الثانوي. وبالطبع، كانت اللغة العربية هي لغة التدريس، وان كانت قد أضيفت لها، في بعض الحالات، بضع ساعات من اللغة الفرنسية. كما كانت بعض المدارس ذات المستوى الرفيع والمحدثة في الثلاثينات، تستعمل منهاجا دراسيا مزدوجا باللغتين العربية والفرنسية.

2. المجابهة الاستعمارية

لماذا انشئت المدارس الحرة؟ لقد حاول الكتاب الذين عنوا بدراسة المسألة في سياقها المغربي، أن يثبتوا تباعا بأن هذه المدارس لم تكن سوى نتيجة مباشرة لحركة الاصلاح الاسلامية المعروفة بالسلفية[1]، وأنها استلهمت من مؤسسات مشابهة، كتلك المعروفة باسم «المدارس القرآنية الحديثة بتونس»[2]. فما يتعين افتراضه انطلاقا من هذه المواقف، هو أنه لو لم تكن هناك حركة اصلاح اسلامية بالمغرب، أو لو لم تكن هناك مدارس قرآنية حديثة بتونس، لما كانت هناك حركة للمدارس الحرة بالمغرب

---

1) أنظر: John P. Halstead : Rebirth of a Nation : The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912 - 1944. (Cambrige, Mass., 1967), pp. 161

2) أنظر: Lucien Paye, «Enseignement et société musulmane : Introduction et évolution de l'enseignement moderne au Maroc». وهي أطروحة دكتوراه في الآداب، جامعة باريس 1957، الصفحات 224 وما يليها، و357 وما يليها، وأعاد تأكيد طرحه في رسالة بعث بها إلينا بتاريخ 2 دجنبر 1968.

ـ في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى على الاقل. غير أن البحث الذي قمت به، يفيد بعدم ملاءمة أي من هذه التفاسير، الشيء الذي دفعني الى البحث عن بديل أكثر اقناعا.

لقد ظهرت المدارس الحرة ـ أو المؤسسات المشابهة لها تحت اسم آخر ـ في العديد من البلدان التي عاشت فترة حكم استعماري، ان لم نقل في معظمها. ومن بين البلدان الاسلامية المنتمية الى هذه الفئة، هناك على الاقل بلد واحد (تونس) لم يعرف حركة اصلاحية اسلامية قوية.

ويمكن الوقوف على تفسير أسلم لحركة المدارس الحرة، من خلال القاسم المشترك الذي يجمع هذه البلدان: ويتعلق الامر بالمجابهة الاستعمارية بين حكم أجنبي والسكان الخاضعين له[3]. فعلى افتراض هذه المجابهة الاستعمارية، خصوصا منها تلك التي تتبع فيها القوى الاستعمارية سياسة ثقافية عدوانية (كفرنسا في الجزائر بالمقابلة مع ايطاليا في ليبيا)، فان من بين ردود فعل السكان المغلوبين على أمرهم، اقامة مدارس خصوصية للحفاظ على ثقافتهم وضمان استمراريتها. لهذا، فانه اذا كان من شأن العوامل المحلية الخاصة، كالاصلاح الاسلامي، أن تفرز سياقا تنبثق فيه، ببلد معين، بعض المدارس أو معظمها، فان المجابهة الاستعمارية، خصوصا في جانبها الثقافي، هي التي تكسب الوضعية التاريخية ديناميكية أساسية[4].

ولتدعيم هذا الرأي وتوضيحه، وكذا استعراض الاشكال المتعددة التي اتخذتها المدارس الحرة في المناطق الأخرى من أفريقيا الشمالية الفرنسية، فاننا سنعالج في المبحثين التاليين ظاهرة المدارس الحرة في تونس والجزائر..

3. ظاهرة المدارس الحرة بتونس

رغم أن الاستعمار الفرنسي لم يستقر بتونس الا سنة 1881، أي بعد مرور نصف قرن تقريبا على احتلال الجزائر، فان تونس كانت دائما أكثر عرضة لتيارات التحديث الاوروبية من بقية بلدان شمال أفريقيا. فمنذ أواسط تسعينات القرن الماضي، والى غاية سنة 1912، نشطت بتونس نخبة تحديثية مزعومة. ولقد لقب الفرنسيون هذه الجماعة الصغيرة باسم «تونس الفتاة»، نظرا لشدة شبهها بجماعة «تركيا الفتاة». وكانت تتوخى التحديث والعصرنة، عبر اجراء اصلاحات عملية معقولة. كما

---

3) يمكن الوقوف على تنوع مهم بهذا الصدد من خلال المثال المصري، طيلة النصف الأول من القرن التاسع عشر، حينما حول محمد علي بعض المدارس القرآنية التقليدية في البلاد (الكتاتيب) إلى مدارس ابتدائية. ورغم أن مصر لم تكن آنذاك ترزح تحت نير الحكم الاستعماري، فإن الحملة الفرنسية التي قادها نابليون سنة 1798، والاحتلال القصير الناجم عنها، خلفا لدى محمد علي انطباعا دائما حول القوة العسكرية الغربية والقاعدة التقنية التي تستند إليها. وكجزء من مجهوده الهادف إلى تنمية قوة عسكرية حديثة، حاول إدخال بعض عناصر النظام التعليمي الفرنسي إلى مصر. وفي هذا الأفق، قام بتحديث بعض الكتاتيب القرآنية، كما شجع في نفس الوقت على إقامة مدارس البعثات الأجنبية.

4) لقد أنشئت المدارس الخصوصية الخاضعة لاشراف الأهالي، على وجه التأكيد، في البلدان التي لم تعرف العهد الاستعماري. غير أن هذه الحقيقة لا تدحض حجتنا القائلة بأن المواجهة الاستعمارية هي التي تولد الديناميكية التاريخية الأساسية في ظهور المدارس الحرة بالبلدان المستعمرة. ففي حالة البلدان المستقلة، تستجيب المدارس الحرة لديناميكية تاريخية مغايرة. ذلك أنها عادة ما تنشأ لضمان تعليم أرفع مستوى من تعليم المدارس العمومية أو لتوفير تعليم ذي صبغة دينية خاصة كما هو الأمر بالنسبة لمدارس الأبرشية في الولايات المتحدة الأمريكية.

كانت ترفض الاصلاح الاسلامي، لعدم ملاءمته للعصر الحديث، داعية الى محاكاة فرنسا، بغية النهوض بالمجتمع التونسي الى مستوى الغرب[5].

واسوة بكل نخبة تحديثية، كانت تونس الفتاة تعطي الاولوية لمسألة التعليم. فكان خير الله ابن مصطفى، أحد المنتمين الى هذه الجماعة، ينادي بالنهج التدرجي. إذ ارتأى ضرورة الحفاظ على بعض التعليم القرآني في شكل منقح، الى جانب تعليم عصري أساسا. كما سعى الى توظيف التقنيات البيداغوجية الحديثة المستقاة من الفرنسيين العاملين «بمديرية التعليم العمومي»، وذلك لتعليم اللغة العربية. وكان يومن بامكانية استخدام اللغة العربية في تلقين المنهاج الدراسي الحديث. ولوضع أفكاره موضع التنفيذ، حصل خير الله ابن مصطفى على مساعدة مالية من رئيس مجلس الحبس[6]. فافتتح في شهر دجنبر من سنة 1906 ما أسماه «بالكتاب المستصلح» أو المدرسة القرآنية الحديثة، وهي الأولى من نوعها في أفريقيا الشمالية. واستهلت المدرسة عملها تحت اشراف مدير كفؤ، بمنزل واسع وأنيق بالمدينة العتيقة في تونس العاصمة. وفي غضون شهر، استقطبت 200 تلميذ[7].

وكان التعليم الملقن في مدرسة خير الله تعليما عصريا أساسا، وان لم يكن ينبذ كليا المنهاج الدراسي الاسلامي التقليدي. فكان التلاميذ يتعلمون في البداية مبادىء القراءة والكتابة واستيعاب اللغة العربية، قبل الشروع في دراسة القرآن الكريم. ثم، بعد ذلك، يحفظون عن ظهر قلب ربع القرآن، ويتعلمون القواعد الاساسية للعقيدة الاسلامية ودروس الاخلاق. وفي نفس الوقت، كان التلاميذ يتلقون: «تعليما علمانيا يتضمن القراءة والكتابة وحفظ مختارات أدبية من الشعر والنثر والنحو، ثم الحساب والنظام المتري، والقواعد الأساسية للجغرافيا، وخصوصا تلك المتعلقة منها بتونس وفرنسا، ثم التاريخ، وخاصة تاريخ تونس مسبوقا بملخص عن تاريخ العرب و تاريخ فرنسا، وتراجم عظماء كل العصور، والمبادىء الاساسية للعلوم الطبيعية[8].»

ولتدريس هذه المواد، استخدم خير الله كتب المطالعة العربية المشكولة الصادرة في مصر وسوريا. ثم لجأ فيما بعد الى تحوير المنهاج الدراسي حينما أصبح مقتنعا بضرورة اعطاء التلاميذ معلومات عملية عن اللغتين الفرنسية والعربية[9].

---

5) للاطلاع على تحليل موجز لحركة تونس الفتاة، أنظر تحليل ليون كارل براون في :
– Micaud, Brown, & Moore, «Tunisia : The Politics of Modernization» (New York, 1964), pp. 22 - 37.
ومن الأهمية بمكان الاشارة إلى أن عدد المعمرين الايطاليين بتونس كان يفوق عدد المعمرين الفرنسيين، طيلة نصف قرن من تاريخ إقامة نظام الحماية سنة 1881. إلا أن اللغة الفرنسية كانت هي اللغة المستعملة في التعليم بالمدارس العمومية. وكان التكوين المفرنس شرط أساسي للحصول على منصب شغل في إدارة الحماية وإحراز مكانة تنافسية في الميدان الاقتصادي. لهذا لم يكن واردا أن تتوجه حركة «تونس الفتاة» ثقافيا نحو إيطاليا عوض فرنسا.

6) الحبس مؤسسة إسلامية أقرها العرف، تصبح بموجبها الملكية وقفا على الأغراض الدينية وغايات البر والاحسان.. وهذا النوع من الملكية غير قابل للتفويت، وإن كان بإمكان المالكين الأصليين وورثتهم تحصيل المداخيل. وتنتشر الحبس في المغرب والجزائر، ويسمى وقفا في بلدان المشرق العربي.

7) أنظر Micaud وBrown وMoore، مرجع سابق، ص 32.
وانظر أيضا : – Charles-André Julien, «Colons français et jeunes tunisiens (1882 - 1912)», **Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer**, Vol. 54, no. 194 - 197 (1967), p. 139.

8) خير الله بن مصطفى، من خلال أوراقه التي قدمت إلى مؤتمر شمال أفريقيا بباريس في شهر أكتوبر من سنة، 1908، والتي أوردها شارل أندري جوليان في مقاله السالف الذكر، الصفحات 138 ـ 139.

9) أنظر مقال أندري جوليان السالف الذكر ص 139. وأنظر Micaud وBrown وMoore، ص 33.

وعلى الرغم من توقف حركة تونس الفتاة سنة 1912 ، فان مدرسة خير الله ابن مصطفى القرآنية الحديثة الاولى أصبحت لاحقا نموذجا اقتدي به في إنشاء عدة مؤسسات مشابهة بتونس طيلة العقدين الموالين. ففي صفاقس، افتتحت مدرسة قرآنية حديثة سنة 1910 ، وتبعتها عدة مدارس أخرى ما بين سنة 1923 و 1925 . وانتشرت هذه الحركة في بيزرت والقيروان وسوسة، وفي حواضر أرحب كساحل موقنين وموناستير وقصر هلال ومهدية. وفي سنة 1929 ، بلغ العدد الاجمالي لهذه المدارس في مجموع التراب التونسي سبعة عشر مدرسة[10]. وما بين 1929 و 1936 ، لم يتعد عدد المدارس التي افتتحت أربع مدارس فقط. ثم افتتحت سنة 1937 ست مدارس، وثلاث سنة 1938 ، وتسع سنة 1939 . فكان مجموعها 32 مدرسة قرآنية بتونس، بطاقة إيوائية بلغت 116 10 تلميذا في نهاية 1939[11].

وعقب الحرب العالمية الثانية، وفي غمرة الزخم المتزايد الذي عرفته الحركة الوطنية التونسية بقيادة حزب الدستور الجديد، شهدت المدارس القرآنية الحديثة توسعا سريعا. ففي سنة 1951 ، بلغ عدد المسجلين بها 23000 تلميذ. وغداة إعلان استقلال تونس سنة 1956 ، كان هناك حوالي 000 35 تلميذ في المدارس القرآنية، أي ما يقارب تلميذا من كل أربعة تلاميذ منتمين الى المدارس العمومية[12] ورغم أن المنهاج الدارسي كان يعطي أهمية قصوى للغة العربية والمواد الاسلامية، فانه كان مرصودا للحصول على «شهادة الدروس الابتدائية» التي تسلمها «مديرية التعليم العمومي».

وبعد الاستقلال، مارست الحكومة رقابة شاملة على المدارس القرآنية. وقامت، في كثير من الحالات، بتحويلها الى مدارس عمومية، اذ لم تكن لحزب الدستور الجديد، على عكس نظرائه في المغرب، أي مصلحة في الإبقاء على المدارس القرآنية الحديثة، كشكل دائم من أشكال التعليم في تونس المستقلة. فسيطرة الحكومة على هذه المدارس والتغيير الذي أدخلته عليها، يعنيان في الحقيقة بأن الحزب كان يرى في هذه المدارس وسيلة ناجعة لدفع سلطات الحماية الى انشاء المزيد من المدارس العمومية.

وبصفـة إجمـالية، قامت المدارس القرآنية الحديثة بوظيفة مجدية، تمثلت في توفير تربية حديثة للعديد من التونسيين الذين كانوا يمانعون في إحداث قطيعة حادة مع الثقافة العربية الاسلامية التقليدية لمجتمعهم. غير أن من مساوىء هذه المدارس أنها غالبا ما كانت عرضة لاستغلال مختلف الجماعات المناهضة للتحديث والعصرنة. وهذا ما يفسر كونها لم تصنع قادة بارزين، ذلك أن كل القادة التونسيين تلقوا تعليمهم بالمدارس الفرنسية أو الفرنسية العربية[13].

---

10) أنظر paye المرجع السابق، ص ص 357 ـ 358 .

11) المرجع السابق، ص 259 ـ 260 .

12) أنظر

~Lucien Paye, «L'enseignement en Tunisien», **En cyclopédie Mensuelle d'Outre-Mer**, document no. 8 (Mai 1952), p. 16.

~Leon Carl Brown «Tunisia, «in James S. Coleman, ed. **Education and Develpement** (Princeton, 1965). p. 151.

13) أنظر Brown المرجع السابق، 151 ، وMicaud وMoore ص 34 .

ومجمل القول، أن نمو المدارس الحرة بتونس يعكس بعضا من ملامح البلاد المتميزة. فنظرا لموقعها الجغرافي وتقبلها التقليدي للتأثيرات الاوروبية، لم تعارض تونس بقوة إقامة الحماية الفرنسية سنة 1881. فلقد كان بعض التونسيين على الأقل، ونخص بالذكر منهم حركة تونس الفتاة، يبذلون قصارى جهودهم لجعل مجتمعهم يحاكي المجتمع الفرنسي. وفي سياق نخبة تحديثية متوجهة أساسا نحو باريس أكثر من توجهها نحو القاهرة أو دمشق، طورت المدارس الحرة التونسية مميزات متقدمة: فتبنت منهاجا دراسيا مزدوجا باللغتين العربية والفرنسية، وذلك بغية الإعداد للشهادة الابتدائية التي كانت تسلمها إدارة التعليم العمومي، وهي شهادة تخول حاملها حق ولوج المدارس الثانوية العمومية. وحينما وصل الى الحكم حزب الدستور الجديد البعيد النظر، ألغى المدارس الحرة وأحل محلها المدارس الابتدائية العمومية المسيرة على الطراز الفرنسي.

4. ظاهرة المدارس الحرة بالجزائر

على عكس تعاملها مع محميتيها، تونس والمغرب، كانت فرنسا تحكم الجزائر كمستعمرة دونما تظاهر بحكم غير مباشر. فلقد بدأ العهد الاستعماري الفرنسي بالجزائر سنة 1830. ودامت فترة «التهدئة» الدامية والطويلة معظم ما تبقى من القرن التاسع عشر. وكان الحكم الفرنسي بالجزائر أفظ منه في بقية شمال أفريقيا. ويعود ذلك جزئيا الى تواجد جالية كبيرة من المعمرين الفرنسيين بالجزائر. ومع مرور الوقت، أبدى بعض الجزائريين ميلا الى الفكرة الداعية الى محاكاة فرنسا، في حين ذهب البعض الآخر في الاتجاه المعاكس. وأصبحوا واعين بضرورة الحفاظ على ثقافتهم العربية الاسلامية. فقام هؤلاء، ابتداءا من العشرينات، بالإعداد لإنشاء مدارس حرة في سياق حركة إصلاحية إسلامية.

فبينما قامت العناصر العصرية المتوجهة نحو الغرب بإنشاء أول مدرسة حرة بتونس، اختلف الأمر في الجزائر، حيث قام قادة الاصلاح الاسلامي باتخاذ المبادرة في هذا الصدد. فباستلهامهم لتعاليم جمال الدين الافغاني ومحمد عبده بمصر والمعروفة بالسلفية[14]، أصبح بعض العلماء الجزائريين مقتنعين، في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الاولى وتلك التي أعقبتها، بضرورة إصلاح أمر الاسلام وإحياء وطنهم عن طريقه. وكان يتزعم هؤلاء الناس الشيخ عبدالحميد بن باديس. وكانت تحدوهم رغبة في تحديث الشكل العتيق الذي كان عليه التعليم في المدارس القرآنية التقليدية، فافتتحوا سلسلة من المدارس الحرة. وبانتهاء سنة 1931، كانت هناك بالجزائر حوالي عشرين مدرسة حرة. ولقد عجل هذا التطور، فيما بعد، بإنشاء جمعية علماء الجزائر المسلمين سنة 1931. وفي أواسط الثلاثينات بلغ عدد المدارس الحرة بالجزائر ما يقارب المائة، وكانت تأوي ما يتراوح بين 3000 و 7000 تلميذ[15].

لقد كان هناك وراء قيام المصلحين الاسلاميين الجزائريين بإنشاء المدارس الحرة اعتباران أساسيان، يتمثل أولهما في ضمان تعليم الأطفال الذين لا حظ لهم في ولوج المدارس العمومية، وثانيهما يتجسد في محاربة الانسلاخ عن الثقافة الاسلامية التقليدية لدى أولئك الجزائريين الذين استهوت

14) سوف نتعرض لطبيعة السلفية وتعاليمها في الفصل الموالي في معرض تطرقنا لدور الحركة السلفية بالمغرب.

15) أنظر
– Jaques Berque, **French North Africa**, Jean stewart, trans. (New York, 1967)! 360 - 361.
– Ali Merad, **Le Réforisme Musulman en Algérie de 1925 à 1940** (Paris, 1867), p. 338.

أفئدتهم الحضارة الفرنسية. وهكذا أنشأ المصلحون مدارس حرة لتوفير تعليم عربي اسلامي أساسي قصد ترصيص صفوف الجماعة الاسلامية وتقوية إحساسها بالهوية الجزائرية[16].

ولقد اختلفت طبيعة المدارس الحرة الجزائرية بشكل متميز عن المدارس القرآنية الحديثة بتونس. ففي كلتا الحالتين، كان التعليم مقتصرا على المستوى الابتدائي، ماعدا بعض الاستثناءات القليلة البارزة في الجزائر. لكن، بينما كانت المدارس التونسية تلقن منهاجا دراسيا مزدوجا باللغتين العربية والفرنسية، كان المنهاج الدراسي للمدارس الحرة الجزائرية يرجح كفة المواد الاسلامية واللغة العربية، ويخصص فقط ثلث الحصص الدراسية للحساب والجغرافيا والمبادىء الاولية للغة الفرنسية[17]. وهكذا كان خريجوا المدارس الحرة الجزائرية، على عكس زملائهم التونسيين، لا يتلقون التعليم الضروري لتأهيلهم للمدارس الثانوية العمومية. فكانوا يضطرون الى متابعة الدروس الثانوية التقليدية، أو يذهبون توا للعمل.

وفي غمرة تزايد كثافة الحركة الوطنية الجزائرية عقب الحرب العالمية الثانية، ارتفع عدد المدارس الحرة بحدة، خصوصا بعد سنة 1947. فمنذ الثلاثينات، كانت الحملة التربوية والثقافية لجمعية العلماء قد توغلت في القرى والمناطق الجبلية، وشملت المناطق البربرية. واستطاع المصلحون وعدد متزايد من الوطنيين الجزائريين أن يشيدوا على هذا الأساس حركة المدارس الحرة، وأن يحققوا توسعا سريعا في وتيرتها ابتداءا من الاربعينات وحتى أواسط الخمسينات. وفي سنة 1951، كانت جمعية العلماء تتوفر على 55 مدرسة، تأوي 10 000 تلميذ تقريبا[18]. وفي نفس الفترة، تزايد عدد المدارس الحرة التي تشرف عليها الأحزاب السياسية والمنظمات الاخرى. وبلغت الحركة برمتها أوجها سنة 1954، بحوالي 110 مدرسة و 20 000 تلميذ.

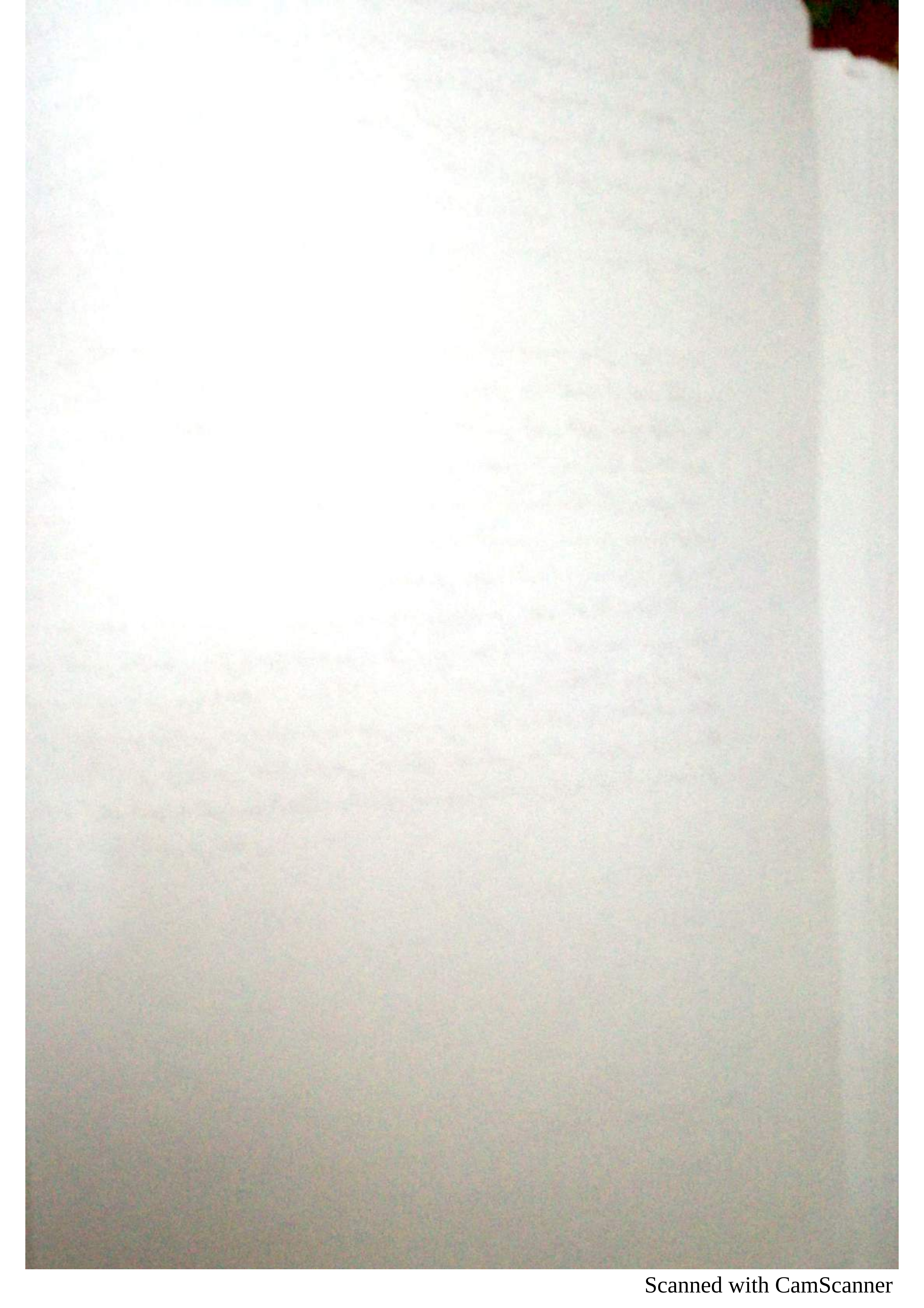
وخلال سنوات الثورة الجزائرية، التي بدأت في شهر نونبر من سنة 1954، أقدمت الادارة الفرنسية على إغلاق عدة مدارس حرة، متهمة إياها «بالأنشطة التخريبية»، ووضعت مديريها تحت الاقامة الاجبارية. وهكذا أغلقت ما بين 1954 وسنة 1959، 59 مدرسة من مجموع 102 مدرسة حرة[19]. ويمكن القول الى حد ما، بأن المدارس الحرة الجزائرية أصبحت متجاوزة، منذ أن تحولت المقاومة السلبية الى مقاومة إيجابية. غير أن الاحساس بالهوية الجزائرية الذي غرسته في شباب الأمة جمعية العلماء في الثلاثينات كان شرطا سيكولوجيا أوليا لا مندوحة عنه للثورة الجزائرية. فما أعد بصبر وأناة طيلة «الثورة الثقافية» التي قادها العلماء الاصلاحيون بالجزائر قبل الحرب العالمية الثانية، لم يؤت أكله الا في الخمسينات، أي بعد مرور عقدين من الزمن[20].

---

16) Merad مرجع سابق، ص 350 ـ 351.
17) المرجع السابق، ص 343، هامش رقم 2.
18) أنظر:
– Paye, «Enseigement et société musulmane», p. 370.
19) أنظر. «L'ensegenment de la langue arabe en Algérie», Commandan Jaques Carret – وهو بحث تدريب غير منشور، مؤرخ بتاريخ 16 دجنبر 1960، مركز الدراسات العليا الادارية لأفريقيا وآسيا المعاصرتين. (CHEAM). باريس، ص 11.
20) أنظر David C. Gordon, **The Passing of French Algeria**, (London, 1966), p. 33 – إذ يخلص إلى نفس النتيجة، ويستشهد بثلاثة كتاب آخرين يؤيدون هذا الرأي.

والخلاصة، أن نمو المدارس الحرة الجزائرية يمكن تفسيره بصيغة الملامح البارزة في تاريخ جزائر القرن العشرين. فمبادرة الاصلاح التعليمي لم تأت من صفوف المثقفين المفرنسين، كما هو الامر في تونس، بل جاءت على يد العلماء ذوي الثقافة التقليدية. فهذه الجماعة الاصلاحية المولية وجهها قبل جامعة الزيتونة بتونس والازهر بالقاهرة، تبنت، في المدارس الحرة، منهاجا دراسيا يرتكز في معظمه على اللغة العربية والمواد الاسلامية. وهكذا كان القصد من انشاء المدرسة ترسيخ الشعور بالهوية الجزائرية في أذهان التلاميذ، أكثر مما قصد منها تأهيلهم لولوج المدارس الثانوية العمومية. وأثناء المقاومة الايجابية لسنوات الثورة التي أعقبت سنة 1954، تقهقرت المدارس، نتيجة الاجراءات القمعية التي اتخذتها الادارة الفرنسية.

بعد هذه الملاحظات التمهيدية المتعلقة بظاهرة المدارس الحرة عموما، ومثالي الجزائر وتونس خصوصا، يتعين أن نعود الى المغرب، وهو موضوعنا الرئيسي. وينبغي بهذا الصدد أن نقدم للقارىء في بضع كلمات معلومات تتعلق بترتيب الفصول اللاحقة. فالفصل الثاني الذي عولج فيه الوسط الفكري المغربي، يشكل أرضية لمحور اهتمام هذه الدراسة. وفي الفصول الاربعة التالية المشكلة لجوهر هذا البحث، درست حركة المدارس الحرة المغربية منذ نشأتها عقب الحرب العالمية الاولى وحتى الوقت الراهن (1970). فالفصل الثالث يعرض بالخصوص لنشأة هذه المدارس وانتشارها في معظم الحواضر من سنة 1919 الى سنة 1931. أما الفصل الرابع، فيغطي الحقبة الممتدة من سنة 1931 الى سنة 1944، وهي حقبة عرفت انتشار المدارس في البادية واستفادتها من تنظيم الحركة الوطنية المغربية. ويتطرق الفصل الخامس، بشيء من التفصيل، الى توسع ونمو المدارس الحرة بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك ابتداءا من سنة 1944 الى سنة 1956، سنة الحصول على الاستقلال. ويعرض الفصل السادس لتكيف ونمو المدارس الحرة طيلة أربعة عشر سنة من عمر الاستقلال. وفي الخاتمة تمت معالجة بعض التساؤلات التي برزت من خلال العرض. وتتعلق بخصائص حركات المدارس الحرة المشتركة بين بلدان أفريقيا الشمالية الفرنسية الثلاثة، والدلالة الشمولية للمدارس الحرة المغربية، والصور التي أفرزتها في التاريخ الاجتماعي المغربي.



الفصل الثاني

الوضع المغربي في العشرينات

ظهرت أولى المدارس الحرة بالمغرب، بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى بفترة وجيزة - أي سبع سنوات فقط على فرض الحماية الفرنسية والاسبانية -، ثم انتشرت في معظم الحواضر الرئيسية، خلال فترة العشرينات. ولتحديد وفهم نشأة هذه المدارس المبكرة، يتعين الرجوع الى الوسط الفكري الذي انبثقت منه. ويمكن حصر المعالم البارزة للوسط المغربي في العشرينات (على الاقل، من جانب دائرة اهتمام هذه الدراسة المحدودة) في ما يلي: التعليم المغربي التقليدي، والسياسات التعليمية لسلطة الحماية الفرنسية، ونمو الحركة السلفية. وسوف نعرض في هذا الفصل بايجاز لهذه المعالم ونحللها. فالخاصية الاولى تتعلق بالارث الناجم عن انتشار الاسلام بالمغرب في القرن الثامن الميلادي، بينما تعد الخاصية الثانية والثالثة تباعا نتيجة لفرض الحماية الفرنسية سنة 1912 ورد الفعل الذي أعقبها.

1. التعليم المغربي التقليدي[1]

ان تحليل التعليم المغربي التقليدي وثيق الصلة بدراسة نشأة وتطور المدارس الحرة الاولى في العشرينات، وذلك لسببين رئيسيين: **أولا** لكون المؤسسين ومعظم المدرسين في المدارس الحرة الاولى قد تلقوا بدورهم تعليما تقليديا - مع أن محتوى هذا التعليم ونوعيته يختلفان، بطبيعة الحال، من فرد الى آخر. وثانيا، لكون المدارس الحرة الاولى كانت تنطوي على عملية اصلاح وتحديث المدارس التقليدية في مستواها الابتدائي، وأحيانا حتى في مستواها الثانوي.

---

(1) هناك أدبيات غزيرة باللغة الفرنسية عنيت بدراسة التعليم المغربي التقليدي. غير أن أغلبها مغرض. وللاطلاع على الاشغال المهتمة بهذا الموضوع خلال العقود الاولى من القرن العشرين، انظر:

- Lucien Paye, «Enseignement et société musulmane», op. cit, pp. 1-113
- E.Lévi-Provencal, **Les historiens des chorfas** (Paris, 1922), pp. 9-17
- Roger Le Tourneau, **La vie quotidienne à Fès en 1900** (Paris, 1965), pp. 152-176.
- Ed. Michaux-Bellaire, **«L'enseignement indigène au Maroc»**, Revue du Monde Musulamn, Vol. 15, no. 10 (Oct. 1911) pp. 422-452

فهذه الدراسات عموما ترفض الاقرار بالوظائف الايجابية التي يقوم بها التعليم التقليدي في الوسط المغربي، أو تصرف النظر عنها بدعوى عدم أهميتها (سنناقش هذا الموضوع فيما بعد). لهذا يتعين التعامل معها بحذر، خصوصا منها مقال ميشو بيلير.

وعلى عكس ما يزعمه عدة باحثين فرنسيين، فان التعليم المغربي التقليدي في العشرينات لم يكن يعرف حالة من الركود التام. فعلى مستوى التعليم العالي، كانت التيارات الدينية على أشدها منذ سنة 1900 على الأقل. وبما أن الطلبة المتأثرين بهذه التيارات يدرّسون لاحقا في المستويات الدنيا، فانهم كانوا يدخلون عناصر من التغيير والتحديث على بعض المدارس الابتدائية والثانوية.

لقد كان التعليم المغربي التقليدي في فترة العشرينات تعليما دينيا بالاساس. وكذلك كان شأنه منذ ألف سنة. فكل شيء في المجتمع المغربي يرتكز على الدين الاسلامي قضاء ومالية وادارة[2]. لهذا اعتبر الالمام بالاسلام مسألة ذات فائدة قصوى. وكان التعليم المغربي التقليدي دائما تعليما خصوصيا، اذ لم تكن هناك أية ميزانية خاصة بالتعليم العمومي قبل الحماية. ولم تكن الدولة تتدخل لانشاء مدارس جديدة. وعلى الرغم من افتقادها لحق التفتيش، فان الدولة عادة ما كانت تطلب من المدرسين إثبات كفاءتهم المهنية والخلقية[3]. فلننتقل، الآن، من مستوى الملاحظة العامة الى مستوى الدراسة المدققة للتعليم المغربي التقليدي في العشرينات، من خلال مستوياته الثلاثة: الابتدائي والثانوي والعالي.

أ- التعليم الابتدائي: «المسيد»

كان المغاربة يتلقون عادة تعليمهم الابتدائي في المدارس القرآنية المسماة بالمكتب أو الكتاب في العربية الفصحى. غير أن المصطلح المستعمل غالبا للدلالة على المدارس القرآنية في المغرب هو لفظة «المسيد»[4] وهي كلمة تستعمل في اللغة العربية المكتوبة في كل أرجاء المغرب، وفي لغة التخاطب في فاس ومكناس والرباط وسلا والدارالبيضاء. وتستعمل كلمة «الجامع» في طنجة ومراكش، ولدى بعض الجماعات القروية. في حين تستعمل كلمة «المعيمرة» في مناطق جبالة، وكلمة «المحضر» في آسفي[5].

وفي كل قرية يوجد، على الاقل، «مسيد» واحد، بل وحتى في كل «دوار». أما المدينة فتعيل عدة «مسايد». ففي فاس وحدها، كانت هناك 135 «مسيدا» في مطلع القرن[6]. وقبيل الحماية، كان العدد الاجمالي للتلاميذ المنخرطين في «المسايد» يتراوح ما بين 000 120 و000 150 تلميذ من ساكنة يبلغ عددها أربعة ملايين على الأقل. وتشمل 000 800 طفل في سن التمدرس. وهذا يعني أنّ واحدا

---

2) باستثناء الجهاز القانوني والاداري الذي وضعه الفرنسيون بعد سنة 1912.

3) عبدالسلام الفاسي، مذكرة 18 يونيو 1938، من أوراقه الخاصة.

4) مصطلح «المسيد» تهجية عامية لكلمة «المسجد» التي يستعملها المغاربة كمرادف «للمدرسة القرآنية». وبخصوص الانتقال من فكرة «المسجد» الى فكرة «المدرسة القرآنية» الملحقة بالمسجد، قارن المصطلح المغربي «الجامع» الذي يفيد المعنيين معا. وعلى الرغم من أن «المسيد» كلمة عامية، فقد ادرجت في اللغة العربية المكتوبة بالمغرب، استنادا الى رواية عبدالله الجراري في مقابلتنا السادسة معه بتاريخ 31 دجنبر 1968. وانظر ايضا

- **bulletin des Etudes Arabes** (Alger), Vol. 3, no. 12 (mars-avril 1943), pp. 47-48.

- G.S. Colin, «Un document nouveau sur l'arabe dialectal d'Occident au XIIe siècle», Hespéris, vol. 12, no. 1 (1931), p. 17, n.4

5) انظر

- Louis Brunot, «L'école coranique dans le monde musulman», **Bulletin de l'Enseignement Public du Maroc**, vol. 17, no. 102 (février 1930), p. 82

6) انظر

- A.Péretié, «Les medrasas de Fès», **Archives Marocaines** (Tanger), Vol. 18 (1912), p. 309

من كل ثلاثة مغاربة، كان يدرس «بالمسيد» (على اعتبار أن بعض الفتيات فقط هن اللواتي كن يدرسن بالفعل)[7]. واذا كانت الارقام المتعلقة بالعشرينات غير متوفرة، فان بوسع المرء أن يفترض بأن الوضعية لم تتغير كثيرا عما كانت عليه في العقد السابق.

وفي كل «مسيد» يوجد مدرس واحد يسمى «الفْقيه»[8]، وهو شخص من حفظة القرآن الكريم، ذو ثقافة متواضعة. وفي المدن، يؤدي كل تلميذ من تلامذة الفقيه، البالغ عددهم في المعدل عشرين تلميذا في كل مدرسة، قدرا بسيطا من المال أسبوعيا، زيادة على مبالغ أوفر تسلم للفقيه، كلما تمكن التلميذ من حفظ عدد معين من الآيات القرآنية[9]. غير أن هذه المبالغ متواضعة. وكثيرا ما يضطر الفقيه الى تعزيز دخله باعطاء دروس مسائية خصوصية أو بالعمل، في أوقات الفراغ، كحلاق أو خياط أو اسكافي. وفي القرى العربية ودواوير السهول ولدى القبائل البربرية، يحمل الفقيه اسم «الطالب». وعادة ما يكون أقل اطلاعا من فقهاء المدن. وإلى جانب التدريس، يقوم فقيه القرية بمهام القضاء للبث في النزاعات البسيطة وبعض الأمور الصغيرة. وتستأجر الجماعة الفقيه لمدة سنة عادة. ويدعى تبعا لذلك «فقيها مشارطا»[10]. ولدى القبائل البربرية، يشارك الفقيه غالبا في عدة أطوار من الحياة الدينية والعائلية الى جانب مهامه التدريسية. وعادة ما يتلقى أجره عينا، وتجدد عقدته مع الجماعة لسبع أو ثمان سنوات[11]. ويحظى الفقهاء في المدن والقرى باحترام كبير وحظوة خاصة داخل الجماعة، وهي حقيقة تغفلها المصادر الفرنسية عموما.

والقرآن هو المادة الرئيسية الوحيدة الملقنة عادة في «المسيد». فالتلاميذ يلجون «المسيد» ما بين سن الثالثة والسابعة (وغالبا في سن الرابعة أو الخامسة). ويمكثون به حتى سن الثانية عشر أو الثامنة عشر. وفي هذه الفترة يحاولون حفظ أجزاء من الذكر الحكيم. فالمسلم الصالح هو من يحفظ القرآن. وما أعدت المدارس الابتدائية التقليدية الا لبلوغ هذا الهدف. وغالبا ما لا يفهم الفقيه القرآن. ولا يحاول أن يفعل. وهذا ما يثني التلاميذ عادة عن البحث في تفاسير الآيات القرآنية التي يقومون بحفظها. ففي القرون الأولى، كان التعليم يبدأ بتعلم الحد الأدنى الأساسي من مبادىء القراءة والكتابة تمهيدا لتعلم القرآن. ونظرا لفترة الانحطاط الفكري الطويلة التي أعقبت العصر الوسيط، تم

---

7) Paye المرجع السابق، ص 65. وفي تونس، في السنوات الأولى من القرن العشرين، نقف على نفس النسبة، أي أن كل واحد من ثلاثة تونسيين كان يدرس في المدارس القرآنية. أنظر:

- Charles-André Julien, «Colons français et jeunes tunisiens (1882-1912), **Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer**, Vol. 54 (1967), p. 112

8) مصطلح «الفقيه»، كالمصطلح المصري «الفقيه»، هو تهجية عامية محرفة للفظة «الفقيه» (المتضلع في الفقه الاسلامي). ويتغير معناها حسب أوجه الاستعمال. فقد يشير لفظ «الفقيه» الى شخص ذي ثقافة متواضعة، كمدرس المدرسة القرآنية، أو الشخص الذي يقوم بمهام التوثيق العمومية (العدل). وحينما يستعمله الانداد والطلبة، فانه يعني شخصا ذا ثقافة عالية.

9) Michaux-Bellaire، المصدر السابق، ص 428. قبيل الحماية، كان دخل الفقيه يتروح ما بين 75 و150 فرنكا في الشهر (حوالي 25 الى 50 دولار في تلك الفترة) تبعا لمكان تواجده. (المرجع السابق).

10) انظر

- Roger Gaudefroy-Demombynes, **L'Oeuvre française en matière d'enseignement au Maroc** (Paris, 1928), P. 21.

وشهادة عبدالسلام الفاسي، المقابلة الخامسة بتاريخ 9 يناير 1969.

11) المرجع السابق، ص 21.

التخلي عن تدريس اللغة في العقود الأولى من القرن العشرين في الأغلبية الساحقة من «المسايد» المغربية.

الا أنه ينبغي التأكيد على وجود عدة أنواع من «المسايد» المتباينة بعضها عن بعض. «فالمسايد» الحضرية، على سبيل المثال، أحسن تنظيما من «مسايد» المناطق القروية. كما أن «مسايد» أبناء الطبقات الراقية أحسن تجهيزا بل وأحسن تكوينا من «مسايد» أبناء الطبقات الدنيا. وفي المقام الأخير، ترتبط طبيعة ونوعية «المسيد» بالفقيه المشرف عليه.

ولقد كان هناك فقهاء جيدو التكوين، رغم أنهم، بكل تأكيد كانوا يشكلون أقلية. وبعض الفقهاء النبهاء كانوا يدرسون «بالمسايد» لبضع سنوات، في انتظار توليهم مهام القضاء أو العدل. ويصدق هذا الامر كثيرا على الحالات التي لا يكون فيها لهؤلاء الناس اتصالات عائلية تمكنهم من الحصول فورا على مناصب مهمة في المراكز الحضرية. وغالبا ما يودون الحصول على مناصب في مدنهم، فيضطرون الى العمل فقهاء مدة معينة. والفقهاء المتضلعون يدرِّسون تلامذتهم مواد أخرى الى جانب تلقين القرآن واستظهاره: فالتعليم في بعض «المسايد» كان يتضمن الكتابة ومبادىء الحساب والنحو العربي وترتيل وحفظ بعض المختارات من الأراجيز التلقينية[12]. وبما أن هذا المنهاج الدراسي شديد الشبه بمثيله في المدارس الحرة الاولى، فانه من المفيد معرفة نسبة «المسايد» الملقنة لتعليم يتجاوز استظهار القرآن. ونظرا لغياب احصائيات مدققة حول هذه المسألة، قدر محمد داوود، أحد المؤرخين المغاربة الرائدين، نسبة «المسايد» الملقنة لمنهاج دراسي متقدم بخمسة بالمائة من مجموع «المسايد» القرآنية[13].

ولم تكن هيئة «المسايد» مريحة، كما لم تكن تراعي فيها قواعد النظافة دائما - وهذه سمة مميزة للمدارس القرآنية في كل أرجاء العالم الاسلامي منذ ألف سنة. وكان التلاميذ، الذين يتم انتقاؤهم من بين أبناء الحي أو القرية، يجلسون على الارض المفروشة بالحصير الخشن في حجرة ضيقة وغمقة[14]. ويبدأ اليوم الدراسي في الصباح الباكر، ويستمر حتى ساعة متأخرة بعد الزوال، مع استراحة قصيرة لتناول الغذاء في المنازل. وكان كل تلميذ ينسخ درسه اليومي كما يمليه عليه الفقيه[15]. وكانت الدروس المستعرضة دفعة واحدة، متعددة تعدد التلاميذ الذين يقومون باستظهارها. ويتدبر

---

12) انظر
- E. Girardière, «L'école coranique et la politique nationaliste au Maroc», **La France Méditerranéenne et Africaine**, Vol. 1, no. 1 (1er trim., 1938), p. 100

13) شهادة محمد داوود، المقابلة الأولى بتاريخ 27 يوليوز 1968.

14) Girardière، مرجع سابق، ص 100. وبخصوص انعدام النظافة في «المسايد»، يروي روجيه لوتورنو عن تلميذ بالثانوية الاسلامية بفاس، أن الفقيه كان يكافىء التلميذ النجيب بسقيه ماء استخدم طيلة الاسبوع في غسل الالواح التي يكتب عليها التلاميذ دروسهم. انظر
- «Les tendances intellectuelles de la jeunesse de Fès», in **Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe, Vol. 3 (Paris, 1938), p. 26.**

15) أن يقوم بنقل الآيات القرآنية، لا يعني أنهم قد تعلموا القراءة والكتابة. ففي الحقيقة، كان معظم التلاميذ الذين يكملون فيما بعد الدروس التي أعطيت لهم في «المسيد»، يعجزون عن قراءة النصوص العربية. والقلة القليلة هي التي كانت تستطيع الكتابة فعلا.

المدرس أمره للانصات الى هذه الاصوات المرتلة وتصحيحها في آن واحد. ويعاقب على الاغلاط بضربة على الرأس أو الكتفين بقضيب طويل ورفيق. وتتمثل العقوبة التأديبية في ضرب المذنب على باطن قدميه[16].

وتختلف هيئة «المسيد» وصيانته تبعا لتواجده في المدينة أو القرية أو الدوار أو لدى قبيلة تقطن الجبال. فالتنظيم التقليدي للمدينة المغربية يضم المسجد الواقع عادة في وسط المدينة، «ومسيدا» بالقرب منه أو ملحقا به. وبقدر ما تكبر المدينة، تقام «مسايد» إضافية في الزوايا والمساجد الجديدة أو الأضرحة وغرف الايجار. وباستثناء هذه الاخيرة، تعود كل «المسايد» الى ملكية الحبس، وتعد وزارة الاوقاف مسؤولة عن صيانتها واعدادها للفقهاء دون مقابل[17]. وفي القرى العربية ودواوير السهول، يعد «المسيد» مسجدا أيضا. وأحيانا يكون عبارة عن خيمة أو كوخ من قصب أو بيت من آجر. وعلى عكس «مسيد» المدينة، يتحمل سكان القرية نفقات بنائه وصيانته. ولدى قبائل الجبال، تكون المدرسة القرآنية مستقلة بذاتها عن مسجد القرية، وتتحمل الجماعة نفقات صيانتها أيضا[18].

وفي مطلع القرن العشرين، لم يكن دور «المسيد» في المجتمع المغربي يقتصر على التعليم، وذلك لسبب أول: هو أن التردد على «المسيد» يتضمن مسلسلا من التنشئة الاجتماعية للاطفال الذين يفصلون غالبا لأول مرة عن العالم النسوي للأخوات والأمهات والجدات في البيت. ولسبب آخر: هو أن الأطفال يفترض فيهم تعلم مبادىء الاخلاق والمروءة في «المسيد». ويستشف هذا الأمر رمزيا في التعليمات التي يحكى أن الأب المغربي يعطيها للفقيه حينما يأتي بابنه لاول مرة الى «المسيد»: «انه ابنك، واليك يعود أمر تربيته. اضربه، واذا ذبحته، فأنا أدفنه»[19].

ويتمتع الاطفال الذين أتموا دراستهم «بالمسيد» بنوع من الحظوة لكونهم حفظوا القرآن، حتى وان لم يواصلوا دراستهم. فبامكانهم أن يقرأوا وأن يكتبوا قليلا. كما يتميزون بطريقتهم الخاصة في اللباس. وبمقدورهم أن يتزوجوا من فتيات منتميات الى طبقات اجتماعية أرقى. وخلاصة القول، أن طريقتهم في العيش متميزة بشكل واضح عن طريقة عيش أولئك الذين انقطعوا عن «المسيد» في سن مبكر، مفضلين التمرن مع آبائهم الذين لم يسبق لهم أن ترددوا على «المسيد».

ولم يذكر عن تعليم الفتيات المغربيات الا النزر القليل. فالتعليم التقليدي كان حكرا على الذكور فقط، خصوصا في الطور الثانوي والعالي. ففي المستوى الابتدائي، كانت بعض الفتيات يرتدن «المسيد» أحيانا (كان هناك بفاس 15 «مسيدا» مخصصا للفتيات). غير أنه لا يطول بهن المقام فيه، كما هو شأن اخوانهن. والبنات اللواتي كن يحضرن بانتظام، ينقطعن عن الدراسة في سن التاسعة أو العاشرة. ويذهب البنات أحيانا الى مدارس خاصة لتعلم التدبير المنزلي أو الأشغال اليدوية. غير

---

16) ميشو بيلير، المرجع السابق، ص 424.

17) عبدالسلام الفاسي، تقرير عن تنظيم المدن المغربية، مؤرخ بيوم 26 ماي 1938، من أوراقه الخاصة. وكما سنرى في الفصل الرابع، فان بعض «المسايد» من النوع الاضافي، أدرجت في الثلاثينات والاربعينات مواد حديثة في تعليمها القرآني، فتحولت بذلك الى مدارس حرة.

18) ميشو بيلير، المرجع السابق، الصفحتان 428 ـ 429.

19) رواها في أطروحته غير المنشورة.

- Kenneth Lewis Brown, «The social History of a Moroccan Town : Salé, 1830-1930» (Ph. D thesis, U.C.L.A., 1969), p. 476.

انهن، في أغلب الأحيان، يقعدن في البيت حيث يتلقين فن تسيير شؤون البيت من أمهاتهن أو أقاربهن الاناث. فمن الواضح ان مكان المرأة في المجتمع المغربي كان يكمن في البيت ابان العقود الاولى من هذا القرن. وهكذا كانت تربية البنات ترتكز أساسا على التمرن على شؤون البيت، كالطبخ والخياطة وتربية الأطفال. واذا كانت النساء المتعلمات يحظين باحترام كبير، فانهن يشكلن حالات استثنائية.

ب ـ التعليم الثانوي

كانت القلة القليلة من الاطفال هي التي تواصل دراستها في الطور الثانوي. فلقد كان «المسيد» يقوم بعملية تصفية صارمة: فغالبا ما يعجز التلاميذ عن حفظ القرآن، أو ان هم استطاعوا أن يستظهروه، فان ضخامة المهمة تثنيهم عن الاستمرار في الدراسة. والبعض الآخر يختار امتهان حرفة أبيه عوض مواصلة التمدرس. ومن تمكن من استظهار القرآن كله ـ وهي تجربة شاقة في جميع الاحوال ـ سمي «طالبا»، وحق له ولوج المدرسة الثانوية.

وقبل الحماية، كانت المدارس الثانوية (المدارس العلمية) قائمة في بعض الحواضر، ولدى بعض قبائل جبالة. وكانت منتشرة بالخصوص في منطقة سوس[20]. واذا كان لكل قرية «مسيدها»، فان المدرسة الثانوية الواحدة تكفي لمجموعة واسعة مكونة من ثلاث الى أربع قرى. وفي منطقة سوس، كانت هذه المدارس تؤسس على يد القبيلة، أو على يد الفقيه، ثم تتحمل القبيلة فيما بعد نفقات تسييرها[21]. وفي نفس الوقت، كانت تعطى دروس ثانوية في معظم الحواضر، وذلك في شكل محاضرات تلقى في المساء من طرف أحد العلماء المقيمين. وكان أبناء بعض العائلات الموسرة (وكذا بناتهم) يتابعون دراستهم الثانوية في منازلهم على يد مدرسين خصوصيين.

ويتوخى المنهاج الدراسي في المدارس الثانوية التقليدية تقديم تعليم عربي اسلامي عام، يشمل قسطا وافرا من النحو والاعراب. وكانت هذه المواد تدرس من خلال عدة نصوص منظومة، كتبها منذ ستة أو سبعة قرون خلت علماء مسلمون، كمحمد ابن مالك مبدع «الالفية» الشهيرة والصعبة، والشيخ خليل[22]. وكان الحساب والجغرافيا يدرسان بمقادير ضئيلة. وتتاح الفرصة للتلاميذ المجتهدين في المدارس الثانوية، بمساعدة أساتذتهم، للحصول على المعلومات الكافية لمزاولة مهام العدلية، أو لممارسة القضاء أحيانا في المناطق القروية. غير أنه لم يكن بامكانهم مزاولة القضاء في الحواضر، دون أن يكونوا قد تابعوا دراستهم العليا بفاس أو الرباط أو سلا أو مراكش أو تطوان[23].

---

20) ذكر المختار السوسي بأن هناك ما يقارب 200 مدرسة علمية بسوس، ترجع أقدمها الى القرن الثاني عشر الميلادي وتوجد بناحية تزنيت (سوس العالمة، المحمدية، 1960، ص 154). واستعرض (ص 155 ـ 167) لائحة خمسين مدرسة من أحسن المدارس العلمية، ذاكرا أسماء خريجيها البارزين، وموضحا ما اذا كانت هذه المدارس قائمة الى الآن أم لا. فهذه المدارس الخمسين، أسست قبل الحماية، وهجرت 23 مدرسة منها، خصوصا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

21) شهادة الحسين وجاج، مقابلة يوم 5 مارس 1969. وكان العلماء يشتغلون مدرسين، بينما تتحمل القبيلة نفقاتهم وتؤدي أجورهم عينا وتطعم التلاميذ. (المختار السوسي، المرجع السابق، ص 154).

22) ميشو بيلير، مرجع سابق، ص 434. وشهادة عبدالله الجراري، المقابلة الثالثة، بتاريخ 19 دجنبر 1968.

23) ميشو بيلير، مرجع سابق، 436.

ج ـ التعليم العالي

أثناء فترة اقامة الحماية الفرنسية، كان التعليم العالي في معظمه متمركزا بفاس. ولقد حدث تقهقر كبير منذ سنوات الأوج التي عرفتها دولة بني مرين في القرن الرابع عشر الميلادي، ولم يبق من المدارس التسع الأصيلة الا خمس كانت تواصل عملها سنة 1911. فلقد أسست منذ قرون خلت، كمدارس داخلية. ولم تعد تستعمل في القرن العشرين الا كمهاجع للطلبة القادمين من مناطق أخرى. وفي السابق، كان الطلبة يجتازون امتحانا انتقائيا، بعد انصرام ثلاث سنوات من الدراسة. كما كان تزويدهم بالخبز يتوقف بعد قضائهم عشر سنوات بالمدرسة، إذ المفروض عندئذ أن يكونوا قد أتموا دراستهم. إلا أنه في العقود الأولى من القرن العشرين، لم تعد هناك امتحانات. وكان بإمكان الطلبة أن يمكثوا بالمدارس ردحا من الزمن دون تحديد، بل إن البعض منهم كان يمكث بها أكثر من ثلاثين سنة[24]. وعمليا، ببلوغ الطالب مرتبة من التحصيل، يقرر أساتذته أهليته للتخرج والتدريس، فيعتبر عندها «عالما». (لم تحدث أسلاك التدريس المنتظمة والمشفوعة بامتحانات وشهادات الا في أواسط الثلاثينات).

وكان التعليم العالي يلقن بالقرويين، التي دام تشييدها من سنة 859 الى 918 للميلاد. وهي أكبر مسجد ـ جامعة بفاس. وكانت الحصص الصباحية مخصصة للفقه. وبعد الزوال، كان الطلبة يختارون بين دروس النحو والبيان والمنطق ودروس العروض أوعلم الكلام أحيانا. وكان الحساب يدرس صباح الخميس والجمعة وأيام العطل، أي في تلك الأيام التي لا تقام فيها الدروس النظامية. أما علم الكيمياء وعلم الفلك والهندسة، التي كانت تدرس في السابق بالقرويين، فلم يعد لها أثر في منهاجها الدراسي منذ القرن السادس عشر[25]. وليس من الواضح ما اذا كان التاريخ يدرس بها آنذاك أم لا. فالثابت أن التاريخ والجغرافيا لم يكونا يدرسان بها في بداية القرن العشرين وذلك منذ زمن طويل. وفي ما عدا مدينة فاس، كانت الدروس تلقن، في العقود الاولى من هذا القرن، بجامعة ابن يوسف بمراكش. كما كان بعض العلماء يعطون دروسا في مساجد المراكز الحضرية الأخرى كالرباط وسلا وتطوان. وكانت الدروس التي يلقيها أساتذة وأعلام، من أمثال الشيخ أبي شعيب الدكالي ومحمد المدني بلحسني بالرباط، تضاهي ما يدرس بالقرويين.

فكيف كان التعليم العالي التقليدي يرفع مكانة المرء في المجتمع المغربي، خلال العقود الأولى من القرن العشرين ؟ لم تكن فرص عمل العالم تقتصر، بأي شكل من الاشكال، على التدريس والتثقيف، رغم أن بعض العلماء يختارون الاشتغال في هذا الميدان. فلقد كان التعليم العالي يكسب المهابة ويجلب الانصار والاتباع. ويؤهل لولوج دواليب الادارة (ما عدا ادارة الحماية بطبيعة الحال). فالمناصب الحكومية ـ الادارية والمالية والقضائية ـ كانت تسند لأناس متمكنين من العلوم الدينية. وكان العلماء في مقدمة المؤهلين لتقلد هذه المناصب. فمعظم العلماء يوظفون ما يتمتعون به من مهابة في

---

24) ميشوبيلير، المرجع السابق، ص 438 ـ 439.

25) ميشوبيلير، المرجع السابق، ص 445 ـ 446. وانظر أيضا.

- Louis Brunot, «L'université marocaine de Karaouiyine», **Bulletin de l'Enseignement Public du Maroc**, Vol. 8, no. 32 (juin 1921), p. 202

سعيهم وراء المناصب الحكومية التي كانت تمكنهم من الوسائل الضرورية للترقي في الحياة الحضرية المغربية. كما كانوا يستخدمون درايتهم للتمتع بأسمى المراتب الاقتصادية والاجتماعية[26].

وفي العشرينات، عرف التعليم العالي المغربي انبعاثا واضحا. فلقد برزت روح جديدة من البحث والتقصي النقديين في صفوف بعض العلماء بالقرويين وفي أماكن أخرى[27]، وذلك باستلهام تعاليم دعاة السلفية الرائدين كالشيخ الدكالي. ولقد تميز هذا الانبعاث الفكري بالتغييرات التي أدخلت على التجربة التعليمية العامة، أكثر ما تميز بالتعديل الفعلي للمنهاج الدراسي التقليدي. فما تغير هي كيفية التدريس، وليس **مضمون** ما كان يدرس. وتغيرت أيضا الامور التي كان الطلبة يقرأونها ويناقشونها خارج الفصل[28]. فكانت ثقافتهم بالتأكيد وليدة جو عام من البحث والتمحيص، أكثر مما كانت حصيلة اجترار كتب المقرر الخاصة. وحينما أتم هؤلاء الطلبة دراستهم، نشروا تلك الروح النقدية في التعليم الثانوي والابتدائي، من خلال طريقتهم في التدريس.

2. السياسات التعليمية للحماية الفرنسية

ان الدارسين للشؤون الاستعمارية متعودون على **المهمة الحضارية** التي سعى من خلالها بعض الفرنسيين، على الاقل، الى ترسيخ ثقافة بلدهم في نفوس «الأهالي» بالمستعمرات الفرنسية وممتلكات ما وراء البحار. وفي مغرب الحماية، أعطي لهذه المهمة تأويل ليبرالي من قبل المارشال لويس ليوطي، أول مقيم عام، والذي كانت له اليد الطولى في ادارة شؤون المغرب من سنة 1912 وحتى رحيله سنة 1925. فلقد عارض سياسة الدمج والاستيعاب، وذهب الى أبعد الحدود في احترام المؤسسات المحلية التي وجدها بالمغرب، والابقاء عليها كما هي. وكان الفرنسيون يتوجسون خيفة من أن تتفاقم الاضطرابات السياسية التي وجدوها في البلاد، أن هم عرّضوا الشبان المغاربة لتيار الافكار الثورية القادمة من أوروبا. فلقد حذر ليوطي، سنة 1924، من مغبة ذلك قائلا: «علينا أن نحرص على ألا يصبح هؤلاء الشبان عامل نشر للاهتياج الثوري والفوضى. ويتعين اقناعهم بأن واجبهم الأول هو مساعدتنا على الحفاظ على تراثهم.»[29]. وهذا يعني أن التعليم الملقن في مدارس الحماية المخصصة للمغاربة ـ المدارس الفرنسية الاسلامية ـ اما تعليم غير مسيّس، أو تعليم مهني، تبعا لما اذا كانت المدرسة مخصصة للنخبة أو للدهماء.

ورغبة منه في الحفاظ على المؤسسات المحلية، أخضع ليوطي تصوره الخاص عن العدالة الاجتماعية لمفهومه عن **التراتبية الجميلة** La belle hiérarchie. فأيا كان الأمر، فان العدد الوفير من

---

26) بروان، المرجع السابق، ص ص 400-412.

27) لأخذ فكرة عن التيارات الليبرالية بالقرويين في العشرينات، انظر

- Paul Marty, **Le Maroc de demain** (Paris, 1925), p. 22.

28) أنظر:

- F.Jabre (Jacques Berque), «Dans le Maroc nouveau : Le rôle d'une université islamique, «**Annales d'histoire économique et sociale,** Vol. 10, no. 51 (mai 1938), p. 204

29) انظر

- L'Afrique Française, février 1924, p. 112.

ووردت في:

- John P. Halstead, **Rebirth of a Nation : The Origine and Rise of Moroccan Nationalism, 1912-1944** (Cambridge, Mass., 1967), p. 101

«المدارس الأهلية» التي أنشأها، على اختلاف أنواعها، كان مرصودا لمطابقة البنية التراتبية للمجتمع المغربي. فالأعيان، أهل الترف والمال، موظفين وتجارا، خصصت لهم «مدارس ابناء (وبنات) الاعيان Les écoles des fils de notables . وبروليتارية المدن والحرفيون وأصحاب الدكاكين وصغار الموظفين والتجار، أعدت لهم «المدارس الحضرية» Les écoles urbaines . أما المجموعات القروية المشتغلة بالزراعة، فانشئت لها «المدارس القروية»[30]. فتلامذة المدارس الحضرية كانوا يلتحقون عادة بالحرف، اما مباشرة أو بعض قضاء بضع سنوات في «مدرسة التدريب» Les écoles d'apprentissage المخصصة للبنين والبنات. بينما يلتحق عادة تلامذة المدارس القروية مباشرة بالعمل في القطاع الفلاحي، وذلك بعد قضاء سنتين من التكوين دون شهادة. ولقد قرر ليوطي، في البداية، قصر التعليم الثانوي على «النخبة المغربية»، أي أبناء البورجوازية. فكان تلامذة مدارس **أبناء الأعيان**، اذا لم يلتحقوا مباشرة بالتجارة أو الادارة، يلجون تعليما ثانويا من نوع خاص، وذلك في الاعداديات الاسلامية Les collèges musulmans . وبعده يلتحقون بالتجارة أو بالادارة[31].

وعلى الرغم من تعدد أنواع المدارس، فان العدد الاجمالي للاطفال المغاربة المسجلين في مدارس الحماية في العشرينات كان جد منخفض. فلقد كانت سياسة الاقامة العامة تقضي بحصر التعليم في بعض فئات السكان المحليين، وذلك إما بسبب النهج «التخبوي»، أو بسبب القيود المالية. ولقد وضحت هذه السياسة في فقرة وردت بكتيب غُفْلٍ، غير أنه موثوق، تحت عنوان «موجز السياسة الاسلامية»، صادر سنة 1925، ومرصود، على ما يبدو، للاستعمال الخاص:

«لا ينبغي تعميم التعليم وفرضه بسخاء على كل من هب ودب، مثل مادة الكينين. بل يتعين توفيره ووضعه رهن اشارة المسلمين. كما ينبغي تقديمه في جرعات صغيرة، مكافأة وتشريفا للارستقراطية المحلية. فمن المفهوم، في رأي الامة الغازية، أن شباب المدارس، المنتقى من بين أبناء الأعيان، ينبغي أن يصبح منبتا لاعداد موظفي الادارة المحلية وصغار الاعوان في ادارتنا»[32].

واحصائيا، تشير التسجيلات الاجمالية للاطفال المسلمين المغاربة خلال العشرينات، الى أن الاقامة العامة كانت بالفعل توفر التعليم في «جرعات صغيرة» جدا. فمن 2387 تلميذا، كنقطة انطلاق هزيلة سنة 1920 - وهو عدد المسلمين المتمدرسين في اطار ما تسميه مديرية التعليم العمومي «الغزو المعنوي» - ارتفع هذا العدد باطراد، لكن ببطىء، بحيث بلغ في نهاية عقد العشرينات، 9760 تلميذا[33]. وعلى الرغم من أن اليهود المغاربة لم يكونوا يشكلون الا نسبة 10٪ من السكان

30) أنظر :

- «Plan d'études de programmes de l'enseignement des Indigènes» **Bulletin de l'Enseignement Public du Maroc,** Vol. 7, no. 24 (octobre 1920), p. 394.

31) انظر هالستيد، مرجع سابق، ص 103 . وبعض تلامذة المدارس الحضرية والمدارس القروية يلتحقون بالقرويين. والقلة القليلة من أبناء القواد ينقلون الى مدارس أبناء الأعيان. وفي حالات استثنائية، كان بعض المغاربة من مدارس أبناء الأعيان ينتقلون من الاعدادية الاسلامية الى الثانوية التابعة للنظام الفرنسي الصرف Lycée وفي جميع الاحوال، لم يكن المغاربة يقبلون عادة في المدارس المخصصة لابناء المعمرين الفرنسيين.

32) وردت في :

- G.Drouilh, «Le protectorat et l'enseignement musulman et israélite au Maroc» (**mémoire de stage,**ENA, mars 1948) p. 11.

33) أنظر : - Direction de l'Instruction Public (DIP), **Historique (1912-1930) p. 55**

المحليين، فان عدد المتمدرسين منهم، سنة 1920، أكثر من عدد المتمدرسين المسلمين. وفي سنة 1929 تكافأ العددان[34]. وارتفع العدد الاجمالي للساكنة المتمدرسة، خلال نفس الحقبة، من حوالي 20 000 الى 45 000[35]. وهذا يعني أن أغلبية المتمدرسين كانوا من أبناء المعمرين. وبلغت الميزانية التي رصدتها سلطات الحماية لتعليم الاوروبيين تسعة ملايين فرنك سنة 1921. بينما لم تتعد ثلاثة ملايين بالنسبة للمسلمين. وبعد عشر سنوات أصبحت الارقام كالتالي: 42 مليون لتعليم الاوروبيين و 15 مليون لتعليم المسلمين[36]. وأخيرا، لم يتعد عدد الحاصلين على شهادة الباكلوريا في الثانويات الفرنسية، أو دبلوم الدراسات الثانوية الاسلامية في الثانويات الاسلامية، خمسين مغربيا، وذلك في الفترة الفاصلة ما بين 1920 و 1934[37]. وهذا يعني أن حوالي ثلاثة تلاميذ في السنة هم الذين كانوا يتمون دراستهم الثانوية من أصل ساكنة مسلمة تتعدى خمسة ملايين.

ولم يكن المنهاج الدراسي في «المدارس الفرنسية الاسلامية»، خلال العشرينات، يعطي أهمية كبرى للغة العربية والمواد الاسلامية. فعلى الرغم من التصريحات الرسمية المستحسنة لسياسة تمكين التلاميذ المغاربة من أسس متينة في لغتهم الوطنية وثقافتهم[38]، فان توزيع الحصص على المواد المتعددة يكشف بأن الامر لا يتعلق الا بمحاولة رمزية ليس إلا. فالمنهاج الدراسي لمدارس أبناء الاعيان كان يشابه، في الواقع، نظيره في المدرسة الابتدائية العادية الفرنسية L'école primaire ordinaire. فخلال خمس سنوات من الدراسة، خصص للغة العربية 13 حصة فقط من أصل 114 حصة ونصف، أي ما يعادل 11٪ أو نصف ساعة يوميا - ويضاف إلى هذا، ساعة واحدة في الاسبوع للتربية الدينية، تلقى باللغة الفرنسية، خلال السنتين الرابعة والخامسة. وفي المدارس الحضرية، كانت حصة اللغة العربية ساعتين فقط في الاسبوع، طيلة السنوات الخمس (9٪ من المنهاج الدراسي). ولم تكن تدرس بتاتا في

---

34) انظر - Conseil du Gouvernement : Section Française, session dedéc. 1949 (2 vols. Rabat, 1950) vol. 2, p. 401.

والجدير بالذكر أن الاطفال اليهود بالمغرب كانوا يترددون على مدارس «الرابطة الاسرائيلية العالمية»، منذ أواخر القرن التاسع عشر. ثم قامت الاقامة العامة بالاشراف على هذه المدارس، ابتداءا من سنة 1915، رغم أنها بدأت تستقل تدريجيا في العشرينات. ولازالت الرابطة تواصل نشاطها بالمغرب الى الآن (1970). فمع بزوغ فجر الاستقلال سنة 1956، مثلا، كانت تسير 75 مدرسة، حيث يتلقى 30000 تلميذ دروسهم.

35) انظر:
- DIP, **Bilan 1945-1950** (Rabat, 1950), p. VI

36) هالستيد، مرجع سابق، ص 111.

37) المرجع السابق، ص 107.

38) لقد كان هذا الشعور قويا بخصوص الثانويات الاسلامية، فلقد وضح غاستون لوط Gaston Loth (أول مدير للتعليم، أو ما يعادل وزير التعليم أثناء فترة الحماية)، سنة 1917، بأنه «قبل العيش والعمل في وسط مغربي اسلامي، يتلقى تلامذة الثانويات العربية، ثقافة عربية اسلامية، ولا يتلقون ثقافة أوروبية لا تؤهلهم تقاليدهم لاستيعابها. (انظر

-**Bulletin de l'enseignement Public du Maroc**, Vol. 4, no. 8 (juillet-aout, septembre 1917), p. 36.

وعندما أعيد تنظيم المنهاج الدراسي «للثانويات الاسلامية»، سنة 1919، بغية الزيادة في تكريس اللغة الفرنسية، صرح، مع ذلك، بأنه «من الاهمية بمكان، حفاظا على سمعة ثانوياتنا الاسلامية، أن يأخذ تلاميذها معلومات عن اللغة العربية، تعادل من حيث قيمتها معلومات طلبة (التعليم التقليدي)... ومن المفيد أيضا أن يكونوا على علم شامل قدر الامكان بما يهم بلدهم». انظر

-**Bulletin de l'Enseignement Public du Maroc**, vol. 6, no. 15 (mai 1919) pp. 2,5.

المدارس القروية[39]. وحتى تلك الساعات المعدودة والمخصصة لتدريس اللغة العربية، كانت قيمتها نظرية أكثر منها عملية. فكانت الدروس تركز على النظريات النحوية، ولم يكن يجرى فيها اي اختبار (40). كما كان تلقين القرآن، العزيز على قلوب الآباء المسلمين، اختياريا. ولا يتم تدريسه الا قبل أو بعد الحصص الاعتيادية. وفي الثانويات الاسلامية، كان من المفروض أن يتم تدريس عشر ساعات باللغة العربية وعشرين ساعة باللغة الفرنسية أسبوعيا. غير أنه استنادا إلى بعض الرواة الذين كانوا يتابعون دروسهم في فترة العشرينات أو بعدها بقليل، لم تكن تدرس اللغة العربية إلا خمس ساعات في الأسبوع، أي ساعة في اليوم.

وكان التاريخ المغربي يدرس في المدارس الفرنسية الاسلامية. غير أن تلقينه يتم بالفرنسية على يد فرنسيين، في نوع من التحامل البالغ. ولم يكن هذا التحامل جليا في كتب النصوص بقدر ما كان ساريا في تعاليق الأساتذة. وهكذا اعتبرت اقامة الحماية، سنة 1912، حدا فاصلا بين قرون من الحروب المستمرة، تعاقب خلالها الطغاة في ظروف من الفوضى العارمة، وبين سنوات النظام والتحسن الملموس الذي أعقب قدوم فرنسا. وكان الفرنسيون عموما يصورون المغاربة كجهلة جبناء. وهكذا يجعلون التلاميذ لا يكنون الاحترام لآبائهم. وفي نفس الوقت، كانوا يبذلون كل ما وسعهم لتزيين صورتهم. أما تدريس تاريخ فرنسا، فكان يستتبع القيام بتلفيق يصور فرنسا كأمة مندمجة منذ القرن السادس. وكان تقييم تاريخ المغرب يتم بمعايير فرنسية، فيحكم عليه بأنه تاريخ ناقص. ويرسخ في أذهان التلاميذ المغاربة بأن تاريخهم تاريخ فوضوي تافه. فينتهي بهم الأمر الى التخرج من مدارس الحماية وقد انغرس فيهم شعور فطري بالنقص.

3. الحركة السلفية

في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، بدأت تتسرب الى المغرب أفكار الاصلاحية الاسلامية، التي ترعرعت في الشرق الأوسط، وخصوصا في مصر، في النصف الثاني من ذلك القرن. ومصطلح «الاصلاح الاسلامي» لا يعبر بشكل شاف عما كان في حقيقة الامر عمل تطهير واحياء، أكثر مما كان عمل تغيير وتحسين. ومع ذلك، أدرج المصطلح في الاستعمال المتداول.

وأهم سمة تميز الاصلاحية الاسلامية هو أصوليتها، أي اعتبارها القرآن وسنة الرسول أساسين وحيدين للتشريع الديني والاجتماعي. ومن أبرز دعاة الأصولية الاسلامية ابن تيمية (1262 ـ 1328)، الذي كان لتعاليمه أثر دائم على المصلحين الذين أعقبوه[41]. وفي العصر الحديث، يمكن الرجوع بالأصولية الى محمد ابن عبد الوهاب (1703ـ1787)، الذي أسس الحركة الوهابية في قلب شبه الجزيرة العربية. فكان يرى في الرعيل الأول من الجماعة الاسلامية ـ عصر الرسول وسنوات

---

39) انظر -**Bulletin de l'Enseignement Public du Maroc**, Vol. 7, no. 24 (octobre 1920), pp. 397, pp. 411-413.

وبخصوص المدارس القروية، فسر ذلك بادعاء «ان تعليم اللغة العربية في مدرسة قروية أمر في غير محله كتدريس اللاتينية في قرية بفرنسا»، المصدر السابق، ص 413.

40) شهادة الحسين البكاري، مقابلة 9 ماي 1968.

41) انظر العمل الضخم التالي

- Henri Laoust, **Essai sur les doctrines sociales et politiques de Taki-d-Din Ahmed B.Taimiya** (Le Caire, 1939).

الخلفاء الراشدين - تجسيدا للاسلام الصافي الأصيل. فالاسلام الصحيح هو ما كان يطبقه «السلف الصالح». ولقد كان ابن عبد الوهاب يناهض المستحدثات من الأمور التي أدخلت آلهة أخرى الى الاسلام. فشرع في تصفيتها. ومن هذه البدع، انتشار الفكر الصوفي المتميز بالزهد في أمور الدنيا، والمنتظم في شكل طوائف بطقوسها اللاقرآنية. ومنها أيضا، المغالاة في عبادة شخصية الرسول كرجل متصف بالكمال وكشفيع عند الله، وتقديس الأولياء، وعودة عادات وممارسات الجاهلية الى الاسلام[42].

والى جانب هذه الأصولية، تنطوي الاصلاحية الاسلامية على الدعوة الى تكييف الاسلام مع العالم المعاصر. وترجع هذه الفكرة الى جمال الدين الأفغاني (1839-1887) والى محمد عبده (1849-1905) بالأساس. فهذا الاخير يرى بأن تحكيم العقل واجب في الأمور التي لم يتطرق اليها القرآن والسنة، أو لم يتخذا منها موقفا واضحا. فتحكيم العقل الفردي، المعروف بالاجتهاد، حينما يمارس من طرف من يتوفر على العلم الضروري والمقدرة الفكرية، يعد أمرا أساسيا لتكييف الاسلام مع مقتضيات العصر. وهو شرط ضروري لبعث المجتمع الاسلامي ورد الاعتبار اليه[43]. ولقد تجنب محمد عبده التناقضات القائمة بين الاسلام الاورثودوكسي التقليدي وبين التحديث الغربي، ان لم نقل أنه قفز عليها.

ومن أفكار الأفغاني وتعاليم محمد عبده وشروح تلميذه رشيد رضا (1865-1935)، انبثقت الحركة السلفية[44]. فاصبحت أداة توصيل رائدة لأفكار الاصلاحية الاسلامية في كافة أرجاء العالم الاسلامي. ولقد تحدثنا في الفصل السابق عن حضورها في الجزائر، حيث تجلت تعاليمها ومبادئها في أنشطة جمعية علماء الجزائر. غير أن ما يميز السلفية عن الجهود الأولى لتطهير الاسلام هو توجهها العصري المتقدم. فبينما سعت الحركة الوهابية التطهيرية والمحافظة إلى التطهير الديني، كغاية في حد ذاته، نادت السلفية بالاصلاح الديني كخطوة أولى في مسلسل الاحياء ورد الاعتبار الاجتماعيين. فما ان تتم تنقية الاسلام من الشوائب والبدع والتحريفات، وما ان يستعد صفاءه الاصلي، حتى يتأتى له، عندئذ، استيعاب بعض الأفكار والتقنيات المستقاة من الغرب، دونما خوف من الغواية الدنيوية المقترنة عادة بالتحديث. وسيكون بمقدور المجتمع الاسلامي أن ينعش حياته المادية والفكرية، في ذات الوقت التي يعيد فيها للدين طبيعته الحقيقية. وعندها - وهذا هو الانشغال الأساسي لدى السلفية - سيكون قويا بالقدر الكافي لمقاومة هجمة الامبريالية الغربية[45].

لقد انتشرت الافكار السلفية بالمغرب في السبعينات من القرن الماضي على يد عالم مغربي يدعى عبدالله ابن ادريس السنوسي. اذ كان محاضرا بالقرويين. وعينه السلطان مولاي الحسن الأول (1832-1894) في مجلسه السلطاني. فكان يدعو الى التزام المعاني الواضحة والحرفية للنصوص

---

42) انظر

- Albert Hourani, **Arabic thought in the Liberal Age, 1798-1939**, (London, 1962), p. 37.

43) المرجع السابق، ص 147.

44) للاطلاع على أحسن عرض عن الحركة السلفية، أنظر

- Charles C.Adams, **Islam and Modernism in Egypt** (London, 1933).

45) هالستيد، مرجع سابق، صص 119-120.

الدينية، والاحترام الدقيق لسنة الرسول. الا أن هذه الأفكار وغيرها من التعاليم السلفية لقيت معارضة من قبل علماء المجلس، الذين كانت غالبيتهم من أتباع الطوائف الدينية ومن دعاة العقائد والممارسات الصوفية. وفي نفس الوقت، لم يكن السنوسي يتمتع بالمقدرة والصيت الضروريين لجلب الناس الى معتقداته. وهكذا لم تكن لجهوده أي أثر فوري، رغم قناعته الراسخة[46]. ولم يكن الجو الفكري بالمغرب، في أواخر القرن التاسع عشر، مواتيا لانتشار السلفية. اذ لم تكن مخاطر الهيمنة الاجنبية وشيكة، ولم يتم الاقرار بعد بوضعية الضعف التي كان عليها الاسلام. وباختصار، لم تكن الظروف ناضجة بعد.

غير أن الامر تغير كثيرا في العقود الثلاثة الاولى من القرن العشرين. فلقد قام الجيش الفرنسي، بعد احتلاله لوجدة والدارالبيضاء سنة 1907، بغزو المغرب بأكمله (ما عدا منطقة الشمال التي منحت لاسبانيا باتفاق مسبق)، سنة 1912. وفرضت الحماية على السلطان مولاي عبدالحفيظ الذي لم يكن بمقدوره أن يقاوم. وهكذا سحبت السلطة السياسية الفعلية من العلويين. وبدأ المغاربة ينظرون الى الجيش الغازي ليس فقط كقوة استعمارية تبحث عن مكاسب مادية لفرنسا، بل أيضا كجيش مسيحي يريد القضاء على الاسلام ونشر المسيحية محله. وهذا يعني أن المسلمين المتعاونين مع الفرنسيين يمكن محاكمتهم كمرتدين وخونة. فلقد تعاونت مع فرنسا بعض الشخصيات القيادية في الطوائف الدينية، خصوصا من الزاوية التجانية والدرقاوية والطيبية (المعروفة أيضا بالوزانية أو التهامية)، خارجين بذلك على جماعة الاسلام[47]. وبالاضافة الى المسألة الخاصة بالطوائف الدينية، عمَّ الضعف في الجماعة الاسلامية بالمغرب داخليا وخارجيا. وبات أمره باديا للعيان أمام أنظار العالم المعاصر الذي أصبح يفرض نفسه على المغاربة عبر الحضور الفرنسي.

وسادت ظروف جديدة بالمغرب، في العقود الاولى من القرن العشرين. وكان من نتائجها بروز مناخ موات لانتشار السلفية. فكان من الدعاة الرواد للقضية السلفية بالمغرب في هذا الظرف الشيخ أبو شعيب الدكالي (1878-1937)، الذي درس في الازهر بالقاهرة، وكان على اتصال بالجو الفكري الذي خلقته دعوة محمد عبده[48]. وعلى عكس الاعراض الذي قوبل به السنوسي في الجيل الاسبق،

46) انظر

- Jamil Abun-Nasr, «The Salafiyya Movement in Morocco : The Religious Bases of the Moroccan Nationalist Movement, «**St. Antony's Papers, Number 16 : Middle Eastern Affairs, Number Three** (London, 1963), pp. 96-97.

- R. Maraston Speight, «Islamic Reform in Morocco», **The muslim World**, Vol. 53, no. 1 (janvier 1963), p. 43.

47) أبو نصر، المرجع السابق، ص 91.

48) ولد الشيخ أبو شعيب الدكالي بمنطقة الجديدة (السهل الساحلي المحيط بالجديدة) بقبيلة ستيكات. وتلقى دروسا خصوصيا بمنزله وهو شاب يافع، قبل أن يرحل في طلب العلم الى القرويين. وبعدها قام بثلاث رحلات الى جامعة الزيتونة بتونس قبل أن يلتحق بالازهر. وبعد دراسته بالقاهرة، قام الشيخ الدكالي بالتدريس في مكة والحجاز، حيث استقدمه للعمل بالادارة حاكم المنطقة الهاشمي. وأثناء قيام السلطان مولاي عبدالحفيظ بزيارة البقاع المقدسة، وكان هو أيضا عالما، التقى بالشيخ الدكالي، فرجع به الى المغرب (شهادة أحمد معنينو، المقابلة الرابعة بتاريخ 17 أبريل 1969). وللأسف، ليست هناك أية دراسة، حتى الآن، لسيرة هذه الشخصية النافذة التي لقبها أحد العلماء المغاربة «بعبده المغرب».

لقي الدكالي آذانا صاغية، حينما دعى الى المبادىء السلفية، خلال تلك السنوات المعدودة التي درّس فيها بالقرويين (1908-1911)، ثم بعد ذلك في مساجد الرباط. ومن بين الانصار الذين استقطبهم الشيخ الدكالي للسلفية، أبرز تلامذته محمد بن العربي العلوي (؟-1965). وهو أستاذ عصامي فذ، نشر الرسالة السلفية في أوساط جيل المغاربة الذين اكتسبوا وعيا سياسيا بفاس في العشرينات[49] فقا جيل الشباب، بتنسيق مع الشيخ الدكالي ومحمد ابن العربي العلوي، بتجديد الهجمة السلفية عل الطرقية الدينية. فبينما كان السلفيون، فيما مضى، يناهضون الطوائف على المستوى الديني فقط، انبر الآن الى مهاجمتها سياسيا أيضا، نظرا لتعاونها مع الفرنسيين. كما ركز السلفيون الشباب اهتمامهم في العشرينات على العديد من الآفات السياسية والاجتماعية التي استشرت بالمغرب. فأعطى المصلحو أولوية قصوى للمدارس الحرة وتأسيس ورعاية الملاجىء الخيرية التي رصدت لتطهير شوارع المغرب م المتسولين، بتوفير أوراش العمل لهم[50].

* * *

ان السمات الثلاث للوسط الفكري المغربي في العشرينات، والتي شرحناها في هذا الفصل، ترتبط فيما بينها ارتباطا وثيقا. فلقد كشف التعليم العصري الذي أقامه الفرنسيون تأخر ومحدودية التعليم الابتدائي التقليدي. وانطلاقا من هذه الحقيقة، كان السلفيون يرون في الشكل التقليدي من التعليم الابتدائي جانبا آخر من المجتمع المغربي يحتاج الى تغيير جذري. غير أن هذا النوع من الارتباط لا ينبغي تضخيم دلالته، ذلك أن كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة، يعمل بشكل مستقل عن العنصرين الآخرين في أغلب الأحيان. وكل عنصر له علاقة خاصة بانبثاق حركة المدارس الحرة، كما سنرى في الفصل التالي.

---

49) للمزيد من التفاصيل حول هذه الشخصية الساحرة التي لا يقل دورها في تاريخ المغرب اهمية عن دور محمد الخامس وعلال الفاسي، انظر سيرته في مؤلف عبدالقادر الصحراوي: شيخ الاسلام محمد ابن العربي العلوي (الدارالبيضاء 1965).

50) أبو نصر، مرجع سابق، ص 97-101. وهالستيد، مرجع سابق، ص 168. ونظرا لهذه النشاطات المتعددة، يستعمل أحيانا مصطلح «السلفية الجديدة» للدلالة على الشكل الجديد الذي اتخذته الحركة بعد الحرب العالمية الأولى (انظر، علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي. طنجة، دار الطباعة المغربية [د.ت]، ص 113 وماا يليها.)
أما مساهمة السلفية في حركة المدارس الحرة في العشرينات، فسوف نحللها في الفصل القادم.

الفصل الثالث

المدارس الحرة الأولى بالمغرب ونشأتها

1931 - 1919

فرضت الحماية الفرنسية على المغرب رسميا بالتوقيع على معاهدة فاس في 30 مارس 1912. وفي أواسط أبريل من نفس السنة، ثارت القبائل المجاورة لفاس. وفي سنة 1914، اصطدمت حملة التهدئة التي بدأها المارشال ليوطي، بمقاومة بربرية مستميتة في الاطلس المتوسط. ورغم أن ثلثي الجند الواقعين تحت امرته تم استدعاؤهم الى أوروبا عقب نشوب الحرب العالمية الأولى، فان ليوطي تدبر الامر وواصل حملة التهدئة، واستمر في توسيع المناطق الخاضعة لمراقبته طيلة سنوات الحرب الممتدة من 1914 الى 1918. أما المناطق المحتلة فعلا والشاملة لأهم الحواضر، فقد شهدت انتعاشا للنشاط الاقتصادي خلال هذه السنوات. الا أنه في الأوجه الأخرى من الحياة، ظل الفرنسيون يراقبون الوضع عن كثب، خشية نشوب اضطرابات من شأنها أن تهدد وضعيتهم الهشة. ولما وضعت الحرب أوزارها، عادت حرية التحرك الى سالف عهدها، وتوسع مجالها. فاستأثرت مسألة التعليم باهتمام بعض المغاربة. وفي هذه اللحظة بالذات، قام بعض الافراد المعدودين على رؤوس الأصابع، بانشاء أولى المدارس الحرة بالمغرب.

نظرة عامة

ان هناك دائما شيئا من التعسف في تحديد تواريخ خاصة لبداية ونهاية الظواهر التاريخية. ففي التاريخ، يعد التطور هو القاعدة: ذلك أن الظاهرة تنبثق بالتدريج من ظواهر عدة، ثم تختفي في ظواهر أخرى، أو تقوم هذه الأخيرة بامتصاصها. وكذلك كان الأمر بالنسبة للمدارس الحرة المغربية. فقبل الحرب العالمية الأولى. أجري بعض التحديث على التعليم الابتدائي التقليدي بالمغرب، غير أنه كان منحصرا في حالات معزولة[1].

---

[1] خلال العقد الأول من هذا القرن مثلا، كان عبد الله ابن إدريس السنوسي (الذي سبقت الاشارة إليه في الفصل السابق)، يعطي دروسا حديثة بطنجة، مركزا على تفسير القرآن والتعليق عليه. كما قامت زوجة أحد المغاربة، اللبنانية الأصل، بتأسيس مدرسة خصوصية للفتيات بفاس، معتمدة منهاجا دراسيا حديثا متضمنا لمادة الحساب. (شهادة إبراهيم الالغي، مقابلة 27 يونيو 1969. وشهادة علال الفاسي، مقابلة 25 ماي 1969).

وعموما، لم تكن محاولات الاصلاح تكلل بالنجاح في القرن السابق لاقامة الحماية الفرنسية[2]. فلقد كان المجتمع المغربي محافظا بطبعه. ولم يكن بالتالي متقبلا للمحاولات الاصلاحية. ولم يسبق للمغرب، في القرن التاسع عشر، أن عايش تأثيرات تحديثية لمصلح من طينة محمد علي في مصر أو أحمد خير الدين باشا في تونس. فقمة السلطة كانت تتمثل في السلطان الامام، حامي حمى الملة والدين ورمز المشروعية السياسية. وبعدة طرق، تقوقعت البلاد على نفسها، وانعزلت عن بقية العالم. واذا كان المغاربة يشدون الرحال، بين الفينة والأخرى، الى الشرق العربي، بما في ذلك رحلاتهم لأداء مناسك الحج بمكة والمدينة، فان القلة القليلة التي كانت تدرس بأوروبا «الكافرة»، كان تعامل بحيطة وحذر بل وبجفاء حين عودتها الى البلاد.

ولم يكن هناك اعراض تام عن تيارات الاصلاح الاسلامي القادمة من الشرق العربي. فكما رأينا في الفصل السابق، تمكنت هذه التيارات من شق طريقها على أعلى مستوى من التعليم التقليدي المغربي في العشرينات. الا أنه على المستوى الابتدائي، لم تغير الدروس القرآنية من شكلها التقليدي الا قليلا الامر الذي يعزى الى قوة الجمود: فالمجتمع التقليدي، المنكمش على نفسه والمقاوم لكل نزعة تغيير عموما، قلما يهتم بتحديث مدارسه القرآنية. وعلى كل حال، فان ظهور المدارس الحرة لم يتعد اطار الحالات المعزولة الا في العقد الاول من عهد الحماية، أي بعد وقوع المواجهة الاستعمارية.

لقد افتتحت أولى المدارس الحرة المغربية سنة 1919 بالرباط وفاس وتطوان. وفي السنوات القليلة اللاحقة، افتتحت مدارس اضافية في هذه المدن وفي سلا والدارالبيضاء ومراكش والجديدة وآسفي والصويرة. وبحلول سنة 1930، انشىء بالمغرب ما يزيد عن 30 مدرسة حرة، أربعة منها أنشئت بعد سنة 1925، وواحدة افتتحت بمدينة كبيرة. وتراوح العدد الاجمالي للتلاميذ المسجلين بهذه المدارس ما بين 1 500 و2000 تلميذ في أواسط العشرينات، قبل أن ينحدر في نهاية العقد. وهذا الرقم لا يخلو من دلالة، مادام عدد الأطفال المسلمين بمدارس الحماية لم يكن يتعدى حوالى 6000 تلميذ في تلك الفترة[3].

---

2) وهذا لا يعني أن المجتمع المغربي بقي جامدا خلال هذه الحقبة. فلقد أثبتت دراستان حديثتان بشكل مفصل، بأن الرواية المتداولة والقائلة بجمود الوضعية الداخلية بالمغرب تجانب الصواب. فخلال القرن التاسع عشر، أصبح المغرب مرتبطا بالشبكة المالية والتجارية العالمية. ونتيجة لذلك، تغيرت بشكل محسوس، الأنماط السياسية والاقتصادية الداخلية. أنظر:
– Stuart H. Schaar, «Conflict and Change in Nineteenth century Morocco», Ph. D. Thesis, Princeton University, 1966.
وخلال الفترة الممتدة من سنة 1900 إلى سنة 1912، كانت هناك تيارات إصلاحية قائمة على أشدها، بما في ذلك جهود السلطان مولاي عبد الحفيظ (1908–1912)، أحد دعاة السلفية. أنظر:
– Edmund Burke, «Moroccan Political Responses to French Penetration, 1900-1912», Ph. D. thesis, Princeton University, 1970.
إلا أن هذه التغييرات الداخلية، التي عرفها القرن التاسع عشر، كانت وليدة التوغل الاقتصادي الغربي أساسا، ولم تكن تنطوي على جهود إصلاحية محلية ذات شأن. فخلال العقد السابق للحماية، لم تكن الأنشطة الاصلاحية تطال إلا عددا ضئيلا من الناس.

3) توصلنا إلى العدد الاجمالي لأولى المدارس الحرة من خلال إجراء عدة استجوابات واسعة. أما التسجيل بهذه المدارس، فقد استخرجناه من الأرقام المتعلقة بسلا والرباط وفاس ومراكش وتطوان، الواردة في البحث التالي:
– Lucien Paye, «Enseignement et société musulmane», thèse de doctorat, université de Paris, 1957, p. 226.
إضافة إلى تقديراتنا الخاصة بالنسبة للمدن الأخرى. أما عدد المسجلين في مدارس الحماية، فاستقيناه من:
– DIP, Historique (1912-1930), (Rabat, 1930), p. 55.

وسنحلل في هذا الفصل نشأة المدارس الحرة، منذ بروزها لأول مرة بعد الحرب العالمية الاولى بفترة قصيرة وحتى نهاية العشرينات. وفي النقطة الثالثة من هذا الفصل، سنعرض للانشغالات الخاصة التي دفعت الناس الى افتتاح هذه المدارس. وفي النقطة الرابعة والخامسة، سنتطرق لأصول وحوافز الأساتذة والآباء والتلاميذ. أما النقطة السادسة فسنخصصها للجوانب المؤسسية في المدارس، بما في ذلك التنظيم الاداري والمالي. وفي النقطة السابعة، سنحلل النسبة العالية من الاخفاقات التي عرفتها المدارس الاولى. وسننهي الفصل بتقييم الدلالة العامة للمدارس الحرة الاولى في الوسط المغربي، أواخر العشرينات.

1. مدلول «المدرسة الحرة»

عرفنا في الفصل التمهيدي «المدرسة الحرة» بكونها مؤسسة خصوصية يشرف عليها الأهالي. وتعرضنا حينها لأنواع المدارس الحرة في بلدين بشمال أفريقيا، عرفا الحكم الاستعماري، ونقصد بهما الجزائر وتونس. فما كان يميز المدرسة الحرة عن المدرسة القرآنية التقليدية (المسيد)، في مغرب العشرينات، هو **أولا** المنهاج الدراسي، **وثانيا** طرق التدريس. ولقد كانت المدارس الحرة المغربية تشترك في معظم الخصائص مع المدارس الحرة التونسية والجزائرية.

وكان المنهاج الدراسي للمدارس الحرة المغربية مشتقا في جزء منه من تحديث المنهاج الدراسي المعتمد في «المسايد». فلقد أضيف لحفظ القرآن تفسير أولي للآيات للمساعدة على فهم القرآن الكريم، ثم أسس العقيدة الاسلامية ومبادىء النحو العربي، وفي بعض الأحيان، قليل من الحساب. وكما رأينا في الفصل السابق، فان هذه المواد لم تكن تدرس الا في بعض «المسايد» المعدودة على رؤوس الأصابع. كما كانت بعض المدارس الحرة في العشرينات تدرس التاريخ والجغرافيا والمنطق ومبادىء اللغة الفرنسية[4]. بل ان احدى المدارس ذهبت الى حد ادراج بعض المبادىء الاولية للعلوم. فهذه المواد الأخيرة، ما وقع أن درست من قبل في «المسايد». وبها تميزت المدارس الحرة الاولى عن المدارس القرآنية التقليدية.

وكان المنهاج المعتمد في العشرينات يختلف من مدرسة الى مدرسة. بل ان بعضها لم يكن يتوفر الا على فقيه واحد. فكان من الصعب تمييزها عن «المسايد». اذ بالاضافة الى القرآن، كان منهاجها الدراسي محصورا في بعض عناصر النحو العربي ومبادىء الاسلام الأساسية. وعلى الجانب الأخر من هذه الأصناف، كانت بعض المدارس، المتوفرة على أساتذة ممتازين، تلقن منهاجا دراسيا حديثا وكاملا. ومن أمثلة هذا النوع، المدرسة الناصرية بفاس والتي كانت تعتمد المنهاج الدراسي التالي:[5]

---

4) كانت مدارس الرباط الحرة الثلاث سباقة إلى إدراج بعض حصص اللغة الفرنسية في منهاجها الدراسي، سنة 1923. واقتدت بها مدرسة رحبة القيس ومدرسة القرويين بفاس في نفس السنة، مخصصة ثلاث ساعات أسبوعيا لتعليم مبادىء اللغة الفرنسية. أنظر:
– Paul Marty, Le Maroc de demain, (Paris, 1925), pp. 140-141.
وفي تطوان، كانت اللغة الاسبانية تلقن في مدرسة محمد الخطيب وفي المدرسة الأهلية، حيث كانت الاسبانية مادة اختيارية.

5) أخذناه كعينة من البرنامج البياني للمدرسة الناصرية، وذلك من أوراق المكي الناصري الخاصة.

I- القرآن	II- الدين	III- العربية	IV- المواد التكميلية
التلاوة	التوحيد	النحو والصرف	الأخلاق
الحفظ	الفقه	المحادثة	الحساب
الكتابة	الحديث	البلاغة	التاريخ
التجويد	.	الانشاء	الجغرافيا

ومن الأمور التي كانت تميز المدارس الحرة عن «المسايد»، طرق التدريس. فعوض القسم الوحيد المختلط «بالمسيد»، قسم التلاميذ في المدارس الحرة الى أقسام أو فصول تبعا لمستوياتهم. كما خصصت للمواد المتعددة ساعات منتظمة قدر الامكان. وعوض جعل التلميذ يشتغل منفردا لتعلم شطر مختلف من القرآن، أصبح التلاميذ، ذوو المستوى والمقدرة الواحدة، يجتمعون لتعلم نفس الشطر. وبدل املاء مقاطع من القرآن على التلاميذ الذين يتعين عليهم حفظها عن ظهر قلب، بذلت بعض الجهود لشرح عدد محدود من الآيات. فهذه الطريقة، ذات الفائدة الأكيدة في تعليم النحو العربي ومبادىء الاسلام الأساسية، لم تكن أقل نجاعة في تدريس مواد حديثة كالحساب والتاريخ[6].

2 ـ «الآباء المؤسسون»

أسست المدارس الحرة الأولى بالمغرب، على يد أناس من مختلف الآفاق والمراتب الاجتماعية وكانوا يأخذون زمام المبادرة، في العديد من الحالات، في استقلال تام عن بعضهم البعض. لكن «الآباء المؤسسين»، رغم خلفياتهم المتباينة، كانوا يكابدون نفس المحنة الاستعمارية الممارسة من قبل قوة أجنبية. وما انشاؤهم للمدارس الحرة الا رد فعل على الحضور الاستعماري المفروض حديثا.

لقد كان المغرب، قبيل القرن العشرين، دولة مستقلة لما ينيف على ألف سنة. وبخلاف بقية العالم العربي، لم يسبق له أن خضع للحكم العثماني. فبعد أن حكمته العائلات المالكة المحلية المتعاقبة، أرغم المغرب فجأة على الخضوع للسيطرة الفرنسية سنة 1912. وأبقي على الاسرة العلوية في سدة الحكم اسميا، بعد أن حكمت المغرب منذ سنة 1666. وغني عن البيان أن المغاربة كانوا يعانون من صدمة الاستعمار، خصوصا في المراكز الحضرية. فهبوا لمواجهته. وكان هذا عاملا أساسيا في الدفع ببعضهم الى انشاء المدارس الحرة. ولقد عزا أحد الرواة نشأة أولى المدارس الحرة الى سياق التعدي وانتهاك الحرمات الناجم عن الحكم الاجنبي، والى «سلب استقلالنا»[7]. ويعد هذا العامل، على أي حال، التفسير الوحيد المقنع والمبرر لظهور أولى المدارس الحرة، سنة 1919، سبع سنوات فقط على اقامة الحماية الفرنسية. فبخصوص مدرستين من المدارس الثلاث الاولى، كان المؤسسون ينوون انشاءهما قبل ذلك التاريخ ـ أي سنة 1915 ـ غير أنهم لم يتمكنوا من ذلك بسبب الجو المتوتر الذي كان سائدا خلال الحرب العالمية الاولى.

---

6) وهناك خاصية أخرى تميزت بها المدارس الحرة في العشرينات، وهي طريقة تنظيمها. فبينما كان «المسيد» عملا فرديا يسيره الفقيه، كانت المدارس الحرة تخضع لاشراف لجان مكونة من الأعيان المحليين والعلماء. وسوف نتطرق لهذه اللجان بشيء من التفصيل في النقط المتعاقبة من هذا الفصل.

7) شهادة الحسين البكاري، المقابلة الأولى، 9 ماي 1968.

ولقد أحس المغاربة بالحضور الاستعماري بشكل قوي من خلال التغييرات التي أحدثها على أنماط الحياة اليومية المعتادة. فلقد اشتكى ابن الموقت بمرارة، عند عودته الى مدينة مراكش بعد طول غياب، من «المناكر» التي استشرت بحلول الحماية، كانتشار الفساد الشرعي وتغيير اللباس واستغلال الطوائف الدينية للثقة الشعبية، واغراء الشباب الذي أصبح يتوجه ثقافيا نحو أوروبا. وشجب ابن الموقت الحياة المعاصرة برمتها تقريبا: آلة الاسطوانات، وتبرج العرائس وتسجيل صوت النساء، وعادة معاشرة «الفرنسيين» وارتداء السراويل الاوروبية، وقراءة الصحف والمجلات[8]. فالامتعاض من التواجد الاستعماري، ربما أكثر من أي عامل آخر، هو الذي يفسر، الى حد بعيد، التعاطف الذي كنه المغاربة لعبدالكريم الخطابي، أثناء ثورة الريف التي امتدت من سنة 1921 الى سنة 1926. وبهذا الصدد يؤكد شارل أندرسي جوليان بأن المغاربة كانوا يرون في «عبدالكريم رمز الاحتجاج الاسلامي ضد انتصار المادية الغربية»[9].

وزيادة على الصدمة المجتمعية العامة الناجمة عن فرض حكم عسكري وسياسي أجنبي، كانت الحماية الفرنسية تطرح تهديدا ثقافيا خاصا، نابعا من التوطيد المطرد لنظام المدرسة العمومية المفرنسة، كما شرحنا ذلك في الفصل السابق. وسنحلل فيما بعد التهديد الذي تطرحه مدارس الحماية، في النقط المتعلقة بالمدرسين والآباء والتلاميذ. غير أنه من الافيد أن نتحدث في عجالة عن هذه النقطة.

لقد كان المغرب، قبل سنة 1912 ولمدة تزيد على ألف سنة، ينتمي لمجتمع اسلامي واسع تتميز خاصيته الاساسية في اتخاذ موقف ديني من الحياة. فإحساس المغربي بهويته، في العقود الأولى من هذا القرن، ينبع من كونه مسلما وعضوا في الجماعة الاسلامية المحلية. وبالنسبة للاغلبية الساحقة من المغاربة القاطنين في المراكز الحضرية، ترتبط اللغة العربية ارتباطا وثيقا بهويتهم كمسلمين وأعضاء في جماعتهم. فاللغة العربية، بشكليها الفصيح والدارج، هي لغة الاسلام ولغة التعليم التقليدي، ولغة التواصل الشفاهي والمكتوب على كل المستويات. لهذا اعتبرت مدارس الحماية تحديا ضمنيا للاسلام كنسق عقائدي، وتحديا سافرا للثقافة الاسلامية وللغة العربية كأداة توصيل لهذه الثقافة. فأنشئت المدارس الحرة «لانقاذ اللغة العربية»[10]، على حد تعبير راويَيْن على الأقل من الرواة الذين اعتمدنا عليهم.

ومن حيث الممارسة الفعلية، لم تكن السلطات الفرنسية، اعتبارا لاسباب سياسية، تغلق «المسايد» أو تكره الآباء المغاربة على ارسال ابنائهم الى مدارس الحماية. ولربما تبدو مخاوف انكماش اللغة العربية أمام زحف اللغة الفرنسية مبالغا فيها. غير أن بامكان المرء أن يتصور بأن المغاربة في العشرينات كانوا يرون في العدد الضئيل من مدارس الحماية نقطة بداية في حملة مكثفة يقصد من ورائها الفرنسيون

---

8) الرحلة المراكشية (1351/32-1933)، الجزء الأول، الصفحات، 45، 52، 140، والجزء الثاني، ص 96 والجزء الثالث، ص 27. ذكرها بيرك في:
– French North Africa, Jean Stewart, trans, (New York, 1967), p. 74.

9) أنظر:
– L'Afrique du nord en marche, (Paris, 1952), p. 145.

والجدير بالذكر أن بعض أعيان فاس، على الرغم من تقبلهم للنظام الفرنسي، سحبوا أولادهم من مدرسة أبناء الأعيان، أثناء الحصار الذي ضرب على عبد الكريم سنة 1925. (بيرك، المرجع السابق، ص 169-170).

10) شهادة أحمد معنينو، المقابلة الرابعة، 17 أبريل 1969. وشهادة أحمد الشرقاوي، المقابلة الأولى بتاريخ 21 نونبر 1968.

نشر لغتهم وثقافتهم. وبالفعل، كان الالآف من أبناء المسلمين يترددون على مدارس الحماية، خصوصا في المراكز الحضرية، حيث كانوا يتلقون تعليما جيدا يتناقض مع التعليم القرآني «بالمسيد» ذي القيمة المتفاوتة. فلم يكن «المسيد» يقدم للتلميذ ما يمكن اعتباره، في اللغة العربية، تعليما بالمعنى الدقيق للكلمة. وفي وضعية كهذه، كان المغاربة يحسون بالتهديدات المحدقة بلغتهم. وإذا كانت هذه المخاوف لا عقلانية ومبالغا فيها، فانها كانت، مع ذلك، مخاوف حقيقية.

وكان رد فعل بعض المغاربة، في حده الأدنى، هو تحسين طبيعة ونوعية التدريس التقليدي، بإنشاء شكل جديد من المؤسسات التربوية، ألا وهو المدرسة الحرة[11]. فقبل 1912، لم يكن في الطور الابتدائي سوى «المسايد». وبمجيء الفرنسيين، استحدثوا لأول مرة بديلا لهذه «المسايد»، في شكل مدارس عمومية حديثة. ثم بعد الحرب العالمية الأولى، أدى إنشاء المدارس الحرة إلى إضافة خيار ثالث. ومن الصعب ألا نستنبط العلاقة السببية القائمة بين إنشاء مدارس الحماية بعد سنة 1912، وبين إصلاح وتحديث «المسايد» وإنشاء المدارس الحرة بعد الحرب العالمية الأولى. وبعبارة أخرى، لو لم تنشىء فرنسا نظام المدرسة العمومية الحديثة بالمغرب، لما كان هناك أي دافع لتغيير أشكال التعليم التقليدية.

ولم يكن الآباء المؤسسون يرون بعين الرضا «المسايد» ولا المدارس العمومية. فكانوا ينتقدون «المسايد» لرداءة تسييرها وعجزها المادي وعدم تصنيفها للتلاميذ حسب السن ومستوى التحصيل، وقصرها التعليم على القرآن وحده. وإذا كان المغاربة، قبل الحماية، يعيبون على «المسايد» هذه المثالب، فإنهم لم يكونوا يرون أن الأمر قد بلغ من الخطورة ما يجعلهم يتخذون تدابير عملية لتحسين أعداد وافرة من «المسايد». فمواطن ضعف هذه الأخيرة لم تصبح بادية للعيان إلا حينما قامت مديرية التعليم العمومي بافتتاح مدارس حديثة ونظيفة ومتقدمة، في أهم حواضر المغرب. فلقد كشفت مدارس الحماية بمناهجها الدراسية المتنوعة والحديثة الطبيعة المتقوقعة للتعليم الملقن في «المسايد». غير أنه كان للمدارس العمومية، من جانب آخر، «أثرا استعراضيا» حفز المغاربة على تحسين مؤسساتهم التعليمية التقليدية: إذ شكلت مقياسا دفع المدارس الحرة إلى التنافس من أجل التلاميذ استنادا إليه، ولو جزئيا على الأقل.

ويتعين اعتبار مبادرة الآباء المؤسسين إلى إنشاء المدارس الحرة الأولى كرد فعل وطني. ولما كان إحساس المغربي بالهوية، في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، نابعا أساسا من دينه وجماعته المحلية، فإن «وطنيته»، آنذاك، كانت تأخذ شكلا مغايرا للشكل الذي اتخذته بعد الحرب العالمية الثانية أو حتى في الثلاثينات. فلأن ولاء المغربي «لأمته»، آنذاك، كان غامضا ولم يتطور بعد، كانت الوطنية تنم نسبيا عن محتوى سياسي هزيل، إذ كانت تعني الدفاع عن الاسلام واللغة العربية[12]. ومما

11) إن الرد البديل الذي يقوم به مجتمع تقليدي على الاتصال الثقافي بحضارة أكثر تقدما هو التشبث الدفاعي بمؤسساته. وفي المغرب، كان بعض الناس يقرون في صدق بعدم ملاءمة المدارس القرآنية التقليدية. وكانوا ينزعون إلى شكل أكثر حداثة من أشكال التعليم، وذلك بفتح مدارس حرة تدرس، في بعض الحالات، الفرنسية أو الاسبانية في برنامجها الدراسي. فلا ينبغي الاستهانة بطبيعة هذا الرد المتقدم والجريء بكل ما للكلمة من معنى.

12) يمكن الوقوف على تحليل مفيد ومفصل للأثر الذي أفرزته المشاعر الوطنية بسلا في نهاية العشرينات في بحث:
– kenneth Brown, «French Colonial Policy and the Awakening of Moroccan Nationalism: The Berber Dahir of 1930», pp. 10ff. وهو بحث غير منشور.

يعـزز الدلائل المتطرق إليها في الفقرات السالفة، والقائلة بأن مؤسسي المدارس الحرة الأولى كانت تحفزهم صدمة الاستعمار ومشاعر الوطنية الثقافية والدينية، مثال مدرسة درب العلو التي أنشئت بسلا سنـة 1921. ففي تلك الآونـة، وصف أحد المؤسسين هذه المؤسسة بكونها: «المدرسة الاسلامية الوطنية المؤسسة (. . .) لتعليم القرآن الكريم وسائر علوم الدين المأمور كل إنسان بتعليمه ليخرج من ظلمات الجهل[13]».

ولننتقـل الآن إلى الفئـات المتعـددة من الأشخـاص الـذين أسسـوا المـدارس الحرة الأولى، مستحضرين في أذهاننا الدوافع المشتركة بين الآباء المؤسسين. ويمكن تصنيف هؤلاء الأفراد إلى أربع فئات رئيسية: السلفيون، والتجار، وأتباع الطوائف الدينية، والعلماء والفقهاء. وقبل أن نحلل كل فئة على حدة، ينبغي أن نقر بادىء ذي بدء بعيوب هذا التصنيف. فمن الواضح أن التحليل يستلزم إجراء تصنيف نظري لفئات المؤسسين، بدل الاعتماد على الأشخاص بذواتهم. فهذه المجموعات لم يتم تحديدها استنادا إلى معيار ثابت، مادامت ترتكز أحيانا على المهنة وأحيانا على المستوى الثقافي أو وجهة النظر الايديولوجية. ومن جهة ثانية، كثيرا ما تتداخل هذه المجموعات، وتصبح بالتالي خادعة إلى حد ما: فغالبا ما كان العلماء يرتبطون بنشاطات تجارية. ومن الوارد أن يكون بعض العلماء والفقهاء من مريدي طائفة دينية ما. كما أن أتباع الطوائف الدينية كانوا أيضا تجارا، وهكذا دواليك. وأخيرا، وكـما رأينـا أعـلاه، كان الآبـاء المؤسسـون يتصرفون أساسا كمسلمين ناطقين بالعربية، متمسكين بتقاليدهم الاستقلالية، ثم كسلفيين أو تجار وأتباع طوائف دينية، أو كعلماء وفقهاء. فلننظر، إذن، إلى كل فئة على حدة، آخذين بعين الاعتبار حدود هذه التصنيفات.

كان السلفيون المؤسسون للمدارس الحرة أبرز فئة من الفئات الأربع بكل تأكيد. وكما رأينا في الفصل السابق، حاول المصلحون السلفيون منذ العشرينات بث روح تساؤلية ونقدية في تجربة التعليم القائمة على التلقي أساسا، والتي ميزت التعليم التقليدي المغربي. وكان هذا جزءا من محاولة عامة لتحرير العقلية المغربية من وضعية اللامبالاة، وذلك بنشر روح البحث والتمحيص من خلال كتاباتهم ومنـاقشـاتهم. فأدخـل المصلحـون في المـدارس الحرة التي قاموا بتأسيسها أصنافا من المواد الحديثة والمشوقة، وكانوا يناقشون الأفكار السلفية مع التلاميذ الأكبر سنا[14].

ويعـد الشيخ محمد العربي الخطيب بتطوان مثالا موجزا لفئة السلفيين. فلقد تلقى الخطيب دراساته العليا بالقاهرة، حيث درس مع رشيد رضا بدار الحكمة. وللتذكير، فإن رشيد رضا كان أحد تلاميذة محمد عبده البارزين. وكان داعية رائدة للسلفية بالشرق الأوسط، بعد وفاة محمد عبده سنة 1905. ويبدو أن مقام الخطيب بدار الحكمة أكسبه إحساسا بوجوب أداء الرسالة. وهذا ما يفسر غرابة أطواره، كتحدثه بالعربية الفصحى في الشوارع وفي منزله. وما أن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى غادر مصر وقفل راجعا إلى تطوان، حيث أسس فورا مدرسة خصوصة في أوائل سنة 1919، وذلك في مبنى صغير اكتري لهذا الغرض. وكانت دروس الخطيب ترتكز على النحو العربي وتفسير

---

13) السجل المدرسي لمدرسة درب لعلو بسلا. من الأوراق الخاصة لامحمد بلقاضي. ويوجد النص الكامل لهذه الوثيقة في الملحق «أ».

14) شهادة المكي الناصري، المقابلة الرابعة، 16 فبراير 1969.

القرآن. غير أنها كانت تتضمن أيضا اللغة الاسبانية، الأمر الذي عد في ذلك الوقت مسألة متقدمة وغير مألوفة. وكانت طريقته في تلقين الدروس مختلفة عن طرق الأساتذة الآخرين بتطوان. ولا شك أن لدراسته بدار الحكمة يد في ذلك. وباختصار، انكب الخطيب على تلقين تلامذته نفس النمط من التجربة التعليمية التي تلقاها رفقة رشيد رضا. غير أن تعهده للمدرسة لم يطل أمده. فأغلقت أبوابها بعد سنتين أو ثلاث. ويروى أن سبب إغلاقها يعود إلى المتاعب التي كان يكابدها أكثر مما يعزى إلى التدخل الاسباني[15].

ويشكل التجار أوسع فئة من فئات الآباء المؤسسين الأربع. وعموما، كان التجار الذين أسسوا المدارس الحرة ومولوها، يضعون أنفسهم في وضعية حرجة. فمن جهة، كانوا يحظون بالتقدير والاحترام داخل الجماعة الاسلامية المحلية، لأعمال البر والاحسان التي يقومون بها. غير أنهم، من جهة أخرى، كانوا يركبون المخاطر بتوتير علاقاتهم بالسلطات الفرنسية المحلية. فخلافا لفئات السلفيين والعلماء والفقهاء أو أتباع الطوائف الدينية، كان ازدهار أعمال التجار يتطلب إلى حد ما الابقاء على صلات جيدة بالادارة الفرنسية. فالتجار كانوا يستفيدون مباشرة من النظام والاستقرار اللذين أقامتهما السلطات المدنية والعسكرية الفرنسية منذ سنة 1912. لهذا لا يمكن للمرء أن يتوقع من المستفدين من الحكم الفرنسي الاضرار بوضعيتهم بمساندة المدارس الحرة التي ما لبثت أن فقدت الاستحسان الرسمي.

ويمكن الوقوف على نموذج لفئة التجار من خلال استعراض مثال أحمد مكوار بفاس. فلم تكن التربية الأساسية التي تلقاها أحمد مكوار تتجاوز المدرسة القرآنية. غير أن أقرانه كانوا يقرون له بالذكاء العملي الحاد. ولا يبدو أنه تأثر بالسلفية، على الأقل في البداية، أو بأفكار النهضة العربية التي تسربت إلى المغرب من الشرق الأوسط. إلا أن احتلال الفرنسيين لمدينة فاس كان له وقع كبير في نفسه، وصدمه التواجد المدني والعسكري الأجنبي بالمدينة. وهكذا قام مكوار، سنة 1919 بتأسيس مدرسة سيدي بناني بالزاوية التي تحمل نفس الاسم بحي الديوان بالمدينة العتيقة بفاس، تحدوه في ذلك رغبة إعداد جيل الشباب للمساهمة في الحياة السياسية. ونظرا لرصيده التربوي ومصالحه التجارية، فإنه أسدى للمدرسة خدمات جلى بصفته مقاولا ومسيرا ماليا أكثر مما أسداها بصفته مدرسا، تاركا الأقسام لفقيه كان يستأجره لهذا الغرض.

وفي سنة 1921، تولى مكوار تسيير مدرسة **النجاح** التي أسست سنة من قبل على يد أربعة تجار فاسيين. وظل مسؤولا عن المدرستين معا حتى سنة 1934، حينما عهد بهما إلى مديرين متفرغين. وفي تلك الفترة، أصبح مكوار عضوا بارزا في الحركة الوطنية. ثم أثبت تعهده أمر المدارس الحرة في السنوات اللاحقة بمساهمته في تمويل وإنشاء مدارس أخرى بفاس[16].

15) شهادة المهدي بنونة، المقابلة الأولى، 8 ماي 1968، والمقابلة الثالثة، 6 مارس 1969. وهناك مؤسسون آخرون يتتمون لفئة السلفيين، نخص بالذكر منهم: الفقيه محمد البارودي بسلا، ومحمد الغازي بفاس والدار البيضاء، ومحمد بن اليمني الناصري بالرباط والفقيه عبد الرحمان النتيفي بالدار البيضاء.

16) شهادة أحمد مكوار، المقابلة الأولى، 11 فبراير 1969. وهناك أفراد آخرون تنطبق عليهم مواصفات هذه الفئة، وهم: الفاطمي بركاش والمعطي بوهلال، وبناصر وزهرة بالرباط، ومحمد بن عبد السلام لحلو وامحمد لحلو وحسين بن ثابت وأحمد التازي وامحمد مكوار ومحمد برادة وعلال بنكيران بفاس، ومحمد عكور ومحمد بنيس ومحمد اليعقوبي والمختار بن الفلاح بالدار البيضاء.

وأضعف فئة فعاليةً هي فئة مؤسسي المدارس الحرة أتباع الطوائف الدينية. ويبدو أن للانتماء إلى الطائفة الدينية دورا اجتماعيا أكثر منه إيديولوجيا. و«زاوية» الطائفة مكان يرتاده الأتباع مساءا للتآخي والانصات للدروس، أو يجتمعون فيه يوم الجمعة مساءا بعد الرجوع من المسجد. ويعني الانتماء إلى طائفة ما عموما، قيام المريد بعدة طقوس كعد حبات السبحة على منوال محدد تصفه له طريقته الخاصة. ولَمَّا كانت هناك اختلافات مهمة في درجة البدعة الدينية لدى الطوائف، فإنه من الأمور المعتادة انتماء المريد لأكثر من طريقة في آن واحد. وفي المدارس الحرة، لم يكن الانتماء إلى طائفة خاصة يؤثر على الطريقة التي يدرس بها المريد تلامذته، كما لم يكن الآباء يولون أية أهمية للانتماء المذهبي للمشرف على المدرسة.

وأوضح مثال على فئة الآباء المؤسسين المنتمين للطوائف الدينية، مثال الفقيه محمد بن احساين النجار بسلا. فلقد كان ابن احساين عالما، وكان يحضر الدروس التي يلقيها علماء الرباط وسلا. وكان أيضا عضوا في الطائفة الكتانية بسلا، إذ سبق له أن درس مع الشيخ محمد عبد الكبير الكتاني الذي أسس الطائفة الكتانية في القرن التاسع عشر. وفي سنة 1922، أسس ابن احساين مدرسة حرة في حي الشلالين بالمدينة العتيقة بسلا. وكانت تحدوه رغبة في تجنيب أبناء سلا مدارس الحماية حتى يبقوا عربا ومسلمين حقيقيين[17].

وتضم الفئة الأخيرة من الآباء المؤسسين العلماء والفقهاء. وهؤلاء لم يكونوا سلفيين ولا أعضاء في الطوائف الدينية. وسبق للبعض منهم أن درَّس المواد الحديثة في «المسايد» قبل سنة 1919. فكانت المدارس الحرة تمثل في أعينهم تطويرا لأساليب التدريس والتنظيم الاداري، أكثر مما كانت توحي بإصلاح المنهاج الدراسي. فتأسيس المدارس الحرة وتسييرها يعني، في نظر أفراد هذه المجموعة، تطبيق مهاراتهم التدريسية، في الطور الابتدائي، على مواد حديثة وتقنيات بداغوجية، مستوحاة، في الغالب، من مدارس الحماية المنافسة. وعادة ما كانت لهم تجربة سابقة في تدريس المواد الحديثة في الطور الثانوي و/أو العالي (باستثناء الفرنسية أو الاسبانية والجغرافيا).

ويعد محمد المهدي بن عبد السلام متجينوش (أو منجينوش) بالرباط مثالا نموذجيا للعالم أو الفقيه الذي لم يكن بالسلفي ولا بالمريد في طائفة دينية. فلقد كان المهدي متجينوش عالما بارزا معروفا بإلمامه بالعلوم وعلم الفلك. ولعدة سنوات، كان يدير «مسيدا» بالرباط اشتهر بنوعية تعلميه العالية وبمنهاجه الدراسي المتضمن لمواد حديثة. وفي سنة 1920، التمس متجينوش، لشدة عسره، المعونة لانشاء مدرسة حرة، فنالها. وبهذا السند، أسس المدرسة «**المباركية**» في الزاوية التي تحمل نفس الاسم بالمدينة العتيقة بالرباط. وفي هذه المدرسة، واصل اشتغاله، طيلة حياته، بتحصيل العلم، والتزامه بالتدريس الرفيع، على صعيد أوسع وأحسن تنظيما[18].

---

17) شهادة أحمد معنينو، المقابلة الثالثة 13 أبريل 1969، والمقابلة الرابعة 17 أبريل 1969، والمقابلة الثامنة 11 ماي 1969. وانظر Paye، المرجع السابق، ص 226. ومن أمثلة هذا الصنف، الفقيه محمد المريني، والعربي العبادي ومحمد بن المكي «مقدم» الزواوي بسلا. والصديق الشدادي وأحمد القباج بالرباط، ومحمد داوود بتطوان، والمكي بونشيش في مداغ (قرب بركان).

18) شهادة المكي الناصري، المقابلة الخامسة 6 شتنبر 1969، والمقابلة السادسة 14 شتنبر 1969. وشهادة أحمد معنينو، المقابلة الرابعة 17 أبريل 1969. ومن أمثلة هذا النموذج، أحمد الزبيدي بالرباط، ومحمد بن الأعرج السليماني والمهدي الفاسي والفقيه محمد الركراكي بفاس، وعبد السلام بنونة ومحمد بنونة بتطوان.

ويتضح مما أوردناه في الصفحات السالفة، أن للفئات الأربع من الأباء المؤسسين قاسم مشترك يتمثل في منظورهم العام وفي الدوافع التي حفزتهم لانشاء المدارس الحرة. وعلاوة على هذا، كان المؤسسون ينتمون إلى مجتمع متشابك، ويرتبطون فيما بينهم، في كل مدينة، بروابط العائلة والمصالح المشتركة. فبالاضافة إلى العلماء المشتغلين بالتجارة، كان هناك العديد من التجار ذوي الصلة الدائمة بالعلماء، حيث كانوا يحضرون دروسهم المسائية في المساجد و«الزوايا». وبعبارة أخرى، كان هؤلاء الناس يتصرفون، أساسا، كمسلمين عرب في سياق رد الفعل الأهلي ضد التواجد الاستعماري. ولم يكونوا يتصرفون بصفتهم سلفيين أو أتباع طوائف، أو علماء وفقهاء إلا بصفة ثانوية. فمن الواضح أن المدارس كانت تنشأ من قبل عدة فئات من الناس.. لهذا فإن اعتبار نشأة المدارس الحرة الأولى نتيجة لعنصر وحيد كالسلفية[19] ليس مُمعنا في التبسيط فحسب، بل إنه طرح مضلل. فإذا كانت السلفية قد أثرت على بعض المؤسسين، فإنه لم يكن لها أي تأثير على الآخرين. وحتى في الحالات التي لعبت فيها السلفية دورا ما، فإن دورها ذاك لم يكن إلا ثانويا.

أ ـ تأثير العوامل الخارجية

إلى أي حد كان الأباء المؤسسون متأثرين بالعوامل الخارجية القادمة من المدن الأخرى داخل البلاد، ومن خارج المغرب ؟ لقد أصر، عموماً، الناس المعنيون على نفي أي دور لمثل هذا التأثير. ولربما يعود هذا النفي إلى رغبتهم الواعية أو اللاواعية في إبراز مساهمتهم الشخصية أو مساهمة مدينتهم. فلقد كانت أفكار النهضة العربية شائعة بالمغرب، خلال العشرينات. وكانت معروفة في الدوائر الفكرية والأدبية، عبر الصحف والمجلات المستوردة أو المهربة من الجزائر وتونس والشرق العربي. وعرف عن بعض الأباء المؤسسين أنهم كانوا يقرأون الصحف العربية الأجنبية التي بدأت في الصدور حوالي سنة 1900 . غير أنه من الصعب أن نحدد بدقة أهمية تأثير هذه الصحف عليهم. فبعض الرواة يتذكرون بالفعل أنهم كانوا يقرأون الصحيفة الاصلاحية الجزائرية **الشهاب**، وأنهم كانوا يتعاطفون مع وجهات نظرها السلفية. بيد أنهم نفوا بتاتاً أن يكون لها تأثير على حركة المدارس الحرة. والحقيقة أن العدد الأول من **الشهاب** لم يصدر إلا سنة 1925، في حين أن معظم المدارس المغربية الأولى أسست ما بين 1919 و1924. ولقد أشار لوسيان باي Luicen Paye إلى أن المدارس القرآنية المغربية الأولى تم استيحاؤها من المدارس القرآنية الحديثة بتونس. غير أنه لم يقدم دلائل كافية لتدعيم رأيه[20].

وبالامكان إثبات تأثير الاتصالات بين الأفراد المقيمين في مدن مختلفة بالمغرب. ففي العشرينات، كان المغاربة يتصلون فيما بينهم بعدة طرق ـ السفر والبريد والصحافة والاجتماعات

---

19) ولقد دافع عن هذا الطرح جون ب. هالستيد في : – John P. Halstead, Rebirth of a Nation : The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912-1944, (Cambridge, Mass. 1967), pp. 161-165.

20) Paye ، المرجع السابق، ص 234 وص 357 . وكتب فرنسي آخر في أواخر العشرينات، مؤكدا على تأثير المقالات الموجهة التي كانت تصدر باللغة العربية في الصحف التونسية على المدارس الحرة المغربية، حيث كانت تهاجم مدارس الحماية بتونس. كما أكد هذا الكاتب على التشجيعات الناجمة عن محاولات تحديث التعليم العربي بمصر، انظر :

– Roger Gaudefroy-Demombynes, L'Oeuvre française en matière d'enseignement au Maroc, (Paris, 1928), pp. 22-23.

الـدورية والرسل المتجولون الخواص. وتقدم هذه الاتصالات تفسيرا مقنعا لمسألة كون عدة عناصر موزعة على مدن متعددة اهتدت صدفة إلى نفس النمط من ردود الفعل تجاه الغزو الثقافي الغربي، وأظهرتها في نفس الحقبة. والراجح أن الآباء المؤسسين في بضع مدن، خاصة في الرباط وفاس، بادروا تلقائيا إلى إنشاء أولى المدارس الحرة، فقلدوا في المدن الأخرى كسلا والدار البيضاء والجديدة وآسفي والصـويرة. ويمكن أن نضرب مثالين بهذا الشأن. فلقد استوحى مؤسسو مدرسة درب **لعلو** بسلا (1921) فكرتهم من مدرسة حرة أسست سنة أو سنتين من قبل بالرباط. كما أن المكي الناصري، الذي كان آنذاك يدرِّس مع أخيه في مدرسة الحياة بالرباط، كاتب محمد الغازي، سنة 1926، وحثه على تطوير المدرسة **الناصرية** وإدخال «روح التجديد» عليها[21].

ب ـ الاستراتيجيات والتكتيكات

فما هي الاسـتراتيجيات والتكتيكـات التي كان الآبـاء المؤسسـون يعتمـدونها؟ إن من بين التكتيكات الأكثر شيوعا إنشاء لجان للاشراف. وكانت تشكل أحيانا من المؤسسين أنفسهم، في حين أنه في حالات أخرى، كان أحد المؤسسين يقوم بالاتصال بصديقين أو ثلاثة، ويسجل مساهمتهم. أما أعضاء اللجنة، الذين لم يكن عددهم يتجاوز ثلاثة إلى خمسة أعضاء، فعادة ما كانوا ينتمون إلى الفئات التي سبق الحديث عنها سالفا، أو كانوا يشكلون خليطا من فئتين أو أكثر. وكانت مهمة لجنة الاشراف محددة في توفير الأموال الضرورية لفتح مدرسة، والاشراف على تسييرها وصيانتها بل وتسجيل التلاميذ بها أحيانا. وكانت اللجان تشكل لتقاسم مسؤولية إنشاء وصيانة المدرسة بين ثلاثة أو أربعة أفراد متفاهمين.

وبما أن لجان الاشراف كانت تضم عادة أعضاء محترمين في الجماعة ـ كالعلماء والأعيان ـ فإنها كانت تُكسب المدارس حظوة تساعدها على جلب التلاميذ. كما كانت بمثابة الدرع الواقي ضد قرارات الاغلاق التي قد تتخذها السلطات الفرنسية أو الاسبانية. وأبرز مثال بهذا الصدد، المدرسة **الأهلية** التي أنشئت بتطوان سنة 1924. فلقد أسست المدرسة وسيرت أساسا من قِبل ثلاثة أشخاص هم: محمد داوود وعبد السلام بنونة وأخوه امحمد بنونة. وحتى يتعذر على الاسبان إغلاقها، اختار هؤلاء الثلاثة خمسة أعيان من عائلات الوجهاء بتطوان كأعضاء «شرفيين» باللجنة[22].

---

21) شهـادة امحمـد بلقـاضي، المقابلة الأولى 5 مارس 1969، ثم ملاحظات أخذت من الأوراق الخاصة للمكي النـاصري. ولقد أصبح المكي الناصري والغازي عضوين بارزين في الحركة الوطنية المغربية. فكان الناصري يكتب في سكريتارية الجمعية السرية بالرباط، وكان الغازي يجيب بصفته رئيسا للجمعية السرية بفاس. وتثبت سلسلة من ست رسـائل وجهها الغازي إلى الناصري ما بين أكتوبر 1926 ويناير 1927 وجود اتصالات بين الجمعيات السرية الأولى. أنظر هالستيد، المرجع السابق، ص 167، وأن من بين انشغالاتهم مسألة إحداث المدارس الحرة.

22) شهادة محمد داوود، المقابلة الأولى 27 يوليوز 1968. وشهادة المهدي بنونة، المقابلة الثالثة 6 مارس 1969. وانظر:

– Fernando Valderrama Martinez, Historia de la Acción Cultural de España en Marruecos (1912-1956), (Tetuan, 1956), p. 542. غير أنه أحيانا، يكون لحضور شخصية بارزة أثر سيء على المدرسة. وهكذا، مثلا، حينما نفى الفرنسيون محمد الغازي من فاس سنة 1927، بسبب نشاطاته السياسية، فقدت المدرسة الناصرية التي كان يديرها ويدرس بها جذوتها، وما لبثت أن أقفلت أبوابها.

وكان الآباء المؤسسون يستعملون أيضا بعض التكتيكات لجلب التلاميذ. فيستجلبونهم لأبنائهم، كانوا يظهرون ثقتهم في مدرسة حرة معينة، ويشجعون الآباء الآخرين في المدينة على الاقتداء بهم. وفي الحالات التي يكون فيها المؤسس قد أشرف سابقا على «مسيد»، كالمهدي [illegible] بالرباط، فإن تلامذته السابقين يتبعونه إلى المدرسة الحرة الجديدة. وهذا ما وقع بالفعل، مثلا، في مدرسة [illegible] (المعروفة فيما بعد باسم القلاقليين) التي أسست بفاس سنة 1922. ولجلب التلاميذ، قامت اللجنة المؤسسة بإقناع فقيه بارز، وهو أحمد الوزاني، بالمجيء للتدريس بالمدرسة وإحضار تلامذته معه.

وكما هو متوقع، كان الآباء المؤسسون يطبعون بطابعهم بنية كل مدرسة ومسارها. فإذا كان المؤسسون أناسا جيدي التكوين، انعكس ذلك عادة على نوعية التعليم الملقن في المدرسة. وبعض الناس كانوا منشغلين أساسا بمادة واحدة، كتفسير القرآن، بحيث أن بعض المدارس أصبحت مشهورة بتعليمها لمادة معينة. وبمجمل القول، إن الآباء المؤسسين كانوا يضفون على مدرستهم طابعها الأساسي.

3. المدرسون

كان المدرسون في المدارس الحرة الأولى يجلبون أساساً من ثلاثة مصادر: الفقهاء والعلماء وقدماء التلاميذ. فبما أن كل مدرسة حرة كانت تدرج في منهاجها الدراسي تعليما قرآنيا، فإن الفقهاء، بطبيعة الحال، كانوا يشكلون جزءا أساسيا من هيئتها التدريسية ـ ولربما كانوا يكونون ثلثها. وكان العلماء يدرسون بالمدارس الحرة جزئيا، مقسمين وقتهم بين المدارس وبين الدروس التي كانوا يقومون بإلقائها في المساجد وفي القرويين. أما قدماء التلاميذ الذين كانوا يدرسون، فكانوا يعملون بالمدرسة في الساعات الشاغرة التي لم يكونوا يتلقون فيها دروسهم العليا. وفي كل هذه الحالات الثلاث، كان المدرسون يعطون دروسهم أحيانا في مدرستين حرتين أو أكثر خلال نفس السنة. وفي هذا السياق المائع والمؤقت للمدارس الأولى، كان المدرسون يذهبون أينما كانت الحاجة إليهم مسيسة.

فما هي الدوافع التي حفزت هؤلاء الناس إلى التدريس في المدارس الحرة؟ لقد كان الفقهاء يبحثون عن وضعيات مادية مربحة، ويسعون إلى مزاملة العلماء الفطاحلة الذين كانوا يدرسون بهذه المدارس. غير أن وضعية العلماء كانت أكثر تعقيدا. فلقد تبين لهؤلاء، في العشرينات (والعقود التي أعقبتها) بأن أسس سلطتهم ومهابتهم وحظوتهم تتقوض باطراد من جراء النظام الذي أقامته الحماية الفرنسية. إذ اغتصبت مؤسسات الحماية وظائفهم التربوية والشرعية. فلم يكن نظام المدرسة العمومية المفرنسة بحاجة إلى خبرتهم ودرايتهم بأمور الاسلام. وفي محاولة منهم للابقاء على ذلك الدور وتلك المهابة المقترنة به، بادر العديد من العلماء إلى التدريس في المدارس الحرة (ولهذا السبب أيضا، أسس العلماء المدارس الحرة وسيروها ودعموها). أما بالنسبة لقدماء التلاميذ، فإن أغلبيتهم حذت حذو أساتذتها العلماء. غير أن هؤلاء الشباب، كانوا متفانين في أداء مهمتهم ومقتنعين بجدارتها. وبالنسبة لهذه المجموعات الثلاث، كانت الأجور هزيلة، بل إن معظم قدماء التلاميذ كانوا يدرسون مجانا.

أما عن مؤهلات المدرسين، فكانت تتباين بشكل مريع، تبعا لشخص المدرس. ففي أقصى طرف من هذه الأصناف، يوجد الفقهاء المملون الذين نادرا ما تزحزحوا عن «مسايدهم». وفي الطرف

---

23) شهادة عبد السلام الفاسي، المقابلة الثامنة 14 فبراير 1969.

الأخر، هناك أبرز علماء البلاد وأوسعهم خيالا. وفي الوسط، هناك قدماء التلاميذ الذين يسدون بالحماس والتفاني النقص الذي يعانون منه في المعرفة والتجربة. ومن هؤلاء المتفانين، عدة شبان اصبحوا فيما بعد أعضاء بارزين في الحركة الوطنية المغربية بعد سنة 1930. وكان البعض منهم قد أتم دراسته في العشرينات، بينما كان الأخرون يتابعون دروسهم في الطور الثانوي أو العالي. وكما سنرى لاحقا، فإن القلة منهم سبق لها أن ترددت على المدارس الحرة كتلاميذ. فلقد كان محمد الغازي وعلال الفاسي وإبراهيم الكتاني ومحمد القري والمختار السوسي يدرسون في المدرسة الناصرية بفاس من 1925 إلى 1927. وكل هؤلاء ماعدا الغازي، كانوا يحضرون الدروس بالقرويين في نفس الفترة. أما أحمد بلفريج وعبد السلام بنونة وامحمد بنونة وحسن بوعياد وأحمد الشرقاوي ومحمد داوود وبوشتى الجامعي والمكي ومحمد بليمني الناصري، فكانوا يدرسون في مدارس حرة أخرى لفترات متباينة من الزمن، خلال العشرينات.

4. الآبـاء والتـلاميـذ

إن الأغلبية الواسعة من تلامذة المدارس الحرة الأولى، كانوا ينحدرون من الطبقات الراقية أو من العائلات البورجوازية. فلم تكن للمدارس تلك الصبغة «الشعبية» التي اكتسبتها في الثلاثينات وفي الأربعينات على الخصوص، حينما كان العديد من أبناء العائلات الفقيرة يترددون عليها مجانا في الغالب. فلقد كانت مدارس العشرينات تضم أعدادا قليلة نسبيا، وكانت مقتصرة على كبريات الحواضر. كما أن الاهتمام الواسع بالتعليم الحديث لم يكن آنذاك شائعا. فالعديد من المغاربة القاطنين بالمدن، في العشرينات، لم يكونوا يرسلون أبناءهم إلى المدارس نهائيا.

وفي العشرينات، كان أمام الآباء، لأول مرة، ثلاثة خيارات رئيسية لتعليم أبنائهم. فالأغلبية الساحقة واصلت إرسال أبنائها، وأحيانا بناتها، إلى «المسايد»، سيرا على درب المألوف. والقلة القليلة كانت تختار «مدارس أبناء الأعيان» أو «المدارس الحضرية» التي أنشأتها مديرية التعليم العمومي. أما النزر القليل، فكان يسجل أبناءه في المدارس الحرة. وبما أن مدارس أبناء الأعيان كانت مخصصة لأبناء الطبقة الراقية وعائلات المخزن (بالاضافة إلى أبناء القواد القرويين)، فإنها كانت تجلب تلامذتها من نفس المصدر الذي تستمد منه المدارس الحرة تلامذتها. وبما أن النوعين معا لم يكونا يفرضان رسوما باهضة، فإن الأعباء المالية الملقاة على عاتق الآباء كانت متكافئة. وأيا كان الأمر، فإن العائلات الموسرة نسبيا لم تكن تعير أي اهتمام لتكلفة التعليم. ففي بعض الحالات، كان الآباء يختارون مدرسة معينة دون أخرى نظراً لقربها من مقر سكناهم. غير أنه في معظم الأحوال، كانت هناك أسباب قاهرة تدعوهم إلى تفضيل المدرسة الحرة على «المسيد» أو مدرسة الحماية.

وكما هو شأن الآباء المؤسسين، كان الآباء الذين يرسلون أبناءهم إلى المدارس الحرة غير مقتنعين «بالمسيد» ولا بمدرسة الحماية. فكانوا يعيبون على «المسيد» هيئته الكئيبة ومنهاجه القرآني المحدود، خصوصا بالمقارنة مع المدرسة العمومية. وفي نفس الوقت، كانوا ينتقدون مدارس الحماية لتركها التلاميذ عاطلين طيلة العطل المدرسية الطويلة، ولكثرة مدرسيها الجاهلين للثقافة الاسلامية، ولعدم اهتمامها بالتعليم العربي والقرآني. وفي نفس السياق، كانوا يتهمون مديرية التعليم العمومي بتضحيتها

«وبالتربية» بالمفهوم الواسع لتلقين قواعد الأدب والقيم الأخلاقية، لمصلحة «التعليم» بالمفهوم الضيق لنقل كمية معينة من المعلومات[24].

والأدهى من هذا الأمر، خشية المغاربة من الانعكاسات التربوية للمدارس العمومية. فلقد ساد شعور بأن التعليم الفرنسي، شأنه في ذلك شأن التعليم العربي، ينقل في طياته نمط عيش قائم بذاته، لهذا باتوا مقتنعين بأن التجربة قد تؤدي بأبنائهم إلى التخلي عن العادات والتقاليد الاسلامية[25]. ولم يكن الأمر يتعلق بالخوف من اعتناقهم المسيحية بقدرما يتعلق بالخشية من أن يصبحوا أقل تعلقاً بمعتقداتهم الاسلامية.

وعلى المستوى الملموس، كان الآباء يعتقدون بأن أبناءهم سيخلون بالاحترام الواجب للتقاليد الاجتماعية. ففي سنة 1920، كان الأطفال المغاربة الذين درسوا في مدارس الحماية يظهرون بالفعل بعض الميولات «الخطيرة»، كرفض سلطة وصلاحية التقاليد والأفكار المتداولة. فالجانب الحاسم في التربية التقليدية للطفل المغربي هو تلقينه الاحترام المطلق والخوف من الكبار وخاصة منهم الأب. والحال أن الخوف والاحترام واجبين دينيين وفرضين أخلاقيين. أما التربية الفرنسية، فبتأكيدها على القيم الفلسفية الأجنبية «كالحرية»، فإنها كانت تقوض مهابة الأب، وتنسف بالتالي سلطته المطلقة في الأسرة[26]. وهكذا لقيت المدارس الحرة القبول والاستحسان، لاشتمالها على محاسن المدارس العمومية واجتنابها المساوئها. وهذا ما يفسر إلى حد ما لماذا حظيت بالمساندة بالحجم الذي كانت عليه.

لقد كان سن التلاميذ في المدارس الحرة الأولى يتراوح ما بين خمس سنوات وعشرين سنة. فالبعض منهم يلج المدرسة لأول مرة، أما الآخرون فيكونون قد قضوا عدة سنوات في «المسيد». ومعظم المدارس كانت تشمل طورا ابتدائيا فقط، على الرغم من أن بعضها، خاصة في الرباط، كان يضم تلاميذ سبق لهم أن قضوا عدة سنوات في «المسيد». وفي المدرسة الناصرية بفاس، كان بعض التلاميذ القدامى، بعد إتمامهم للمنهاج الدراسي الابتدائي ذي الخمس سنوات، يخيرون بين البقاء في المدرسة لتعميق دراستهم أو الذهاب إلى القرويين[27]. ومع ذلك، لم يكن هناك نموذج محدد يتبعه التلاميذ بعد إتمامهم للدراسة في المدارس الحرة الأولى. فبعضهم كان يذهب للعمل توا، إذ يصبح متمرنا لدى أبيه أو عمه. أما الآخرون، فيلجون القرويين أو يتابعون دروسهم في المساجد على يد علماء المدينة الأخرى. أما البقية، فكانت تلج المدارس العمومية. ونظرا للعادات الاجتماعية المحافظة السائدة في العشرينات، فإن البنات لم يكنّ يترددن على المدارس الحرة الأولى.

---

24) إن التمييز بين «التربية» Education و«التعليم» Instruction ينم عن فروق دقيقة في اللغتين العربية والفرنسية. وليس الأمر كذلك في اللغة الانجليزية. كما أن هاجس تلقين قواعد الأدب والقيم الأخلاقية يثبت مرة أخرى بأن التعليم التقليدي المغربي، بغض النظر عن الطريقة التي شوه بها الملاحظون الفرنسيون سمعته كلية، كان بالفعل يلعب أدوارا إيجابية.

25) للاطلاع على المخاوف التي كانت تنتاب الآباء المغاربة، من خلال مثال مدينة سلا، أنظر:

-Kenneth Lewis Brown, «The Social History of a Moroccan Town: Salé, 1830-1930», (Ph. D. thesis, University of California at Los Angeles, 1969), pp. 414-415.

26) أنظر براون، المرجع السابق، ص 471 وص 550.

27) شهادة إبراهيم الكتاني، المقابلة العاشرة 3 يناير 1969.

الأخرى، هناك أبرز علماء البلاد وأوسعهم خيالا. وفي الوسط، هناك قدماء التلاميذ الذين يسدون بالحماس والتفاني النقص الـذي يعانون منه في المعرفة والتجربة. ومن هؤلاء المتفانين، عدة شبان أصبحوا فيما بعد أعضاء بارزين في الحركة الوطنية المغربية بعد سنة 1930. وكان البعض منهم قد أتم دراسته في العشرينات، بينما كان الآخرون يتابعون دروسهم في الطور الثانوي أو العالي. وكما سنرى لاحقا، فإن القلة منهم سبق لها أن ترددت على المدارس الحرة كتلاميذ. فلقد كان محمد الغازي وعلال الفاسي وإبراهيم الكتاني ومحمد القري والمختار السوسي يدرسون في المدرسة الناصرية بفاس من 1925 إلى 1927. وكل هؤلاء، ماعدا الغازي، كانوا يحضرون الدروس بالقرويين في نفس الفترة. أما أحمد بلفريج وعبد السلام بنونة وامحمد بنونة وحسن بوعياد وأحمد الشرقاوي ومحمد داوود وبوشتى الجامعي والمكي ومحمد بليمني الناصري، فكانوا يدرسون في مدارس حرة أخرى لفترات متباينة من الزمن، خلال العشرينات.

4. الآبـاء والتـلاميـذ

إن الأغلبية الواسعة من تلامذة المدارس الحرة الأولى، كانوا ينحدرون من الطبقات الراقية أو من العائلات البورجوازية. فلم تكن للمدارس تلك الصبغة «الشعبية» التي اكتسبتها في الثلاثينات وفي الأربعينـات على الخصـوص، حينـما كان العديد من أبناء العائلات الفقيرة يترددون عليها مجانا في الغـالب. فلقـد كانت مدارس العشرينات تضم أعدادا قليلة نسبيا، وكانت مقتصرة على كبريات الحواضر. كما أن الاهتمام الواسع بالتعليم الحديث لم يكن آنذاك شائعا. فالعديد من المغاربة القاطنين بالمدن، في العشرينات، لم يكونوا يرسلون أبناءهم إلى المدارس نهائيا.

وفي العشرينات، كان أمام الآباء، لأول مرة، ثلاثة خيارات رئيسية لتعليم أبنائهم. فالأغلبية الساحقة واصلت إرسال أبنائها، وأحيانا بناتها، إلى «المسايد»، سيرا على درب المألوف. والقلة القليلة كانت تختار «مدارس أبناء الأعيان» أو «المدارس الحضرية» التي أنشأتها مديرية التعليم العمومي. أما النزر القليل، فكان يسجل أبناءه في المدارس الحرة. وبما أن مدارس أبناء الأعيان كانت مخصصة لأبناء الطبقة الراقية وعائلات المخزن (بالاضافة إلى أبناء القواد القرويين)، فإنها كانت تجلب تلامذتها من نفس المصدر الذي تستمد منه المدارس الحرة تلامذتها. وبما أن النوعين معا لم يكونا يفرضان رسوما باهضة، فإن الأعباء المالية الملقاة على عاتق الآباء كانت متكافئة. وأيا كان الأمر، فإن العائلات الموسرة نسبيا لم تكن تعير أي اهتمام لتكلفة التعليم. ففي بعض الحالات، كان الآباء يختارون مدرسة معينة دون أخرى نظراً لقربها من مقر سكناهم. غير أنه في معظم الأحوال، كانت هناك أسباب قاهرة تدعوهم إلى تفضيل المدرسة الحرة على «المسيد» أو مدرسة الحماية.

وكما هو شأن الآباء المؤسسين، كان الآباء الذين يرسلون أبناءهم إلى المدارس الحرة غير مقتنعين «بالمسيد» ولا بمدرسة الحماية. فكانوا يعيبون على «المسيد» هيئته الكئيبة ومنهاجه القرآني المحدود، خصوصا بالمقارنة مع المدرسة العمومية. وفي نفس الوقت، كانوا ينتقدون مدارس الحماية لتركها التلاميذ عاطلين طيلة العطل المدرسية الطويلة، ولكثرة مدرسيها الجاهلين للثقافة الاسلامية، ولعدم اهتمامها بالتعليم العربي والقرآني. وفي نفس السياق، كانوا يتهمون مديرية التعليم العمومي بتضحيتها

«بالتربية» بالمفهوم الواسع لتلقين قواعد الأدب والقيم الأخلاقية، لمصلحة «التعليم» بالمفهوم الضي
لنقل كمية معينة من المعلومات[24].

والأدهى من هذا الأمر، خشية المغاربة من الانعكاسات التربوية للمدارس العمومية. لقد سا
شعور بأن التعليم الفرنسي، شأنه في ذلك شأن التعليم العربي، ينقل في طياته نمط عيش قائم بذاته
هذا باتوا مقتنعين بأن التجربة قد تؤدي بأبنائهم إلى التخلي عن العادات والتقاليد الإسلامية[25]. ولم
يكن الأمر يتعلق بالخوف من اعتناقهم المسيحية بقدرما يتعلق بالخشية من أن يصبحوا أقل تعلقا
بمعتقداتهم الإسلامية.

وعلى المستوى الملموس، كان الآباء يعتقدون بأن أبناءهم سيخلون بالاحترام الواجب للتقال
الاجتماعية. ففي سنة 1920، كان الأطفال المغاربة الذين درسوا في مدارس الحماية يظهرون بالفع
بعض الميولات «الخطيرة»، كرفض سلطة وصلاحية التقاليد والأفكار المتداولة. فالجانب الحاسم في
التربية التقليدية للطفل المغربي هو تلقينه الاحترام المطلق والخوف من الكبار وخاصة منهم الأب. و
الخوف والاحترام واجبين دينيين وفرضين أخلاقيين. أما التربية الفرنسية، فبتأكيدها على المفاهي
الفلسفية الأجنبية «كالحرية»، فإنها كانت تقوض مهابة الأب، وتنسف بالتالي سلطته المطلقة ع
الأسرة[26]. وهكذا لقيت المدارس الحرة القبول والاستحسان، لاشتمالها على محاسن المدارس العمو
واجتنابها المساوئها. وهذا ما يفسر إلى حد ما لماذا حظيت بالمساندة بالحجم الذي كانت عليه.

لقد كان سن التلاميذ في المدارس الحرة الأولى يتراوح ما بين خمس سنوات وعشرين سنة
فالبعض منهم يلج المدرسة لأول مرة، أما الآخرون فيكونون قد قضوا عدة سنوات في «المسيد». وبعض
المدارس كانت تشمل طورا ابتدائيا فقط، على الرغم من أن بعضها، خاصة في الرباط، كان يض
تلاميذ سبق لهم أن قضوا عدة سنوات في «المسيد». وفي المدرسة الناصرية بفاس، كان بعض التلامي
القدامى، بعد إتمامهم للمنهاج الدراسي الابتدائي ذي الخمس سنوات، يخيرون بين البقاء في المدرس
لتعميق دراستهم أو الذهاب إلى القرويين[27]. ومع ذلك، لم يكن هناك نموذج محدد يتبعه التلامي
بعد إتمامهم للدراسة في المدارس الحرة الأولى. فبعضهم كان يذهب للعمل توا، إذ يصبح متمرنا لد
أبيه أو عمه. أما الآخرون، فيلجون القرويين أو يتابعون دروسهم في المساجد على يد علماء المد
الأخرى. أما البقية، فكانت تلج المدارس العمومية. ونظرا للعادات الاجتماعية المحافظة السائدة
العشرينات، فإن البنات لم يكنّ يترددن على المدارس الحرة الأولى.

---

24) إن التمييز بين «التربية» Education و«التعليم» Instruction ينم عن فروق دقيقة في اللغتين العربية والفرنسية. وليس
الأمر كذلك في اللغة الانجليزية. كما أن هاجس تلقين قواعد الأدب والقيم الأخلاقية يثبت مرة أخرى بأن التعلي
التقليدي المغربي، بغض النظر عن الطريقة التي شوه بها الملاحظون الفرنسيون سمعته كلية، كان بالفعل يلعب أدوا
إيجابية.

25) للاطلاع على المخاوف التي كانت تنتاب الآباء المغاربة، من خلال مثال مدينة سلا، أنظر:
-Kenneth Lewis Brown, «The Social History of a Moroccan Town: Salé, 1830-1930», (Ph. D. thesis, University of California at Los Angeles, 1969), pp. 414-415.

26) أنظر براون، المرجع السابق، ص 471 وص 550.

27) شهادة إبراهيم الكتاني، المقابلة العاشرة 3 يناير 1969.

الأخر، هناك أبرز علماء البلاد وأوسعهم خيالا . وفي الوسط، هناك قدماء التلاميذ الذين يسدُّون بالحماس والتفاني النقص الـذي يعانون منه في المعرفة والتجربة . ومن هؤلاء المتفانين، عدة شبان أصبحوا فيما بعد أعضاء بارزين في الحركة الوطنية المغربية بعد سنة 1930 . وكان البعض منهم قد أتم دراسته في العشرينات، بينما كان الآخرون يتابعون دروسهم في الطور الثانوي أو العالي . وكما سنرى لاحقا، فإن القلة منهم سبق لها أن ترددت على المدارس الحرة كتلاميذ . فلقد كان محمد الغازي وعلال الفاسي وإبراهيم الكتاني ومحمد القري والمختار السوسي يدرسون في المدرسة الناصرية بفاس من 1925 إلى 1927 . وكل هؤلاء ماعدا الغازي، كانوا يحضرون الدروس بالقرويين في نفس الفترة . أما أحمد بلفريج وعبد السلام بنونة وامحمد بنونة وحسن بوعياد وأحمد الشرقاوي ومحمد داوود وبوشتى الجامعي والمكي ومحمد بليمني الناصري، فكانوا يدرسون في مدارس حرة أخرى لفترات متباينة من الزمن، خلال العشرينات.

4. الآباء والتلاميذ

إن الأغلبية الواسعة من تلامذة المدارس الحرة الأولى، كانوا ينحدرون من الطبقات الراقية أو من العائلات البورجوازية . فلم تكن للمدارس تلك الصبغة «الشعبية» التي اكتسبتها في الثلاثينات وفي الأربعينـات على الخصـوص، حينـما كان العديد من أبناء العائلات الفقيرة يترددون عليها مجانا في الغـالب. فلقـد كانت مدارس العشرينات تضم أعدادا قليلة نسبيا، وكانت مقتصرة على كبريات الحواضر. كما أن الاهتمام الواسع بالتعليم الحديث لم يكن آنذاك شائعا . فالعديد من المغاربة القاطنين بالمدن، في العشرينات، لم يكونوا يرسلون أبناءهم إلى المدارس نهائيا.

وفي العشرينات، كان أمام الآباء، لأول مرة، ثلاثة خيارات رئيسية لتعليم أبنائهم . فالأغلبية الساحقة واصلت إرسال أبنائها، وأحيانا بناتها، إلى «المسايد»، سيرا على درب المألوف . والقلة القليلة كانت تختار «مدارس أبناء الأعيان» أو «المدارس الحضرية» التي أنشأتها مديرية التعليم العمومي . أما النزر القليل، فكان يسجل أبناءه في المدارس الحرة . وبما أن مدارس أبناء الأعيان كانت مخصصة لأبناء الطبقة الراقية وعائلات المخزن (بالاضافة إلى أبناء القواد القرويين)، فإنها كانت تجلب تلامذتها من نفس المصدر الذي تستمد منه المدارس الحرة تلامذتها . وبما أن النوعين معا لم يكونا يفرضان رسوما باهضة، فإن الأعباء المالية الملقاة على عاتق الآباء كانت متكافئة . وأيا كان الأمر، فإن العائلات الموسرة نسبيا لم تكن تعير أي اهتمام لتكلفة التعليم . ففي بعض الحالات، كان الآباء يختارون مدرسة معينة دون أخـرى نظراً لقـربها من مقر سكناهم . غير أنه في معظم الأحوال، كانت هناك أسباب قاهرة تدعوهم إلى تفضيل المدرسة الحرة على «المسيد» أو مدرسة الحماية.

وكما هو شأن الآباء المؤسسين، كان الآباء الذين يرسلون أبناءهم إلى المدارس الحرة غير مقتنعين «بـالمسيد» ولا بمدرسة الحماية . فكانوا يعيبون على «المسيد» هيئته الكئيبة ومنهاجه القرآني المحدود، خصوصا بالمقارنة مع المدرسة العمومية . وفي نفس الوقت، كانوا ينتقدون مدارس الحماية لتركها التلاميذ عاطلين طيلة العطل المدرسية الطويلة، ولكثرة مدرسيها الجاهلين للثقافة الاسلامية، ولعدم اهتمامها بالتعليم العربي والقرآني . وفي نفس السياق، كانوا يتهمون مديرية التعليم العمومي بتضحيتها

«بالتربية» بالمفهوم الواسع لتلقين قواعد الأدب والقيم الأخلاقية، لمصلحة «التعليم» بالمفهوم الضيق لنقل كمية معينة من المعلومات[24].

والأدهى من هذا الأمر، خشية المغاربة من الانعكاسات التربوية للمدارس العمومية. فلقد ساد شعور بأن التعليم الفرنسي، شأنه في ذلك شأن التعليم العربي، ينقل في طياته نمط عيش قائم بذاته. لهذا باتوا مقتنعين بأن التجربة قد تؤدي بأبنائهم إلى التخلي عن العادات والتقاليد الاسلامية[25]. فلم يكن الأمر يتعلق بالخوف من اعتناقهم المسيحية بقدرما يتعلق بالخشية من أن يصبحوا أقل تعلقا بمعتقداتهم الاسلامية.

وعلى المستوى الملموس، كان الآباء يعتقدون بأن أبناءهم سيخلون بالاحترام الواجب للتقاليد الاجتماعية. ففي سنة 1920، كان الأطفال المغاربة الذين درسوا في مدارس الحماية يظهرون بالفعل بعض الميولات «الخطيرة»، كرفض سلطة وصلاحية التقاليد والأفكار المتداولة. فالجانب الحاسم في التربية التقليدية للطفل المغربي هو تلقينه الاحترام المطلق والخوف من الكبار وخاصة منهم الأب. واعتبر الخوف والاحترام واجبين دينيين وفرضين أخلاقيين. أما التربية الفرنسية، فبتأكيدها على المفاهيم الفلسفية الأجنبية «كالحرية»، فإنها كانت تقوض مهابة الأب، وتنسف بالتالي سلطته المطلقة على الأسرة[26]. وهكذا لقيت المدارس الحرة القبول والاستحسان، لاشتمالها على محاسن المدارس العمومية واجتنابها المساوئها. وهذا ما يفسر إلى حد ما لماذا حظيت بالمساندة بالحجم الذي كانت عليه.

لقد كان سن التلاميذ في المدارس الحرة الأولى يتراوح ما بين خمس سنوات وعشرين سنة. فالبعض منهم يلج المدرسة لأول مرة، أما الآخرون فيكونون قد قضوا عدة سنوات في «المسيد». ومعظم المدارس كانت تشمل طورا ابتدائيا فقط، على الرغم من أن بعضها، خاصة في الرباط، كان يضم تلاميذ سبق لهم أن قضوا عدة سنوات في «المسيد». وفي المدرسة الناصرية بفاس، كان بعض التلاميذ القدامى، بعد إتمامهم للمنهاج الدراسي الابتدائي ذي الخمس سنوات، يخيرون بين البقاء في المدرسة لتعميق دراستهم أو الذهاب إلى القرويين[27]. ومع ذلك، لم يكن هناك نموذج محدد يتبعه التلاميذ بعد إتمامهم للدراسة في المدارس الحرة الأولى. فبعضهم كان يذهب للعمل توا، إذ يصبح متمرنا لدى أبيه أو عمه. أما الآخرون، فيلجون القرويين أو يتابعون دروسهم في المساجد على يد علماء المدن الأخرى. أما البقية، فكانت تلج المدارس العمومية. ونظرا للعادات الاجتماعية المحافظة السائدة في العشرينات، فإن البنات لم يكنّ يترددن على المدارس الحرة الأولى.

---

24) إن التمييز بين «التربية» Education و«التعليم» Instruction ينم عن فروق دقيقة في اللغتين العربية والفرنسية. وليس الأمر كذلك في اللغة الانجليزية. كما أن هاجس تلقين قواعد الأدب والقيم الأخلاقية يثبت مرة أخرى بأن التعليم التقليدي المغربي، بغض النظر عن الطريقة التي شوه بها الملاحظون الفرنسيون سمعته كلية، كان بالفعل يلعب أدوارا إيجابية.

25) للاطلاع على المخاوف التي كانت تنتاب الآباء المغاربة، من خلال مثال مدينة سلا، أنظر:
- Kenneth Lewis Brown, «The Social History of a Moroccan Town: Salé, 1830-1930», (Ph. D. thesis, University of California at Los Angeles, 1969), pp. 414-415.

26) أنظر براون، المرجع السابق، ص 471 وص 550.

27) شهادة إبراهيم الكتاني، المقابلة العاشرة 3 يناير 1969.

وكان التلاميذ، في معظمهم، يتفرغون للدراسة بالمدارس. غير أنه اعتبارا للوسط المرن للمدارس الحرة الأولى، فإنهم كانوا يحضرون في أكثر من مدرسة في آن واحد، آخذين الدروس التي تنقصهم في كل مؤسسة. والبعض منهم كان مسجلا، في نفس الوقت، بالمدارس العمومية، أو كان يحضر الدروس، بين الفينة والأخرى، في القرويين أو في المساجد الأخرى. وكان من بين هؤلاء التلاميذ، بعض الأطفال الذين أصبحوا، فيما بعد، أعضاء قياديين في الحركة الوطنية المغربية، بُعيد سنة 1930. فلقد كان عبد العزيز بن إدريس وحسن بوعياد والهاشمي الفلالي وأبوبكر القادري والمكي الناصري وعبد الحق الطريس وعبد السلام الوزاني يلازمون المدارس الحرة، خلال العشرينات، كتلاميذ متفرغين. أما علال الفاسي وأحمد بلفريج ومحمد داوود، فكانوا يحضرون لبعض الوقت فقط[28].

وقد يعن للبعض النفخ في دلالة كون بعض القادة الوطنيين البارزين (علال الفاسي، بلفريج، الطريس والناصري) درسوا بالمدارس الحرة. لكن، بما أن القادة الوطنيين الآخرين كانوا نتاجا لتعليم فرنسي صرف أو لتعليم تقليدي قح: فإن الخلوص إلى القول بأن تعليم المدارس الحرة كان عاملا حاسما في توجيه القادة الوطنيين أمر مشكوك فيه. بل الراجح أن أثرها اقتصر على إعطاء نظرة أكثر اتساعا وحداثة لأناس لم يكن تعليمهم ليتعدى إطار المؤسسات التقليدية[29]. وعلى المستوى الملموس خرَّجت تلاميذ كانوا، فيما بعد، وراء انتشار المدارس الحرة. وسنرى في الفصل الموالي، مثلا، كيف أن علال الفاسي لعب دورا رياديا في انتشار المدارس الحرة في البادية في أواسط الثلاثينات، وأن بلفريج أنشأ وأشرف على إدارة مدرسة حرة مزدوجة بالغة الأهمية بالرباط، وأن الناصري دشن سلسلة من مشاريع المدارس الحرة بتطوان. وللمفارقة، فإن القادة الوطنيين الذين تلقوا تكوينا فرنسيا صرفا كمحمد بلحسن الوزاني أو محمد اليزيدي، لم يتعهدوا حركة المدارس الحرة.

5. مؤسسات المدرسة الحرة

كانت مؤسسات المدرسة الحرة في العشرينات مهيكلة بشكل فضفاض، على اعتبار أنها بديل مؤقت ذو طبيعة تجريبية ومتميز بمرونة كبيرة. وإنه لأمر ذو دلالة أن لا يرى أي من المؤسسين ضرورة تشييد بنايات دائمة مرصودة علنا لايواء هذه المدارس، ذلك أنهم كانوا يعتبرونها مؤسسات مؤقتة أنشئت أساسا لتلبية طلب حال وملح. فمن المعروف أن عدد الناس الضالعين في حركة المدارس الحرة كان ضئيلا، ومواردهم محدودة. غير أن العامل الأكثر دلالة هو غياب كل التزام دائم من جانب الآباء المؤسسين في معظم الحالات.

لقد افتتحت مدارس العشرينات في عدة مقرات متواضعة. وكانت «الزوايا» المكان المفضل لايوائها، بصفتها ملكا للحبس يمكن استخدامه مجانا. ففي بعض الحالات، تكون هذه الزوايا

---

28) ولقد خص هالستيد بالذكر بوعياد والفلالي والناصري، بصفتهم تلاميذ كانوا يرتادون المدارس الحرة (ص 165).

29) وفيما يخص بلفريج، من جهة أخرى، فكان لارتياده المدرسة الحرة أثرا عكسيا. فبما أن تكوينه تم أساسا في المدارس الفرنسية، فإن الساعات التي كان بلفريج يقضيها بالمدرسة الحرة، مكنته من التضلع في ثقافة المغرب التقليدية العربية الاسلامية. واستنادا إلى هذه الركيزة، تمكن من متابعة دراسته بجامعة فؤاد الأول بالقاهرة سنة قبل التحاقه بجامعة السربون سنة 1928.

مهجورة وفي حالات أخرى، تقتسم الطائفة الدينية زواياها مع المدارس. وفي حالات خاصة، اضطرت
اللجان إلى استعمال الأضرحة كأقسام. أما المدارس المتمتعة بدعم مالي وافر، فكانت تكتري من
وبنايات لهذا الغرض. ودون مراعاة للوضعية، كانت لجان الاشراف تضطر أحيانا إلى تغيير مقر
مدارسها من مكان إلى آخر، بسبب تزايد أعداد التلاميذ المسجلين أو بسبب المصاعب المالية.
تكن الظروف المادية للمدارس الأولى أحسن حالا من ظروف «المسيد». والقلة القليلة هي التي كا
تتوفر على مقرات مجهزة بالمقاعد والطاولات والسبورات.

أما التنظيم الاداري للمدارس الأولى، فكان مقتصرا على الحد الأدنى، لقلة مصادر التمـ
فكما رأينا سابقا، كانت المسؤولية التمويلية ملقاة على عاتق لجان الاشراف. وعادة ما كان أحد أعضـ
اللجنة يتصرف كأمين للمال. وبما أن تخصيص مدير متفرغ للمدرسة مسألة كمالية، فإن هذا الدور
يقوم به أحد أعضاء اللجنة، أو كان كبير المدرسين يقوم عادة بتحديد المنهاج الدراسي. أما نفقـ
التسيير فكانت تغطى أساسا بالرسوم الشهرية المتراوحة ما بين خمسة فرنكات وخمسة عشر فرنكا (من
دولار إلى ثلاثة دولارات آنذاك) حسب إمكانيات كل عائلة. وكانت الرسوم تصل أحيانا إلى خمـ
فرنكا (10 دولارات) في إحدى المدارس. ولنضرب مثالا محددا، نورد نموذج الرسوم في المدر
الناصرية بفاس، حيث كانت تتدرج من ريالين إلى ثلاثة أو أربعة أو خمسة ريالات في الشهر (من
إلى خمسة دولارات آنذاك) حسب دخل كل عائلة. وفي الحالة التي يكون فيها للعائلة أكثر من ط
مسجل بالمدرسة، كانت الرسوم المستحقة عن كل طفل تخفض إلى النصف[30].

فما هي الأهداف والأساليب التربوية للمدارس الحرة الأصيلة؟ إنه يتعين، لتحديد الأهداف
استحضار حوافز الآباء المؤسسين. فلقد كان هؤلاء يسعون إلى الحفاظ على التقاليد الثقافية العربـ
الاسلامية في أوساط جيل الشباب. وحتى تتسلح الشبيبة لمواجهة النظام الجديد الذي جاءت به الحـ
إلى المغرب، أعطى المؤسسون لمدارسهم توجها متقدما، مدرجين مواد حديثة في مناهجها الدراسي
تكن هذه المدارس تسلم شواهد، كما لم تكن مهيأة لاعداد التلاميذ لممارسة مهن معينة. فلقد أراد الآ
المؤسسون تمكين الشباب من الحظوة والنفوذ المقترنين بالتعليم التقليدي. لهذا أبقوا على لب المنـ
الدراسي الاسلامي. غير أنهم، في نفس الوقت، كانوا يسعون إلى جعل أبنائهم يتولون مناصب تـ
تعليما عصريا، فأضافوا مواد جديدة كالحساب والفرنسية إلى منهاج بعض المدارس. أما السلفية
تكن تدرس مبادئها المعقدة إلا للتلاميذ الكبار، أو لم تكن تدرس بتاتا.

وتجاوز بعض الآباء المؤسسين هذا الاطار، وذهبوا إلى درجة بث الروح الوطنية في صـ
التلاميذ. وهذا ما كان عليه أمر المدرسة **الأهلية** بتطوان مثلا، والمدرسة **الناصرية** بفاس. غير
يشكلان استثناء على القاعدة. ففي المدرسة **الأهلية**، كان المنهاج الدراسي يتضمن بعض القـ
الوطنية التي كان التلاميذ يرددونها. وبتأكيد هذه القصائد على عروبة المغرب واستقلاله العربي
في الفترة التي كانت فيه البلدان العربية خاضعة للحكم العثماني، تحاول إثبات أن الحماية مجرد
صيف. ولقد كانت هذه القصائد والأناشيد تشكل ركيزة المنهاج الدراسي وتجسد علة وجو
المدارس. فلقد كان محمد داوود، أحد المؤسسين، يرى في المدرسة «مغامرة في الوطنية[31]».

---

30) عينة من بطاقة التسجيل بالمدرسة الناصرية، مأخوذة من الأوراق الشخصية للمكي الناصري.
31) شهادة محمد داوود، المقابلة الثانية 28 يوليوز 1968.

وكان الأساليب المستعملة في تنظيم الأقسام، والمستوحاة من نموذج مدارس الجهاية على ما يبدو، متقدمة من حيث التصور. غير أنها ليست كذلك من حيث التطبيق. فلقد كانت هناك، مثلا، عدة محاولات لجعل حصص المواد المختلفة منتظمة، إذ كثيرا ما كانت برامج الفصول غير منتظمة تماما. فالأساتذة الذين يتابعون دروسهم بالقرويين أو بالمساجد المحلية، كانوا يعطون الدروس بالمدارس الحرة، كلما كان لديهم متسع من الوقت.

وكانت بعض المدارس الجيدة التنظيم تجري امتحانات في آخر السنة الدراسية. فبالنسبة للمدرسة الأهلية بتطوان، كانت الامتحانات تشمل اختبارا شفويا تجريه لجنة من العلماء في حفل عمومي يحضره الآباء. ولازال أحد الرواة يتذكرها قائلا بأنها كانت تجربة مرعبة بالنسبة للأطفال الصغار[32]. ومعظم المدارس الأولى كانت تمانع في ترسيب التلاميذ خشية أن يقوم الآباء بسحبهم. وعموما، كان الأساتذة متساهلين بخصوص المواضبة والكفاءة.

وكانت نوعية التعليم الملقن في المدارس الحرة، في العشرينات، تختلف من مؤسسة إلى أخرى. ولم تكن هناك أية معايير محددة لدى الأساتذة. أما التفتيش، الذي كان من مهام القضاة المحليين، فلم يكن منتظما. ومعظم المدارس كانت تحصر تعليمها في الطور الابتدائي. وبعضها، كمدرسة وزهرة ومدرسة المباركية والمدرسة الراقية بالرباط، كان ينظم دروسا في الطور الثانوي للكبار الذين قضوا سنوات عدة «بالمسيد». وكان المستوى التعليمي للمؤسسين ولجان الاشراف يحدد، إلى حد بعيد، مصدر ونوعية الأساتذة الذين يتم توظيفهم. وهو الأمر الذي يحدد بدوره طبيعة المنهاج الدراسي الملقن بالمدرسة.

6. أنماط النجاح والفشل

لقد انتشرت المدارس الحرة بسرعة في معظم حواضر المغرب الكبرى، في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، لتنخفض بعد سنة 1925 بشكل ملحوظ. وهكذا، فمن أصل 30 مدرسة فتحت أبوابها في المدة الفاصلة ما بين 1919 و1931، 25 منها أسست ما بين سنة 1919 و1924. وكان تصنيف هذا النمو الابتدائي السريع حسب السنوات كالتالي: ثلاث مدارس افتتحت سنة 1919، و4 في كل من سنة 1920 و1921، وخمس في كل من سنة 1922 و1923، وأربع سنة 1924، ثم واحدة فقط سنة 1925. في حين لم تفتتح أية مدرسة سنة 1926، وافتتحت مدرستان في كل من سنة 1927 وسنة 1928. ثم توقفت حركة تأسيس المدارس حتى سنة 1932[33]. وفي أواسط العشرينات، بلغ العدد الاجمالي للمسجلين في المدارس الحرة ما بين 1500 و2000 تلميذ. واحتلت فاس الصدارة بما يفوق الخمسمائة تلميذ موزعين على ست مدارس سنة 1924. وفي نفس السنة كان هناك حوالي 400 تلميذ في ثلاث مدارس بالرباط و300 في أربع مدارس بمراكش[34].

---

32) شهادة المهدي بنونة، المقابلة الثالثة 6 مارس 1969.

33) استخرجت هذه المعطيات وتلك الواردة في الفقرة الموالية من عدة استجوابات. ومعظم هذه التواريخ تم تأكيدها على لسان راويتين أو أكثر. أما البقية فقد تكون دقيقة في حدود السنة.

34) Paye، المرجع السابق، ص 226. ومارتي، المرجع السابق، ص 139. ويشير هذا الأخير إلى أن التسجيل شمل ربع أطفال الرباط وخمس أطفال فاس، مستندا إلى عدد السكان المسلمين بالمدينتين. إلا أن هذه التقديرات تبدو مبالغا فيها.

ورغم العدد الكبير من السكان المسلمين بفاس، فإن التسجيل بها لم يكن أكبر بكثير منه في الرباط

ولم يكن انخفاض المدارس الحرة المغربية أقل إثارة من نموها السريع في السنوات الس
وهكذا، فمن أصل 30 مدرسة، ستة عشر منها دامت أقل من 10 سنوات، و22 أقل من 15 س
وكانت المعطيات الدقيقة متوفرة بالنسبة لسبع وعشرين مدرسة من أصل ثلاثين. ويشير التصنيف ال
إلى عدد المدارس التي دامت من سنة إلى سنتين، ومن ثلاث سنوات إلى أربع سنوات، وهكذا دوال

2 - 1 سنة	4 - 3 سنوات	6 - 5 سنوات	10 - 7 سنوات	15 - 10 سنة	ما فوق 15 سنة
2	2	4	5	6	8

ومن أصل 22 مدرسة أغلقت أبوابها خلال خمسة عشر سنة، ثلاثة منها على الأقل انحدرت
مستوى «المسيد». وقبل حلول سنة 1926، أغلقت مدرسة واحدة أبوابها وتدحرجت إلى مست
«المسيد». في حين توقفت ثمان مدارس عن العمل وتحولت اثنتان إلى «مسيد» ما بين 1926 و1930
وما بين 1930 و1935، اقفلت تسع مدارس أبوابها، وتحولت واحدة إلى «مسيد». وإذا ما استع
الصيغة الجهوية، يمكن القول بأن مدارس الرباط وسلا ومراكش كانت أكثر عرضة للفشل من مدار
فاس والدار البيضاء. ولا يعرف لذلك سبب محدد[35].

فما هي العوامل الداخلية المحتملة في صلب المدارس الحرة والتي بإمكانها أن تفسر هذه النس
العالية من الفشل؟ إن من بين هذه العوامل، التذبذب المضمر الذي طبع العديد من لجان الاشر
المكونة من الأعيان المنتمين إلى فئات واتجاهات دينية مختلفة. فالعلماء والتجار والملاك وأتباع الطوا
وغيرهم من الفئات المكونة للجان يمثلون مصالح متنافرة. وغالبا ما كانت التحالفات المشكلة لان
ودعم المدارس الحرة متصدعة ومتعارضة. ومما عمل على تعميق هذا التناقض في المصالح نف
العداوات والمنافسات الشخصية بين عدة أعضاء. ففردانية بعض الناس وتشككهم جعل التعا
والتفاهم أمرا صعبا في أحسن الظروف، ومستحيلا في ظروف المحنة والشدة. ومع ذلك، فإن ه
العنصر الشخصي لا يمكن أخذه بعين الاعتبار في اللجان التي كانت مكونة كليا من السلفيين أو العل
أو التجار أو أتباع الطوائف.

وهناك عاملان آخران مرتبطان بالمدارس الحرة الأولى من شأنهما أن يفسرا نسبة الفشل العال
ويتمثل أحدهما في كون المصلحة الأولى لأعضاء اللجان تنبع من رغبتهم في تمكين أبنائهم من
خاص من التعليم كان بإمكان المدرسة الحرة أن توفره. وبعد سنوات قلائل، حينما أتم أبنائه
دراستهم ورحلوا عن المدرسة، بدأت عناية الآباء بشؤون المدرسة تعرف الكلل. فكانوا يكفون
الاشتراك في اللجان أو لا يساهمون بحماس في أعمالها. وهذا ما يفسر بعض التراخي في الدعم
الذي كانت تعاني منه المدارس بعد سنة 1925.

---

35) بإمكان المرء أن يفترض بأن ما جعل المدارس الحرة بفاس أقل عرضة للفشل هي تلك الأعداد الوافرة من ال
الذين كانوا يتابعون دراستهم بالقرويين، ويدرسون مجانا في تلك المدارس. غير أن الأمر في الدار البيضا
مختلفا، إذ لا وجود لمثل هذا الامداد بالأساتذة المتطوعين.

ويتمثل العامل الثاني في الصعوبات اللازمة لتحديد وإجراء إصلاحات عنيفة في التعليم العربي. ففي فاس مثلا، كان بعض أساتذة القرويين يتخوفون من التغييرات البداغوجية المعتمدة في المدارس الحرة، ويشككون في قيمتها. ولم تحظ بسندهم إلا بعد أن عزز زملاؤهم العصريون المدارس الجديدة[36]. وكمثال على الصعوبات التي كانت لجان الاشراف تكابدها، انعدام مدرسين في المساجد مؤهلين، بما فيه الكفاية، لتدريس مبادىء العلوم الطبيعية.

وبالاضافة إلى هذه الاعتبارات الداخلية، كانت هناك عوامل أخرى مرتبطة بتطور المجتمع المغربي عقب إقامة الحماية. وهي عوامل ساهمت في ارتفاع نسبة فشل المدارس الحرة. ويتطلب الأمر لمعالجة هذه العوامل في شموليتها دراسة مستقلة بذاتها. غير أنه لا مانع من الاشارة إليها في عجالة.

فمن بين هذه العوامل، الأزمة الاقتصادية العامة التي حلت بالمغرب في أواخر العشرينات. ففي البادية، طور المعمرون الفرنسيون زراعة متنوعة، مصادرين أجود الأراضي الفلاحية، الشيء الذي دفع بالعديد من المغاربة إلى الهجرة إلى المراكز الحضرية. وفي الحواضر، عرفت الصناعة اليدوية انهيارا حادا بسبب كساد الأسواق الداخلية والخارجية الناجم عن المزاحمة في الجودة والسعر والتغير الأساسي في الأذواق (وخاصة التفضيل المتزايد للسلع الأوربية). ولقد كانت هذه الاتجاهات الاقتصادية بادية للعيان منذ العشرينات، وستأخذ أبعادا خطيرة خلال الانهيار الاقتصادي للثلاثينات. ففي فاس، استهل الارتفاع المفاجىء في مستوى المعيشة سنة 1925، وتزامنه مع تدهور قيمة الفرنك، حقبة كساد دامت عشر سنوات. وفي سنة 1928، أدت الأزمة الزراعية إلى انهيار عام للأسعار في بعض مدن المغرب الأخرى. وأعقب ذلك محصول هزيل سنتي 1929 و1930[37]. ولقد أدى هذا الانهيار الاقتصادي إلى استنزاف الموارد المالية للمغاربة الحضريين ـ سواء منهم الأعيان الذين يكونون لجان الاشراف أو الآباء الذين يؤدون الرسوم.

وهناك عامل آخر تمثل في الاستقطاب الايديولوجي الذي أعقب الهجمات المفتوحة التي قادتها، ابتداء من سنة 1925، الشخصيات السلفية الرائدة ضد الطوائف الدينية البغيضة. فلقد أججت الهجمات السلفية النزاعات المستترة بين الاصلاحيين والتقليديين من كل صوب وحدب، وجعلتها تطفو على السطح. وأدى هذا الاستقطاب إلى تآكل التلاؤم المتصدع أصلا بين أعضاء لجان الاشراف التي كانت تضم أعضاء من كل الأطراف المتعارضة. وكان بالامكان، في نهاية العشرينات، رصد مؤشرات التوتر بين جيل الشباب والجيل السابق في المجتمع الحضري المغربي. فلقد كان جيل الشباب أكثر

---

36) Marty، المرجع السابق، ص 139. وهذا مثال نموذجي لظاهرة «مشايعة القوة الغالبة» التي نقف عليها كثيرا في المغرب. فمن الصعب الشروع في المشاريع تحت ثقل مشكل الجمود. لكن ما إن يكن إنجاز المشروع على قدم وساق، حتى يهب الناس لدعمه فيزدهر لفترة قصيرة. ثم يتراخى الناس في إيلاء الأهمية للمشروع، فلا يلبث أن ينهار. فمنذ الاستقلال، انطلقت عدة مشاريع حكومية في تطبيل وتزمير، غير أنها لم تنجز أبدا. ولسوء الحظ، كذلك كان مصير حملة محاربة الأمية التي انطلقت سنة 1956، والتي كانت الحاجة إليها مسيسة.

37) أنظر: ; .Charles f. Stewart, The Economy of Morocco: 1912-1956, (Cambridge, Mass., 1964), pp. 134 FF –
Berque, pp. 170-171 ; Brown, «French Colonial Policy», p. 5.

استعدادا للدراسة في مدارس الحماية، بينما الأغلبية الساحقة من آبائهم كانت تعارض ذلك بشدة. ومع ذلك، فإن أيا من العوامل الداخلية أو الخارجية المذكورة سالفا لا يستمد أهميته من ذاته، بل تظافر هذه العوامل هو الذي أفرز أثرا بالغا على المدارس الحرة.

وفوق هذا وذاك، سعى مسؤولو الحماية الفرنسية إلى تقويض أسس هذه المدارس بكل الوسائل. فلم يكن بإمكان مديرية التعليم العمومي، مبدئيا، أن تمانع في تحديث التعليم التقليدي المغربي الذي كانت تباشره المدارس الحرة، لاسيما وأن الجهود الفرنسية لتوفير المدارس للأطفال المسلمين كانت ضئيلة. وفي بعض الحالات، كانت مديرية التعليم تعير البعض من هيئتها التدريسية للمدارس الحرة. وبالاضافة إلى هذه المساعدة العينية، خططت للتعاون مع المدارس بإعارة الكتب وتقديم المساعدة لصيانة وإصلاح المقرات، ومنح الرخص للأساتذة التابعين لمديرية التعليم العمومي لاعطاء الدروس للكبار أو تلقين دروس اللغة الفرنسية في المدارس الحرة[39]. واستنادا إلى باي Paye، فإن هذا التعاون لم يعرف طريقه إلى التنفيذ بسبب نشاطات بعض المغاربة «غير اللائقة» في رأي الاقامة العامة، والمتمثلة في ظهور مقالات «مؤسفة» في الصحف العربية[40]. وعلاوة على هذا، كان المسؤولون الفرنسيون يعتقدون بأن ما يحفز المدارس الحرة أساسا هو الشعور الوطني، رغم طابعها الديني، ولا يخفى ما يشكله هذا الحافز من تهديد محتمل «لمهمة فرنسا الحضارية[41]».

واعتبارا منهم المدارس الحرة تهديدا وحجر عثرة، اتخذ المسؤولون الفرنسيون بعض التدابير المحدودة، ابتداء من سنة 1925، للفت في ساعدها وكبح جماحها. ومن أكثر التدابير شيوعا وفعالية إغراء أساتذة المدارس الحرة بالمناصب ذات المرتبات العالية في مدارس الحماية. كما كانت سلطات الحماية تقترح على أعضاء لجان الاشراف وظائف مغرية. وتعامل الفرنسيون مع المشكل من جانب آخر، وذلك بالضغط على الآباء الذين تشغلهم سلطات الحماية لسحب أبنائهم من المدارس الحرة. فكانت تهددهم بالتنقيل إلى أماكن نائية بالبادية إن هم أصروا على إبقاء أبنائهم بهذه المدارس[42]. وعموما، كان الفرنسيون يوجهون جهودهم ضد المدارس القوية، أكثر مما كانوا يركزونها على المدارس الضعيفة.

ولندرس، الآن، في عجالة حالات نجاح وفشل المدارس الحرة، لنرى، من خلال الممارسة، كيف كانت العوامل السالفة الذكر تفرز أثرها في السنوات التي أعقبت سنة 1925. فمن السهل تفسير وضعية المدارس التي حالفها النجاح. ذلك أنها تمكنت، في معظم الأحوال، من الاستمرار، وعرفت

---

38) للاطلاع على تقرير مهم عن صراع الأجيال المرتبط بقضايا أخرى في سلا، أنظر:
Brown, «French Colonial Policy», pp. 5-6, 19-21.

39) Paye، المرجع السابق، ص 226. وكانت جمعية خريجي الثانويات الاسلامية بفاس تساند فكرة تقديم دروس للكبار في المدارس الحرة. وتطوع بعض أبنائها، سنة 1923، لتقديم هذه الدروس. (المرجع السابق).

40) المرجع السابق، ص.ص 226-227. ومن هذه الأنشطة «غير اللائقة»، قيام أعيان الرباط وسلا بتقديم عريضة إلى مفتش مصري زائر تطالب بإيفاد بعض المشايخ المصريين إلى المغرب.

41) أنظر: Gaudefroy-Demombynes, p. 25.
وكما سنرى في الفصلين اللاحقين، فإن مسألة الشعور الوطني في المدارس الحرة تصدق أكثر على فترة ما بعد 1931 أكثر مما تنسحب على فترة العشرينات.

42) شهادة أحمد معنينو، المقابلة الأولى، 9 أبريل 1969.

أحياناً نوعاً من الازدهار بفضل الالتزام الشخصي ونوعية المديرين والأساتذة، والرعاية المتواصلة والدعم والسند المالي لعضو أو أكثر من أعضاء لجان الاشراف. وكانت حظوظ المدرسة في البقاء تزداد بقدرما كان أولياؤها يتجنبون الخوض في الشؤون السياسية.

وأوضح مثال للمدرسة الناجحة، **المدرسة الركراكية** بفاس، التي أسست حوالي 1923، على يد لجنة من أعيان حي وادي الرشاشة بالمدينة العتيقة بفاس[43]. وسميت المدرسة بآسم مديرها وأهم مدرس بها، الفقيه محمد الركراكي. وكان التعليم الذي يلقنه الركراكي من مستوى عال، بحيث أن التلاميذ كانوا يتوافدون على مدرسته بكثرة. وكانت نوعية التدريس العلمي الذي يشرف عليه الركراكي من الجودة بحيث أنه يبُزّ نظيره في **مدرسة أبناء الأعيان** وثانوية **مولاي إدريس بفاس**، استنادا إلى أحد الرواة. وكان المدير يوظف أساتذة عرضيين من بين قدماء تلامذته الذين أصبحوا علماء[44]. واستطاع الركراكي أن يضمن للمدرسة الاستمرارية الادارية لحقبة امتدت ثلاثين سنة تقريبا. واجتنبت المدرسة كل ارتباط محدد بالأحزاب السياسية أو التنظيمات الدينية، الشيء الذي جنبها تدخل السلطات المحلية الفرنسية. وفي عهد هذه الادارة أيضا، عرفت هذه المؤسسة ازدهارا حتى بعد الاستقلال، حين أصبح الركراكي أستاذا بالثانوية التابعة للقرويين[45].

وللقيام بدراسة موجزة لحالة المدارس الحرة التي لم تستمر إلا سنوات معدودة، نذكر مثال مدرسة **درب لعلو** التي أسست سنة 1921 بحي الطالعة بالمدينة العتيقة بسلا. فما هي إلا سنتان، حتى أغرت الإقامة العامة امحمد بلقاضي، أحد مؤسسيها وأهم مسانديها، ونصبته كاتبا للمخزن المركزي. كما دبرت تنقيل أحد الأساتذة البارزين بالمدرسة، ألا وهو محمد بليمني الناصري، الذي كان يتنقل من مقر إقامته بالرباط إلى المدرسة بسلا. فلقد عمد الفرنسيون إلى إرسال وسطاء مغاربة إلى منزل الناصري لاقناعه بتدريس أبنائهم بالرباط عوض الذهاب إلى سلا. وعلى سبيل المعاوضة، التحق أبو بكر زنيبر، أحد علماء سلا البارزين، بلجنة المدرسة في نفس الفترة، وعمل بها مفتشا. كما اشترى مولاي أحمد السبونجي، أحد أغنياء الأعيان، منزلا ووهبه للمدرسة. فلقد كان السبونجي مرتاحا للآثار الطيبة التي خلفتها المدرسة في تربية أبنائه الأربعة، فأراد أن يساعدها ويشجعها. وأخيرا، اشترى باشا المدينة الأسبق، عبد الله بنسعيد، منزلا آخر، ووقف مدخوله على المدرسة[46]. وبهذه المصادر التمويلية المتعددة، ازدهرت مدرسة **درب لعلو** لعدة سنوات.

---

43) شهادة علال الفاسي، المقابلة الأولى، 25 ماي 1969.

44) ومن هؤلاء عبد الهادي التازي سفير المغرب سابقا بالعراق والكويت، ومولاي علي الكتاني. ومن بين تلامذة العشرينات، الهاشمي الفلالي الذي أصبح فيما بعد شخصية وطنية بارزة وأحد متزعمي حركة المدارس الحرة.

45) مدرستان أخريان بفاس كانتا تتمتعان بالاستمرارية الادارية والدعم المالي، وهما مدرسة سيدي بناني، ومدرسة النجاح. وأصبحتا فيما بعد مرتبطتين ارتباطا وثيقا بالأحزاب الوطنية. ولازالت مدرسة سيدي بناني قائمة إلى اليوم (1970) بفروعها المتعددة. أما مدرسة النجاح فعرفت فترة ازدهار إلى غاية سنة 1953 حينما أغلقها الفرنسيون. ومن جهة أخرى، كانت عدة مدارس تجتنب الارتباط السياسي، ومع ذلك لم تنجح بسبب ضعف الادارة وانعدام الدعم.

46) شهادة امحمد بلقاضي، المقابلة الأولى 5 مارس 1969، والمقابلة الثالثة 8 أبريل 1969. وشهادة أحمد معنينو، المقابلة الأولى، 9 أبريل 1969، وشهادة الطاهر زنيبر، المقابلة الأولى 5 مارس 1969.

إلا أن نجاح المدرسة لم يعمر طويلا. فحوالي سنة 1924، ادعت السلطات الفرنسية أن السياسة والأفكار المعادية للفرنسيين يروج لها بالمدارس الحرة بالمدينة. فقررت توسيع مدرسة أبناء الأعيان التي افتتحتها مديرية التعليم العمومي بسلا سنة 1913، وزيادة عدد الساعات المخصصة لتعليم اللغة العربية[47]. وفي سنة 1927، تمكن الفرنسيون من جلب الفقيه زين العابدين بنعبود والفقيه أحمد بن عبد النبي، وهما مدرسان رئيسيان بمدرسة درب لعلو، ويحظيان بالاحترام في سلا فاستندت إليهما وظائف برواتب عالية بمدرسة الحماية المحلية. واستنادا إلى أحد الرواة، فإن الفرنسيين كانوا يمارسون عليهما الضغط بترويج إشاعات مشينة حول الحياة الخاصة لبنعبود، والتلويح بالتهديد والوعيد في حق عبد النبي، الشيخ الوقور. كما تمكن الفرنسيون من إقناع عدد كبير من أعيان سلا بإرسال أبنائهم إلى مدرسة الحماية الحديثة، مقدمين وعودا بتضمين اللغة العربية والمواد الاسلامية في المنهاج الدراسي، ومستغلين تواجد بنعبود بالهيئة التدريسية. ولما كان العديد من التلاميذ يرغبون في اللحاق بأساتذتهم، فإن آباءهم قبلوا تسجيلهم بمدرسة أبناء الأعيان. فما لبثت مدرسة درب لعلو أن تدحرجت إلى مستوى «المسيد»[48].

وكمثال ثان على المدارس الحرة الأولى التي لم تتمكن من الاستمرار إلا سنوات قلائل، نذكر مثال المدرسة الناصرية بفاس. وهي مدرسة أسست سنة 1921، على يد لجنة مكونة من ثلاثة تجار وعالمين. وكان محمد الغازي أحدهما. فتولى إدارة المدرسة سنة 1924 تقريبا. وازدهرت المدرسة خلال السنوات الثلاث الموالية، واكتسبت مكانة مرموقة لدى السلطات المحلية الفرنسية. وذات يوم، جاءت هذه الأخيرة إلى الزاوية الناصرية خلال عطلة نهاية الأسبوع، فأخلتها وسحبت كل الكتب. ولتقويض نشاط المدرسة، كان الفرنسيون يثبطون عزيمة أعضاء اللجنة، ويغرونهم بالمناصب. وحينما نفي محمد الغازي من فاس، سنة 1927، بسبب نشاطاته السياسية، لم يكن هناك أحد لأخذ زمام المبادرة وتسيير المدرسة. فالأساتذة الأخرون، الذين كانوا في نفس الوقت طلبة بالقرويين، لم يكونوا يستطيعون قضاء أكثر من ساعتين أو ثلاث في اليوم بالمدرسة. وهكذا فقدت المدرسة الناصرية زخمها بعد نفي الغازي، ثم ما لبثت أن أغلقت أبوابها[49].

والمثال الأخير على حالات الفشل هو مثال مدرسة الشادة التي أسست بفاس سنة 1922، على يد تاجر موسر ومؤرخ شاعر وقاضي. وازدهرت المدرسة لمدة سنتين. وضمت 150 تلميذا وفقيه وعالمين كمدرسين. وقام أحد أعضاء اللجنة بإعداد بناية حيث كان التلاميذ الكبار يتلقون دروس الفرنسية والجغرافيا على يد أستاذ جزائري استقدمته مديرية التعليم العمومي وأجرته لهذا الغرض. إلا أنه بعد مرور حوالي السنتين، ضعف اهتمام اللجنة. فافتقرت المدرسة إلى التمويل الكافي. واضطرت إلى الانتقال من الدار المكتراة إلى أحد «المسايد» بحي القلاقليين بالمدينة القديمة. ومنذ ذلك الوقت، والمدرسة تعرف بإسم الحي الذي توجد به. وفي المقر الجديد، فقدت المدرسة أهميتها والعديد من تلامذتها. فتوقفت اللجنة عن العمل. ولم يعد الأساتذة يأتون من القرويين. ولما توفي الفقيه، بعد

---

47) أنظر: - Brown, «The Social History of a Moroccan Town», p. 417.
والجدير بالذكر أن عشرة من الرواة الذين اعتمد عليهم براون، والذين سبق لهم أن كانوا تلامذة بمدرسة درب لعلو، اتفقوا كلهم على نفي قيام أساتذتهم بتأطيرهم سياسيا أو بالدعوة إلى معاداة الفرنسيين (ص 551).

48) شهادة أحمد معنينو، المقابلة الأولى 9 أبريل 1969.

49) شهادة أحمد مكوار، المقابلة الأولى 11 فبراير 1969. وشهادة إبراهيم الكتاني، المقابلة السابعة 30 دجنبر 1968.

بضع سنوات، تحولت المدرسة مرة أخرى إلى دار مكتراة، ثم إلى أحد الأضرحة، وذلك لفرط الضائقة المالية. وفي هذه الفترة، كانت في منزلة بين منزلة «المسيد» ومنزلة المدرسة الحرة. ثم ما إن مات الفقيه الثاني، في بداية أو أواسط الثلاثينات، حتى أغلقت المدرسة نهائيا[50].

فماذا يمكن أن نستخلص من إخفاقات المدرسة الحرة انطلاقا من الدراسة الموجزة لهذه الحالات؟ الظاهر أن أهم العوامل المساهمة في نسبة الفشل العالية كانت عوامل داخلية، خاصة منها انعدام الاهتمام المتواصل لدى اللجان المشرفة وضعف دعمها. فحينما تحظى المدرسة بدعم قوي ومتواصل، فإنها تتمكن عادة من مواجهة محاولات التقويض التي يقوم بها المسؤولون الفرنسيون. غير أن العوامل الداخلية لم تكتس أهمية قصوى إلا بعد سنة 1925، وخصوصا حوالي 1927، حينما تظافرت مع أشكال متعددة من التدخل الفرنسي. ومن الصعب التدقيق بشأن العوامل الخارجية التي لعبت دورا ما في أواخر العشرينات. ذلك أن المدرسة التي تعاني من مشاكل لأسباب أخرى، لا تعمل هذه العوامل إلا على تأجيج صعوباتها. ومن الصعب أيضا أن نقف على أنماط واضحة من النجاح والاخفاق استنادا إلى معيار إقليمي.

ومن المنظور الأبعد مدى، فإن التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء النجاح المحدود للمدارس الحرة، خلال العشرينات، لا يخلو من فائدة، خاصة وأنها عرفت ازدهارا كبيرا في العقود اللاحقة، كما سنرى في الفصلين التاليين. فعندما فقد المؤسسون والمساندون والآباء اهتمامهم بالمدارس الحرة الأولى، لماذا لم يبادر الآخرون إلى الحلول محلهم؟ وإذا كانت المجابهة الاستعمارية من القوة بحيث أنها أفرزت ثلاثين مدرسة في العشرينات، فلماذا لم تقو على دعم أكثر من ثماني مدارس؟ إن التفسير الأكثر احتمالا هو أن الدوافع الثاوية وراء إنشاء المدارس الحرة الأولى كانت تتسم بالغموض، وأن المساعي الناجمة عنها كانت غير منظمة ومقصورة على الجانب الثقافي المحض. فلم تكن المدارس الأولى مرتبطة بحركة وطنية دينامكية ومتطورة. وكان هذا العامل وراء اختلاف المصائر التي عرفتها هذه المدارس في العشرينات والعقود اللاحقة.

7. الدلالة الاجمالية للمدارس الحرة الأولى

وأخيرا، ما هي الدلالة الاجمالية للمدارس الحرة في السياق المغربي لأواخر العشرينات؟ فعلى الصعيد العام، شكلت المدارس الحرة الأولى جزءا من رد فعل ثقافي ضد الاستعمار وإقامة نظام المدرسة العمومية المفرنسة على وجه الخصوص. وفي رأي معظم الناس المعنيين، كالفقهاء المدرسين والآباء المسجلين لأبنائهم، فإن المشاركة كانت تنبع من شعور تلقائي وغامض بأن «المسيد» لم يعد ملائما، وأن مدارس الحماية مشبوهة من عدة جوانب.

وفي نظر الأقلية المنتمية للجمعيات السرية، في أواخر العشرينات، فإن المدارس الحرة جزء من سلسلة من النشاطات المحددة بدقة والتي وصفها هالستيد بحق «بباكورة الأنشطة الوطنية[51]». وكانت

---

50) شهادة عبد السلام الفاسي، المقابلة السادسة 13 يناير 1969، والمقابلة الثامنة 14 فبراير 1969.

51) للاطلاع على دراسة جيدة للجمعيات السرية أنظر هالستيد، المرجع السابق، ص.ص 165-172. ففي الرباط وفاس وتطوان، ركزت هذه الجمعيات اهتمامها على مواضيع الاصلاح الديني وإدارة الحماية والتاريخ والأدب العربيين.

هذه الأنشطة تتوخى الإصلاح الثقافي أكثر مما كانت تستهدف الإصلاح السياسي. فلم يكن المصلحون آنذاك يلمسون في أنفسهم القوة الكافية عددا وعدة للدخول في مواجهة مباشرة مع الحماية لذا، بدأوا أنشطتهم بتحدي الطوائف الدينية الرجعية البغيضة والمتعاونة مع الاستعمار. وفي نفس الوقت، أنشأوا المدارس الحرة بغية مواجهة ما كانوا يرونه محاولة فرنسية للدمج الثقافي.

ففي فاس مثلا، قام عدة رجال أصبحوا فيما بعد من الوطنيين القياديين، بتشكيل حلقة حول الأستاذ السلفي محمد بلعربي العلوي، وشرعوا في وضع دروسه الاصلاحية موضع التنفيذ. وكان بعض أعضاء هذه الحلقة يكتبون مقالات حول مسألة الطوائف، وينشرونها في صحيفة العلماء الجزائريين الاصلاحيين **الشهاب**. وفي مجال التعليم، كان رد فعل بعض الناس، كعلال الفاسي وأحمد مكوار، أمام فقدان الثقة في مدارس الحماية، مبادرتهم في غشت من سنة 1929 إلى تنظيم مجموعة سموها **الجمعية الأهلية للدعاية من أجل التعليم**[52].

وفي الرباط كان المكي ومحمد بليمني الناصري يتحركان في إطار جمعية سرية بمدينتهما أثناء تدريسهما **بمدرسة الحياة** من سنة 1924 إلى سنة 1926. وخلال هذه السنوات، كتب المكي الناصري «إظهار الحقيقة»، وكتب أخوه الأكبر **ضرب نطاق الحصار على أسباب نهاية الانكسار**[53]. وتعد كراسة المكي الناصري نموذجا لأدبيات المصلحين السلفيين. فلقد كتبت للاحتجاج على تشويه الاسلام من قبل الطوائف الدينية المبتدعة والمتخلفة، كطائفة حمادشة ودرقاوة. ودعت، في نفس الوقت، المغاربة إلى تطهير الاسلام من الشوائب والبدع. وسعى الناصري وأخوه وجماعة من الرباط إلى تحرير العقلية المغربية من عقالها، إذ لم يكن معظم المغاربة آنذاك يطرحون الأسئلة حول الظروف المحيطة بهم. لهذا حاول المصلحون بث روح البحث والتمحيص والتحقيق فيهم. وهي نفس الروح التي نهل منها المكي الناصري كتلميذ في المدارس الحرة الأولى بالرباط على يد «سادة الفكر» كالشيخ أبي شعيب الدكالي ومحمد المدني بلحسني. وتلك هي الروح السلفية التي كان المكي الناصري وأخوه يرسخانها في كبار تلامذتهما **بمدرسة الحياة**[54].

إلا أن المدارس الحرة في معظمها، لم تكن، في فترة العشرينات، تنم عن محتوى سياسي كبير. كما لم تكن تعرف أي تنظيم ممركز. لهذا، لا يمكن أن نتحدث عن «حركة» مدارس حرة مغربية حقيقية في العشرينات. فالانبثاق التدريجي لمثل هذه الحركة، واحتواؤها لعدة مدارس حرة لم يتم إلا بعد سنة 1930، وخاصة بعد سنة 1944، كجزء لا يتجزأ من نمو الحركة الوطنية المغربية.

---

52) شهادة أحمد مكوار، مقابلة 11 فبراير 1969. ورسالة الجنرال Petin، قائد منطقة فاس إلى رئيس الجمعية محمد بنجلون، مؤرخة بيوم 31 أكتوبر 1929، من الأوراق الشخصية لأحمد مكوار الذي كان أمين مال هذه المجموعة. فعلى الرغم من مقاصدها التربوية الصرفة، كانت السلطات المحلية الفرنسية بفاس تمانع في السماح للجمعية بالاجتماع. ولقد أقنعت مثل هذه التصرفات المصلحين المغاربة الشباب، في أواخر العشرينات، بسوء نية الجانب الفرنسي. ثم ما لبث المصلحون أن شعروا بأن أنشطتهم السرية لم تعد ملائمة، وتحينوا الفرصة لخوض نضالهم علانية، فأتيحت لهم بصدور الظهير البربري سنة 1930.

53) **إظهار الحقيقة**، تونس 1925. وضرب **نطاق الحصار على أسباب نهاية الانكسار**، الرباط 1926.

54) شهادة المكي الناصري، المقابلة الرابعة 16 فبراير 1969.

الفصل الرابع

نمو الحركة الوطنية المغربية وانتشار المدارس الحرة

1931 - 1944

لقد تسارعت مجريات الأحداث بالمغرب بشكل ملحوظ خلال الثلاثينات. ففي الفترة الفاصلة ما بين 1925 و1930، انصبت الأنشطة الوطنية - أو على الأصح «باكورة الأنشطة الوطنية» - على القضايا الدينية والثقافية، مركزة اهتمامها على المناهضة الفكرية للطوائف الدينية. فالاصلاحية الاسلامية، كما جسدتها الحركة السلفية، كانت التيار الطاغي على هذه النشاطات. غير أنه لا ينبغي الجزم بغياب الأهداف «السياسية» الصريحة، طالما أن «السياسي»، بما يعنيه في مفهومه الواسع من إصلاح اجتماعي، كان واردا ضمنيا في السلفية. فالتحول من الاصلاح الديني - الثقافي إلى الاصلاح السياسي جاء في المغرب على حين غرة، عقب صدور الظهير البربري الشهير في ماي 1930.

والظهير البربري في معناه الظاهري إجراء إداري وقضائي صرف، يتوخى إدخال عنصر النظام على آلية القانون القبلي المعقدة - أي القانون العرفي البربري في مواجهة الشريعة أو القانون الاسلامي للمخزن. وكان الظهير يعيد تنظيم اختصاص زعماء القبائل «الجْماعَاتْ» (المحاكم العرفية)، للبث في المنازعات المدنية بالقبائل التي تم الاعتراف لها بالخضوع للعرف البربري. لهذا سارع الفرنسيون إلى التوضيح بأن الظهير البربري. باستثناء إدراجه للقانون الجنائي الفرنسي، فإنه لا يعمل إلا على تقنين وضعية فعلية. وهذا القول ينطوي على شيء من الحقيقة، مادامت معظم القبائل البربرية، رغم اعتناقها للاسلام، قد احتفظت بتنظيمها القضائي التقليدي، والذي بموجبه تبث الجماعة المحلية، بدل القضاة، في القضايا القانونية استنادا إلى القانون العرفي البربري. وعلى الرغم من تأثر القانون العرفي البربري بالشريعة، فإنه احتفظ، مع ذلك، بتميزه[1].

1) أنظر: -Roger Le Tourneau, Evolution de l'Afrique du Nord musulmane, 1920-1961, (Paris, 1962), p. 192.

غير أن بعض الأنشطة الفرنسية بالمغرب، حوالي سنة 1920، دفعت بالوطنيين المغاربة ال[...]
الصاعدين إلى التنديد بالظهير، باعتباره وسيلة «للقضاء على الاسلام بالمغرب»، وذلك لسبب بس[...]
هو تزامن الظهير مع تفشي الدعاية التبشيرية. فلقد روجت، آنذاك، أوساط النائب البابوي بالر[...]
الأسقف فيل Viel، الفكرة القائلة بأن تعلق البرابرة بالاسلام ليس إلا سطحيا، وأنه ببذل القليل
الجهد، يمكن تنصيرهم. ولقد روج لهذه الدعاية على أعمدة المغرب الكاثوليكي Maroc Catho-
lique لسان حال النيابة البابوية، وفي مجلة تاريخ البعثات La Revue d'histoire des missions
وبالاضافة إلى الدعاية التي كان يتزعمها الأسقف فيل Viel، بذل العقيد مارتي Marty، الموظف
السامي بالاقامة العامة، جهودا مضنية لتوزيع نسخ من كتاب إرنست رينان Ernest Renan حيا[ة]
المسيح *La vie de Jésus* مترجما إلى اللغة العربية، وتنصيب القبائليين المتنصرين كتاب[ا]
«للجماعات[2]».

وبظهور الظهير البربري كأداة لمهاجمة الاسلام، تأججت مشاعر الشباب المغربي. وجعلت الحملة التي شنت ضد الظهير، من الوطنيين السلفيين أبطالا للاسلام. لكن، وعلى عكس افتراضات بعض الكتاب الفرنسيين، لم تبدأ الوطنية المغربية سنة 1930، بل الأصح أنها نشأت عضويا من تلك الجهود الاصلاحية التي بذلت في أواخر القرن التاسع عشر، مرورا بالسلطان مولاي عبد الحفيظ (1908-1912) الذي كان سلفيا هو أيضا، والشيخ أبي شعيب الدكالي ومحمد بلعربي العلوي، فالجمعيات السرية لأواخر العشرينات ثم تلك المدارس الحرة الأولى التي كانت تتوخى في العشرينات بعث الروح الوطنية. ولقد وضع الظهير البربري بين يدي المصلحين المغاربة (القليلي العدد آنذاك) قضية جاهزة، لم يتوانوا في استغلالها بكل الوسائل المحدودة التي بأيديهم ـ كالخطب والصلوات الجماعية بالمساجد والصحافة ـ وذلك لجلب الدعم الشعبي الواسع لجهودهم[3]. وكان من الآثار الفعلية لظهير 1930، أنه صهر في حركة واحدة ما كان حتى ذلك الحين مجرد طموحات غامضة ومبعثرة. واعتبارا للمحتوى السياسي المتزايد لتحركات المصلحين، بعد سنة 1930، فإن المرء لا يسعه ألا يصفها، بحق من هذه الزاوية، بأنها كانت نشاطات «وطنية».

أما فيما يخص المدارس الحرة، فإن الاضطراب الذي تسبب فيه إصدار الظهير البربري والاشاعات المبالغ فيها حول محاولات الكاثوليك تنصير المناطق البربرية، هيأت مناخا ملائما لانشاء مدارس ذات توجه وطني وإسلامي بالأساس. ولما نما التنظيم الوطني في أوائل وأواسط الثلاثينات[4]، كان الأفراد يشدون الرحال، أو يوفدون إلى مختلف حواضر المغرب لشن المعركة ـ وهكذا أرسل محمد الغازي إلى الدار البيضاء وعبد السلام الوزاني إلى وجدة والمكي الناصري إلى تطوان وإبراهيم الوزاني إلى تازة وبوشتى الجامعي إلى القنيطرة والمختار السوسي وأخوه إبراهيم الالغي إلى مراكش. وفي غياب

---

2) أنظر: Charles-André Julien, L'Afrique du Nord en marche, (Paris, 1952), p. 147. Le Tourneau, p. 183.

3) وكما رأينا سابقا في الصفحة 52، الهامش 52، فإن المصلحين الذين كانوا يعملون في الخفاء، كانوا سنة 1930، ينتظرون الفرصة المواتية ليخوضوا نضالاتهم علانية.

4) أنظر: John P. Halstead, Rebirth of a Nation : The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912-1944, (Cambridge, Mass., 1967), pp. 178-230.
وذلك للاطلاع على تحليل مفصل للحملة المناهضة للظهير البربري (1930-1931)، وإنشاء التنظيم الوطني (1931-1934)، وتحديد البرنامج الذي توج في دجنبر 1934 «بمخطط الاصلاحات المغربية».

أحزاب سياسية مهيكلة على الوجه الصحيح، كان افتتاح المدارس الحرة إحدى الطرق لشن المعركة الوطنية. وبعض هذه المدارس بقي إلى غاية حملة القمع الفرنسية لسنة 1937، بينما صمد البعض الأخر حتى بزوغ فجر الاستقلال، أو لازال قائما حتى الآن. ثم إن بعض المدارس التي افتتحت في الحقبة الممتدة من 1931 إلى 1944 كان وراء إنشائها أناس لم يكونوا ينتمون إلى الحركة الوطنية إطلاقا.

نظـرة عامـة

إن نمو الحركة الوطنية المغربية كان عاملا رئيسيا في انتشار ونمو المدارس الحرة في الثلاثينات. فالقيادة الوطنية هي التي اتخذت المبادرة لتأسيس معظم المدارس التي فتحت أبوابها في أواسط الثلاثينات، سواء بمبادرة شخصية أو بحث الأخرين على القيام بذلك.

لقد انبثق التنظيم الهيكلي للحركة، في بداية سنة 1931، من عدد من المجموعات السرية المختلفة حجما تبعا لاختلاف هدفها، ليأخذ شكل «حزب» وطني هو كتلة العمل الوطني التي أسست في ماي من سنة 1934. وأنشأت الكتلة عدة لجان، خصصت كل واحدة منها لمجال معين. وكانت اللجنة المعنية بقضايا وأنشطة التعليم تسمى بلجنة التعليم العليا. وترجع إلى سنة 1934، وهو تاريخ أول اجتماع لها بالرباط[5]. وكانت اللجنة مكونة من سبعة أشخاص من أبرز أعضاء الكتلة. وهي دلالة على الأولوية التي كان الوطنيون يفردونها لمسألة التعليم. فكان يشرف عليها علال الفاسي إلى جانب أحمد بلفريج وبوشتى الجامعي وأبي بكر القادري وأحمد الشرقاوي والهاشمي الفلالي ومحمد الغازي. واستمرت اللجنة في العمل دون انقطاع حتى حينما تحول آسم الكتلة إلى الحزب الوطني سنة 1937، ثم إلى حزب الاستقلال سنة 1943. ولما تضاعفت الأنشطة التعليمية للحركة الوطنية بعد إنشاء حزب الاستقلال، توسعت اللجنة لتضم محمد الزغاري وإبراهيم الكتاني والمهدي بنبركة وعبد العزيز بندريس[6].

وعملت اللجنة جادة لانشاء مدارس حرة في المراكز الحضرية المهمة وفي القرى. ففي بعض الحالات، كانت اللجنة ترسل، لافتتاح وتسيير المدرسة، عضوا من أعضائها أو عضوا من الكتلة. وعادة ما يكون طالبا بالقرويين. وغالبا ما يترتب عن ذلك حركة عارمة من الاتصالات «بأهل الايمان والعـزيمة»، المعروفين باهتمامهم بالمدارس والمالكين للامكانيات، وتشجيعهم على إنشائها. وكانت اللجنة تبدأ في كل مدينة أو قرية بالعثور على مدير ـ وعادة ما يكون عالما أو مثقفا على أي حال ـ، ثم تختار ثلاثة أو أربعة أفراد من ذوي المشاعر الوطنية الجياشة لتسيير المدرسة إلى جانب المدير. وكانت هذه اللجنة تتصل بالأسر لحثهم على تسجيل أبنائهم. وإذا كان التلاميذ يؤدون رسوما منخفضة، فإن القـدر المؤدى لم يكن يكفي لتغـطية نفقات المدرسة. لهذا، تضطر اللجنة إلى المساهمة من مواردها الخاصة. وعند الضرورة، كانت تسحب الاعتمادات اللازمة من ميزانية الكتلة أو من الهيئات التي

---

5) شهادة علال الفاسي، المقابلة الأولى 25 ماي 1969، وذكر الهاشمي الفلالي ومولاي مصطفى العلوي بأن تاريخ اللجنة يرجع إلى سنة 1931. غير أنه من المحتمل أن تكون مثل هذه اللجنة قد أسست سنة 1931 تحت اسم آخر.
6) شهادة علال الفاسي، المقابلة الأولى 25 ماي 1969، والمقابلة الثانية 24 يوليوز 1969. وشهادة مولاي مصطفى العلوي، المقابلة الخامسة 24 فبراير 1969.

اعقبتها. وغالبا ما تكون الدار المكتراة لايواء المدرسة مقرا جهويا للحزب. وحينما يحصل الحزب على مقرات جديدة، يسلم المنزل كله للمدرسة[7].

وكانت مبادرة اللجنة وراء نمو المدارس الحرة، خلال أواسط الثلاثينات. وللتذكير فإن المدارس كانت تعاني من تناقص حاد عقب سنة 1925. ولم يتم التغلب عليه إلا سنة أو سنتين على صدور الـظهير البربري وردود الفعل الوطنية المقترنة به. وهكذا افتتحت ثلاث مدارس جديدة بفاس سنة 1932. وفي سنة 1937، كانت هناك أربعين مدرسة حرة في المنطقة الفرنسية. وفي نهاية السنة، بلغ عدد المسجلين بها حوالي 5000 تلميذ بالمقـارنـة مع ما يربو على 20.000 تلميذ مسلم بمدارس الحماية[8]. وفي سنة 1939، عشية الحرب العالمية الثانية، انخفض عدد المسجلين بالمدارس الحرة إلى 4000-3000، نتيجة إغلاق العديد من المدارس عقب حملة 1937 القمعية[9]. ومع مطلع سنة 1944، أي في نهاية الحقبـة التي يغطيها هذا الفصل، تصاعد عدد المسجلين إلى 3755 في فاس وحدها[10]، الشيء الذي يوحي بعدد إجمالي يتراوح ما بين 6000 و8000 في المغرب كله، مقابل 35.000 تلميذ مسلم في مدارس الحماية.

والمدارس التي أسست بالحواضر في الثلاثينات نوعان: النوع الأول يتكون من «المسايد» القديمة التي تم تجديدها بإضافة مواد حديثة إلى المنهاج الدراسي التقليدي، والنوع الثاني يشمل المدارس الجديدة.

وفي القرى، أسست أكثر من عشرين مدرسة، خلال فترة الثلاثينات، وخصوصا ما بين 1935 و1937. وتمكنت اللجنـة من توظيف أعضـاء الكتلة والمتعـاطفـين معها في القرى للعمل في لجان الاشراف، وتقديم الدعم الضروري للمدارس. وسيتضح من دراسة حالة المدارس التي أسست في بركان وعين بني مطهر، سنة 1936، كيف كانت اللجنة تشتغل في القرى.

ولقـد حدث تقـدم بليغ بالنظر إلى المدارس الحرة السابقة، حينما أسس الزعيم الوطني أحمد بلفريج مؤسسة امحمد جسوس المزدوجة بالرباط سنة 1934. إذ لعبت مدرسة بلفريج دورا هاما في السنوات اللاحقة، وذلك بتوفير تعليم فرنسي - عربي رفيع لعدد من الأفراد الذين يحتلون اليوم مناصب إدارية مهمـة، وبضربهـا المثال لما ينبغي أن تكون عليه المدارس العمومية المغربية بعد الاستقلال. وسنرى خلفية المدرسة وأهدافها بشيء من التفصيل.

وفي أعقاب التوسع السريع للمدارس الحرة في أواسط الثلاثينات، ارتأت الاقامة العامة ضرورة اتخـاذ تدابـير لمراقبة هذه الظاهرة التي كانت تتوجس منها خيفة. فحاولت احتواءها عبر سلسلة من

---

7) شهادة الهاشمي الفلالي، المقابلة الأولى 4 يناير 1969، والمقابلة الثانية 11 يناير 1969. وشهادة المهدي بنونة، المقابلة الثانية 29 يناير 1969. وشهادة محمد محيي الدين المشرفي، المقابلة الأولى 27 يناير 1969.

8) شهادة عبد السلام الفاسي، المقابلة الثالثة 27 نونبر 1968. وانظر:

– Capitaine Spillmann, «Les écoles coraniques rénovées au Maroc», in Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe, Vol. 3 (Paris, 1938), p.29 ; E. Girardière, «L'école coranique et la politique nationaliste au Maroc», La France Méditerranéenne et Africaine, vol. 1 (1er trim., 1938), p. 107.

9) أنظر:

– Lucien Paye, «Enseignement et société musulmane», Université de Paris, 1957, p. 364.

10) المرجع السابق، ص 366. نقلا عن تقرير رسمي من وثائق مديرية الشؤون الشريفة.

الظهائر. وتوجت هذه المقاربة التشريعية باستعمال القوة خلال فترات الاضطراب، كما حدث في مظاهرات خريف 1937. وسوف نحلل رد الفعل الفرنسي في هذا الفصل، ونعير اهتماما خاصا للتشريعات والوسائل الأخرى التي وظفتها الاقامة العامة.

وسوف ننهي الفصل بتحليل التطورات التي عرفتها المدارس الحرة بتطوان والمنطقة الاسبانية. فلعدة أسباب، لم يكن هناك أي ارتباط فعلي من حيث تطور المدارس الحرة بين منطقتي المغرب (الفرنسية والاسبانية). فنظرا للأزمات الداخلية، كان الاسبان يمارسون رقابة متسامحة إلى حد ما على المنطقة الشمالية. وهكذا تمكنت المدارس الحرة بتطوان من الاشتغال بحد أدنى من التدخل الحكومي. وتمكنت إحدى المدارس من وضع برنامج كامل ينتهي بالباكلوريا.

1. الطبيعة المتغيرة للمدارس الحرة

لقد تغيرت طبيعة المدارس الحرة في الثلاثينات بشكل محسوس، مسجلة بذلك اختلافا نوعيا عن مدارس العشرينات. فبتقديمها لضروب متعددة من المدارس، أمكن الحديث عن تحسينات عامة في الأساليب والتنظيم. فلقد كان مدرسو المدارس الحرة يرغبون في تكييف أنفسهم مع طلبات تلامذتهم الراغبين في تعليم عصري. فكانوا يستعملون كتبا مدرسية من الشرق الأوسط، مهربة إلى المغرب رغم الحظر الذي فرضته الاقامة العامة، ويستعيضون بها عن النصوص التقليدية التي استعملت في العقود السالفة. كما أن تدريس مبادىء العلوم، الذي كان حكرا على **المدرسة الأهلية** بتطوان في العشرينات، وجد طريقه إلى المنهاج الدراسي لعدة مدارس حرة. أما فيما يخص بقية المنهاج الدراسي، فإن التعليقات الواردة في الفصل السابق، والمتعلقة بالمواد المدرسة في العشرينات، تنسحب على الثلاثينات، اللهم إلا ما كان من فارقين بارزين هما: أن التاريخ والجغرافيا والحساب أصبحت تدرس الآن بنسب أعلى في المدارس، وأن مدرسة بلفريج بالرباط، ابتداء من سنة 1934، ومدرسة بنغازي بفاس، ابتداء من سنة 1939، أصبحتا تلقنان منهاجا مزدوجا عربيا فرنسيا. كما أن نسبة عالية من المدارس المتواجدة بالمدن أصبحت تحوي طورا ابتدائيا كاملا في الثلاثينات. وغدا المديرون المتفرغون ضرورة ماسة في العديد من المدارس، بعد أن كانت مسألة وجودهم من الكماليات في العشرينات[11].

أما تكوين لجان الاشراف ودورها، فكانا متشابهين لما كانا عليه في العشرينات، مع فارق وحيد متمثل في انتماء أغلبية الأعضاء إلى الكتلة أو تعاطفهم معها. ففي سنة 1932، بدأت «المسايد» تنتظم. وعندما يفتتح «مسيد» جديد، تنشأ لجنة لتسييره. وتكون مشكلة من العلماء وذوي المال والجاه الراغبين في مد يد العون[12]. ولقد كان من السهل والمنطقي تحويل «المسايد» الجديدة والمنظمة إلى مدارس حرة، بدل تجديد «المسايد» القديمة التي كانت حكرا على الفقهاء وتحت عهدتهم. وهكذا

---

11) ففي فاس مثلا، أصبح عبد العزيز بندريس والهاشمي الفلالي، العضوان القياديان بالكتلة، مديرين في مدرسة سيدي بناني ومدرسة النجاح سنة 1934. وحتى ذلك الحين، كان أحمد مكوار يتحمل مسؤولية التسيير المالي للمدرستين، ولم يكن هناك آنذاك أي مدير للمدرسة بالمعنى الدقيق للكلمة.

12) عبد السلام الفاسي، مذكرة 28 يونيو 1948، من أوراقه الخاصة.

بدأت تبرز للوجـود مقرات دائمة وجيدة التجهيز ومتوفرة على داخليات لايواء التلاميذ الداخليين. فرصدت هذه البنايات خصيصا للمدارس. وحلت هذه الأخيرة، في بعض الحالات على الأقل، محل تلك الترتيبات المؤقتة التي كانت تطبع المدارس الحرة في العشرينات.

ويمكن تقسيم المـدارس الحرة في الثلاثينات تبعا لطبيعة منهاجها الدراسي إلى ثلاثة أصناف متميزة. الصنف الأول يضم مدرستين مزدوجتين: مدرسة بلفريج بالرباط ومدرسة بنغازي التابعة لمحمد بن عبد الله بفاس. وكان منهاجهما يعادل منهاج «مدارس أبناء الأعيان»، رغم امتيازه بحصص أوفـر من دروس اللغـة العـربية والـدين. وكـان تلامذتهما يحصلون على شهادة الدروس الابتدائية الاسلامية التي تخول حامليها حق الولوج إلى ثانويات الحماية. وكانت هذه المدارس هي المؤسسات المغربية الوحيدة التي كان الفرنسيون يعترفون بها «كمدارس»، وكانوا يسمونها «المدارس الحرة» écoles libres. ويمكن إدراج مدرسة مولاي المهدي بتطوان في هذا الصنف، إذ أصبح بوسع تلاميذها، ابتداء من 1940، تهيء شهادة الباكلوريا المغربية.

والصنف الثاني هي تلك المدارس الموجودة بالحواضر والمتضمنة لطور ابتدائي من خمس سنوات، رغم أن تلامذتها لم يكونوا يحصلون على أية شهادة. ويشمل هذا الصنف تلك المدارس التي يسيرها مستخدمو الكتلة، كمدرسة سيدي بناني ومدرسة النجاح ومدرسة المنية بفاس ومدارس سلا الثلاث، ومدرسة للاتاجة بالدار البيضاء، وبعض المدارس التي كان يديرها بعض الأفراد غير المتحزبين كعبد الله كَنون بطنجة ومحمد داوود بتطوان.

والصنف الثالث يضم مدارس من صنف متواضع تدرس بها، إلى جانب القرآن، بعض المواد الأسـاسية القليلة. وتضم فقط فصـلا أو فصلين. ومدارس هذا الصنف كثيرة، وتشمل «المسايد» المنقحة في المدن والمدارس الجديدة المفتتحة بالقرى. وكانت الهيئة التدريسية في هذه المدارس تنحصر عادة في مدرس واحد ترسله اللجنة ويساعده فقيه محلي. وكان الفرنسيون يصطلحون على تسمية هذين الصنفين معا «بالمسايد المنقحة» msids rénovés أو «المدارس القرآنية المنقحة» Les écoles coraniques rénovées، في حين أن الصنف الثالث وحده هو الذي تنطبق عليه فعلا هذه التسمية. وفي بعض القرى الصغيرة، قام بعض الأساتذة انفراديا بعدة محاولات لتلقين التلاميذ بعض المعلومات الأولية حول القرآن والنحو العربي. وعلى الرغم من أن هذه الفئة لم تكن تشكل مدارس بالمعنى المتعارف عليه، فإنها، مع ذلك، تستحق الذكر. وتجدر الاشارة إلى أن هذه النمذجة الثلاثية المتعلقة بالمدارس الحرة المغربية تنطبق على الحقبة الممتدة من الحرب العالمية الثانية إلى الفترة الراهنة مع إجراء التعديلات الضرورية.

إن الأغلبية الساحقة من مدارس الثلاثينات كانت تتوفر فقط على أقسام من الطور الابتدائي. فبينـما كانت بعض مدارس العشرينات، كمدارس الرباط الثلاث والمدرسة الناصرية بفاس، تلقن مقـررا تعليميا من الطور الثانوي، أصبحت مدارس الثلاثينات أكثر تخصصا في الطور الابتدائي. وشكلت تطوان استثناء على هذا النمط: فلقد كان المنهاج الدراسي **لمدرسة الحر** يشكل مرتبة وسطى، بينما كان برنامج **مدرسة مولاي المهدي** يشمل مقررا تعليميا ثانويا مشفوعا بشهادة الباكلوريا المغربية، كما يضم فرعا تكوينيا لاعداد المعلمين. والاستثناء الوحيد بالمنطقة الفرنسية هو **مدرسة النجاح** بفاس،

التي أضيف لها، حوالي سنة 1938، طور ثانوي من أربع سنوات، موضوع على شاكلة الطور الثانوي للقرويين. وكانت الأقسام الثانوية بمدرسة النجاح جيدة التنظيم. وصممت لرفع مستوى التلاميذ إلى مراتب شهادة القرويين الثانوية التي تؤهلهم لاجتياز امتحان الدخول للدراسات العليا بالقرويين، أي الباكلوريا ثم شهادة العالمية[13].

أما بالنسبة للمدارس الأخرى التي كانت تتوفر على طور ابتدائي فقط، فإن الوسيلة الوحيدة لولوج تلامذتها ثانويات الحماية هي الحصول على شهادة الدروس الابتدائية الاسلامية. وتلامذة المدارس الحرة المؤهلين للحصول على هذه الشهادة هم تلامذة مدرسة امحمد جسوس ومدرسة بنغازي المزدوجتين. والخيارات الرئيسية المطروحة أمام تلامذة بقية المدارس هي إما متابعة دراستهم بالقرويين أو بجامعة ابن يوسف بمراكش، أو شد الرحال إلى الشرق العربي، إذا سمحت بذلك إمكانياتهم المالية. أما إذا قرروا عدم مواصلة دراستهم، فإنهم يضطرون إلى العمل متمرنين على مهن آبائهم. وفي المدارس القديمة، كانت نسبة قليلة من التلاميذ هي التي سبق لها بالفعل أن قضت عدة سنوات في «المسيد» قبل ولوجها المدارس الحرة، على عكس تلامذة العشرينات. لهذا كانت أعمارهم تتراوح ما بين 5 و15 سنة، بدل 5 و20 سنة. غير أنه في القرى وأحياء المدن التي افتتحت بها مدارس جديدة، كانت شرائح الأعمار تتراوح ما بين 5 و 20 سنة.

وفي أواخر الثلاثينات، بدأت المدارس الحرة تتعرض لبعض التدابير الهادفة الى احكام الرقابة الرسمية للمخزن عليها. وفي الحقيقة، فانه تم احداث قسم اداري لمراقبة التعليم الخصوصي الاسلامي، منذ أوائل العشرينات، وسمي «بمندوبية المعارف الاسلامية». ولعدة سنوات شغل محمد الحجوي منصب مندوب التعليم المشرف على هذا الجهاز. وكان عالما ذا منظور متقدم. ولم يكن الحجوي يساعده في مهمته أي مفتش. فكان يقوم بزيارات متوالية للمدارس الحرة، ويرشد الأساتذة حول كيفية تحسين دروسهم. غير أنه لم يكن يلقى الترحيب كثيرا، لما كان يجسده من عنصر مراقبة. فكان المديرون يستقبلون المندوب مجاملة لمكانته العلمية، ولم يكونوا يعترفون بسلطته. كما كانوا أحرارا في الاختلاف معه في الرأي أو في تجاهله تماما. وخلال العشرينات ومعظم فترة الثلاثينات، كان قاضي القضاة في مدينة كالرباط، يعرف كل علماء المدينة، فيرسل أحدهم لتفتيش دروس أي مدرس بالمدرسة الحرة، وللتأكد من مسألة ما اذا كانت سيرته الأخلاقية تؤهله لتدريس المواد الدينية. فكان العلماء يجرون تفتيشا واحدا، ويعدون تقريرا للقاضي.

وتزايدت سلطة المندوبية بشكل جذري بصدور ظهير دجنبر 1937[14]. وفي سنة 1939، وحتى يتأتى تعزيز المندوبية، حل باشا أزمور السابق، أحمد بركاش، محل الحجوي على رأس المندوبية. وعضد بمفتشين اثنين. فأصبح يشترط في مدرسي المدارس الحرة حصولهم على «شهادة الكفاءة»، وذلك

13) شهادة الهاشمي الفلالي، المقابلة الثالثة، 4 يونيو 1969. وكان ظهير 30 مارس 1931 وظهير 31 مارس 1933، المرتكزان على المبادىء التي وضعتها لجنة دراسية كونت سنة 1931 لاصلاح وإعادة تنظيم القرويين، ينشئان أسلاكا ابتدائية وثانوية وعالية منتظمة بهذه الجامعة. وتبلغ مدة الأسلاك الثلاثة ثلاثة عشر سنة (أنظر باي Paye، ص.ص 393 وما يليها). وقبل إجراء هذه الاصلاحات، كان المنهاج الدراسي المعتمد فضفاضا وغير معقوب بامتحانات أو شواهد، فيعتبر الطالب منهيا لدراسته الرسمية، حينما يقرر أساتذته بأنه وصل مستوى من الكفاءة يؤهله للتخرج والتدريس.

14) سوف نحلل هذا الظهير في الصفحات الموالية.

باجتيازهم لامتحان أقل مستوى من شهادة الدروس الثانوية Brevet . وكانت تشرف عليه لجان محلية مكونة من العلماء. وفي القرى الصغيرة، التي لم يكن بها علماء، كان يشرف عليه القاضي[15]. فأصبح بامكان المندوب ومفتشيه أن يطلبوا اعفاء مدير أو مدرس من منصبه، ان كانت تنقصه المؤهلات الضرورية (الشهادة الثانوية، مثلا، بالنسبة للمدير). غير أنهم كانوا في الواقع يمارسون صلاحياتهم بتساهل كبير.

2 . أهداف المدارس في الثلاثينات

بقيت مقاصد المدارس الحرة في الثلاثينات - أي دوافع مؤسسيها - على ما كانت عليه في العشرينات، في جزء كبير منها. فالتطلع إلى تحسين وتحديث التعليم الابتدائي التقليدي، وتوفير تعليم مرتكز على اللغة العربية والدراسات الاسلامية التي استمرت مدارس الحماية في الاستخفاف بها، لازالت تلعب دورا مهما في إنشاء ودعم المدارس. كما أن الرغبة في بث الروح الوطنية، التي كانت تنحصر في العشرينات في حالات معينة، أصبحت عاملا فعالا في إحداث عدة مدارس، إن لم نقل في معظمها. ومن المؤكد أنها كُانت عاملا رائدا في تلك المدارس التي ساهمت الكتلة في إنشائها.

لقد كانت المدارس ترسخ في أذهان التلاميذ الحس الوطني من خلال الأشعار ودروس الجغرافيا، وذلك بتأكيدها على أهمية الوطن وتلقينها للأناشيد الوطنية وتدريسها للتاريخ المغربي. والهدف من تدريس هذه المادة، هو إثبات أن للأمة المغربية تراثا ثقافيا زاخرا، وأنها كانت قائمة الذات قبل مجيء الفرنسيين. وكان بعض المدرسين يدرسون التاريخ المغربي بكل موضوعية، معتقدين بأن دروسهم كافية لموازنة الصيغة المشوهة التي تقدمها مدارس الحماية عن تاريخ المغرب. بينما الآخرون يقدمون عروضا انتقائية، مؤكدين على الحقب المجيدة، وضاربين صفحا عن الهزائم والأخطاء، بغية رسم صورة من العز والفخار عن تراث البلاد. وفي هذا الصدد، يؤكد هالستيد بأن المدارس الحرة كانت تعطي صيغة ملفقة من التاريخ، مصورة المغرب دولة عصرية قبيل الحماية[16]. غير أن الرواة أنكروا هذا الأمر، بدعوى أن عناصر هذه الصيغة جد معقدة، ولا يمكن للأطفال صغار السن استيعابها.

ومن الأهداف الأخرى للمدارس الحرة، سد عجز المدارس العمومية. فعدد الأطفال المسلمين بالمدارس العمومية في المنطقة الفرنسية في أواخر الثلاثينات كان يصل إلى حوالي 20.000 طفل، أو 2٪ من الأطفال البالغين سن التمدرس، والمقدر عددهم بمليون طفل على الأقل. وكانت النسبة أضعف في المنطقة الاسبانية. فهذا الاعتبار الذي لم تكن له - فيما يبدو - أية دلالة في العشرينات، بدأ يلعب دورا ما في الثلاثينات، ليكتسب أهمية قصوى بعد الحرب العالمية الثانية.

---

15) شهادة عبد الله الجراري، المقابلة الثالثة 19 دجنبر 1968، والمقابلة الخامسة 25 دجنبر 1968. وشهادة مولاي مصطفى العلوي، المقابلة التاسعة 27 ماي 1969. وشهادة عبد السلام بن عبد الجليل، المقابلة الخامسة 28 ماي 1969.

16) أنظر هالستيد، ص 163. وتزعم هذه الصيغة بأن السلطنة قد أصبحت سنة 1912 ملكية دستورية تمثيلية كاملة بمجلس للوزراء وإدارة محلية على النمط الأوربي. وأنه كان يعمها جو من الاصلاحية المتقدمة. وهي بذلك كانت تتحاشى الحماية التي فرضها عليها الفرنسيون فيما بعد بالقوة. وعلى الرغم من أن الوزاني وغيره كانوا يروجون هذه الدعاية الوطنية في صحفهم، فإنها لم تجد طريقها إلى دروس التاريخ بالمدارس الحرة.

ولقد أعطى الكتاب الفرنسيون، سيرا على دأبهم في فترة العشرينات، أهمية بالغة للعناصر الأجنبية في تفسيرهم لانتشار المدارس الحرة. فلقد دأبوا، في الثلاثينات، على الاشارة إلى تأثير المؤتمر الاسلامي المنعقد بالقدس سنة 1931. فإذا كان من الثابت أن المؤتمر كان يساند إنشاء المدارس القرآنية في البلدان الخاضعة للنفوذ البريطاني والفرنسي، فإنه ليس هناك أي دليل يوحي بوجود رابطة علية بين هذه المساندة وبين انتشار المدارس الحرة بالمغرب. ولم يورد أي من الرواة الدور الذي لعبه المؤتمر بهذا الشأن[17].

ولقد كان الفرنسيون محقين حينما كانوا يشتكون من سيطرة الوطنيين على العديد من المدارس القائمة آنذاك، وقيامهم بجهود منسقة لتأسيس مدارس جديدة. لكن، إذا كان الوطنيون قد نجحوا في تأطير عدد مهم من المدارس برجالهم، فإن المراقبة التي كانوا يمارسونها على هذه المدارس لم تكن بالشكل الذي يفترضه الفرنسيون. فأحمد الشرقاوي، مثلا، وهو المحرك الرئيسي للمدارس الحرة بالرباط في فترة الثلاثينات، كان عضوا قياديا في الكتلة وعضوا في اللجنة. وكان قراره افتتاح مدرسته الأولى بالرباط، سنة 1936، قد اتخذ في إطار الكتلة. غير أن إنشاء عدة ملاحق، سنوات قلائل بعد ذلك، والنظام الخاص الذي أقامه لتسيير هذا المشروع، كانا ينبعان من «المصلحة الخاصة» التي كان يجنيها من المدارس الحرة، ولم يكونا يرتبطان بأي قرار من قرارات «اللجنة[18]».

وفي بعض «المسايد» المنقحة، كان الوطنيون يمارسون تأثيراً تحديثياً، غير أن مراقبتهم كانت ضعيفة. أما في تلك المدارس التي كان يسيرها أفراد غير متحزبين، فلم تكن لهم أية سلطة عليها على الاطلاق. وإذا كان للمدارس الحرة، في أعين الفرنسيين، توجه موحد، فإن ذلك لا يعزى لوجود تحكم ممركز تمارسه الزعامة الوطنية، بقدرما يعود إلى تشابه أهداف مؤسسي هذه المدارس. ومن جهة أخرى، لم يكن لمسألة السياسة الحزبية كبير الأثر على توزيع المدارس. فإلى غاية سنة 1936، بقي الوطنيون متحدين داخل الكتلة. ولم يؤد إنشاء حزبين منافسين، في السنة الموالية، على يد الوزاني في المنطقة الفرنسية، والناصري في المنطقة الاسبانية، إلى تنافس مماثل على مستوى المدارس.

وإن إقبال الآباء المغاربة على المدارس الحرة في الثلاثينات لا يعني أنهم يشاطرون مؤسسي المدارس الحرة نفس الأهداف. فلقد كانت للكتلة يد في العديد من المدارس، غير أن الوطنية المغربية، في الثلاثينات، لم تكن بأي حال من الأحوال ظاهرة جماهيرية. فأعضاء الكتلة لم يتجاوزوا أبدا سبعة آلاف عضو، أغلبهم متعاطفون أكثر منهم أعضاء نشيطين[19]. فلقد كانت الكتلة منحصرة في الجماعات الحضرية الأكثر تقدما، والمسلحة بوعي سياسي. لهذا، لم يكن نشر الروح الوطنية في معظم المدارس الحرة يحظى بالأولوية لدى العديد من الآباء الذين كانوا يرسلون إليها أبناءهم. كما أن الرغبة

17) ويتذكر إبراهيم الكتاني، مثلا، بأنه حينما كان يحضر اجتماعات جمعية العلماء الجزائريين، في فترة الثلاثينات، كان يتبادل الملاحظات مع شركائه الجزائريين حول المدارس الحرة. غير أنه قلل من أهمية هذه الاتصالات، اعتبارا لاختلاف السياق السياسي للبلدين اختلافا كبيرا، خصوصا وأن الجزائريين كانوا أشد عرضة للرقابة من المغاربة، الشيء الذي لا يسمح بتبادل مثمر للأساليب والمساطر. وفي بعض الحالات، كان يجري تبادل الأساتذة بشكل انفرادي. غير أن الأمر هنا كان يتعلق بمقارنة وجهات النظر الدينية أكثر مما كان يتعلق بممارسة تأثير معين بشأن المدارس في هذا الاتجاه أو ذاك. (شهادة إبراهيم الكتاني، المقابلة الرابعة 26 دجنبر 1968).

18) شهادة أحمد الشرقاوي، المقابلة الأولى 21 نونبر 1968، والمقابلة الثالثة 25 نونبر 1968.

19) أنظر:

– Robert Rézette, Les Partis Politiques Marocains, (Paris, 1955), pp. 278-279.

في التعليم العصري بمعنى الكلمة لم تكن شائعة في تلك الفترة، كما قد يتبادر إلى الذهن. كل ما هنالك، أن الآباء كانوا يتطلعون إلى تمكين أبنائهم من تعليم أحسن من ذلك الذي كانوا يتلقونه في «المسايد»، وإن كانوا يلحون على ضرورة ارتكاز هذا التعليم على اللغة العربية والمواد الاسلامية. ولنا تصريح أحد الأعيان الفاسيين ليعكس بجلاء التصور السائد في تلك الفترة، حيث قال:

«لا يهمني أن يتعلم ابني في الحساب متى يتقاطع القطار القادم من طنجة بسرعة معينة، مع قطار آخر قادم من مراكش بسرعة معينة، إذا كانت المسافة كذا كيلومتر! إن ما أريده هو أن يتكلم لغة عربية سليمة، وأن يعرف كيف يكتب بلغة الضاد، وأن يحفظ القرآن[20]».

واستناداً إلى هذا الأساس، كان الهدف الرئيسي للخطاب الوطني خلال الثلاثينات هو نشر اللغة العربية. فخوف الآباء من أن تصبح ذريتهم أقل تمسكا بالاسلام، وأقل مراعاة لمكارم الأخلاق بارتيادها المدارس العمومية، بقي مخيما على حقبة الثلاثينات، على الرغم من أنه بدأ يفقد بعضا من سطوته السابقة.

لقد كانت المدارس في فترة الثلاثينات منخرطة في العديد من النشاطات الهامة، إضافة إلى دروسها المنتظمة. فبعض المدارس كانت تأوي تلامذة مدارس الحماية حينما تنهي هذه الأخيرة دروسها - كأول الصباح وآخر النهار وأيام الخميس وعطلة الأسبوع وأثناء العطلة الصيفية. وعلاوة على ذلك، كان بعض هؤلاء التلاميذ في الطور الثانوي يتابعون دروس الأدب العربي التي كان يلقيها في المساجد أساتذة المدارس الحرة، من أمثال إبراهيم الكتاني بفاس. وهاتان الحقيقتان تفسران إلى حد ما لماذا تميز عدد من المغاربة خريجي المدارس العمومية بمعرفة متينة بالأدب العربي. وهي معرفة اكتسبوها رغم تلقيهم لتعليمهم بالمدارس العمومية وليس بفضل دراستهم بها.

ثم إن مؤسسي المدارس الحرة، في إطار الأحزاب السياسية، كانوا يوفدون تلامذتهم إلى القاهرة لتلقي دراساتهم العليا بجامعة من الجامعات المصرية. فلقد أرسل وفدان من المنطقة الاسبانية[21]. أما في المنطقة الفرنسية، فقد أرسلت مجموعة مكونة من عشرة أفراد، سنة 1937، تحت إشراف الحزب الوطني المنبثق عن الكتلة آنذاك. وتحمل الحزب نفقات بعض أفراد هذه المجموعة. بيد أن أغلبهم أرسل على نفقة أسرته، الشيء الذي يعني أن الوفد كان مقتصرا على أبناء العائلات الموسرة[22].

وإلى هذا الحد، لم يرد ذكر السلطان محمد الخامس إلا قليلا. فلقد برز تدريجيا في الثلاثينات، محطما جدار العزلة التي فرضها عليه الفرنسيون منذ أن توجوه سنة 1927. وابتداء من سنة 1940 تقريبا، أصبح محمد الخامس مؤسسا فذا للمدارس الحرة بالمغرب. غير أن نشاطاته في هذا المجال

---

20) أورد هذه القولة سبيلمان Spillman، ص 52. والعديد من الرواة الذين اعتمدنا عليهم، والذين كانوا يدرسون بالمدارس الحرة في الثلاثينات، أكدوا لنا بأن آباءهم أرسلوهم وإخوانهم إليها لأن تلك كانت أحسن طريقة لتعلم اللغة العربية والتضلع فيها.

21) أنظر الصفحة (72).

22) شهادة إبراهيم الكتاني، المقابلة الثالثة عشر 17 يناير 1969. وشهادة عبد الوهاب بنمنصور، المقابلة الثانية 22 ماي 1969. وكان من بين أعضاء هذا الوفد، العربي بناني سفير سابق للمغرب بالكويت ومدير سابق لمدرسة حرة بالدار البيضاء، وأحمد بلمليح، موظف سامي بوزارة الخارجية، ومحمد العربي العلمي الذي افتتح مدرسته الحرة بالدار البيضاء سنة 1944، وتقلد فيها بعد مناصب مهمة بوزارة الخارجية، وعبد الكريم غلاب مدير جريدة العلم.

تندرج منطقيا في الفصل الموالي. لذا سنقتصر على إشارة مقتضبة إليها. فلقد شجع السلطان قولا وفعلا نمو المدارس الحرة جهد الامكان: شجعها قولا في خطبه واستقبالاته، وفعلا بحضور أسرته حفلات تدشين المدارس الحرة في كل أرجاء البلاد، وانصرافه عن مدارس الحماية. وأخيرا، بإقدامه على تأسيس مدرسة حرة إلى حد ما، في رحاب القصر الملكي، لتوفير تعليم ثانوي لابنيه الأمير مولاي الحسن (الملك الحسن الثاني حاليا) والأمير مولاي عبد الله[23].

3. انتشار المدارس الحرة في الحواضر

افتتح بمدن المغرب في الثلاثينات نوعان من المدارس الحرة. ففي المرحلة الأولى، تمّ تنقيح «المسايد» القائمة فعلا بإضافة بعض المواد الحديثة. ومن هنا جاءت تسمية «المسيد المنقح» التي يستعملها الفرنسيون اعتباطا للدلالة على المدارس الحرة. وبعض هذه «المسايد» سبق لها أن كانت مدارس حرة في فترة العشرينات، ثم ارتدت إلى مستوى مدرسة قرآنية بعد بضع سنوات.

والنوع الثاني يضم تلك المدارس الحرة التي افتتحت في أماكن لم تكن تتواجد بها من قبل. ولقد استمرت فاس، طيلة الثلاثينات، في حيازة قصب السبق في مجال المدارس الحرة. وعلى إثر النشاطات المتزايدة للوطنيين، عرفت المدارس انتشارا ابتداء من سنة 1933-1934، بحيث بلغ عددها بفاس سنة 1935، عشر مدارس، بما يناهز 1490 تلميذ. وقفزت سنة 1937 إلى عشرين مدرسة ثم إلى 21 مدرسة سنة 1943، بما يقارب 3755 تلميذ[24]. إلا أنه في أواسط الأربعينات، تجاوزت مدينة الدار البيضاء مدينة فاس. فتزايد عدد المدارس في المدينة الأولى من ستة سنة 1939 إلى تسعة عشر سنة 1945[25]. وهذا مؤشر على مركز الصدارة الذي أصبحت تحتله الدار البيضاء في الحياة الاقتصادية والحركة الوطنية بالمغرب.

أما بالنسبة لتلك المدارس الحرة التي انبثقت من «المسايد»، فبالامكان تمييز اتجاهين بشأنها.

---

23) المدرسة الأميرية وتسمى أيضا Le Collège Impérial شرعت في يناير 1942، واشتغلت حتى سنة 1950 تقريبا. وكانت تضم فصلين، واحد لكل أمير وسبعة أطفال آخرين اختارهم محمد الخامس. وكان المنهاج الدراسي مزدوجا، نصفه باللغة العربية والنصف الآخر باللغة الفرنسية. وهو منهاج رفيع المستوى. وجسدت هذه المدرسة التوسع العصري للأسلوب التقليدي في تربية الأمراء العلويين. وكان يسهر عليهم مدرسون خصوصيون متفرغون. كما كان السلطان يستقدم أساتذة عرضيين من كل أنحاء البلاد. ومن بين الأساتذة يمكن أن نذكر: محمد الفاسي أول وزير للثقافة، والمهدي بنبركة وأحمد باحنيني الوزير الأول الأسبق من 1963-1965، وأحمد رضا اكديرة وعبد الهادي بوطالب ومحمد بلعربي العلوي الأستاذ السلفي المرموق ذو الشخصية الجذابة. أنظر: عبد الله الجراري، من تاريخ نهضتنا الحديثة 1757-1956، الجزء الثاني، ص 22. وأيضا شهادة عبد الله الجراري، المقابلة السابعة 2 يناير 1969. وانظر باي Paye، ص 328.

وبالاضافة إلى دورها التربوي الصرف، لعبت المدرسة الأميرية دورا مهما لسببين آخرين، الأول هو أن محمد الخامس كان يستخدم المدرسة لربط الاتصال بقادة حزب الاستقلال واستشارتهم قبل اتخاذ القرارات المهمة، والثاني هو أن العديد من المغاربة المتقلدين لمناصب مهمة حاليا يدينون بنفوذهم للروابط الشخصية التي كانت لهم مع الأمراء أثناء تدريسهم لهم أو دراستهم معهم بالمدرسة. ويمكن أن نذكر من بن هذه الشخصيات أحمد رضا اكديرة ومحمد الفاسي وعبد الهادي بوطالب. وكلهم يستفيدون من روابطهم الشخصية بالملك الحسن الثاني.

أنظر: – Stuart H. Schaar, «The Failure of Multiparty Politics in Morocco», p. 6. – (وهو مطبوع غير منشور).

24) أنظر: Le Tourneau، ص 193، وباي Paye، ص.ص 361-362 و366، والهامش 3.

25) أنظر: – André Adam, Casablanca, (2 vols., Paris, 1968), Vol. 2, p. 461.

الأول، هو أن الفقهاء المشتغلين «بالمسيد» بدأوا يشعرون بمضايقة المدارس الحرة لهم لاستقطابها للتلاميذ. ولكي يضمنوا البقاء، عمد بعض الفقهاء إلى إضافة بعض المواد في مسايدهم، محاولة منهم منافسة المدارس الحرة المتواجدة في منطقتهم. وإذا لم يكن بإمكانهم تدريس المواد الجديدة بأنفسهم، فإنهم كانوا يستقدمون شخصا آخر من خارج المسيد للقيام بذلك[26]. والاتجاه الثاني، هو اتصال الوطنيين بالفقهاء، وتشجيعهم لهم على تحديث مسايدهم. فكان الوطنيون يطلبون منهم الإلتحاق بحركتهم ودعم قضيتهم، وإن كان الوطنيون، في الحقيقة، هو الذين يسعون إلى مساعدة الفقهاء، ويرسلون الناس إلى مدارسهم لتلقين الفقهاء الأساليب الحديثة، و«تدريبهم» على المبادىء الأساسية للبداغوجيا[27]. ولما كان الفقهاء يعانون الأمرين من منافسة المدارس الحرة لهم، فإنهم كانوا أكثر تقبلا لمسعى الوطنيين[28].

ومن أمثلة المدارس الحرة التي توسعت بشكل كبير وارتقت درجات، في الثلاثينات، مدرسة بنغازي بفاس. فلقد ابتدأت تحت اسم **مدرسة العدوة** سنة 1924 بالزاوية الشرادية. وازدهرت المدرسة خلال فترة العشرينات، بحيث أنه حينما أصبح محمد بنعبد الله مديرا لها سنة 1930، كان بها 300 تلميذ. وكانت لجنة المدرسة مكونة من ثلاثة تجار وعالمين وعدل وطالب بالقرويين. فجمعوا 1 200 000 فرنك (حوالي 75 000 دولار آنذاك) من الأصدقاء والمتعاطفين. وشيدوا بناية جديدة من سبعة أقسام، سنة 1936. وارتفعت رسوم التسجيل بالمدرسة الجديدة التي سميت مدرسة بن غازي، من 15 فرنكا إلى 40 فرنك شهريا. وازداد عدد المسجلين إلى 500 تلميذ[29].

لقد قضى بنعبد الله الفترة الفاصلة بين 1937 و1939 بالسجن، شأنه في ذلك شأن عدد من المغاربة الآخرين، وذلك بسبب أنشطته السياسية. وبعد إطلاق سراحه، وضع لمدرسته برنامجا دراسيا مزدوجا عربيا-فرنسيا، وذلك كوسيلة لمكافحة الحماية. فلقد انصرفت همته إلى إعداد الشباب المغربي لمواجهة الفرنسيين والاجهاز عليهم. ولتدريس مجمل الشق الفرنسيّ من المنهاج، كانت المدرسة تعتمد على الأساتذة المغاربة الذين طردتهم مديرية التعليم العمومي لأسباب سياسية. كما كانت تستعين بالجزائريين واليهود. وكان بنعبد الله رجلا شديد الانضباط. وعرف عنه أنه كان يسرح المدرسين ويطرد التلاميذ إن جاءوا متأخرين للدرس. كما كان ينتقي مدرسيه بعناية فائقة، ويبخسهم أجورهم - حوالي

---

26) وهناك مثالان على هذه الظاهرة. ففي فاس، حول فضول أكومي «مسيده» بحي سيدي موسى إلى «مسيد» منقح، بإضافة بعض الدروس الأولية إلى حفظ القرآن سنة 1932 أو 1933. وفي الرباط، سار محمد موجوب المدور على نفس المنوال، بتحويل مسيد عتيق إلى مدرسة الخرازين سنة 1939 أو 1940 (شهادة إبراهيم الكتاني، المقابلة الثانية عشر، 10 يناير 1969).

27) شهادة الهاشمي الفلالي، المقابلة الثالثة 4 يونيو 1969. فلقد دأب حزب الاستقلال على هذه الممارسة في الأربعينات وأوائل الخمسينات، ونجح في ذلك إلى حد ما.

28) هناك ثلاثة أمثلة على هذا النهج، مثال مدرسة سيدي بومدين بفاس التي حولها فقيهها إلى مدرسة التقدم سنة 1939. ثم مثال «مسيد» بالدار البيضاء، قام الفقيه القائم عليه، الفقيه محمد الشطي، بتحديثه سنة 1943، بمساعدة الوطنيين، فحوله إلى مدرسة النجاح. ثم مثال «المسيد» الذي أسسه سنة 1933، بحي سيدي قدور العلمي بالمدينة العتيقة بمكناس، الفقيه الجيلالي المزوار. فقام بتحديثه سنة 1944-1945، بمساعدة حزب الاستقلال. وحوله إلى المدرسة الاسماعيلية (شهادة عبد السلام الفاسي، المقابلة الرابعة، 6 يناير 1969، وشهادة الهاشمي الفلالي، المقابلة الثالثة، 4 يونيو 1969، وشهادة مولاي مصطفى العلوي، المقابلة الثالثة 22 أبريل 1969).

29) شهادة محمد بنعبد الله، المقابلة الأولى 6 فبراير 1969.

1000 إلى 2000 فرنك في الشهر (20 دولارا - 40 دولارا في الأربعينات) بدعوى أنهم يؤدون واجبا وطنيا. ونظرا لاشتهار المدرسة بمستواها الرفيع، فإنها كانت تجلب الأطفال من أوساط العائلات الفاسية الشهيرة. ومن بين تلامذة مدرسة بن غازي، في الثلاثينات، عدد ضخم من المغاربة المتقلدين اليوم لأرفع المناصب[30].

وفي المدن المغربية الأخرى، يعود الفضل في انتشار المدارس الحرة، في الثلاثينات، إلى مبادرة فردين أو ثلاثة في كل مدينة. وكان معظم هؤلاء الأفراد من الأعضاء البارزين في الحركة الوطنية. وعادة ما كانوا يتصرفون بشكل انفرادي - خصوصا في الفترة السابقة لتشكيل «اللجنة» سنة 1934 - لكن في إطار إجماع الوطنيين على ضرورة إنشاء المدارس الحرة[31].

4 - انتشار المدارس الحرة بالمدن

لقد كانت المدارس الحرة في مغرب العشرينات ظاهرة حضرية صرفة[32]. غير أنه في الثلاثينات، عرفت المدارس الحرة انتشارا بأعداد هائلة في مدن المغرب[33]. وتناقض هذه الحقيقة فكرتين شائعتين وسائدتين حول الحركة الوطنية المغربية. إحداهما تفيد بأن الحركة الوطنية لم تنتشر بالبادية إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وتؤكد الثانية بأن هذا التوسع أعقب انتشار المدارس الحرة في المدن وانتقالها إلى البادية بعد الحرب العالمية الثانية[34]. والواقع أن انتشار الحركة الوطنية سبق انتشار المدارس الحرة بالبادية، بل وسهل عملية إنشائها. والواقعتان معا حدثتا في أواسط الثلاثينات، وليس بعد الحرب العالمية الثانية.

30) من أبرز خريجي مدرسة بن غازي نذكر الأسماء التالية: عبد الهادي بوطالب، وزير التعليم من سنة 1967 إلى 1968، ثم وزير الخارجية، ويتقلد اليوم منصب رئيس منظمة الايسيسكو. ومحمد عزيز الحبابي، أول مغربي يحصل على درجة الدكتوراه في الآداب من جامعة فرنسية، وعميد سابق وأستاذ للفلسفة بكلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط. وإبراهيم بوطالب، عميد سابق لكلية الآداب. وعبد الوهاب بنمنصور مؤرخ المملكة. وعبد الله الشرفي، سفير سابق للمغرب بإسبانيا. ومحمد العربي العلمي الذي ورد ذكره سالفا في معرض الحديث عن وفد الطلبة الفاسيين الذي أرسل إلى القاهرة، سنة 1938. وأحمد بنسودة مستشار الملك الحسن الثاني (شهادة محمد بنعبد الله، المقابلة الأولى 6 فبراير 1969. وشهادة عبد الله البورقادي، المقابلة الأولى 24 يناير 1969. ثم شهادة عبد الوهاب بنمنصور، المقابلة الأولى 13 ماي 1969).

31) من الأمثلة البارزة بهذا الصدد والتي نتوفر حولها على معلومات كافية نذكر المدارس الحرة التي افتتحها المختار السوسي وإبراهيم الالغي بمراكش سنة 1932 و1933، وزين العابدين بنعبود وأبو بكر القادري وأحمد معنينو وآخرون بسلا سنة 1932 و1933 و1936، وعبد الله كنون بطنجة سنة 1934 وأحمد الشرقاوي بالرباط سنة 1936 وإبراهيم الكتاني بفاس سنة 1941.

32) والاستثناء الوحيد الذي وقفنا عليه هي المدرسة التي أسست سنة 1927 بمداغ، وهو سوق أسبوعي أو قرية صغيرة تنتمي إلى قبيلة هوارة، وتقع بضعة أميال شمال بركان بإقليم وجدة. ولقد افتتحت هذه المدرسة بمبادرة من المكي بوتشيش، شيخ الزاوية الدرقاوية بمداغ، الذي ذهب إلى فاس واستقدم بوشتى الجامعي ليعمل مديرا وأستاذا وحيدا بمدرسته. وكان الجامعي آنذاك طالبا بالقرويين. فسير المدرسة لمدة سنة، قبل أن يعود إلى فاس ويدرس بمدرسة سيدي بناني ومدرسة النجاح. ثم أصبح بعد ذلك عضوا قياديا في الحركة الوطنية وعضوا في اللجنة. كما ساهم في حركة المدارس الحرة بالقنيطرة والدار البيضاء (شهادة علال الفاسي، المقابلة الأولى 25 ماي 1969. وشهادة بوشتى الجامعي، المقابلة الثانية 11 يونيو 1969).

33) يرتكز التصنيف المستعمل في هذه الدراسة لتحديد «الحواضر» و«المدن» و«القرى»، على المصطلحات المستعملة من طرف الرواة ولا يعتمد على أي معيار مطلق كمعيار السكان. «فالبادية» تشمل كل شيء خارج أهم الحواضر، كالمدن والقرى. وسنرى في الفصل الموالي كيف فتحت المدارس الحرة بالفعل في القرى، بعد الحرب العالمية الثانية.

34) أنظر على سبيل المثال: -Douglas E. Ashford, Political Change in Morocco, (Princeton, 1961), p. 64.

ولربما كان بالامكان استشفاف دور الحركة الوطنية في التطورات التي عرفتها المدارس الحرة في الثلاثينات بالمدن بشكل أوضح مما كان عليه الأمر في الحواضر. فباستخدام الطريقة التي أتينا على ذكرها في بداية الفصل، كانت اللجنة ترسل أناسا إلى المدن أو تتصل بأعضاء الكتلة المحليين، وتشجعهم على إحداث المدارس الحرة وتسييرها. وينم هذا العمل عن عنصر ثابت للقيادة المركزية، بل إن أحد أعضاء اللجنة وصفه «بالحملة» القروية. فلقد شنت اللجنة عنوة هذه الحملة بالمناطق البربرية التي كان الفرنسيون يحاولون، من خلال سياستهم، منع تسرب «الأثر المفسد» للعرب الحضريين إليها. فالحملة التي أجريت من سنة 1934 إلى سنة 1937، وأعيد إجراؤها مرة ثانية من سنة 1940 إلى سنة 1944، تقدمت على ثلاث مراحل: 1 ـ أزرو والخميسات ومناطق الأطلس المتوسط المجاورة، 2 ـ إقليم وجدة، و3 ـ منطقة بني ملال، مرورا بقصبة تادلة وأبي الجعد والقصابي وميدلت[35].

ويوضح مثال بركان، بإقليم وجدة، كيف كان الوطنيون يعملون لانشاء المدارس الحرة بمدن المغرب، في أواسط الثلاثينات. فلقد زار وفد عن الكتلة برئاسة علال الفاسي وعمر بن عبد الجليل مدينة وجدة، في أوائل 1936. ومن هناك قاموا، صحبة عبد السلام الوزاني ممثل الكتلة بوجدة، بزيارة جانبية إلى بركان. وتم استقبالهم هناك من طرف لجنة مكونة من تاجرين وأحد الأعوان الطبيين. وكلهم أعضاء في الكتلة. وفي هذا اللقاء تمت إثارة مسألة افتتاح مدرسة هناك. فاتفقوا على تعيين عبد المالك بوتشيش، أحد العلماء، مديرا لها. وافتتحت المدرسة في صيف 1936، بسقيفة مكتراة لهذا الغرض. فكان بوتشيش يدرس النحو العربي ومبادىء الاسلام والأناشيد الوطنية، في حين كان أحد الفقهاء يقوم بتدريس القرآن. وفي أكتوبر 1937، في غمرة الاضطرابات السياسية لخريف تلك السنة، أقدم الفرنسيون على إغلاق المدرسة، وبقيت موصدة حتى سنة 1946[36].

ولقد كانت للوطنيين يد أيضا في إنشاء مدرسة حرة، في أوائل 1936، بعين بني مطهر بإقليم وجدة. ففي هذا المثال، أرلست اللجنة طالبا من القرويين، ليستشير عبد السلام الوزاني بوجدة، بشأن إنشاء مدرسة حرة ببركان. وأثناء تبادل المشورة، قام وفد من تجار عين بني مطهر، الواعين بمقاصد الكتلة، بإقناع الوزاني بإيفاد هذا الطالب إلى بلدتهم. وما هي إلا فترة قصيرة حتى افتتحت مدرسة هناك تحت إشراف ذلك الطالب القادم من القرويين. وكان وفد بني مطهر يضم رجلا من أصل

---

35) شهادة الهاشمي الفلالي، المقابلة الثانية 11 يناير 1969. ولقد أكدها الأخرون.

36) قدور الورطاسي: **بنو يزناسن عبر الكفاح الوطني** (مخطوط غير منشور)، الصفحتين 18-19. والمقابلة مع قدور الورطاسي بتاريخ 26 فبراير 1969. ومن الأمثلة الأخرى على مبادرة اللجنة إلى إنشاء المدارس الحرة بالمدن، والتي نتوفر بصددها على معلومات مفصلة، المدارس التي افتتحها إبراهيم الوزاني (من أبناء عمومة محمد بلحسن الوزاني) بتازة سنة 1932، ولجنة من ثلاثة تجار فاسيين بالقنيطرة، حيث كلفوا بوشتى الجامعي بإدارتها سنة 1935، وعبد السلام الوزاني (ممثل الكتلة بوجدة) سنة 1934 أو 1935 بوجدة، ومحمد بن عبد الله العلوي بالعيون (إقليم وجدة) سنة 1935، وعلال الفاسي بالقنادسة (قرب كولومب بشار بالجزائر) سنة 1936، ومولاي مصطفى العلوي بعين بني مطهر في نفس السنة.
ولا تحصر هذه اللائحة كل المدارس الحرة التي افتتحت بالمدن في الثلاثينات. فمن سنة 1935 إلى سنة 1937، افتتحت المدارس في كل من الجديدة (مدرستان) وأزمور ووزان وآسفي وسطات، وحتى في بعض المناطق القروية كصفرو وسيدي سليمان وسيدي يحيى الغرب (أنظر Paye، ص 361. وشهادة الهاشمي الفلالي، المقابلة الثانية 11 يناير 1969، وانظر أيضا Girardière الصفحتان 102 و107).

فاسي واثنين من فكيك[37]. ولقد دأب هؤلاء الناس على زيارة الوزاني بوجدة، من حيث لآخر، ليبقوا على اتصال بأنشطة الكتلة. وهذا مؤشر على درجة توغل الحركة الوطنية في البادية، أواسط الثلاثينات.

وعموما، فإن تواجد التجار الفاسيين ذوي العقلية المتمدنة، ساهم كثيرا في انتشار المدارس الحرة بمدن المغرب الشرقي. ففي غضون سنوات قلائل من إقامة الحماية الفرنسية، أدرك هؤلاء الناس عبثية الانتفاضات الشعبية ضد الجيوش الحديثة، وتنبهوا للآفاق الجديدة المفتوحة أمام التوسع التجاري بالمناطق المحتلة حديثا[38]. إلا أن النفوذ الاسباني حاصرهم شمالا. ولم يكونوا يعيرون أية أهمية للمناطق الجبلية والصحراوية بالجنوب. كما كانوا عاجزين عن التحرك بفعالية في الدار البيضاء التي كانت خاضعة لرقابة مشددة. وهكذا سعى المقاولون الفاسيون في أواخر العشرينات، وخلال سنوات الهدوء التي أعقبت ثورة عبد الكريم الريفية (1921-1926)، إلى اقتناص الفرص التجارية المتاحة بالمدن الجديدة في الشرق. ويمكن رسم خط تحركهم المستمر على خريطة المغرب، في اتجاه الشرق من فاس إلى تازة فكرسيف وتاوريرت، وخاصة العيون، ومن هناك إلى بركان ووجدة فعين بني مطهر.

وفي بعض الحالات، كانت الكتلة تبسط سيطرتها على المدارس الحرة القائمة فعلا في بعض المدن. وهو ما كان يبث الذعر في قلوب الفرنسيين. وفي حالات أخرى، كان الأفراد المؤسسون للمدارس الحرة يتجنبون عنوة مخالطة الأحزاب السياسية. ومن أمثلة ذلك، مدرسة **زيري ابن عطية** بوجدة، التي افتتحت سنة 1939 أو 1940. وكانت آراء مديرها، مصطفى المشرفي، تختلف ووجهات نظر الأحزاب السياسية. وكان المشرفي، الوطني المخلص، من أوائل من زج بهم الفرنسيون في السجون بوجدة، ولم يطلق سراحه إلا بعد سنوات عدة[39].

وفي الأخير، نعرض لبعض المدارس العلمية بسوس التي تم تجديدها وتحويلها إلى مدارس حرة، كمدرسة مولاي سعيد العلوي بتارودانت، حوالي سنة 1932[40]. ويتميز التعليم الملقن بمدارس سوس الحرة، عموما، بطابعه الديني، أكثر من أي مكان آخر بالبلاد. وليس من الثابت أن الكتلة أو أي حزب من الأحزاب السياسية التي أعقبتها، كانت تلعب دورا ما في تجديدها أو تسييرها.

5. أحمد بلفريج وأول مدرسة مزدوجة

يعد أحمد بلفريج الشخصية القيادية الثانية بعد علال الفاسي في الحركة الوطنية المغربية. ولقد تلقى تعليما مزدوجا عربيا فرنسيا. فكان يتردد على مدرسة **وزهرة** لأخذ دروس في اللغة العربية، وهو

---

37) شهادة مولاي مصطفى العلوي، المقابلة الأولى 20 ماي 1968، والمقابلة الرابعة 22 فبراير 1969.

38) أنظر: – Jacques Berque, French North Africa, Jean Stewart, trans. (New York, 1967), p. 165.

وللاطلاع على تقرير مثير حول سلوك التجار الفاسيين وانتشارهم بالمناطق الأخرى من المغرب، أنظر:

– John Waterbury, The Commander of the Faithful, (New York, 1970), pp. 98 FF.

39) شهادة محمد محيي الدين المشرفي، المقابلة الأولى 27 يناير 1969.

40) وتم تجديد مدرسة من هذا النوع على يد فقيهها الوفقاوي مسعود بايغيلالان، وهي قرية قرب أكادير، قبل سنة 1943. ومن الأمثلة الأخرى، مدرسة إيكودار ومدرسة ماسة قرب تزنيت، ومدرسة تمنار ومدرسة بنكرير (شهادة أحمد معنينو، المقابلة السابعة 24 أبريل 1969، وشهادة الحسين وجاج، مقابلة 5 ماي 1969) إلا أننا نقر بأن معلوماتنا حول هذا الموضوع هزيلة.

تلميذ آنذاك في مدرسة أبناء الأعيان بالرباط. وفي سنة 1927-1928، درس **بجامعة فؤاد الأول** بالقاهرة. أما بقية دراساته فتابعها في أحسن المدارس الفرنسية بالرباط وباريس. وأحرز سنة 1932 على شهادة الاجازة ودبلوم الدراسات العليا من السوربون. وينحدر بلفريج من أسرة متواضعة. غير أن خالـه، محمد جسوس، الذي لم يخلف ولدا، تبناه، وسهر على تربيته. وهكذا حصل على كل المؤهـلات - السنـد المالي والباكلوريا الفرنسية من **ثانوية هنري الرابع** بباريس - الضرورية لافتتاح مدرسة حرة مزدوجة معترف بها من طرف الحماية كمدرسة خصوصية. فافتتح بلفريج مدرسته في أكتوبر 1934، في المنزل الذي تركه له خاله أثناء اعتكافه بمكة. فأطلق عليها اسم **مدرسة محمد جسوس**. وفي السنة التالية، ورث بلفريج ثلث تركة خاله، فوظفه في تمويل بناء بناية جديدة لايواء مدرسته[41].

وحينما شرعت المدرسة في العمل بمنزل جسوس، آوت حوالي 100 تلميذ، وقفز عدد المسجلين إلى 200-250 تلميذ، حينما تمَّ بناء البناية الجديدة بعد ثلاث سنوات. وبلغ عدد المسجلين سنة 1943 حوالي 500 منهم 200 تلميذ داخلي[42]. وكانت رسوم التعليم بها عالية نسبيا، حيث كانت تتراوح ما بين 200 و250 فرنكا (حوالي 15 دولارا آنذاك) شهريا، الشيء الذي يعني بأن المدرسة كانت مخصصة أساسا لأحسن عائلات الرباط. كما كان التلاميذ الداخليون يؤدون 700 إلى 750 فرنكا شهـريا. وكـان بلفـريج يسهـر على انتقاء مدرسيه بعناية فائقة، ويفرد لهم مرتبات عالية. فكانت مدرسته، في ذلك الوقت وحتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، المدرسة الوحيدة التي كانت مرتباتها أعلى من مرتبات مدارس الحماية. وأصبحت المدرسة مختلطة سنة 1944، حينما سجل بلفريج بنته بها. وما إن حلت سنة 1946، حتى كان ثلث التلاميذ تقريبا من الاناث. وبنيت سكنى ثانية للبنات في نفس الفـترة تقريبا[43]. ولا زالت المدرسة تعرف ازدهارا تحت نفس العهدة إلى اليوم، إذ بلغ عدد المسجلين بها 1700 مسجلا (1970)، وهذا ما يعد عموما عملية مربحة.

وبتمكـين التلاميذ من تكوين متين في اللغتين الفرنسية والعربية، كان بلفريج يتوخى بلوغ مقصـدين بمـدرسته. الأول، هو ضمان تضلع عدد من الأطفال المغاربة الذين تلقوا تعليما فرنسيا عصريا، مثل بلفريج نفسه، في لغتهم وثقافتهم. والثاني، هو أن المدرسة، بمستواها التعليمي الرفيع المشفوع بشهادة الدروس الابتدائية الاسلامية، كانت تمكن التلاميذ من الوصول إلى تعليم أعلى بولوج «الثانويات الاسلامية» أو الثانويات الفرنسية في بعض الحالات الاستثنائية. فساهم بذلك في إعداد أطر المستقبـل. فغالبا ما كانت مدارس الحماية تسلم شهادة الدروس الابتدائية الاسلامية كشهادة ختـامية، يصبـح بعدها الخريجون موظفين صغارا. وكانت سياسة الحزب تجاه المدرسة تتمظهر على مستويين: فعقب تأسيس حزب الاستقلال، سنة 1943، أصبحت رسوم التعليم بالمدرسة الباهضة نوعا من الدعم التكميلي لواجبات الانخراط في الحزب، كما أن النضالية الوطنية للآباء وظفت، على ما يبدو، كمعيار لقبول التلاميذ أمام وفرة الطلبات.

---

41) شهادة عثمان جوريو، المقابلة السابعة، 20 فبراير 1969. وشهادة إبراهيم الالغي، المقابلة الأولى 14 ماي 1969.

42) شهادة عثمان جوريو، المقابلة السابعة، 20 فبراير 1969. وانظر باي Paye، المرجع السابق، ص 365.

43) شهادة عثمان جوريو، المقابلة الأولى 13 نونبر 1968. والمقابلة الثانية 26 نونبر 1968، والمقابلة السابعة 20 فبراير 1969.

ويتبوأ اليوم خريجو هذه المدرسة مكانة بارزة تتناسب وعددهم، كما أن مراتبهم تشمل عددا مهما من الموظفين الحكوميين السامين والمتوسطين. ومن بينهم، سنة 1969، وزير الفلاحة أحمد بركاش، ووزير الأشغال العمومية محمد العيماني، ووزير التجارة والصناعة جواد بنبراهيم ووزير بالديوان الملكي مجيد بنجلون.

6. رد الفعـل الفرنسـي

لما تكاثرت المدارس الحرة خلال الثلاثينات، أبدت الاقامة العامة انشغالا متزايدا بظاهرة لم تكن تتحكم فيهـا. ففي الفترة التي افتتح فيها بلفريج مدرسته، سنة 1934، لم يكن هناك أي تشريع بإمكان الفرنسيين تطبيقه على المدارس الحرة. فظهير 19 أكتوبر 1919، وظهيرا 14 شتنبر و29 أكتوبر 1921 تخصص المدارس الخصوصية للأجانب[44]. ومدرسة بلفريج كانت مخصصة بشكل جلي لأبناء المغاربة، وبالتالي لم تك تندرج في فئة المدارس الخصوصية بالمعنى الدقيق للكلمة. ومع ذلك، اعترفت بها مديرية التعليم العمومي كمدرسة خصوصية. أما بقية المدارس الحرة التي افتتحت سنة 1934، فلم تكن مؤهلة للارتقاء إلى مرتبة المدارس الخصوصية. وعلى عكس ما يعتقد، فإن الاعتراف في نظر مديري المدارس الحرة، يعني المزيد من التقييدات والمراقبة، لهذا كان هؤلاء الناس راضين تماما لكون الفرنسيين يعتبرون مدارسهم «مسايدا».

لقـد أدى إنشاء بلفريج لمدرسته سنة 1934، إلى تنبه الفرنسيين إلى مغبة احتضان الوطنيين للشباب. فأصبحت مديرية التعليم العمومي أكثر انشغالا بهذا الأمر. وبات من الضروري، بالنسبة لهذا الجهاز، توضيح الوضعية ووضع نظام لمدرسة بلفريج القائمة فعلا وللمدارس التي قد تتلوها. وفي هذا السياق، أقدمت مديرية التعليم العمومي على صياغة ظهير فاتح أبريل 1935 المتعلق بالتعليم الخصـوصي الابتدائي الخاص بالمسلمين[45]. ويطبق هذا الظهير على مدارس المسلمين الخصوصية التشريعات والتنظيمات المطبقة على مدارس الأجانب الخصوصية. غير أن الفصل السابع منه، والذي أضيف بطلب ملح من السلطان محمد الخامس، يستثني المدارس القرآنية من دائرة تطبيق هذا الظهير. إلا أن مديرية التعليم العمـومي، بإدراجهـا الفصـل السـابـع المستثني للمدارس القرآنية، فتحت للمـدارس الحرة، عن غير قصد، فجوة أحسنت استغلالها للافلات من تنظيمات ومقتضيات ظهير أبريل 1935. وإذا كان هذا الظهير قد أخفق في مراقبة انتشار المدارس الحرة، فإنه لم يعمل أيضا على مساعدة وتسهيل نمو هذه المدارس، كما يؤكد ذلك هالستيد[46]، بل اقتصر أثره على دفعها إلى اتخاذ مظهر المدارس القرآنية، وهي ممارسة كانت سارية بالفعل سنة 1935.

وأمام غياب المراقبة الفعلية، تضاعفت انشغالات الفرنسيين «بمشكل» المدارس الحرة في أواسط

44) للاطلاع على هذه الظهائر، أنظر الجريدة الرسمية، المجلد الثامن، عدد 368 (10 نونبر 1919). الصفحات 1282-1284، والمجلد العاشر، عدد 465 (20 شتنبر 1921)، الصفحات 1459-1460، والمجلد العاشر، عدد 471 (1 نونبر 1921)، ص 1699.

45) أنظر: – Claude Collet, «L'enseignement Privé Musulman à Casablance», (mémoire de stage, ENA, janvier, 1949), p. 5.

ويمكن الوقوف على نص الظهير في:

– Paul-Louis Rivière, éd., Traités, codes et lois du Maroc : Supplément pour 1936, (Paris, 1936), pp. 41-42.

46) هالستيد، المرجع السابق، ص 162.

الثلاثينات، إذ اكتشفوا ضلوع الوطنيين فيها، مستغلين، في رأي الفرنسيين، رغبة الآباء المغاربة في تعليم أبنائهم تعليما دينيا. فإذا كان الآباء يعتبرون التعليم الديني غاية في حد ذاته، فإن الوطنيين، في نظر سلطات الحماية، يرون فيه وسيلة لتحقيق أهدافهم السياسية. وكان الفرنسيون يعزون نجاح الوطنيين في إنشاء المدارس الحرة إلى المزج بين التعاليم الشرقية والأساليب الأوربية. فالتعاليم كانت إسلامية مستوحاة من المؤتمر الاسلامي المنعقد بالقدس، في شهر دجنبر من سنة 1931. أما الأساليب فكانت مستلهمة من الطرق التي طورتها إيطاليا وألمانيا الفاشيتان، في ميدان تكوين الطفولة، إذ كان الوطنيون يتخذونها قدوة.

«فبتدريسهم التاريخ المغربي، ابتدعوا فكرة الوطن التي لم تكن حتى ذلك الحين معروفة، ثم مجدوها بالأناشيد والترانيم. وأبرزوا مثال مصر وسوريا في معركتهما ضد الغزاة المسيحيين، وحصولها على استقلالهما. وبتوظيفهم للتفاسير المتحيزة للسور والأحاديث، أججوا التعصب الاسلامي. فأصبحت كلمة «الجهاد» على كل لسان. فالفرنسي المسيحي يضطهد الاسلام، ويتحتم على كل مسلم أن يثور ضده[47]».

وفي الوقت الذي أنشئت فيه مدرسة بلفريج، سنة 1934، كان مسؤولو الحماية يتوجسون خيفة من أن يسيطر الوطنيون على أفئدة الشباب. وتأكدت هذه المخاوف، حينما شارك تلامذة المدارس الحرة في المظاهرات التي نظمها الوطنيون بفاس ووجدة سنة 1936، وعبر أرجاء المنطقة الفرنسية سنة 1937[48]. وفي بعض الحالات، كانت المدارس الحرة تنتشر على حساب مدارس الحماية. ففي سيدي سليمان، على سبيل المثال، انخفض عدد المسجلين بالمدرسة الفرنسية الاسلامية المحلية من 76 تليمذا في أكتوبر 1936 إلى 43 تلميذا في السنة الموالية، عقب إنشاء مدرسة حرة هناك[49].

وبطبيعة الحال، سعى الفرنسيون إلى السيطرة على المدارس الحرة. وكانوا يودون. على الأقل، معرفة عدد التلاميذ المترددين عليها، والدروس الملقنة ومضمون الاختبارات. ولاقامة هذه المراقبة، لجأت الاقامة العامة إلى المخزن، واستصدرت ظهيرا ومرسوما وزاريا مؤرخا بيوم 11 دجنبر 1937[50]. وتتعلق فحوى هذا التشريع بحصر المواد الملقنة «بالمسيد» في القرآن والبرنامج الدراسي التقليدي، وإلزام كل المدارس الخصوصية التي تلقن مواد حديثة بالتصريح بذلك لدى مديرية التعليم العمومي والخضوع لمراقبتها. غير أن الاقامة العامة عمليا لم تكن متشددة في تطبيق الظهير الجديد. فبعد قلاقل شتنبر 1937، والقمع الذي أعقبه، بدا من الأجدى للفرنسيين، في وقت كانت فيه إرهاصات الحرب بأوربا لائحة في الأفق، تجنب أي تعقيد جديد بالمغرب[51].

---

47) أنظر جيراردير Girardière المرجع السابق، ص 107. ورغم أن روايته مبالغ فيها، فإن أحد الرواة ذكر لنا بهذا الشأن تأثير منشور من 39 صفحة، كتبه لبناني يدعى الشيخ يوسف النبهاني، وعنوانه كالتالي **مختصر إرشاد الحيارى في تحذير المسلمين من مدارس النصارى** (حلب 1351-1932) (شهادة أحمد معنينو، المقابلة الرابعة 17 أبريل 1969). ورغم أن خطابه واضح فإن هذا النص لا يشكل بالضرورة جزء من التعاليم الاسلامية.

48) يشير شارل أندري جوليان بهذا الشأن إلى أن علال الفاسي زعيم الحزب الوطني كان يستمد سنده سنة 1937 من «العناصر الموالية، خصوصا في أوساط تلامذة المدارس الحرة» (المرجع السابق، ص 165).

49) جيراردير، المرج السابق، ص 102.

50) يمكن الاطلاع على نص الظهير والمرسوم الوزاري في الجريدة الرسمية، المجلد 26، عدد 1313 (24 دجنبر 1937)، ص.ص 1645-1646.

51) باي Paye، المرجع السابق، ص.ص 363-364.

وعوض التطبيق المتشدد لظهائر أبريل 1935 ودجنبر 1937، حاولت الحماية، في وقت تم فيه نفي بعض الزعماء الوطنيين، كبح جماح المدارس الحرة أو، على الأقل، إيقاف انتشارها، وذلك بتوسيع المدارس الفرنسية الاسلامية وإجراء تحويرات في مناهجها. ففي سنة 1937، حصل المقيم العام الجنرال نوكيس Noguès على اعتمادات من ميزانية الحماية للسنة اللاحقة لأداء مرتبات مائة مدرس، وبالتالي افتتاح 100 فصل جديد للتلاميذ المسلمين[52]. وفي سنة 1942، تغير المنهاج الدراسي في المدارس الابتدائية التابعة للحماية، من 25 ساعة باللغة الفرنسية وخمس ساعات باللغة العربية أسبوعيا، إلى 21 ساعة بالفرنسية و10 ساعات بالعربية وخمس ساعات مخصصة للقرآن أسبوعيا. واعتبرت الساعات الاضافية المخصصة للقرآن ساعات على هامش الحصص المنتظمة[53].

واستخدم الفرنسيون أيضا، خلال الثلاثينات، تكتيكات أقل ليبرالية ضد المدارس الحرة، كمضايقة الأشخاص الذين يكرون عقاراتهم لايواء المدارس. وحينما أفلتت زمام الوضعية السياسية من أيدي الفرنسيين، بادروا إلى إغلاق العديد من المدارس الحرة. وهكذا كان الأمر خصوصا خلال أحداث شتنبر 1937، وبعدها مباشرة، حينما أغلقوا المدارس بفاس والقنيطرة ووجدة وبركان وعين بني مطهر والعيون (وجدة) وربما في أماكن أخرى أيضا. وبقيت المدارس مغلقة في بركان وعين بني مطهر والعيون إلى غاية 1946. بينما أعيد فتح المدارس المتواجدة في المراكز الآهلة بالسكان والمتمتعة بدعم شعبي قوي ومتقدم، وذلك بعد فترة قصيرة إلى حد ما من إغلاقها.

والخلاصة، أن ما كان الفرنسيون يعارضونه، في الواقع، بشأن المدارس الحرة، ليس تدريسها لمواد حديثة أو مواد تقليدية، بل نشرها للروح الوطنية. فلم يحدث أن أغلقت المدارس لأن مادة الحساب أو التاريخ أو الجغرافيا تدرس دون رخصة. بل إنه في حالة **مدرسة بن غازي**، كانت مديرية التعليم العمومي تقدم العون بمدها بالمدرسين بناء على طلبها[54]. وحينما كان مديرو المدارس يسجنون أو ينفون، فإنما كان ذلك بسبب أنشطتهم السياسية التي كانوا يمارسونها غالبا خارج المدرسة ممارستهم لها داخلها.

7. نمو تطوان المنفصل

لقد سمحت جملة من الظروف المتباينة بمنطقة الحماية الاسبانية بالشمال، للمدارس الحرة بالنمو في فترة الثلاثينات، بشكل أسرع من المنطقة الفرنسية بالمغرب[55]. فمنذ بداية عهد الحماية سنة 1912، كانت الجهود التعليمية الاسبانية أضعف بكثير من مثيلاتها الفرنسية. لهذا فإن التحليل الوارد في الفصل السابق والمتعلق بالتحدي الذي تطرحه مدارس الحماية في المنطقة الفرنسية، لا ينطبق على

---

52) أنظر: – Conseil du Gouvernement : Section Française, Sessions de 21-23 décembre 1937, (2 Vols., Casablanca, 1938), Vol. 1, p. 6.

53) شهادة محمد محيي الدين المشرفي، المقابلة الثالثة 3 فبراير 1969. وينبغي الاقرار بأنه، إضافة إلى ضغط المدارس الحرة، فإن التغيير أملته رغبة فرنسا في أخذ زمام المبادرة، والحرب في أوجها، لتكريس التعليم والخطو خطوة إلى الأمام تجاه المطامح المغربية.

54) رسالة من لوسيان باي Paye إلى المؤلف مؤرخة بيوم 2 دجنبر 1968.

55) وللاطلاع على وصف للوسط السياسي بالمنطقة الشمالية في الثلاثينات، أنظر ريزيت Rézette السالف الذكر، ص.ص 113/–128، وهالستيد، ص.ص 257–260، وأشفورد، ص.ص 45–51.

التطورات التي عرفتها المدارس الحرة بتطوان. ثم إن صيرورة التطورات الداخلية بإسبانيا، في الثلاثينات، شجعت على سن سياسة متساهلة في المنطقة الاسبانية من المغرب. بل وأدت إلى تعاون كبير ومساعدة جمة في مشاريع المدارس الحرة بتطوان. وعلى وجه الخصوص، أدى اندلاع الحرب الأهلية الاسبانية في يوليوز 1936، إلى نهج سياسة قمعية طائشة بتطوان، ابتداء من تلك الفترة(56).

ويمكن استشفاف الموقف الاسباني الناجم عن اندلاع الحرب الأهلية بجلاء من خلال مثال **المعهد الحر** الذي أسس بتطوان سنة 1937. فلقد كانت اللجنة المؤسسة للمعهد تضم أعضاء قياديين في الكتلة، كعبد الخالق الطريس والمكي الناصري والطيب بنونة. وافتتح المعهد الحر كثانوية حرة، وهي الأولى من نوعها بالمغرب، وذلك في شهر فبراير 1936، ببناية متواضعة. غير أنه في شهر شتنبر من نفس السنة، أي بعد شهرين من اندلاع الحرب الأهلية، منحت السلطات الاسبانية للمدرسة بناية جديدة كانت ستأوي مدرسة ابتدائية عمومية (إسبانية)(57). وفي نهاية 1936، أرسل **حزب الاصلاح** الذي أسسه الطريس حديثا، وفدا من الطلبة التطوانيين إلى القاهرة ليتابعوا دراستهم بجامعة فؤاد الأول، وكان من بينهم تسعة طلبة من المعهد الحر(58).

وفي سنة 1937، افتتح بتطوان **المعهد الخليفي للأبحاث** بتمويل كامل من إسبانيا. وعين المكي الناصري مديرا له. وفي سنته الأولى، استخدم المعهد لاعداد أربعين تلميذا من المنطقة الاسبانية لولوج الجامعات المصرية في السنة الموالية. ولايواء وفد أوسع بالقاهرة، أنشئت بعثة ثقافية تدعى **بيت المغرب هناك**، سنة 1938، تحت إشراف المكي الناصري مرة أخرى(59). وفي هذه الفترة، دفعت الخلافات الشخصية والسياسية بالمكي الناصري إلى ترك **حزب الاصلاح** التابع للطريس، وتشكيل **حزب الوحدة المغربية**، في أوائل 1937. ونظرا لافتقاده للقوة والسند المالي بالمنطقة الشمالية، اضطر الناصري إلى الاتكال على مساعدة السلطات الاسبانية لدعم ومواصلة أنشطته. ووجد المندوب

---

56) شن فرانكو هجومه ضد القوات الجمهورية بإسبانيا بجنود إسبان ومغاربة، إنطلاقا من منطقة شمال المغرب. وخاض حوالي 50.000 إلى 60.000 مغربي الحرب الأهلية الاسبانية في صفوف حركة فرانكو الوطنية. وجند العديد منهم من المنطقة الفرنسية، انطلاقا من المنطقة الاسبانية بالشمال ومن الثغر الاسباني بإيفني في الجنوب.

57) أنظر:
– Rernando Valderrama Martinez, Historia de la Acción cultural de España en Marruecos (1912-1956), (Tetuan, 1956), pp. 547, 549.

شهادة المكي الناصري، المقابلة الثانية 14 دجنبر 1968. ويذكر شارل أندري جوليان حول هذه النقطة (ص 156-157) بأن فرانكو استقبل وفدا من الوطنيين المغاربة وممثلي الخليفة الذين جاؤوا إلى إشبيلية في أواخر الصيف أو بداية خريف 1936. ووعد الوفد بأن المنطقة الشمالية الخاضعة لاسبانيا ستصبح مستقلة تماما بعد انتصاره، وفي الوقت نفسه سمح للوطنيين بتأسيس مدارس حرة ووضع رهن إشارتهم بناية أنيقة لايواء المعهد الحر.

58) شهادة المهدي بنونة، المقابلة الثالثة 6 مارس 1969. وكان الوفد الممول من قبل حزب الاصلاح وآباء التلاميذ، يضم أحمد بنعبود الذي تقلد فيها بعد مناصب دبلوماسية مهمة، وكان سفيرا للمغرب بالبرازيل، ومحمد المسفيوي الذي كان أيضا سفيرا مفوضا بوزارة الخارجية، ومحمد بن حداد، وكيل عام للملك.

59) وبخلاف وفد حزب الاصلاح، الذي سجل كل أعضائه بجامعة فؤاد الأول، فإن ما يزيد على نصف طلبة بيت المغرب سجلوا أنفسهم بدار العلوم، أو كان أغلبهم يتابع الدروس التقليدية بالأزهر. والوفدان معا، إضافة إلى وفد ثالث التحق بهما سنة 1937، كانا تحت إشراف الحزب الوطني بالمنطقة الفرنسية. ووظفت البعثة عددا من الأساتذة والعلماء المصريين للتدريس بتطوان. ويمكن الاطلاع على وصف مفصل للبعثة في:
– Capitaine d'Arcimoles, «Le Beit el-Maghreb», (mémoire de satge, 5/1/1942, CHEAM).

السامي الاسباني الجديد الكولونيل خوان بكبيبر Juan Beigbeber في المكي الناصري وسيلة لانشاء اتجاه سياسي منافس لحزب الاصلاح. ومن خلال لعبة «فرق تسد» التقليدية، حاول إضعاف الحركة الوطنية بالمنطقة الشمالية. وإذا كان نجاح هذه السياسة أمرا غير مؤكد، فإن من بين نتائجها تمكين المكي الناصري من المال الوفير لتنفيذ مشاريعه التعليمية[60].

وفي سنة 1937، أسس المكي الناصري معهد **مولاي المهدي** بتطوان. وعلى الرغم من أن مجلس المدرسين الذي يقرر المنهاج مكون من أعضاء حزب الوحدة المغربية أساسا، فإن الناصري احتفظ بتسجيل وملكية المعهد في اسمه الشخصي، حتى يتجنب كل تدخل للسلطات الاسبانية. وكانت فصول المعهد تتدرج من روض الأطفال، وتنتهي بقسم الباكلوريا. كما كانت تضم قسما لتكوين المعلمين. وكان معهد مولاي المهدي يتوفر أيضا على داخلية بأجنحة خاصة للأطفال الصغار والكبار، الشيء الذي يعني بأن التلاميذ كانوا يفدون من سائر أرجاء المنطقة الاسبانية[61]. ولإحداث باكلوريا مغربية، اجتمع نفر من المهتمين من المدارس الحرة بتطوان، مرات عديدة، لوضع منهاج دراسي مدقق. فأقر ظهير 31 دجنبر 1940 الباكلوريا المغربية التي وضعت لتعادل امتحان الدخول للجامعات المصرية. وهكذا أصبح بإمكان تلامذة المدارس الحرة بتطوان الحصول على شهادة الباكلوريا رسميا ابتداء من سنة 1943[62].

وبإحداث الباكلوريا المغربية في المنطقة الشمالية، سنة 1940، تمَّ تسجيل تقدم كبير على تطورات المدرسة الحرة بالمنطقة الفرنسية، حيث لم تحدث هذه الشهادة إلا بالحصول على الاستقلال سنة 1956. ولقد كانت مشاريع الناصري المتعددة متكاملة، بحيث لم تنجز مثيلاتها بالمنطقة الفرنسية إلا بعد انقضاء عدة سنوات. وهكذا كان الاسبان في معهد مولاي المهدي يدرسون الاسبانية، والمغاربة يلقنون العربية والمواد الاسلامية، والمصريون الذين وظفهم بيت المغرب بالقاهرة يدرسون العلوم الحديثة والرياضيات. وكانت المدارس الحرة بتطوان تتوخى تقديم تعليم حديث باللغة العربية كلية. وغالبا ما كانت الدراسات تستكمل بجامعات الشرق الأوسط، وذلك لإعداد الأطر اللازمة لمنطقة الشمال، كالمدرسين والمحامين والمهندسين والأطباء والاخصائيين الزراعيين[63]. ومن بين خريجي هذه المدارس، يوجد عدة مديري مدارس وقضاة وموظفين حكوميين، وعدد مهم من الضباط بالقوات الجوية المغربية. ومن أهم منجزات مدارس تطوان الحرة على الاطلاق، مستوى التعريب العالي الذي تم إحرازه في المدارس العمومية بالمنطقة الاسبانية في مطلع الاستقلال.

---

60) لقد كان بيت المغرب يكلف الاسبانيين وحده حوالي 6000 جنيه مصري سنويا (حوالي 30.000 دولار في ذلك الحين). وهي نفقة كانت إسبانيا تتحملها على الرحب والسعة، من أجل اكتساب الحظوة بالشرق الأوسط، في غياب فرنسا (أرسيموليس السالف الذكر، ص 7).

61) شهادة المكي الناصري، المقابلة الثانية 14 دجنبر 1968، والمقابلة الخامسة 6 شتنبر 1969.

62) شهادة المكي الناصري، المقابلة الثالثة 26 يناير 1969، والمقابلة الرابعة 16 فبراير 1969. أنظر أيضا مارتينز، ص 294. ومما لا شك فيه أن إحداث الباكلوريا المغربية هو الذي دفع بالسلطات الاسبانية إلى إنشاء أول ثانوية عمومية، بتطوان سنة 1942.

63) من المقاصد الحالة للناصري إمداد وتوسيع الهيئة التدريسية للمدارس الحرة التي قام هو وحزبه بتأسيسها. وهكذا أصبح محمد الريفي، الذي كان ببيت المغرب في القاهرة، مديرا لفرع معهد مولاي المهدي بطنجة. ومدير المدرسة، فيما بعد، محمد العمارتي، من خريجي المدرسة الأم بتطوان. وفي أوائل الخمسينات، أصبح أحمد التمسماني، أحد تلامذة بيت المغرب، مديرا للمدرسة الأم.

ولم يكن للنتائج الطيبة التي أحرزها المكي الناصري والآخرون، كميا وكيفيا، أي أثر فعلي على المدارس الحرة بالمنطقة الفرنسية. ففي هذه المنطقة الأخيرة، لم يكن كبح جماح المدارس الحرة ناجما عن نقص في الأفكار أو الزعامة، بقدرما كان راجعا إلى القيود التي فرضتها الاقامة العامة على الوطنيين.

خاتمة

ماذا يمكن أن نستنتج من العلاقة بين نمو الحركة الوطنية وانتشار المدارس الحرة خلال فترة الثلاثينات؟ من الواضح أن التنظيمات الوطنية هي التي كانت تأخذ زمام المبادرة لانشاء معظم المدارس الحرة في الثلاثينات، وخصوصا بين 1935 و1937. لكن، هل كانت هذه العملية تنسحب على الحالة المعاكسة؟ لقد كانت المدارس تمنح فصائل الوطنيين ما يكفي من الوسائل الناجعة للوصول إلى الجمهور في الثلاثينات. ولمّا كان الجمهور لا يتجاوب كثيرا مع القضايا السياسية، فإن أعدادا متزايدة من الآباء كانوا يسجلون أبناءهم بالمدارس الحرة، لتمكينهم من تربية حديثة منسجمة مع التراث الثقافي المغربي.

وفي هذه الوضعية، كان التعليم الملقن بالمدارس الحرة يشكل أرضية مشتركة بين المطامح السياسية للوطنيين والطموحات الثقافية للجمهور. وهكذا استطاع الوطنيون توظيف المدارس لتوسيع دائرة نفوذهم، وذلك بتوثيق صلاتهم بالآباء وإعداد وطنيي المستقبل من بين صفوف التلاميذ.

وهناك اعتبار آخر وارد في تقييم المدارس الحرة في الثلاثينات، ويتمثل في معرفة إلى أي مدى كانت المدارس تشكل حركة قائمة الذات. فلقد كان الوطنيون يتنقلون ما بين المنطقة الفرنسية والمنطقة الاسبانية فرادى. غير أنه ابتداء من سنة 1936، حينما قامت حكومة الجبهة الشعبية الليبرالية التوجه بفرنسا وحكومة فرانكو الاستبدادية بإسبانيا، وزجتا بوطنيي المنطقتين في توجهات خارجية متصارعة، لم يكن هناك إلا تعاون ضئيل بين الحركات الوطنية بالمنطقتين. وهي وضعية استمرت على الأقل إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولقد حالت هذه الوضعية دون تنظيم المدارس الحرة على الصعيد الوطني. ففي المنطقة الفرنسية، نجحت اللجنة في إعطاء توجه مشترك لتلك المدارس التي كانت لها فيها يد طولى، سواء من حيث إنشاؤها و/أو من حيث إمدادها بالأطر الوطنية. وكما لمحنا سالفا، فإن بعض المدارس كانت تحت سيطرة الوطنيين، وبعضها الآخر كانت صلته بالوطنيين ضعيفة. وفي أعقاب تلك المدارس التي كان يجمعها توجه مشترك، يمكن الحديث، حينئذ، عن «حركة» مدارس حرة في الثلاثينات، على اعتبار أن كل المدارس كانت تشترك في جملة من الأهداف المتشابهة ولو بشكل غامض. وتتمثل هذه الأهداف في نشر اللغة العربية وتلقين تعليم أكثر أو أقل حداثة تبعا لنوعية المدرسة، منسجم مع التراث الاسلامي المغربي. غير أن العناصر التي مكنت المدارس الحرة من تشكيل حركة قائمة الذات - كالمنهاج الموحد والشهادة المعترف بها والمراقبة المركزة للأطر - لم تبرز إلا بعد سنة 1944، كما سنرى في الفصل الموالي.

الفصل الخامس

تكثيف حملة المدارس الحرة
في غمرة الكفاح من أجل الاستقلال
1956 - 1944

لقد نفي العديد من زعماء الحركة الوطنية المغربية في المنطقة الفرنسية، أثناء قلاقل خريف 1937 . ونجم عن قدّ عنق الحركة تناقص حاد في الأنشطة الوطنية طيلة الخمس سنوات الموالية . فلقد تعهد الوطنيون بدعم المقيم العام الجنرال نوكيس حينما اندلعت الحرب العالمية الثانية، في شتنبر 1939 . وعلى الرغم من أنه كان بإمكانهم أن يبتهجوا لسقوط فرنسا في يونيو 1940 ، فإنهم لم يحاولوا استثمار لحظة ضعفها بالمطالبة بتنازلات أو بتجديد أنشطتهم[1] . وانبعث النشاط الوطني برسو الحلفاء في شمال أفريقيا في شهر نونبر 1942 ، في اطار عملية «المشعل» Torch الهادفة الى دحر قوات المحور في أفريقيا في ظرف ستة أشهر. فلقد تلقى الوطنيون تشجيعا بقيام القوات الأمريكية بعملية التحرير[2] . ووقعت عدة مظاهرات خلال سنة 1943 ، مطالبة بالعودة السريعة الى الحكم المدني. وفي نهاية السنة، قام أحمد بلفريج وأحمد اليزيدي بالاتصال بدوائر الحزب الوطني المجمدة. وضما اليهما بعض أتباع محمد بلحسن الوزاني[3] . وكسبا الى جانبهما جمعيات خريجي الثانويات الاسلامية . وفي دجنبر، أسس بلفريج حزب الاستقلال بتوحيد هذه الجماعات المتعددة تحت راية واحدة .

---

1) لقد بقي الوطنيون أوفياء لفرنسا سنة 1939 و1940 لسببين: أولا، لأنهم لم يقطعوا رجاءهم في إجراء إصلاحات في إطار الحماية، خصوصا وأن الاقامة العامة، عقب أحداث خريف 1937 والاجراءات القمعية المقترنة بها، قد اتخذت بعض التدابير الاسترضائية خلال سنتي 1938 و1939 ، أضفت جوا من الثقة الهشة بين الوطنيين والمقيم العام نوكيس. وثانيا، نمو صداقة وثقة كبيرتين بين السلطان محمد الخامس والجنرال نوكيس في أواخر الثلاثينات. وحينما اندلعت الحرب العالمية الثانية، دعا السلطان كل المغاربة إلى مساندة الفرنسيين. وتجنبا للقطيعة مع محمد الخامس، لبّى الوطنيون نداءه.

2) أنظر على سبيل المثال :
– Charles-André Julien, L'Afrique du Nord en Marche, (Paris, 1952), pp. 339-343.

3) أثناء تأسيس الحزب الوطني سنة 1937 ، أنشأ محمد بلحسن الوزاني حزبا خاصا به أطلق عليه اسم «الحركة القومية». وحينما عاد من منفاه سنة 1946 ، أسس الحزب الديموقراطي للاستقلال من بقايا الحركة القومية .

ويدل اسم الحزب الجديد على هدفه الذي ما لبث أن ورد في بيان الحزب المؤرخ بيوم 11 يناير 1944 . فبمطالبتهم الجريئة بالاستقلال التام ، ربما كان الوطنيون قد انساقوا بشكل أو بآخر مع جو التضامن الناجم عن الحرب والاعداد للأمم المتحدة وتباشير الميثاق الأطلسي . بيد أنهم ، في نفس الوقت ، كانوا يعبرون عن قناعتهم الراسخة بعبثية القيام بمساعي أخرى لاجراء إصلاحات في إطار الحماية . فكان رد فعل الاقامة العامة على عريضة حزب الاستقلال اتخاذ تدابير استفزازية بشكل متميز ، معتقلة بلفريج واليزيدي وستة عشر زعيما وطنيا ، وملفقة في حقهم تهم التعاون مع الألمان[4] . فقامت مظاهرات عنيفة في الأيام الموالية بالرباط وسلا وفاس . وواجهها الفرنسيون بقمع استمر طيلة 1944 و1945 . وأثناء حقبة الأزمة ، خلد الوطنيون إلى العمل السري . فلقد تملكهم الخوف من التعرض لتدابير زجرية إضافية . فكان انعدام التنظيم الفعلي يعرقل نشاطاتهم .

أما فيما يخص المدارس الحرة ، فقد عرفت سنة 1944 وسنة 1945 تزايدا بالنظر إلى السنوات الخمس الماضية . فلقد تمكن السلطان محمد الخامس والأفراد الذين لم تطلهم حملة القمع الموجهة ضد حزب الاستقلال ، من متابعة مشاريع المدارس الحرة . ومما شجعهم على ذلك وفرة الأرباح التي راكموها من الصفقات التجارية طيلة فترة الحرب[5] . فلقد مكن تراخي سيطرة الاقامة العامة ، سنة 1946 ، الوطنيين من توسيع أنشطتهم بشكل كبير ، وأدى إلى انتشار المدارس الحرة في المنطقة الفرنسية بشكل ملحوظ بجميع المقاييس . فلقد افتتح ما يزيد على 40 مدرسة ما بين نونبر 1946 ونونبر 1947 . وتضاعف عدد المسجلين أكثر من ثلاث مرات ، في الفترة الفاصلة ما بين 1943 و1947 ، أي من حوالي 7000 تلميذ إلى 25.000 تلميذ ، وافتتحت مدارس جديدة في الحواضر وتجدد انتشارها بالبادية . فأعيد فتح بعض المدارس القروية ، وأسست عدة مدارس أخرى في المدن التي لم تكن بها مدرسة . ولأول مرة ، افتتحت المدارس الحرة بالقرى .

ولم تعرف المدارس الحرة بالمنطقة الاسبانية والمنطقة الدولية بطنجة أي تطور يذكر ، خلال العقد الذي تلا الحرب العالمية الثانية . فمدارس الشمال التي لم تعرف إلا قيودا قليلة ، كانت متقدمة على مدارس الجنوب ، منذ الفترة السابقة لسنة 1944 . وعلى ما في علمنا ، فإن مدرسة محمد الخامس هي

---

4) أنظر :

– Robert Rézette, Les Partis Politiques Marocains, (Paris, 1955), p. 145.

– Charles-André Julien, Op. Cit. p. 345.

5) وفي إطار تحليله لوضعية المدارس الحرة في نهاية 1944 ، كتب أحد المسؤولين الفرنسيين ، سنة 1948 : «لقد نشأت في كل مكان تقريبا طبقة وسطى غنية . وهي نتاج للأرباح المجنية من فترة الحرب والسوق السوداء . وأحست بالحاجة إلى تزكية وتطهير هذه الثروات المكتسبة بسرعة ، بإظهار بعض السخاء وبذل العطاء» .

– Pierre Morizot, «L'enseignement libre musulman dans la région de Rabat», (mémoire de stage, novembre, 1948), pp. 11-12.

ويصف لوسيان باي ، من خلال مركزه المواتي داخل مديرية التعليم العمومي ، المساهمات المالية المقدمة للمدارس الحرة بفترة قصيرة على انتهاء الحرب العالمية الثانية ، بأنها «عمل ديني يمثل وسيلة لوقف الأرباح (المترتبة عن فترة الحرب) ، بل هو شكل من الحبس» .

– Lucien Paye, «Enseignement et société musulmane», (Université de Paris, 1957), pp. 366-367.

ولقد ساعدت هذه الأرباح على تمويل عمليات إحداث مدارس حرة جديدة ، حتى سنة 1948 على الأقل ، وليس فقط في الفترة الممتدة بين 1944 و 1945 .

المدرسة الجديدة الوحيدة التي افتتحت بطنجة في أوائل الخمسينات. لهذا، فإن هذا الفصل سوف يركز كليا على المنطقة الفرنسية، ما لم نشر صراحة إلى منطقة الشمال. ونظرا لكون تطور حركة المدارس الحرة بالمنطقة الفرنسية، خصوصا ما بين 1944 و1951، قد أحرز أهمية كمية ونوعية تجاوزت أهمية التطور الذي عرفته في العشرينات والثلاثينات، فإن تحليلنا في هذا الفصل سيكون أكثر إلماما بالتفاصيل من الفصلين السابقين.

1. المعالم الرئيسية لعقد ما بعد الحرب

لقد أصبحت التباينات في المنهاج الدراسي وفي المستوى بين المدارس الحرة أكثر جلاء، في الأربعينات، عما كانت عليه سابقا. فالتشكيلة لم تتغير بالنظر إلى الثلاثينات، بحيث أن التصنيف الثلاثي المشار إليه في الفصل السابق ينسحب على عقد ما بعد الحرب. ففي أقصى هذه التشكيلة، توجد «المسايد المنقحة»، وفي الوسط، توجد المدارس ذات المنهاج الابتدائي المعرب. وفي الطرف الآخر، توجد المدارس المزدوجة. ففي الدار البيضاء، سنة 1948، على سبيل المثال، كان هناك 12 «مسيدا منقحا»، تضم 730 تلميذا، و10 مدارس من الفئة الوسطى بحوالي 2935 تلميذا، ومدرستين مزدوجتين بما مجموعه 1315 تلميذا[6]. وفي سنة 1951، قام مندوب الصدر الأعظم المكلف بالتعليم، بوضع تصنيف رسمي لهذه المدارس، ما عدا المدارس المزدوجة، مميزا بذلك «المسايد المنقحة» عن المدارس الأخرى المتوفرة على سلك ابتدائي معرب من خمس سنوات. فما هي، إذن، الخصائص المميزة لكل نموذج من نماذج المدارس الحرة الثلاثة، في العقد الذي أعقب الحرب العالمية الثانية؟

إن النموذج الأكثر بدائية هو نموذج «المسيد المنقح»، الذي يمثل مؤسسة انتقالية تتموقع بين «المسيد» التقليدي والمدرسة الحديثة، شأنه في ذلك شأن عدة مدارس حرة في العشرينات والثلاثينات. وكانت «المسايد المنقحة»، عموما، عبارة عن دور ذات حجرات ضيقة ومظلمة وناقصة التهوية. وغالبا ما تكون هذه الحجرات قذرة. وهي بذلك تشبه «المسيد» التقليدي. وتقع هذه المدارس عادة تحت إمرة الفقهاء الذين يقومون بمهام الادارة. وغالبا ما يكون المدرسون طلبة تابعوا دراستهم لبضع سنوات بالقرويين أو بجامعة ابن يوسف بمراكش، أو قرأوا على فقيه مشهور. ويتضمن المنهاج الدراسي القرآن واللغة العربية وقواعد الاسلام الأساسية، وأحيانا بعض الدروس في التاريخ الاسلامي والفقه. وبين الفينة والأخرى، تقدم بعض الدروس في الحساب. وأصبح التعليم يشمل بعض التفاسير، مسجلا بذلك تقدما واضحا بالنظر إلى عادة الاستظهار الصرفة التي كان السمة الأساسية «للمسايد» التقليدية. وكان التلاميذ يؤدون رسوما لم تكن تتعدى 200 إلى 300 فرنك في الشهر (حوالي دولار واحد في تلك الفترة). وتبعا لذلك، كان المدرسون يتلقون أجورا زهيدة لم تكن تتجاوز 6000/8000 فرنك في الشهر (حوالي 30 دولارا). (ولقد كان بود بعض مديري «المسايد المنقحة» أن يقوموا بتحديث التعليم الملقن في مدارسهم، بيد أنهم لم يتمكنوا من ذلك بسبب صعوبة العثور على مدرسين أكفاء،

---

[6] أنظر : – Claude collet, «L'enseignement privé musulman à Casablanca», (mémoire de stage, ENA, Janvier 1949, p. XII.

والتفاصيل الواردة في الفقرات الثلاث التالية أخذناها من هذا المصدر، الصفحات 19-39.

وانعدام الاعتمادات الكافية لمنحهم أجورا مناسبة). وكان عدد المسجلين يتراوح ما بين 30 و150. أما معدل التسجيل فكان 70 تلميذا. وكانت كل هذه المدارس تقريبا مختلطة، حيث كانت البنات يشكلن 30٪ إلى 40٪ من التلاميذ.

والنموذج الثاني من المدارس الحرة في عقد ما بعد الحرب (وكان يأوي أغلبية التلاميذ المتمدرسين) يتمثل في تلك المدارس المتوفرة على منهاج ابتدائي معرب كامل، والتي كانت تهيء تلامذتها، ابتداء من سنة 1945، للحصول على الشهادة الابتدائية المعربة الممنوحة من قبل المندوبية. ولقد افتتح نصف هذه المدارس في دور مشابهة لأماكن «المسايد المنقحة»، في حين النصف الآخر استفاد من بنايات شيدت خصيصا لهذا الغرض. وغالبا ما كانت هذه المدارس شديدة الصلة بحزب وطني ما. وعادة ما كان مديروها علماء أو خريجي جامعات الشرق الأوسط. وبعض الأساتذة كانوا حاصلين على الباكلوريا أو «الشهادة الثانوية» من مدرسة عمومية، رغم أن غالبيتهم أتت من القرويين أو من ابن يوسف. وابتداء من سنة 1947، اتبعت هذه المدارس المنهاج الرسمي للمدارس الحرة. وأضافت بعض المدارس (14 مدرسة سنة 1951) تدريجيا فصولا ثانوية حديثة. وكانت الرسوم بها تتراوح ما بين 300 و500 فرنك شهريا (حوالي دولارين آنذاك). أما المدرسون، الذين كانوا عادة متحمسين ومتفانين في أداء واجبهم، فكانوا يتقاضون أجورا تتراوح ما بين 10.000 و20.000 فرنك في الشهر (حوالي 45-90 دولارا). وكان معدل التسجيل 300 تلميذ. وكانت كل هذه المدارس مختلطة باستثناء بضع مدارس كانت مخصصة للبنات.

والنموذج الثالث والأخير هو نموذج المدارس المزدوجة التي بلغ عددها سنة 1951 تسع مدارس. وكان عدد المسجلين بهذه المدارس مرتفعا، إذ تراوح عادة ما بين 600 و700. كما كانت بناياتها شاسعة وعصرية. أما المديرون فكانوا من خريجي المدارس العمومية في الغالب. كما كانوا من الشخصيات المتميزة والمعروفة بعصاميتها، أو من الأعضاء البارزين في الأحزاب الوطنية. وأغلبية المدرسين تمّ تكوينهم في المدارس العمومية، وفي «الثانويات الاسلامية» على وجه التحديد. وكانوا شبانا واعين، كما كانوا يوظفون تقنيات التدريس المتقدمة في ذلك الوقت. وأغلبهم أعضاء في الأحزاب الوطنية. وكانوا يعتبرون عملهم أداء لمهمة الدفع بالمغرب نحو الاستقلال. وكانت هذه المدارس تعتمد منهاجا دراسيا مزدوجا مغايرا للمنهاج المعمول به في المدارس الابتدائية العمومية، من حيث تركيزه على اللغة العربية والمواد الاسلامية. فلقد كان الشق العربي من المنهاج يشمل القرآن وكل عناصر اللغة وقواعد الاسلام الأساسية والفقه والتاريخ الاسلامي. أما اللغة الفرنسية، فكانت تدرس بها مواد الحساب والعلوم وتاريخ المغرب وجغرافيته، بالاضافة بالطبع إلى اللغة والأدب الفرنسيين. وكانت معظم المدارس المزدوجة تقدم تلامذتها في آن واحد لاجتياز «شهادة الدروس الابتدائية الاسلامية» المسلمة من طرف مديرية التعليم العمومي، والشهادة الابتدائية المعربة. وكانت رسوم التعليم تتراوح ما بين 400 و1500 فرنك في الشهر (حوالي دولارين إلى سبعة دولارات آنذاك). أما المدرسون فكانوا يتقاضون أجوار محترمة، تترواح ما بين 12.000 و35.000 فرنك في الشهر (حوالي 60 إلى 165 دولار).

2. الطبيعة المتغيرة لهذه المدارس

قبل سنة 1944، كانت المدارس الحرة المتوفرة على منهاج دراسي محكم وعلى نظام داخلي قليلة جدا. ونخص بالذكر منها المدرسة الأهلية والمعهد الحر ومعهد مولاي المهدي بتطوان، ومدرسة محمد جسوس بالرباط. وعلى الرغم من أن وجود هذا النوع من المدارس قد ازداد بحدة في الأربعينات، فإن نوعية النظام الداخلي للمدارس الجديدة، لم تكن أرقى من مثيلاتها السالفة الذكر. فما تميزت به المدارس الحرة في الأربعينات عن سالفاتها هي الدرجة العليا من التنظيم الخارجي المستتبع للتنسيق والتعاون بين عدة مدارس، إضافة إلى عنصر الادارة المركزية الجديد الذي تميزت به كل هذه المدارس.

وللتذكير، فإن **لجنة التعليم العليا** التابعة للكتلة، كانت تنظم وتشجع إنشاء عدة مدارس حرة، في أواسط الثلاثينات، إذ كانت تؤطر هذه المدارس باستقدام طلبة القرويين للتدريس بها. وبعد إنشاء حزب الاستقلال، في نهاية سنة 1943، وسعت اللجنة عضويتها ومجال عملها. فالتحق بها أحمد الزكاري والمهدي بنبركة وإبراهيم الكتاني وعبد العزيز بندريس. وفي غياب علال الفاسي، تكلف محمد غازي بإدارتها. وبهذه الصيغة الموسعة، عملت اللجنة حتى مطلع الاستقلال، كنوع من وزارة التعليم داخل الحزب. فلقد كانت تهتم بمدارس الحزب بغية الوقوف على حاجياتها، فتحاول تلبيتها. كما كانت تقرر المواد الواجب تدريسها وطريقة تقديمها. ولربط صلة مباشرة ومستمرة بين **اللجنة** والمدارس، قام أحمد بلفريج، سنة 1950، بتعيين إبراهيم الكتاني مفتشا عاما لمدارس الحزب بالمنطقة الفرنسية. وبهذه الصفة، كان الكتاني يزور مدارس الحزب، خصوصا منها تلك المتواجدة بمدينة فاس، ويتحدث إلى المدرسين والتلاميذ، ثم يضع تقارير ويحيلها على **اللجنة**.

ومن الوظائف الرئيسية للجنة تدريب وتعيين مدرسي المدارس الحرة. فبإيعاز من أحمد بلفريج، تبنت اللجنة سياسة تدريب المدرسين. فكان الأساتذة المرتقبون يرسلون إلى مدرسة الحزب، بمكان آخر، لقضاء عدة أشهر، قصد تحديث وتحسين مستوى التلقين بالمدرسة. وعندما تكون مدارس الحزب في حاجة إلى مدرس، فإنها تلجأ إلى اللجنة التي كان أعضاؤها يعملون كمستشارين. وفي فترة الأربعينات، لم تعد اللجنة تعتمد كثيرا على طلبة القرويين لتوظيف المدرسين، بل أصبحت توظف استقلاليين من خريجي المدارس العمومية (والذين كانوا يتلقون دروسا إضافية بالمدارس الحرة). وفي بعض الحالات، يلجأ إلى توظيف أناس من المهن الحرة. وفي حالات أخرى، يستعان بمدرسي المدارس العمومية. وبناء على طلب موجه إلى اللجنة، كان الاستقلاليون الشباب يرسلون إلى كل أنحاء المنطقة الفرنسية، لتأطير المدارس الحرة. وفي الحالة التي تعجز فيها عن تلبية طلب ما، فإنها كانت تطلب مساعدة اللجنة التنفيذية للحزب[7].

وبالاضافة إلى الادارة والتنسيق المركزين اللذين كانت الأحزاب الوطنية تمارسهما على مدارسها، كانت هناك عدة عناصر أخرى تنظيمية ـ حديثة العهد في الأربعينات ـ منبثقة من خارج

---

[7] شهادة إبراهيم الكتاني، المقابلة التاسعة 2 يناير 1969. ولقد كان هناك بين «اللجنة»، واللجنة التنفيذية تداخل سهل عمل الأولى. فمن بين أعضاء اللجنة السبعة الأوائل، ستة منهم كانوا أيضا أعضاء في اللجنة التنفيذية وهم علال الفاسي وأحمد بلفريج ومحمد غازي وأحمد الشرقاوي وأبو بكر القادري والهاشمي الفلالي. وربما كان الحزب الديموقراطي للاستقلال، زيادة على قلتها، كانت أقل تنظيما وإدارة على المستوى المركزي من مدارس حزب الاستقلال.

الأحزاب. ومن بينها الاشتراك في أدوات تدريس جماعية، كما هو الأمر بالنسبة لحالات فردية قام فيها بعض أساتذة مدرسة محمد الخامس بالرباط بتوزيع ترجماتهم للكتب المدرسية الفرنسية على كل المدارس الحرة المتوفرة على أقسام ثانوية بالمنطقة الفرنسية. والعنصر الثاني هو الشهادة الابتدائية المعربة التي أحدثها القصر لفائدة المدارس الحرة سنة 1945. أما العنصر الثالث، فهو المنهاج الدراسي الرسمي الذي وضع سنة 1947، بدعم من محمد الخامس. فأصبح المنهاج الدراسي الرسمي يفرض مقررا تعليميا موحدا، وهو الأمر الذي لم يكن قائما سابقا. ورغم أن العديد من المدارس لم تكن قادرة على تطبيق متطلبات المنهاج الدراسي برمتها، فإنها كانت تبذل قصارى جهدها لبلوغ هذا الهدف، آخذة بعين الاعتبار دعم السلطان وإحداث الشهادة الابتدائية المعربة. ثم إن الصلاحيات الواسعة التي كان يتمتع بها المندوب، بعد سنة 1947، والتي جعلت منه عمليا وزيرا للتعليم، أعطت للمدارس إدارة مركزية كانت في أمس الحاجة إليها سابقا.

وتشكل هذه العناصر التنظيمية، في جملتها، تحولا بارزا في طبيعة المدارس الحرة، ابتداء من سنة 1944. ولأول مرة حق الحديث عن «حركة» مغربية للمدارس الحرة بكل ما للكلمة من معنى.

وخضع تمويل المدارس الحرة بدوره لتغييرات مهمة، في الأربعينات. فبما أن عددا متزايدا من المدارس شيد في بنايات دائمة وليس في أقسام مؤقتة بأماكن مكتراة لهذه الغاية، فقد دعت الضرورة إلى جمع مقادير مالية كبيرة إلى حد ما. ولأول مرة، تمَّ تحصيل الأموال لبناء مدارس «شعبية» كبيرة بالحواضر الرئيسية من المساهمات العمومية. وفي حالات أخرى، كانت الأحزاب الوطنية، وخاصة منها حزب الاستقلال، تشجع الموسرين على تقديم هبات سخية لبناء مدرسة أو أكثر[8]. وفي أواخر الأربعينات، حينما وجد العديد من مساندي المدارس الحرة أنفسهم في وضعية مالية بالغة الصعوبة، انخفضت هذه المساهمات بشكل ملحوظ. فالأرباح غير المتوقعة المترتبة لحساب بعض المغاربة عن مضاربات فترة الحرب كانت تتناقص باطراد، بقدرما كانت البلاد تستعيد ظروفها الاقتصادية العادية. ولما تناقصت هذه المساهمات، أو توقفت في بعض الحالات، أصبح بعض المديرين عاجزين عن أداء مرتبات المدرسين، فانصرف هؤلاء للبحث عن عمل آخر.

أما الرسوم التي كان التلاميذ يؤدونها، فلم تكن تغطي إلا نسبة ضئيلة من نفقات المدارس. وهي نسبة أقل مما كانت عليه سابقا. فبتوافد قسم كبير من التلاميذ، المنحدرين من عائلات فقيرة، على المدارس الحرة، وأدائهم لرسوم ضئيلة، بل وعجزهم أحيانا عن أدائها كليا، تضطر المدارس إلى الاعتماد بشكل متزايد على موارد مالية أخرى لتغطية نفقات تسييرها. ومن هذه الموارد المساهمات التي يبذلها الناس في لجان المدارس. والمورد الثاني قيام لجنة تطوعية مكونة من أعضاء الأحزاب بتحصيل التبرعات الخاصة[9].

---

8) ومن أمثلة هؤلاء الأغنياء، نذكر محمد الباعمراني بمراكش، وامحمد بنكيران وعبد الكريم لحلو بالدار البيضاء ومحمد بنكيران بفاس.

9) وعلى سبيل المثال، أنشئت لجنتان سنة 1946-1947 من قبل أعضاء من حزب الاستقلال بالرباط، وذلك لجمع التبرعات قصد مساعدة التلاميذ المغاربة في المدارس العمومية والخصوصية، بل وحتى طلبة القرويين. فإحدى اللجنتين كانت مكلفة بمشروع الفرنك، الذي بمقتضاه طلب من العمال والتجار والفلاحين أن يقتصدوا فرنكا كل يوم لمساعدة تلامذة المدارس الابتدائية. أما اللجنة الثانية، فكانت مكلفة بصندوق الطالب، الذي خصص لمساعدة تلامذة الطور الثانوي وتوفير المنح

غير أن النمو الأكثر إثارة للانتباه في حركة المدارس الحرة، إبان الأربعينات، هو دون جدال، التزايد المفاجىء في عدد التلاميذ المسجلين. فلقد بلغ عدد المسجلين بالمنطقة الاسبانية ومنطقة طنجة الدولية ما بين 1000 و1500 سنة 1944. ولم يتغير هذا الرقم كثيرا قبل فترة الاستقلال. غير أنه في المنطقة الفرنسية، قفز عدد تلاميذ المدارس الحرة، في ظرف أربع سنوات، من حوالي 6500-7000، في نهاية 1943، إلى ما يناهز 000 .25 في نهاية 1947. وهي زيادة ملحوظة، بجميع المقاييس. وفي الدار البيضاء وحدها، تزايد عدد المسجلين من 490 تلميذا فقط، موزعين على ست مدارس، سنة 1939، إلى 3015 تلميذا في 19 مدرسة سنة 1945، و4980 تلميذا في 26 مدرسة سنة 1948. أما في ناحية الدار البيضاء (باستثناء المدينة)، قفز عدد المسجلين من بضع مئات في أحسن الاحتمالات سنة 1944، إلى 1797 سنة 1948[10]. وتوحي الاحصائيات المتقطعة المتوفرة حول بقية المنطقة الفرنسية بأن التزايد كان ظاهرة ملحوظة أيضا بها. فلقد تزايد عدد المسجلين بمراكش بأكثر من الضعف، أي من 548 سنة 1945، إلى 1190 في السنة الموالية. أما الأرقام المتعلقة بناحية مراكش (أي باستثناء المدينة). فقد قفزت من 64 فقط، سنة 1945، إلى 630 سنة 1947. وخلال نفس الحقبة، تضاعفت الأرقام المتعلقة بناحية وجدة ثلاث مرات تقريبا قافزة من 445 إلى 1227[11].

وبعد سنة 1947، شهد التسجيل بالمدارس الحرة في المنطقة الفرنسية تناقصا دام سنتين، ليستعيد بعد ذلك نموا بطيئا، استمر بكامل قوته حتى الاستقلال. وبخصوص الحقبة التي دامت خمس سنوات، ابتداء من سنة 1947، فإن الاحصائيات المفصلة المتعلقة بها متوفرة[12]. وكانت أرقام التسجيل كالتالي:

	1948–1947	1949–1948	1950–1949	1951–1950	1952–1951
مدينة الدارالبيضاء	4,402	4,288	4,600	4,855	5,670
النـــواحـــي	1,797	1,483	1,414	1,512	1,390
مدينة فاس	6,952	5,828	3,769	3,019	2,858
النـــواحـــي	300	285	240	145	207
مدينة الرباط	2,898	2,596	2,629	2,804	2,472
النـــواحـــي	728	971	1,002	880	1,180
ســـلا	910	723	402	862	939
مدينة مكناس	1,925	2,002	1,633	1,770	1,874

= النجباء الذين أتموا دراساتهم الثانوية ولم يعثروا على منصب للتدريس بالمدارس الحرة. فكان هؤلاء الطلبة يستعملون المنحة للذهاب إلى الشرق الأوسط، لمتابعة دارساتهم بعد حصولهم على شهادة الدروس الثانوية (brevet). وكان أعضاء اللجان يساهمون، هم أيضا، بالمال بالاضافة إلى ما يجمعون من هبات لدى أغنياء المغاربة المتعاطفين مع القضية الوطنية واللغة العربية. وكانوا يجمعون أيضا التبرعات، في فترة عيد الأضحى، وذلك ببيع جلد الأضحية (الذي كان يحتفظ به عادة لصنع السجادة). واستطاعت كل لجنة أن تجمع حوالي 000 500 إلى 000 000 1 فرنك في السنة، أي ما مجموعه 8000 إلى 000 16 دولار سنويا. (شهادة عثمان جوريو، المقابلة الثالثة 5 دجنبر 1968، والمقابلة السابعة 20 فبراير 1969).

10) أنظر: André Adam, Casablanca (2 Vols., Paris, 1968), Vol. 2, p. 461.

11) أنظر باي Paye، ص 374، الهامش رقم 2. ولقد استقى الاحصائيات من أرشيفات مديرية الشؤون الشريفة.

12) أنظر باي Paye، ص 379، واستمد إحصائياته من وثائق مديرية الشؤون الشريفة.

النواحي	695	585	603	792	747
مدينة مراكش	1,028	746	661	789	1,062
النواحي	630	560	590	515	645
مدينة وجدة	1,424	1,043	929	870	902
النواحي	1,227	1,010	855	919	985
أكادير			145	174	165
المجموع	24,916	22,270	19,809	20,176	21,096

ورغم أن الاحصائيات الدقيقة المتعلقة بفترة ما بعد 1951 غير متوفرة، فإن الفترة الحرجة الفاصلة ما بين 1952 والاستقلال اتسمت بنمو معتدل، بحيث أنه في نهاية 1955، بلغ عدد المسجلين في المدارس الحرة بالمنطقة الفرنسية 23 000، وهو يشكل انخفاضا طفيفا عن مستوى 1947/1948.

وقبل أن ننتهي من طرق الجانب الكمي في المدارس الحرة، إبان الأربعينات، فإن التساؤل عن أسباب انخفاض التسجيل، في الفترة الفاصلة بين 1948 و1950، وارتفاعه ببطىء شديد بعدها، وحتى مطلع الاستقلال أمر لا يخلو من دلالة. والتفسير الرئيسي للانحدار الأول هو تناقص الدعم المالي المتحدث عنه سالفا، في أواخر الأربعينات. وفي ذات الوقت، كانت المدارس العمومية المجانية تعرف توسعا سريعا نتج عنه استنزاف المدارس الحرة لحساب **المدارس الفرنسية الاسلامية**. ومما يدعم حجة الضائقة المالية هو أن التسجيل بالمدارس الحرة بدأ، مرة أخرى، يعرف تصاعدا سنة 1950، أي في نفس السنة التي منحت فيها الاقامة العامة لهذه المدارس مساعدة كبيرة لأول مرة. أما نسبة النمو البطيئة التي طبعت الحقبة الممتدة من 1951 إلى 1956، فمردها الجو القمعي الشرس الذي ساد تلك السنوات الحرجة. ففي سياق حركة المقاومة، احتجبت المدارس الحرة وراء مشاغل أكثر استعجالا.

3. الأهداف والمقاصد

وتبعا لطبيعتها المتغيرة، كانت أهداف ومقاصد المدارس الحرة، في فترة الأربعينات، تتباين في جوانب مهمة عما كانت عليه في العشرينات والثلاثينات. ويعزى هذا الأمر، في شطر منه، إلى النجاح الباهر للمدارس نفسها. ففي العشرينات مثلا، في سياق إحداث نظام المدرسة العمومية المفرنسة، كان الهدف الأساسي للمدارس الحرة الحفاظ على اللغة العربية. غير أنه في فترة الأربعينات، لم يعد هناك شك في استمرارية التعليم المعرب، مادام يلقن في المدارس الحرة. وفي نفس الوقت، تزايد، بشكل ملحوظ، عدد الساعات المخصصة للغة العربية والمواد الاسلامية بالمدارس العمومية، من ثلاث ساعات (من أصل ثلاثين) في الأسبوع، في العشرينات، إلى عشر ساعات في الأسبوع في فترة الأربعينات. والهدف الثاني الذي لم يكن يكتسي أهمية كبيرة قبل الحرب العالمية الثانية، فقفز إلى الواجهة بعدها، هو معالجة عجز المدارس العمومية عن توفير التعليم للجماهير. فالتأكيد على توفير التعليم على نطاق واسع، نجم عن ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي واتساع المنظور الذي كان للسلطان والزعماء الوطنيين عن المهمة الملقاة على عاتقهم.

ومن بين أهداف المدارس الحرة البالغة الأهمية، خصوصا بعد سنة 1944، الحصول على شهادة رسمية تكون النظير المعرب للشهادة الابتدائية المسلمة في المدارس العمومية. ولما كان هدف التعليم في المدارس الحرة، في العقدين السالفين، هو تمكين التلاميذ، أساسا، من أرضية مستندة إلى الملقن في التراث الثقافي الوطني العربي الاسلامي (مع نشر الروح الوطنية في بعض الحالات)، فإن بعض المديرين، في فترة الأربعينات، تبنوا نهجا أكثر شمولية في مدارسهم. فسعوا، عبر الشهادة الرسمية وإحداث الأقسام الثانوية، إلى جعل مدارسهم جزء من نظام تعليمي مغربي مندمج ومعرب أساسا، يقود توا إلى شهادة الباكلوريا المغربية، بل وإلى الدراسات الجامعية العصرية بالشرق الأوسط[13]. أما الهدف الأساسي للمدارس الحرة، والذي لم يتغير كثيرا عن فترة الثلاثينات، فتمثل في نشر الروح الوطنية في صفوف التلاميذ. والاختلاف الوحيد هو أنه، بعد الحرب العالمية الثانية، ومع النشاط المتزايد للجنة، أصبحت هذه الجهود أكثر وضوحا، ومست أعدادا وفيرة من التلاميذ بانتشار المدارس. ومن ناحية أخرى، كان هناك أيضا مدرسون ومديرون لم يكونوا يعيرون اهتماما بالغا لنشر الروح الوطنية. ومن هؤلاء عدد كبير من الفقهاء غير المتسيسين الذين كانوا يشتغلون «بالمسايد المنقحة»، وبعض المدرسين الآخرين الذين كانوا يعتقدون مبدئيا بأن السياسة لا مكان لها في التعليم.

ومعظم رواتنا، الضالعين في نشر الروح الوطنية بين التلاميذ، أكدوا لنا بأن السياسة لم تكن تدرس بالمدارس. وارتآى البعض بأن الضرورة لم تكن تدعو إلى ذلك. ففي مواجهة الصيغة الملفقة للتاريخ الفرنسي والملقنة في المدارس العمومية، جُيء إلى السياسة لاعطاء تلامذة المدارس الحرة صورة موضوعية عن التاريخ المغربي، تسلحهم بمرجعياتهم التاريخية. ولازال بعض الرواة يتذكرون أن تدريس السياسة كان مقتصرا على التلاميذ الكبار، ولا غرابة أن يتم في سرية مطلقة. فالأناشيد الوطنية، مثلا، كانت تدرس بعد ساعات التدريس الاعتيادية، وكانت تحفظ ولا تكتب.

وإذا كان تدريس السياسة يعني نشر المبادىء السياسية للحزب، بغية تجنيد أعضاء جدد، فإن المدارس الحرة، استنادا إلى الرواة الذين استجوبناهم، لم تكن تتعاطى لهذه الممارسة. فلم يكن حزب الاستقلال، مثلا، يبدي اهتمامه بالتلاميذ ابتغاء استقطابهم، إلا بعد أن يكونوا قد حصلوا على الشهادة الابتدائية. فكان يتعرف على الأشخاص الواعدين وهم يترعرعون في المدارس. وبعد إتمامهم للدروس الابتدائية، يتقرب إليهم بتكتم شديد، ويسعى إلى استقطابهم. فلم يكن يرغب في قطع صلاته بهذه العناصر الواعدة التي تكون عادة على وشك الالتحاق بميدان العمل. فما أن يبلغ التلاميذ سن الثانية عشر أو الثالثة عشر، حتى يكونوا قد حددوا مواقفهم من الكفاح الوطني. وعادة ما يكون الحزب على صلة بآبائهم. فإن كان هؤلاء من الوطنيين، فإن مهمة استقطاب أبنائهم تكون أسهل[14].

---

13) تبرز الخطوط العريضة لهذا النظام التعليمي المغربي المندمج والشامل، بشيء من التفصيل، في ميثاق التعليم La charte de l'enseignement الذي قدمه الوفد المغربي إلى لجنة إصلاح التعليم، في يونيو 1946. وفي هذا المشروع، اقترح تحويل «المسايد المنقحة» إلى رياض للأطفال لتزويد المدارس الحرة المتوفرة على سلك كامل من خمس سنوات من الدروس المعربة. وهذه المدارس ستصبح مدارس ابتدائية، تعقبها ثانويات مستحدثة من المدارس الحرة التي أضافت أقساما ثانوية، ابتداء من 1946 (وسنعرض لها في الصفحات الموالية)، وتكون مشفوعة بباكلوريا رسمية مغربية. والخطوة الختامية، هي إحداث جامعة مغربية بمنهاج دراسي عربي عصري. وبمجيء الاستقلال، سنة 1956، أقيم مثل هذا النظام حتى مستوى الباكلوريا.

14) شهادة إبراهيم الكتاني، المقابلة التاسعة 2 يناير 1969.

واستنادا إلى علال الفاسي، فإن أهداف مدارس حزب الاستقلال هي تعليم الشعب وتكوين أطر الأمة والذود عن تراث اللغة العربية، وليست هي تجنيد أعضاء جدد في الحزب. وأضاف بأن الحزب كان يتوفر فعلا على أعضاء[15]. ويستخلص من هذا، أن الحزب كان يتوفر فعلا على ما يكفيه من أعضاء. وهذا ما يدعم، على أي حال، الحجة القائلة بأن زعامة حزب الاستقلال لم تكن تهتم كثيرا بالعضوية الجماهيرية. وعلى العكس من ذلك، ورغم الاعتقادات الشعبية الخاطئة، فإن زعماء «الحرس القديم» كانوا يرون في الجماهير خزانا محتملا، يمكن استخدامه في تنظيم المظاهرات أو التصفيق للخطب، أكثر مما يرون فيهم موردا للعضوية النشيطة والفعالة[16].

أما الحزب الديمقراطي للاستقلال، وخاصة حزب الوحدة المغربية التابع للمكي الناصري، فقد كانا أقل اهتماما من حزب الاستقلال باستعمال مدارسهما لتجنيد أعضاء جدد في الحزب، وإن اختلفت الأسباب بالضرورة. فالناصري كان ينهج سياسة تجنيب مدارس حزبه المشاحنات السياسية الحزبية. وعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي للاستقلال كان مهتما، كبقية الأحزاب الأخرى، بنشر الروح الوطنية بين الطلاب، فإن السياسة في مدارسه كانت مقتصرة، على ما يبدو، وكما تشهد على ذلك، مثلا، مدرسة الشعب بفاس، على الجمعيات المستحدثة لمناقشة الآداب والسياسة. ومن ناحية أخرى، استشعر حضور الحزب الديموقراطي للاستقلال وحزب الاستقلال، كل في مدارسه. وكانت المنافسات بين الحزبين تتسرب إلى التلاميذ، وتفرض عليهم فرضا. ففي فاس، مثلا، كان هناك تنافس حاد بين مدرسة النجاح (حزب الاستقلال) ومدرسة للاعائشة (الحزب الديموقراطي للاستقلال). فتلاميذ مدرسة النجاح كانوا يدعون للمساهمة في استعراضات حزب الاستقلال والحضور في تجمعاته الخطابية. فكانوا يخرجون من المدرسة بانطباع منفر عن الحزب الديموقراطي للاستقلال.

وهناك هدف أخير للمدارس الحرة، ابتداء من سنة 1944، ويتمثل في تنظيم دروس مسائية للكبار، قصد محاربة الأمية. فكان هذا الهدف يحظى بالأولوية في المدارس التي أنشأتها الأحزاب الوطنية، إذ كان وثيق الصلة بسمو الحس بالوعي الاجتماعي والتصور الواسع لأداء الرسالة. وهكذا بدأت في أهم المدارس الحرة بالمنطقة الفرنسية، سنة 1937، دروس محاربة الأمية المفتوحة للجميع. فكان حزب الاستقلال ينظم وينشر ويوسع هذه الدروس، ابتداءا من سنة 1944، في كل مدارس الحزب، خصوصا في مدن فكيك والخميسات وسيدي سليمان. وفي الحواضر، كانت الدروس المسائية تنظم بالمدارس الحرة، وفي أماكن أخرى متعددة. وكانت نسبة المواضبة عالية، خصوصا في فاس ومراكش. وكان الحزب يستخدم تلامذة المدارس العمومية والخصوصية، معلقا منحهم على شرط تجندهم لمحاربة الأمية.

وكانت الدروس التي يلقنها الوطنيون للكبار، في الثلاثينات والأربعينات، تتوخى نشر معرفة

---

15) شهادة علال الفاسي، المقابلة الأولى 25 ماي 1969. وأقر علال الفاسي، في نفس الوقت، بأن وجود مدرسة لحزب الاستقلال بجماعة ما كان يوجه الأنظار حتما إلى الحزب.

16) للمزيد من التفاصيل حول هذا الرأي، أنظر :

– Stuart H. Schaar, «The Failure of Multi-Party Politics in Morocco», pp. 4-5.

الكتابة والقراءة ومبادىء الحزب. وكانت تحفزهم على ذلك الطلبات التي كان أعضاء الحزب الأميون يبدونها في اللقاءات الحزبية. فكانت تنظم دروس لمجموعة من 10 إلى 15 شخصا. ولم تكن الدروس تخضع لتنظيم ممركز، اللهم إلا ما كان من توجيه عام صادر عن اللجنة، يقضي بقيام أعضاء الحزب في المدارس الحرة بإعطاء هذه الدروس. وتحسن تنظيم هذه الدروس، سنة 1952، حينما أعلن أحمد بلفريج، الكاتب العام لحزب الاستقلال، عن شن حملة ضد الأمية. فكانت فكرته تقضي بقيام كل عضو متعلم في الحزب بتعليم جماعة صغيرة مكونة من خمسة إلى ستة كبار، حتى تستمر هذه الدروس بشكل متواصل. وتحت إشراف اللجنة، لقيت «حركة بلفريج»، كما كانت تدعى، معارضة قوية من الاقامة العامة. ومع موجة الاعتقالات التي أعقبت أحداث دجنبر 1952، خبت هذه الحركة. وبقيت حملة محاربة الأمية مجمدة حتى عودة محمد الخامس، في أواخر سنة 1955[17]. ولقد حظيت دروس الكبار باهتمام كبير بعد الاستقلال، حينما شنت الحكومة المغربية حملة واسعة النطاق لمحاربة الأمية.

4. دور العائلة المالكة والمندوبية

لقد ذكرنا باختصار شديد في الفصل السابق الدور المركزي الذي كان يلعبه السلطان محمد الخامس، ابتداء من 1940 تقريبا، في تنمية المدارس الحرة. فلقد كان يتدخل أحيانا بشكل مباشر، بإلقاء الخطب والتبرع بالمال واستقبال وتشجيع الأطراف المعنية بإنشائها. غير أنه غالبا ما كان يتدخل عبر مندوب الصدر الأعظم المكلف بالتعليم. فلقد أضفى السلطان على سلطة المندوب المحدودة قوة حظوته ومهابته والاحترام الذي كان يتمتع به. فأهمية دور محمد الخامس في نشر وتنمية المدارس الحرة بيّنة، دونما حاجة إلى مبالغة. فجهوده المنسقة ـ كما سنرى في الصفحات التالية ـ تكشف عن عمق ضلوعه في قضية المدارس الحرة والتزامه بها.

أ ـ الجهود الشخصية لمحمد الخامس

اختار الفرنسيون السلطان الجديد، سنة 1927، للين عريكته الظاهري. إذ لم يكن محمد الخامس يبدي معارضة كبيرة لأوامر الاقامة العامة، قبل الحرب العالمية الثانية. وكان محمد ابن يوسف قد درس، وهو أمير شاب، السلفية على يد محمد المعمري وأحمد التيجاني، وهما عالمان جزائريان استقدمتهما الاقامة العامة للعمل بالقصر كمدرسين وترجمانين. وخلال الثلاثينات والأربعينات، قام محمد بلعربي العلوي، الأستاذ الشهير لجيل كامل من الوطنيين الفاسيين، بتدعيم هذا التأثير السلفي، من خلال معاشرته للسلطان. وأثناء نزول الحلفاء بشمال أفريقيا، في نونبر 1942، ثم خلال مؤتمر الدار البيضاء، شهرين بعد ذلك، بدأ السلطان يبدي بعض علامات التصلب المتزايد تجاه الاقامة العامة، رافضا السماح بتنفيذ التقنينات المعادية لليهود والمستوحاة من حكومة فيشي Vichy، ثم رادًّا برنامج الخدمة العسكرية الاجبارية دون تنازلات للقضية المغربية[18]. وبإلقائه لخطاب طنجة الشهير في شهر أبريل من سنة 1947، مناديا فيه باستقلال المغرب، وضع محمد الخامس نفسه كزعيم للحركة الوطنية ورمز موحد، فوق كل الخلافات الحزبية.

---

17) شهادة إبراهيم الكتاني، المقابلة الثانية عشر، 10 يناير 1969. وشهادة عبد السلام بن عبد الجليل، المقابلة السادسة، فاتح يوليوز 1969.

18) أنظر: – Douglas E. Ashford, Political Change in Morocco, (Princeton, 1961), p. 57.

أعقبتها. وغالبا ما تكون الدار المكتراة لايواء المدرسة مقرا جهويا للحزب. وحينما يحصل الحزب على مقرات جديدة، يسلم المنزل كله للمدرسة[7].

وكانت مبادرة اللجنة وراء نمو المدارس الحرة، خلال أواسط الثلاثينات. وللتذكير فإن المدارس كانت تعاني من تناقص حاد عقب سنة 1925. ولم يتم التغلب عليه إلا سنة أو سنتين على صدور الظهير البربري وردود الفعل الوطنية المقترنة به. وهكذا افتتحت ثلاث مدارس جديدة بفاس سنة 1932. وفي سنة 1937، كانت هناك أربعين مدرسة حرة في المنطقة الفرنسية. وفي نهاية السنة، بلغ عدد المسجلين بها حوالي 5000 تلميذ بالمقارنة مع ما يربو على 20.000 تلميذ مسلم بمدارس الحماية[8]. وفي سنة 1939، عشية الحرب العالمية الثانية، انخفض عدد المسجلين بالمدارس الحرة إلى 3000-4000، نتيجة إغلاق العديد من المدارس عقب حملة 1937 القمعية[9]. ومع مطلع سنة 1944، أي في نهاية الحقبة التي يغطيها هذا الفصل، تصاعد عدد المسجلين إلى 3755 في فاس وحدها[10]، الشيء الذي يوحي بعدد إجمالي يتراوح ما بين 6000 و8000 في المغرب كله، مقابل 35.000 تلميذ مسلم في مدارس الحماية.

والمدارس التي أسست بالحواضر في الثلاثينات نوعان: النوع الأول يتكون من «المسايد» القديمة التي تم تجديدها بإضافة مواد حديثة إلى المنهاج الدراسي التقليدي، والنوع الثاني يشمل المدارس الجديدة.

وفي القرى، أسست أكثر من عشرين مدرسة، خلال فترة الثلاثينات، وخصوصا ما بين 1935 و1937. وتمكنت اللجنة من توظيف أعضاء الكتلة والمتعاطفين معها في القرى للعمل في لجان الاشراف، وتقديم الدعم الضروري للمدارس. وسيتضح من دراسة حالة المدارس التي أسست في بركان وعين بني مطهر، سنة 1936، كيف كانت اللجنة تشتغل في القرى.

ولقد حدث تقدم بليغ بالنظر إلى المدارس الحرة السابقة، حينما أسس الزعيم الوطني أحمد بلفريج مؤسسة محمد جسوس المزدوجة بالرباط سنة 1934. إذ لعبت مدرسة بلفريج دورا هاما في السنوات اللاحقة، وذلك بتوفير تعليم فرنسي - عربي رفيع لعدد من الأفراد الذين يحتلون اليوم مناصب إدارية مهمة، وبضربها المثال لما ينبغي أن تكون عليه المدارس العمومية المغربية بعد الاستقلال. وسنرى خلفية المدرسة وأهدافها بشيء من التفصيل.

وفي أعقاب التوسع السريع للمدارس الحرة في أواسط الثلاثينات، ارتأت الاقامة العامة ضرورة اتخاذ تدابير لمراقبة هذه الظاهرة التي كانت تتوجس منها خيفة. فحاولت احتواءها عبر سلسلة من

---

7) شهادة الهاشمي الفلالي، المقابلة الأولى 4 يناير 1969، والمقابلة الثانية 11 يناير 1969. وشهادة المهدي بنونة، المقابلة الثانية 29 يناير 1969. وشهادة محمد محيي الدين المشرفي، المقابلة الأولى 27 يناير 1969.

8) شهادة عبد السلام الفاسي، المقابلة الثالثة 27 نونبر 1968. وانظر:

– Capitaine Spillmann, «Les écoles coraniques rénovées au Maroc», in Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe, Vol. 3 (Paris, 1938), p. 29 ; E. Girardière, «L'école coranique et la politique nationaliste au Maroc», La France Méditerranéenne et Africaine, vol. 1 (1er trim., 1938), p. 107.

9) أنظر:

– Lucien Paye, «Enseignement et société musulmane», Université de Paris, 1957, p. 364.

10) المرجع السابق، ص 366. نقلا عن تقرير رسمي من وثائق مديرية الشؤون الشريفة.

الظهائر. وتوجت هذه المقاربة التشريعية باستعمال القوة خلال فترات الاضطراب، كما حدث في مظاهرات خريف 1937. وسوف نحلل رد الفعل الفرنسي في هذا الفصل، ونعير اهتماما خاصا للتشريعات والوسائل الأخرى التي وظفتها الاقامة العامة.

وسوف ننهي الفصل بتحليل التطورات التي عرفتها المدارس الحرة بتطوان والمنطقة الاسبانية. فلعدة أسباب، لم يكن هناك أي ارتباط فعلي من حيث تطور المدارس الحرة بين منطقتي المغرب (الفرنسية والاسبانية). فنظرا للأزمات الداخلية، كان الاسبان يمارسون رقابة متسامحة إلى حد ما على المنطقة الشمالية. وهكذا تمكنت المدارس الحرة بتطوان من الاشتغال بحد أدنى من التدخل الحكومي. وتمكنت إحدى المدارس من وضع برنامج كامل ينتهي بالباكلوريا.

1. الطبيعة المتغيرة للمدارس الحرة

لقد تغيرت طبيعة المدارس الحرة في الثلاثينات بشكل محسوس، مسجلة بذلك اختلافا نوعيا عن مدارس العشرينات. فبتقديمها لضروب متعددة من المدارس، أمكن الحديث عن تحسينات عامة في الأساليب والتنظيم. فلقد كان مدرسو المدارس الحرة يرغبون في تكييف أنفسهم مع طلبات تلامذتهم الراغبين في تعليم عصري. فكانوا يستعملون كتبا مدرسية من الشرق الأوسط، مهربة إلى المغرب رغم الحظر الذي فرضته الاقامة العامة، ويستعيضون بها عن النصوص التقليدية التي استعملت في العقود السالفة. كما أن تدريس مبادىء العلوم، الذي كان حكرا على **المدرسة الأهلية** بتطوان في العشرينات، وجد طريقه إلى المنهاج الدراسي لعدة مدارس حرة. أما فيما يخص بقية المنهاج الدراسي، فإن التعليقات الواردة في الفصل السابق، والمتعلقة بالمواد المدرسة في العشرينات، تنسحب على الثلاثينات، اللهم إلا ما كان من فارقين بارزين هما: أن التاريخ والجغرافيا والحساب أصبحت تدرس الآن بنسب أعلى في المدارس، وأن مدرسة بلفريج بالرباط، ابتداء من سنة 1934، ومدرسة بنغازي بفاس، ابتداء من سنة 1939، أصبحتا تلقنان منهاجا مزدوجا عربيا فرنسيا. كما أن نسبة عالية من المدارس المتواجدة بالمدن أصبحت تحوي طورا ابتدائيا كاملا في الثلاثينات. وغدا المديرون المتفرغون ضرورة ماسة في العديد من المدارس، بعد أن كانت مسألة وجودهم من الكماليات في العشرينات[11].

أما تكوين لجان الاشراف ودورها، فكانا متشابهين لما كانا عليه في العشرينات، مع فارق وحيد متمثل في انتماء أغلبية الأعضاء إلى الكتلة أو تعاطفهم معها. ففي سنة 1932، بدأت «المسايد» تنتظم. وعندما يفتتح «مسيد» جديد، تنشأ لجنة لتسييره. وتكون مشكلة من العلماء وذوي المال والجاه الراغبين في مد يد العون[12]. ولقد كان من السهل والمنطقي تحويل «المسايد» الجديدة والمنظمة إلى مدارس حرة، بدل تجديد «المسايد» القديمة التي كانت حكرا على الفقهاء وتحت عهدتهم. وهكذا

---

11) ففي فاس مثلا، أصبح عبد العزيز بندريس والهاشمي الفلالي، العضوان القياديان بالكتلة، مديرين في مدرسة سيدي بناني ومدرسة النجاح سنة 1934. وحتى ذلك الحين، كان أحمد مكوار يتحمل مسؤولية التسيير المالي للمدرستين، ولم يكن هناك آنذاك أي مدير للمدرسة بالمعنى الدقيق للكلمة.

12) عبد السلام الفاسي، مذكرة 28 يونيو 1948، من أوراقه الخاصة.

بدأت تبرز للوجـود مقرات دائمة وجيدة التجهيز ومتوفرة على داخليات لايواء التلاميذ الداخليين. فرصدت هذه البنايات خصيصا للمدارس. وحلت هذه الأخيرة، في بعض الحالات على الأقل، محل تلك الترتيبات المؤقتة التي كانت تطبع المدارس الحرة في العشرينات.

ويمكن تقسيم المـدارس الحرة في الثلاثينات تبعا لطبيعة منهاجها الدراسي إلى ثلاثة أصناف متميزة. الصنف الأول يضم مدرستـين مزدوجتين: مدرسة بلفريج بالرباط ومدرسة بنغازي التابعة لمحمد بن عبد الله بفاس. وكان منهاجها يعادل منهاج «مدارس أبناء الأعيان»، رغم امتيازه بحصص أوفـر من دروس اللغـة العـربية والـدين. وكـان تلامذتهما يحصلون على شهادة الدروس الابتدائية الاسلامية التي تخول حامليها حق الولوج إلى ثانويات الحماية. وكانت هذه المدارس هي المؤسسات المغربية الوحيدة التي كان الفرنسيون يعترفون بها «كمدارس»، وكانوا يسمونها «المدارس الحرة» écoles libres. ويمكن إدراج مدرسة مولاي المهدي بتطوان في هذا الصنف، إذ أصبح بوسع تلاميذها، ابتداء من 1940، تهيء شهادة الباكلوريا المغربية.

والصنف الثاني هي تلك المدارس الموجودة بالحواضر والمتضمنة لطور ابتدائي من خمس سنوات، رغم أن تلامذتها لم يكونوا يحصلون على أية شهادة. ويشمل هذا الصنف تلك المدارس التي يسيرها مستخدمو الكتلة، كمدرسة سيدي بناني ومدرسة النجاح ومدرسة المنية بفاس ومدارس سلا الثلاث، ومدرسة للاتاجة بالدار البيضاء، وبعض المدارس التي كان يديرها بعض الأفراد غير المتحزبين كعبد الله كَنون بطنجة ومحمد داوود بتطوان.

والصنف الثالث يضم مدارس من صنف متواضع تدرس بها، إلى جانب القرآن، بعض المواد الأسـاسية القليلة. وتضم فقط فصـلا أو فصلين. ومدارس هذا الصنف كثيرة، وتشمل «المسايد» المنقحة في المدن والمدارس الجديدة المفتتحة بالقرى. وكانت الهيئة التدريسية في هذه المدارس تنحصر عادة في مدرس واحد ترسله اللجنة ويساعده فقيه محلي. وكان الفرنسيون يصطلحون على تسمية هذين الصنفين معا «بالمسايد المنقحة» msids rénovés أو «المدارس القرآنية المنقحة» Les écoles coraniques rénovées، في حين أن الصنف الثالث وحده هو الذي تنطبق عليه فعلا هذه التسمية. وفي بعض القرى الصغيرة، قام بعض الأساتذة انفراديا بعدة محاولات لتلقين التلاميذ بعض المعلومات الأولية حول القرآن والنحو العربي. وعلى الرغم من أن هذه الفئة لم تكن تشكل مدارس بالمعنى المتعارف عليه، فإنها، مع ذلك، تستحق الذكر. وتجدر الاشارة إلى أن هذه النمذجة الثلاثية المتعلقة بالمدارس الحرة المغربية تنطبق على الحقبة الممتدة من الحرب العالمية الثانية إلى الفترة الراهنة مع إجراء التعديلات الضرورية.

إن الأغلبية الساحقة من مدارس الثلاثينات كانت تتوفر فقط على أقسام من الطور الابتدائي. فبينـما كانت بعض مدارس العشرينات، كمدارس الرباط الثلاث والمدرسة الناصرية بفاس، تلقن مقـررا تعليميا من الطور الثانوي، أصبحت مدارس الثلاثينات أكثر تخصصا في الطور الابتدائي. وشكلت تطوان استثناء على هذا النمط: فلقد كان المنهاج الدراسي **لمدرسة الحر** يشكل مرتبة وسطى، بينما كان برنامج **مدرسة مولاي المهدي** يشمل مقررا تعليميا ثانويا مشفوعا بشهادة الباكلوريا المغربية، كما يضم فرعا تكوينيا لاعداد المعلمين. والاستثناء الوحيد بالمنطقة الفرنسية هو **مدرسة النجاح** بفاس،

التي أضيف لها، حوالي سنة 1938، طور ثانوي من أربع سنوات، موضوع على شاكلة الطور-الثانوي للقرويين. وكانت الأقسام الثانوية بمدرسة النجاح جيدة التنظيم. وصممت لرفع مستوى التلاميذ إلى مراتب شهادة القرويين الثانوية التي تؤهلهم لاجتياز امتحان الدخول للدراسات العليا بالقرويين، أي الباكلوريا ثم شهادة العالمية[13].

أما بالنسبة للمدارس الأخرى التي كانت تتوفر على طور ابتدائي فقط، فإن الوسيلة الوحيدة لولوج تلامذتها ثانويات الحماية هي الحصول على شهادة الدروس الابتدائية الاسلامية. وتلامذة المدارس الحرة المؤهلين للحصول على هذه الشهادة هم تلامذة مدرسة محمد جسوس ومدرسة بنغازي المزدوجتين. والخيارات الرئيسية المطروحة أمام تلامذة بقية المدارس هي إما متابعة دراستهم بالقرويين أو بجامعة ابن يوسف بمراكش، أو شد الرحال إلى الشرق العربي، إذا سمحت بذلك إمكانياتهم المالية. أما إذا قرروا عدم مواصلة دراستهم، فإنهم يضطرون إلى العمل متمرنين على مهن آبائهم. وفي المدارس القديمة، كانت نسبة قليلة من التلاميذ هي التي سبق لها بالفعل أن قضت عدة سنوات في «المسيد» قبل ولوجها المدارس الحرة، على عكس تلامذة العشرينات. لهذا كانت أعمارهم تتراوح ما بين 5 و15 سنة، بدل 5 و20 سنة. غير أنه في القرى وأحياء المدن التي افتتحت بها مدارس جديدة، كانت شرائح الأعمار تتراوح ما بين 5 و 20 سنة.

وفي أواخر الثلاثينات، بدأت المدارس الحرة تتعرض لبعض التدابير الهادفة الى احكام الرقابة الرسمية للمخزن عليها. وفي الحقيقة، فانه تم احداث قسم اداري لمراقبة التعليم الخصوصي الاسلامي، منذ أوائل العشرينات، وسمي «بمندوبية المعارف الاسلامية». ولعدة سنوات شغل محمد الحجوي منصب مندوب التعليم المشرف على هذا الجهاز. وكان عالما ذا منظور متقدم. ولم يكن الحجوي يساعده في مهمته أي مفتش. فكان يقوم بزيارات متوالية للمدارس الحرة، ويرشد الأساتذة حول كيفية تحسين دروسهم. غير أنه لم يكن يلقى الترحيب كثيرا، لما كان يجسده من عنصر مراقبة. فكان المديرون يستقبلون المندوب مجاملة لمكانته العلمية، ولم يكونوا يعترفون بسلطته. كما كانوا أحرارا في الاختلاف معه في الرأي أو في تجاهله تماما. وخلال العشرينات ومعظم فترة الثلاثينات، كان قاضي القضاة في مدينة كالرباط، يعرف كل علماء المدينة، فيرسل أحدهم لتفتيش دروس أي مدرس بالمدرسة الحرة، وللتأكد من مسألة ما اذا كانت سيرته الأخلاقية تؤهله لتدريس المواد الدينية. فكان العلماء يجرون تفتيشا واحدا، ويعدون تقريرا للقاضي.

وتزايدت سلطة المندوبية بشكل جذري بصدور ظهير دجنبر 1937[14]. وفي سنة 1939، وحتى يتأتى تعزيز المندوبية، حل باشا أزمور السابق، أحمد بركاش، محل الحجوي على رأس المندوبية. وعضد بمفتشين اثنين. فأصبح يشترط في مدرسي المدارس الحرة حصولهم على «شهادة الكفاءة»، وذلك

---

13) شهادة الهاشمي الفلالي، المقابلة الثالثة، 4 يونيو 1969. وكان ظهير 30 مارس 1931 وظهير 31 مارس 1933، المرتكزان على المبادىء التي وضعتها لجنة دراسية كونت سنة 1931 لاصلاح وإعادة تنظيم القرويين، ينشئان أسلاكا ابتدائية وثانوية وعالية منتظمة بهذه الجامعة. وتبلغ مدة الأسلاك الثلاثة ثلاثة عشر سنة (أنظر باي Paye، ص. ص 393 وما يليها). وقبل إجراء هذه الاصلاحات، كان المنهاج الدراسي المعتمد فضفاضا وغير معقوب بامتحانات أو شواهد، فيعتبر الطالب منهيا لدراسته الرسمية، حينما يقرر أساتذته بأنه وصل مستوى من الكفاءة يؤهله للتخرج والتدريس.

14) سوف نحلل هذا الظهير في الصفحات الموالية.

باجتيازهم لامتحان أقل مستوى من شهادة الدروس الثانوية Brevet . وكانت تشرف عليه لجان محلية مكونة من العلماء. وفي القرى الصغيرة، التي لم يكن بها علماء، كان يشرف عليه القاضي[15]. فأصبح بامكان المندوب ومفتشيه أن يطلبوا اعفاء مدير أو مدرس من منصبه، ان كانت تنقصه المؤهلات الضرورية (الشهادة الثانوية، مثلا، بالنسبة للمدير). غير أنهم كانوا في الواقع يمارسون صلاحياتهم بتساهل كبير.

2 ـ أهداف المدارس في الثلاثينات

بقيت مقاصد المدارس الحرة في الثلاثينات ـ أي دوافع مؤسسيها ـ على ما كانت عليه في العشرينات، في جزء كبير منها. فالتطلع إلى تحسين وتحديث التعليم الابتدائي التقليدي، وتوفير تعليم مرتكز على اللغة العربية والدراسات الاسلامية التي استمرت مدارس الحماية في الاستخفاف بها، لازالت تلعب دورا مهما في إنشاء ودعم المدارس. كما أن الرغبة في بث الروح الوطنية، التي كانت تنحصر في العشرينات في حالات معينة، أصبحت عاملا فعالا في إحداث عدة مدارس، إن لم نقل في معظمها. ومن المؤكد أنها كانت عاملا رائدا في تلك المدارس التي ساهمت الكتلة في إنشائها.

لقد كانت المدارس ترسخ في أذهان التلاميذ الحس الوطني من خلال الأشعار ودروس الجغرافيا، وذلك بتأكيدها على أهمية الوطن وتلقينها للأناشيد الوطنية وتدريسها للتاريخ المغربي. والهدف من تدريس هذه المادة، هو إثبات أن للأمة المغربية تراثا ثقافيا زاخرا، وأنها كانت قائمة الذات قبل مجيء الفرنسيين. وكان بعض المدرسين يدرسون التاريخ المغربي بكل موضوعية، معتقدين بأن دروسهم كافية لموازنة الصيغة المشوهة التي تقدمها مدارس الحماية عن تاريخ المغرب. بينما الآخرون يقدمون عروضا انتقائية، مؤكدين على الحقب المجيدة، وضاربين صفحا عن الهزائم والأخطاء، بغية رسم صورة من العز والفخار عن تراث البلاد. وفي هذا الصدد، يؤكد هالستيد بأن المدارس الحرة كانت تعطي صيغة ملفقة من التاريخ، مصورة المغرب دولة عصرية قبيل الحماية[16]. غير أن الرواة أنكروا هذا الأمر، بدعوى أن عناصر هذه الصيغة جد معقدة، ولا يمكن للأطفال صغار السن استيعابها.

ومن الأهداف الأخرى للمدارس الحرة، سد عجز المدارس العمومية. فعدد الأطفال المسلمين بالمدارس العمومية في المنطقة الفرنسية في أواخر الثلاثينات كان يصل إلى حوالي 20.000 طفل، أو 2٪ من الأطفال البالغين سن التمدرس، والمقدر عددهم بمليون طفل على الأقل. وكانت النسبة أضعف في المنطقة الاسبانية. فهذا الاعتبار الذي لم تكن له ـ فيما يبدو ـ أية دلالة في العشرينات، بدأ يلعب دورا ما في الثلاثينات، ليكتسب أهمية قصوى بعد الحرب العالمية الثانية.

---

15) شهادة عبد الله الجراري، المقابلة الثالثة 19 دجنبر 1968، والمقابلة الخامسة 25 دجنبر 1968. وشهادة مولاي مصطفى العلوي، المقابلة التاسعة 27 ماي 1969. وشهادة عبد السلام بن عبد الجليل، المقابلة الخامسة 28 ماي 1969.

16) أنظر هالستيد، ص 163. وتزعم هذه الصيغة بأن السلطنة قد أصبحت سنة 1912 ملكية دستورية تمثيلية كاملة بمجلس للوزراء وإدارة محلية على النمط الأوربي. وأنه كان يعمها جو من الاصلاحية المتقدمة. وهي بذلك كانت تتحاشى الحماية التي فرضها عليها الفرنسيون فيما بعد بالقوة. وعلى الرغم من أن الوزاني وغيره كانوا يروجون هذه الدعاية الوطنية في صحفهم، فإنها لم تجد طريقها إلى دروس التاريخ بالمدارس الحرة.

ولقد أعطى الكتاب الفرنسيون، سيرا على دأبهم في فترة العشرينات، أهمية بالغة للعناصر الأجنبية في تفسيرهم لانتشار المدارس الحرة. فلقد دأبوا، في الثلاثينات، على الاشارة إلى تأثير المؤتمر الاسلامي المنعقد بالقدس سنة 1931. فإذا كان من الثابت أن المؤتمر كان يساند إنشاء المدارس القرآنية في البلدان الخاضعة للنفوذ البريطاني والفرنسي، فإنه ليس هناك أي دليل يوحي بوجود رابطة علية بين هذه المساندة وبين انتشار المدارس الحرة بالمغرب. ولم يورد أي من الرواة الدور الذي لعبه المؤتمر بهذا الشأن[17].

ولقد كان الفرنسيون محقين حينما كانوا يشتكون من سيطرة الوطنيين على العديد من المدارس القائمة آنذاك، وقيامهم بجهود منسقة لتأسيس مدارس جديدة. لكن، إذا كان الوطنيون قد نجحوا في تأطير عدد مهم من المدارس برجالهم، فإن المراقبة التي كانوا يمارسونها على هذه المدارس لم تكن بالشكل الذي يفترضه الفرنسيون. فأحمد الشرقاوي، مثلا، وهو المحرك الرئيسي للمدارس الحرة بالرباط في فترة الثلاثينات، كان عضوا قياديا في الكتلة وعضوا في اللجنة. وكان قراره افتتاح مدرسته الأولى بالرباط، سنة 1936، قد اتخذ في إطار الكتلة. غير أن إنشاء عدة ملاحق، سنوات قلائل بعد ذلك، والنظام الخاص الذي أقامه لتسيير هذا المشروع، كانا ينبعان من «المصلحة الخاصة» التي كان يجنيها من المدارس الحرة، ولم يكونا يرتبطان بأي قرار من قرارات «اللجنة[18]».

وفي بعض «المسايد» المنقحة، كان الوطنيون يمارسون تأثيراً تحديثياً، غير أن مراقبتهم كانت ضعيفة. أما في تلك المدارس التي كان يسيرها أفراد غير متحزبين، فلم تكن لهم أية سلطة عليها على الاطلاق. وإذا كان للمدارس الحرة، في أعين الفرنسيين، توجه موحد، فإن ذلك لا يعزى لوجود تحكم ممركز تمارسه الزعامة الوطنية، بقدرما يعود إلى تشابه أهداف مؤسسي هذه المدارس. ومن جهة أخرى، لم يكن لمسألة السياسة الحزبية كبير الأثر على توزيع المدارس. فإلى غاية سنة 1936، بقي الوطنيون متحدين داخل الكتلة. ولم يؤد إنشاء حزبين منافسين، في السنة الموالية، على يد الوزاني في المنطقة الفرنسية، والناصري في المنطقة الاسبانية، إلى تنافس مماثل على مستوى المدارس.

وإن إقبال الآباء المغاربة على المدارس الحرة في الثلاثينات لا يعني أنهم يشاطرون مؤسسي المدارس الحرة نفس الأهداف. فلقد كانت للكتلة يد في العديد من المدارس، غير أن الوطنية المغربية، في الثلاثينات، لم تكن بأي حال من الأحوال ظاهرة جماهيرية. فأعضاء الكتلة لم يتجاوزوا أبدا سبعة آلاف عضو، أغلبهم متعاطفون أكثر منهم أعضاء نشيطين[19]. فلقد كانت الكتلة منحصرة في الجماعات الحضرية الأكثر تقدما، والمسلحة بوعي سياسي. لهذا، لم يكن نشر الروح الوطنية في معظم المدارس الحرة يحظى بالأولوية لدى العديد من الآباء الذين كانوا يرسلون إليها أبناءهم. كما أن الرغبة

---

17) ويتذكر إبراهيم الكتاني، مثلا، بأنه حينما كان يحضر اجتماعات جمعية العلماء الجزائريين، في فترة الثلاثينات، كان يتبادل الملاحظات مع شركائه الجزائريين حول المدارس الحرة. غير أنه قلل من أهمية هذه الاتصالات، اعتبارا لاختلاف السياق السياسي للبلدين اختلافا كبيرا، خصوصا وأن الجزائريين كانوا أشد عرضة للرقابة من المغاربة، الشيء الذي لا يسمح بتبادل مثمر للأساليب والمساطر. وفي بعض الحالات، كان يجري تبادل الأساتذة بشكل انفرادي. غير أن الأمر هنا كان يتعلق بمقارنة وجهات النظر الدينية أكثر مما كان يتعلق بممارسة تأثير معين بشأن المدارس في هذا الاتجاه أو ذاك. (شهادة إبراهيم الكتاني، المقابلة الرابعة 26 دجنبر 1968).

18) شهادة أحمد الشرقاوي، المقابلة الأولى 21 نونبر 1968، والمقابلة الثالثة 25 نونبر 1968.

19) أنظر:

– Robert Rézette, Les Partis Politiques Marocains, (Paris, 1955), pp. 278-279.

في التعليم العصري بمعنى الكلمة لم تكن شائعة في تلك الفترة، كما قد يتبادر إلى الذهن. كل ما هنالك، أن الآباء كانوا يتطلعون إلى تمكين أبنائهم من تعليم أحسن من ذلك الذي كانوا يتلقونه في «المسايد»، وإن كانوا يلحون على ضرورة ارتكاز هذا التعليم على اللغة العربية والمواد الاسلامية. ولا تصريح أحد الأعيان الفاسيين ليعكس بجلاء التصور السائد في تلك الفترة، حيث قال:

«لا يهمني أن يتعلم ابني في الحساب متى يتقاطع القطار القادم من طنجة بسرعة معينة، مع قطار آخر قادم من مراكش بسرعة معينة، إذا كانت المسافة كذا كيلومتر! إن ما أريده هو أن يتكلم لغة عربية سليمة، وأن يعرف كيف يكتب بلغة الضاد، وأن يحفظ القرآن[20]».

واستناداً إلى هذا الأساس، كان الهدف الرئيسي للخطاب الوطني خلال الثلاثينات هو نشر اللغة العربية. فخوف الآباء من أن تصبح ذريتهم أقل تمسكا بالاسلام، وأقل مراعاة لمكارم الأخلاق بارتيادها المدارس العمومية، بقي مخيما على حقبة الثلاثينات، على الرغم من أنه بدأ يفقد بعضا من سطوته السابقة.

لقد كانت المدارس في فترة الثلاثينات منخرطة في العديد من النشاطات الهامة، إضافة إلى دروسها المنتظمة. فبعض المدارس كانت تأوي تلامذة مدارس الحماية حينما تنهي هذه الأخيرة دروسها - كأول الصباح وآخر النهار وأيام الخميس وعطلة الأسبوع وأثناء العطلة الصيفية. وعلاوة على ذلك، كان بعض هؤلاء التلاميذ في الطور الثانوي يتابعون دروس الأدب العربي التي كان يلقيها في المساجد أساتذة المدارس الحرة، من أمثال إبراهيم الكتاني بفاس. وهاتان الحقيقتان تفسران إلى حد ما لماذا تميز عدد من المغاربة خريجي المدارس العمومية بمعرفة متينة بالأدب العربي. وهي معرفة اكتسبوها رغم تلقيهم لتعليمهم بالمدارس العمومية وليس بفضل دراستهم بها.

ثم إن مؤسسي المدارس الحرة، في إطار الأحزاب السياسية، كانوا يوفدون تلامذتهم إلى القاهرة لتلقي دراساتهم العليا بجامعة من الجامعات المصرية. فلقد أرسل وفدان من المنطقة الاسبانية[21]. أما في المنطقة الفرنسية، فقد أرسلت مجموعة مكونة من عشرة أفراد، سنة 1937، تحت إشراف الحزب الوطني المنبثق عن الكتلة آنذاك. وتحمل الحزب نفقات بعض أفراد هذه المجموعة. بيد أن أغلبهم أرسل على نفقة أسرته، الشيء الذي يعني أن الوفد كان مقتصرا على أبناء العائلات الموسرة[22].

وإلى هذا الحد، لم يرد ذكر السلطان محمد الخامس إلا قليلا. فلقد برز تدريجيا في الثلاثينات، محطما جدار العزلة التي فرضها عليه الفرنسيون منذ أن توجوه سنة 1927. وابتداء من سنة 1940 تقريبا، أصبح محمد الخامس مؤسسا فذا للمدارس الحرة بالمغرب. غير أن نشاطاته في هذا المجال

20) أورد هذه القولة سبيلمان Spillman، ص 52. والعديد من الرواة الذين اعتمدنا عليهم، والذين كانوا يدرسون بالمدارس الحرة في الثلاثينات، أكدوا لنا بأن آباءهم أرسلوهم وإخوانهم إليها لأن تلك كانت أحسن طريقة لتعلم اللغة العربية والتضلع فيها.

21) أنظر الصفحة (72).

22) شهادة إبراهيم الكتاني، المقابلة الثالثة عشر 17 يناير 1969. وشهادة عبد الوهاب بنمنصور، المقابلة الثانية 22 ماي 1969. وكان من بين أعضاء هذا الوفد، العربي بناني سفير سابق للمغرب بالكويت ومدير سابق لمدرسة حرة بالدار البيضاء، وأحمد بلمليح، موظف سامي بوزارة الخارجية، ومحمد العربي العلمي الذي افتتح مدرسته الحرة بالدار البيضاء سنة 1944، وتقلد فيما بعد مناصب مهمة بوزارة الخارجية، وعبد الكريم غلاب مدير جريدة العلم.

تدرج منطقيا في الفصل الموالي. لذا سنقتصر على إشارة مقتضبة إليها. فلقد شجع السلطان قولا وفعلا نمو المدارس الحرة جهد الامكان: شجعها قولا في خطبه واستقبالاته، وفعلا بحضور أسرته حفلات تدشين المدارس الحرة في كل أرجاء البلاد، وانصرافه عن مدارس الحماية. وأخيرا، بإقدامه على تأسيس مدرسة حرة إلى حد ما، في رحاب القصر الملكي، لتوفير تعليم ثانوي لابنيه الأمير مولاي الحسن (الملك الحسن الثاني حاليا) والأمير مولاي عبد الله[23].

3. انتشار المدارس الحرة في الحواضر

افتتح بمدن المغرب في الثلاثينات نوعان من المدارس الحرة. ففي المرحلة الأولى، تمّ تنقيح «المسايد» القائمة فعلا بإضافة بعض المواد الحديثة. ومن هنا جاءت تسمية «المسيد المنقح» التي يستعملها الفرنسيون اعتباطا للدلالة على المدارس الحرة. وبعض هذه «المسايد» سبق لها أن كانت مدارس حرة في فترة العشرينات، ثم ارتدت إلى مستوى مدرسة قرآنية بعد بضع سنوات.

والنوع الثاني يضم تلك المدارس الحرة التي افتتحت في أماكن لم تكن تتواجد بها من قبل. ولقد استمرت فاس، طيلة الثلاثينات، في حيازة قصب السبق في مجال المدارس الحرة. وعلى إثر النشاطات المتزايدة للوطنيين، عرفت المدارس انتشارا ابتداء من سنة 1933-1934، بحيث بلغ عددها بفاس سنة 1935، عشر مدارس، بما يناهز 1490 تلميذ. وقفزت سنة 1937 إلى عشرين مدرسة ثم إلى 21 مدرسة سنة 1943، بما يقارب 3755 تلميذ[24]. إلا أنه في أواسط الأربعينات، تجاوزت مدينة الدار البيضاء مدينة فاس. فتزايد عدد المدارس في المدينة الأولى من ستة سنة 1939 إلى تسعة عشر سنة 1945[25]. وهذا مؤشر على مركز الصدارة الذي أصبحت تحتله الدار البيضاء في الحياة الاقتصادية والحركة الوطنية بالمغرب.

أما بالنسبة لتلك المدارس الحرة التي انبثقت من «المسايد»، فبالامكان تمييز اتجاهين بشأنها.

---

23) المدرسة الأميرية وتسمى أيضا Le Collège Impérial شرعت في يناير 1942، واشتغلت حتى سنة 1950 تقريبا. وكانت تضم فصلين، واحد لكل أمير وسبعة أطفال آخرين اختارهم محمد الخامس. وكان المنهاج الدراسي مزدوجا، نصفه باللغة العربية والنصف الآخر باللغة الفرنسية. وهو منهاج رفيع المستوى. وجسدت هذه المدرسة التوسع العصري للأسلوب التقليدي في تربية الأمراء العلويين. وكان يسهر عليهم مدرسون خصوصيون متفرغون. كما كان السلطان يستقدم أساتذة عرضيين من كل أنحاء البلاد. ومن بين الأساتذة يمكن أن نذكر: محمد الفاسي أول وزير للثقافة، والمهدي بنبركة وأحمد باحنيني الوزير الأول الأسبق من 1963-1965، وأحمد رضا اكديرة وعبد الهادي بوطالب ومحمد بلعربي العلوي الأستاذ السلفي المرموق ذو الشخصية الجذابة. أنظر: عبد الله الجراري، من تاريخ **نهضتنا الحديثة** 1757-1956، الجزء الثاني، ص 22. وأيضا شهادة عبد الله الجراري، المقابلة السابعة 2 يناير 1969. وانظر باي Paye، ص 328.

وبالاضافة إلى دورها التربوي الصرف، لعبت المدرسة الأميرية دورا مهما لسببين آخرين، الأول هو أن محمد الخامس كان يستخدم المدرسة لربط الاتصال بقادة حزب الاستقلال واستشارتهم قبل اتخاذ القرارات المهمة، والثاني هو أن العديد من المغاربة المتقلدين لمناصب مهمة حاليا يدينون بنفوذهم للروابط الشخصية التي كانت لهم مع الأمراء أثناء تدريسهم لهم أو دراستهم معهم بالمدرسة. ويمكن أن نذكر من بن هذه الشخصيات أحمد رضا اكديرة ومحمد الفاسي وعبد الهادي بوطالب. وكلهم يستفيدون من روابطهم الشخصية بالملك الحسن الثاني.

أنظر: - Stuart H. Schaar, «The Failure of Multiparty Politics in Morocco», p. 6. - (وهو مطبوع غير منشور).

24) أنظر: Le Tourneau، ص 193، وباي Paye، ص.ص 361-362 و366، والهامش 3.

25) أنظر: - André Adam, Casablanca, (2 vols., Paris, 1968), Vol. 2, p. 461.

Scanned with CamScanner

الأول، هو أن الفقهاء المشتغلين «بالمسيد» بدأوا يشعرون بمضايقة المدارس الحرة لهم لاستقطابها للتلاميذ. ولكي يضمنوا البقاء، عمد بعض الفقهاء إلى إضافة بعض المواد في مسايدهم، محاولة منهم منافسة المدارس الحرة المتواجدة في منطقتهم. وإذا لم يكن بإمكانهم تدريس المواد الجديدة بأنفسهم، فإنهم كانوا يستقدمون شخصا آخر من خارج المسيد للقيام بذلك[26]. والاتجاه الثاني، هو اتصال الوطنيين بالفقهاء، وتشجيعهم لهم على تحديث مسايدهم. فكان الوطنيون يطلبون منهم الإلتحاق بحركتهم ودعم قضيتهم، وإن كان الوطنيون، في الحقيقة، هو الذين يسعون إلى مساعدة الفقهاء، ويرسلون الناس إلى مدارسهم لتلقين الفقهاء الأساليب الحديثة، و«تدريبهم» على المبادىء الأساسية للبداغوجيا[27]. ولما كان الفقهاء يعانون الأمرين من منافسة المدارس الحرة لهم، فإنهم كانوا أكثر تقبلا لمسعى الوطنيين[28].

ومن أمثلة المدارس الحرة التي توسعت بشكل كبير وارتقت درجات، في الثلاثينات، مدرسة بنغازي بفاس. فلقد ابتدأت تحت اسم **مدرسة العدوة** سنة 1924 بالزاوية الشرادية. وازدهرت المدرسة خلال فترة العشرينات، بحيث أنه حينما أصبح محمد بنعبد الله مديرا لها سنة 1930، كان بها 300 تلميذ. وكانت لجنة المدرسة مكونة من ثلاثة تجار وعالمين وعدل وطالب بالقرويين. فجمعوا 1 200 000 فرنك (حوالي 75 000 دولار آنذاك) من الأصدقاء والمتعاطفين. وشيدوا بناية جديدة من سبعة أقسام، سنة 1936. وارتفعت رسوم التسجيل بالمدرسة الجديدة التي سميت مدرسة بن غازي، من 15 فرنكا إلى 40 فرنك شهريا. وازداد عدد المسجلين إلى 500 تلميذ[29].

لقد قضى بنعبد الله الفترة الفاصلة بين 1937 و1939 بالسجن، شأنه في ذلك شأن عدد من المغاربة الآخرين، وذلك بسبب أنشطته السياسية. وبعد إطلاق سراحه، وضع لمدرسته برنامجا دراسيا مزدوجا عربيا-فرنسيا، وذلك كوسيلة لمكافحة الحماية. فلقد انصرفت همته إلى إعداد الشباب المغربي لمواجهة الفرنسيين والاجهاز عليهم. ولتدريس مجمل الشق الفرنسيّ من المنهاج، كانت المدرسة تعتمد على الأساتذة المغاربة الذين طردتهم مديرية التعليم العمومي لأسباب سياسية. كما كانت تستعين بالجزائريين واليهود. وكان بنعبد الله رجلا شديد الانضباط. وعرف عنه أنه كان يسرح المدرسين ويطرد التلاميذ إن جاءوا متأخرين للدرس. كما كان ينتقي مدرسيه بعناية فائقة، ويبخسهم أجورهم - حوالي

---

26) وهناك مثالان على هذه الظاهرة. ففي فاس، حول فضول أكومي «مسيده» بحي سيدي موسى إلى «مسيد» منقح، بإضافة بعض الدروس الأولية إلى حفظ القرآن سنة 1932 أو 1933. وفي الرباط، سار محمد موجوب المدور على نفس المنوال، بتحويل مسيد عتيق إلى مدرسة الخرازين سنة 1939 أو 1940 (شهادة إبراهيم الكتاني، المقابلة الثانية عشر، 10 يناير 1969).

27) شهادة الهاشمي الفلالي، المقابلة الثالثة 4 يونيو 1969. فلقد دأب حزب الاستقلال على هذه الممارسة في الأربعينات وأوائل الخمسينات، ونجح في ذلك إلى حد ما.

28) هناك ثلاثة أمثلة على هذا النهج، مثال مدرسة سيدي بومدين بفاس التي حولها فقيهها إلى مدرسة التقدم سنة 1939. ثم مثال «مسيد» بالدار البيضاء، قام الفقيه القائم عليه، الفقيه محمد الشطي، بتحديثه سنة 1943، بمساعدة الوطنيين، فحوله إلى مدرسة النجاح. ثم مثال «المسيد» الذي أسسه سنة 1933، بحي سيدي قدور العلمي بالمدينة العتيقة بمكناس، الفقيه الجيلالي المزوار. فقام بتحديثه سنة 1944-1945، بمساعدة حزب الاستقلال. وحوله إلى المدرسة الاسماعيلية (شهادة عبد السلام الفاسي، المقابلة الرابعة، 6 يناير 1969، وشهادة الهاشمي الفلالي، المقابلة الثالثة، 4 يونيو 1969، وشهادة مولاي مصطفى العلوي، المقابلة الثالثة 22 أبريل 1969).

29) شهادة محمد بنعبد الله، المقابلة الأولى 6 فبراير 1969.

1000 إلى 2000 فرنك في الشهر (20 دولارا ـ 40 دولارا في الأربعينات) بدعوى أنهم يؤدون واجبا وطنيا. ونظرا لاشتهار المدرسة بمستواها الرفيع، فإنها كانت تجلب الأطفال من أوساط العائلات الفاسية الشهيرة. ومن بين تلامذة **مدرسة بن غازي**، في الثلاثينات، عدد ضخم من المغاربة المتقلدين اليوم لأرفع المناصب[30].

وفي المدن المغربية الأخرى، يعود الفضل في انتشار المدارس الحرة، في الثلاثينات، إلى مبادرة فردين أو ثلاثة في كل مدينة. وكان معظم هؤلاء الأفراد من الأعضاء البارزين في الحركة الوطنية. وعادة ما كانوا يتصرفون بشكل انفرادي ـ خصوصا في الفترة السابقة لتشكيل «اللجنة» سنة 1934 ـ لكن في إطار إجماع الوطنيين على ضرورة إنشاء المدارس الحرة[31].

4 ـ انتشار المدارس الحرة بالمدن

لقد كانت المدارس الحرة في مغرب العشرينات ظاهرة حضرية صرفة[32]. غير أنه في الثلاثينات، عرفت المدارس الحرة انتشارا بأعداد هائلة في مدن المغرب[33]. وتناقض هذه الحقيقة فكرتين شائعتين وسائدتين حول الحركة الوطنية المغربية. إحداهما تفيد بأن الحركة الوطنية لم تنتشر بالبادية إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وتؤكد الثانية بأن هذا التوسع أعقب انتشار المدارس الحرة في المدن وانتقالها إلى البادية بعد الحرب العالمية الثانية[34]. والواقع أن انتشار الحركة الوطنية سبق انتشار المدارس الحرة بالبادية، بل وسهل عملية إنشائها. والواقعتان معا حدثتا في أواسط الثلاثينات، وليس بعد الحرب العالمية الثانية.

30) من أبرز خريجي مدرسة بن غازي نذكر الأسماء التالية: عبد الهادي بوطالب، وزير التعليم من سنة 1967 إلى 1968، ثم وزير الخارجية، ويتقلد اليوم منصب رئيس منظمة الايسيسكو. ومحمد عزيز الحبابي، أول مغربي يحصل على درجة الدكتوراه في الآداب من جامعة فرنسية، وعميد سابق وأستاذ للفلسفة بكلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط. وإبراهيم بوطالب، عميد سابق لكلية الآداب. وعبد الوهاب بنمنصور مؤرخ المملكة. وعبد الله الشرفي، سفير سابق للمغرب بإسبانيا. ومحمد العربي العلمي الذي ورد ذكره سالفا في معرض الحديث عن وفد الطلبة الفاسيين الذي أرسل إلى القاهرة، سنة 1938. وأحمد بنسودة مستشار الملك الحسن الثاني (شهادة محمد بنعبد الله، المقابلة الأولى 6 فبراير 1969. وشهادة عبد الله البورقادي، المقابلة الأولى 24 يناير 1969. ثم شهادة عبد الوهاب بنمنصور، المقابلة الأولى 13 ماي 1969).

31) من الأمثلة البارزة بهذا الصدد والتي نتوفر حولها على معلومات كافية نذكر المدارس الحرة التي افتتحها المختار السوسي وإبراهيم الالغي بمراكش سنة 1932 و1933، وزين العابدين بنعبود وأبو بكر القادري وأحمد معنينو وآخرون بسلا سنة 1932 و1933 و1936، وعبد الله كنون بطنجة سنة 1934 وأحمد الشرقاوي بالرباط سنة 1936 وإبراهيم الكتاني بفاس سنة 1941.

32) والاستثناء الوحيد الذي وقفنا عليه هي المدرسة التي أسست سنة 1927 بمداغ، وهو سوق أسبوعي أو قرية صغيرة تنتمي إلى قبيلة هوارة، وتقع بضعة أميال شمال بركان بإقليم وجدة. ولقد افتتحت هذه المدرسة بمبادرة من المكي بوتشيش، شيخ الزاوية الدرقاوية بمداغ، الذي ذهب إلى فاس واستقدم بوشتى الجامعي ليعمل مديرا وأستاذا وحيدا بمدرسته. وكان الجامعي آنذاك طالبا بالقرويين. فسير المدرسة لمدة سنة، قبل أن يعود إلى فاس ويدرس بمدرسة سيدي بناني ومدرسة النجاح. ثم أصبح بعد ذلك عضوا قياديا في الحركة الوطنية وعضوا في اللجنة. كما ساهم في حركة المدارس الحرة بالقنيطرة والدار البيضاء (شهادة علال الفاسي، المقابلة الأولى 25 ماي 1969. وشهادة بوشتى الجامعي، المقابلة الثانية 11 يونيو 1969).

33) يرتكز التصنيف المستعمل في هذه الدراسة لتحديد «الحواضر» و«المدن» و«القرى»، على المصطلحات المستعملة من طرف الرواة ولا يعتمد على أي معيار مطلق كمعيار السكان. «فالبادية» تشمل كل شيء خارج أهم الحواضر، كالمدن والقرى. وسنرى في الفصل الموالي كيف فتحت المدارس الحرة بالفعل في القرى، بعد الحرب العالمية الثانية.

34) أنظر على سبيل المثال:
–Douglas E. Ashford, Political Change in Morocco, (Princeton, 1961), p. 64.

ولربما كان بالامكان استشفاف دور الحركة الوطنية في التطورات التي عرفتها المدارس الحرة في الثلاثينات بالمدن بشكل أوضح مما كان عليه الأمر في الحواضر. فباستخدام الطريقة التي أتينا على ذكرها في بداية الفصل، كانت اللجنة ترسل أناسا إلى المدن أو تتصل بأعضاء الكتلة المحليين، وتشجعهم على إحداث المدارس الحرة وتسييرها. وينم هذا العمل عن عنصر ثابت للقيادة المركزية، بل إن أحد أعضاء اللجنة وصفه «بالحملة» القروية. فلقد شنت اللجنة عنوة هذه الحملة بالمناطق البربرية التي كان الفرنسيون يحاولون، من خلال سياستهم، منع تسرب «الأثر المفسد» للعرب الحضريين إليها. فالحملة التي أجريت من سنة 1934 إلى سنة 1937، وأعيد إجراؤها مرة ثانية من سنة 1940 إلى سنة 1944، تقدمت على ثلاث مراحل: 1 ـ أزرو والخميسات ومناطق الأطلس المتوسط المجاورة، 2 ـ إقليم وجدة، و3 ـ منطقة بني ملال، مرورا بقصبة تادلة وأبي الجعد والقصابي وميدلت[35].

ويوضح مثال بركان، بإقليم وجدة، كيف كان الوطنيون يعملون لانشاء المدارس الحرة بمدن المغرب، في أواسط الثلاثينات. فلقد زار وفد عن الكتلة برئاسة علال الفاسي وعمر بن عبد الجليل مدينة وجدة، في أوائل 1936. ومن هناك قاموا، صحبة عبد السلام الوزاني ممثل الكتلة بوجدة، بزيارة جانبية إلى بركان. وتمّ استقبالهم هناك من طرف لجنة مكونة من تاجرين وأحد الأعوان الطبيين. وكلهم أعضاء في الكتلة. وفي هذا اللقاء تمت إثارة مسألة افتتاح مدرسة هناك. فاتفقوا على تعيين عبد المالك بوتشيش، أحد العلماء، مديرا لها. وافتتحت المدرسة في صيف 1936، بسقيفة مكتراة لهذا الغرض. فكان بوتشيش يدرس النحو العربي ومبادىء الاسلام والأناشيد الوطنية، في حين كان أحد الفقهاء يقوم بتدريس القرآن. وفي أكتوبر 1937، في غمرة الاضطرابات السياسية لخريف تلك السنة، أقدم الفرنسيون على إغلاق المدرسة، وبقيت موصدة حتى سنة 1946[36].

ولقد كانت للوطنيين يد أيضا في إنشاء مدرسة حرة، في أوائل 1936، بعين بني مطهر بإقليم وجدة. ففي هذا المثال، أرلست اللجنة طالبا من القرويين، ليستشير عبد السلام الوزاني بوجدة، بشأن إنشاء مدرسة حرة ببركان. وأثناء تبادل المشورة، قام وفد من تجار عين بني مطهر، الواعين بمقاصد الكتلة، بإقناع الوزاني بإيفاد هذا الطالب إلى بلدتهم. وما هي إلا فترة قصيرة حتى افتتحت مدرسة هناك تحت إشراف ذلك الطالب القادم من القرويين. وكان وفد بني مطهر يضم رجلا من أصل

35) شهادة الهاشمي الفلالي، المقابلة الثانية 11 يناير 1969. ولقد أكدها الآخرون.

36) قدور الورطاسي: بنو يزناسن عبر الكفاح الوطني (مخطوط غير منشور)، الصفحتين 18-19. والمقابلة مع قدور الورطاسي بتاريخ 26 فبراير 1969. ومن الأمثلة الأخرى على مبادرة اللجنة إلى إنشاء المدارس الحرة بالمدن، والتي نتوفر بصددها على معلومات مفصلة، المدارس التي افتتحها إبراهيم الوزاني (من أبناء عمومة محمد بلحسن الوزاني) بتازة سنة 1932، ولجنة من ثلاثة تجار فاسيين بالقنيطرة، حيث كلفوا بوشتى الجامعي بإدارتها سنة 1935، وعبد السلام الوزاني (ممثل الكتلة بوجدة) سنة 1934 أو 1935 بوجدة، ومحمد بن عبد الله العلوي بالعيون (إقليم وجدة) سنة 1935، وعلال الفاسي بالقنادسة (قرب كولومب بشار بالجزائر) سنة 1936، ومولاي مصطفى العلوي بعين بني مطهر في نفس السنة.

ولا تحصر هذه اللائحة كل المدارس الحرة التي افتتحت بالمدن في الثلاثينات. فمن سنة 1935 إلى سنة 1937، افتتحت المدارس في كل من الجديدة (مدرستان) وأزمور ووزان وأسفي وسطات، وحتى في بعض المناطق القروية كصفرو وسيدي سليمان وسيدي يحيى الغرب (أنظر Paye، ص 361. وشهادة الهاشمي الفلالي، المقابلة الثانية 11 يناير 1969، وانظر أيضا Girardière الصفحتان 102 و107).

فاسي واثنين من فكيك[37]. ولقد دأب هؤلاء الناس على زيارة الوزاني بوجدة، من حيث لآخر، ليبقوا على اتصال بأنشطة الكتلة. وهذا مؤشر على درجة توغل الحركة الوطنية في البادية، أواسط الثلاثينات.

وعموما، فإن تواجد التجار الفاسيين ذوي العقلية المتمدنة، ساهم كثيرا في انتشار المدارس الحرة بمدن المغرب الشرقي. ففي غضون سنوات قلائل من إقامة الحماية الفرنسية، أدرك هؤلاء الناس عبثية الانتفاضات الشعبية ضد الجيوش الحديثة، وتنبهوا للآفاق الجديدة المفتوحة أمام التوسع التجاري بالمناطق المحتلة حديثا[38]. إلا أن النفوذ الاسباني حاصرهم شمالا. ولم يكونوا يعيرون أية أهمية للمناطق الجبلية والصحراوية بالجنوب. كما كانوا عاجزين عن التحرك بفعالية في الدار البيضاء التي كانت خاضعة لرقابة مشددة. وهكذا سعى المقاولون الفاسيون في أواخر العشرينات، وخلال سنوات الهدوء التي أعقبت ثورة عبد الكريم الريفية (1921 - 1926)، إلى اقتناص الفرص التجارية المتاحة بالمدن الجديدة في الشرق. ويمكن رسم خط تحركهم المستمر على خريطة المغرب، في اتجاه الشرق من فاس إلى تازة فكرسيف وتاوريرت، وخاصة العيون، ومن هناك إلى بركان ووجدة فعين بني مطهر.

وفي بعض الحالات، كانت الكتلة تبسط سيطرتها على المدارس الحرة القائمة فعلا في بعض المدن. وهو ما كان يبث الذعر في قلوب الفرنسيين. وفي حالات أخرى، كان الأفراد المؤسسون للمدارس الحرة يتجنبون عنوة مخالطة الأحزاب السياسية. ومن أمثلة ذلك، مدرسة **زيري ابن عطية** بوجدة، التي افتتحت سنة 1939 أو 1940. وكانت آراء مديرها، **مصطفى المشرفي، تختلف** ووجهات نظر الأحزاب السياسية. وكان المشرفي، الوطني المخلص، من أوائل من زج بهم الفرنسيون في السجون بوجدة، ولم يطلق سراحه إلا بعد سنوات عدة[39].

وفي الأخير، نعرض لبعض المدارس العلمية بسوس التي تم تجديدها وتحويلها إلى مدارس حرة، كمدرسة مولاي سعيد العلوي بتارودانت، حوالي سنة 1932[40]. ويتميز التعليم الملقن بمدارس سوس الحرة، عموما، بطابعه الديني، أكثر من أي مكان آخر بالبلاد. وليس من الثابت أن الكتلة أو أي حزب من الأحزاب السياسية التي أعقبتها، كانت تلعب دورا ما في تجديدها أو تسييرها.

5. أحمد بلفريج وأول مدرسة مزدوجة

يعد أحمد بلفريج الشخصية القيادية الثانية بعد علال الفاسي في الحركة الوطنية المغربية. ولقد تلقى تعليما مزدوجا عربيا فرنسيا. فكان يتردد على مدرسة وزهرة لأخذ دروس في اللغة العربية، وهو

---

37) شهادة مولاي مصطفى العلوي، المقابلة الأولى 20 ماي 1968، والمقابلة الرابعة 22 فبراير 1969.

38) أنظر:
– Jacques Berque, French North Africa, Jean Stewart, trans. (New York, 1967), p. 165.
وللاطلاع على تقرير مثير حول سلوك التجار الفاسيين وانتشارهم بالمناطق الأخرى من المغرب، أنظر:
– John Waterbury, The Commander of the Faithful, (New York, 1970), pp. 98 FF.

39) شهادة محمد محيي الدين المشرفي، المقابلة الأولى 27 يناير 1969.

40) وتم تجديد مدرسة من هذا النوع على يد فقيهها الوفقاوي مسعود بايغيلالان، وهي قرية قرب أكادير، قبل سنة 1943. ومن الأمثلة الأخرى، مدرسة إيكودار ومدرسة ماسة قرب تزنيت، ومدرسة تمنار ومدرسة بنكرير (شهادة أحمد معنينو، المقابلة السابعة 24 أبريل 1969، وشهادة الحسين وجاج، مقابلة 5 ماي 1969) إلا أننا نقر بأن معلوماتنا حول هذا الموضوع هزيلة.

تلميذ آنذاك في مدرسة أبناء الأعيان بالرباط. وفي سنة 1927-1928، درس بجامعة فؤاد الأول بالقاهرة. أما بقية دراساته فتابعها في أحسن المدارس الفرنسية بالرباط وباريس. وأحرز سنة 1932 على شهادة الاجازة ودبلوم الدراسات العليا من السوربون. وينحدر بلفريج من أسرة متواضعة. غير أن خالـه، امحمد جسوس، الذي لم يخلف ولدا، تبناه، وسهر على تربيته. وهكذا حصل على كل المؤهـلات - السنـد المالي والباكلوريا الفرنسية من ثانوية هنري الرابع بباريس - الضرورية لافتتاح مدرسة حرة مزدوجة معترف بها من طرف الحماية كمدرسة خصوصية. فافتتح بلفريج مدرسته في أكتوبر 1934، في المنزل الذي تركه له خاله أثناء اعتكافه بمكة. فأطلق عليها اسم مدرسة امحمد جسوس. وفي السنة التالية، ورث بلفريج ثلث تركة خاله، فوظفه في تمويل بناء بناية جديدة لايواء مدرسته[41].

وحينما شرعت المدرسة في العمل بمنزل جسوس، آوت حوالي 100 تلميذ، وقفز عدد المسجلين إلى 200-250 تلميذ، حينما تمَّ بناء البناية الجديدة بعد ثلاث سنوات. وبلغ عدد المسجلين سنة 1943 حوالي 500 منهم 200 تلميذ داخلي[42]. وكانت رسوم التعليم بها عالية نسبيا، حيث كانت تتراوح ما بين 200 و250 فرنكا (حوالي 15 دولارا آنذاك) شهريا، الشيء الذي يعني بأن المدرسة كانت مخصصة أساسا لأحسن عائلات الرباط. كما كان التلاميذ الداخليون يؤدون 700 إلى 750 فرنكا شهـريا. وكـان بلفـريج يسهـر على انتقاء مدرسيه بعناية فائقة، ويفرد لهم مرتبات عالية. فكانت مدرسته، في ذلك الوقت وحتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، المدرسة الوحيدة التي كانت مرتباتها أعلى من مرتبات مدارس الحماية. وأصبحت المدرسة مختلطة سنة 1944، حينما سجل بلفريج بنته بها. وما إن حلت سنة 1946، حتى كان ثلث التلاميذ تقريبا من الاناث. وبنيت سكنى ثانية للبنات في نفس الفـترة تقريبا[43]. ولا زالت المدرسة تعرف ازدهارا تحت نفس العهدة إلى اليوم، إذ بلغ عدد المسجلين بها 1700 مسجلا (1970)، وهذا ما يعد عموما عملية مربحة.

وبتمكـين التلاميذ من تكوين متين في اللغتين الفرنسية والعربية، كان بلفريج يتوخى بلوغ مقصـدين بمـدرسته. الأول، هو ضمان تضلع عدد من الأطفال المغاربة الذين تلقوا تعليما فرنسيا عصريا، مثل بلفريج نفسه، في لغتهم وثقافتهم. والثاني، هو أن المدرسة، بمستواها التعليمي الرفيع المشفوع بشهادة الدروس الابتدائية الاسلامية، كانت تمكن التلاميذ من الوصول إلى تعليم أعلى بولوج «الثانويات الاسلامية» أو الثانويات الفرنسية في بعض الحالات الاستثنائية. فساهم بذلك في إعداد أطر المستقبـل. فغالبا ما كانت مدارس الحماية تسلم شهادة الدروس الابتدائية الاسلامية كشهادة ختـامية، يصبـح بعدها الخريجون موظفين صغارا. وكانت سياسة الحزب تجاه المدرسة تتمظهر على مستويين: فعقب تأسيس حزب الاستقلال، سنة 1943، أصبحت رسوم التعليم بالمدرسة الباهضة نوعا من الدعم التكميلي لواجبات الانخراط في الحزب، كما أن النضالية الوطنية للآباء وظفت، على ما يبدو، كمعيار لقبول التلاميذ أمام وفرة الطلبات.

---

41) شهادة عثمان جوريو، المقابلة السابعة، 20 فبراير 1969. وشهادة إبراهيم الالغي، المقابلة الأولى 14 ماي 1969.

42) شهادة عثمان جوريو، المقابلة السابعة، 20 فبراير 1969. وانظر باي Paye، المرجع السابق، ص 365.

43) شهادة عثمان جوريو، المقابلة الأولى 13 نونبر 1968. والمقابلة الثانية 26 نونبر 1968، والمقابلة السابعة 20 فبراير 1969.

ويتبوأ اليوم خريجو هذه المدرسة مكانة بارزة تتناسب وعددهم، كما أن مراتبهم تشمل عددا مهما من الموظفين الحكوميين السامين والمتوسطين. ومن بينهم، سنة 1969، وزير الفلاحة أحمد بركاش، ووزير الأشغال العمومية محمد العيماني، ووزير التجارة والصناعة جواد بنبراهيم ووزير بالديوان الملكي مجيد بنجلون.

6. رد الفعل الفرنسي

لما تكاثرت المدارس الحرة خلال الثلاثينات، أبدت الاقامة العامة انشغالا متزايدا بظاهرة لم تكن تتحكم فيها. ففي الفترة التي افتتح فيها بلفريج مدرسته، سنة 1934، لم يكن هناك أي تشريع بإمكان الفرنسيين تطبيقه على المدارس الحرة. فظهير 19 أكتوبر 1919، وظهيرا 14 شتنبر و29 أكتوبر 1921 تخصص المدارس الخصوصية للأجانب[44]. ومدرسة بلفريج كانت مخصصة بشكل جلي لأبناء المغاربة، وبالتالي لم تك تندرج في فئة المدارس الخصوصية بالمعنى الدقيق للكلمة. ومع ذلك، اعترفت بها مديرية التعليم العمومي كمدرسة خصوصية. أما بقية المدارس الحرة التي افتتحت سنة 1934، فلم تكن مؤهلة للارتقاء إلى مرتبة المدارس الخصوصية. وعلى عكس ما يعتقد، فإن الاعتراف في نظر مديري المدارس الحرة، يعني المزيد من التقييدات والمراقبة، لهذا كان هؤلاء الناس راضين تماما لكون الفرنسيين يعتبرون مدارسهم «مسايدا».

لقد أدى إنشاء بلفريج لمدرسته سنة 1934، إلى تنبه الفرنسيين إلى مغبة احتضان الوطنيين للشباب. فأصبحت مديرية التعليم العمومي أكثر انشغالا بهذا الأمر. وبات من الضروري، بالنسبة لهذا الجهاز، توضيح الوضعية ووضع نظام لمدرسة بلفريج القائمة فعلا وللمدارس التي قد تتلوها. وفي هذا السياق، أقدمت مديرية التعليم العمومي على صياغة ظهير فاتح أبريل 1935 المتعلق بالتعليم الخصوصي الابتدائي الخاص بالمسلمين[45]. ويطبق هذا الظهير على مدارس المسلمين الخصوصية التشريعات والتنظيمات المطبقة على مدارس الأجانب الخصوصية. غير أن الفصل السابع منه، والذي أضيف بطلب ملح من السلطان محمد الخامس، يستثني المدارس القرآنية من دائرة تطبيق هذا الظهير. إلا أن مديرية التعليم العمومي، بإدراجها الفصل السابع المستثني للمدارس القرآنية، فتحت للمدارس الحرة، عن غير قصد، فجوة أحسنت استغلالها للافلات من تنظيمات ومقتضيات ظهير أبريل 1935. وإذا كان هذا الظهير قد أخفق في مراقبة انتشار المدارس الحرة، فإنه لم يعمل أيضا على مساعدة وتسهيل نمو هذه المدارس، كما يؤكد ذلك هالستيد[46]، بل اقتصر أثره على دفعها إلى اتخاذ مظهر المدارس القرآنية، وهي ممارسة كانت سارية بالفعل سنة 1935.

وأمام غياب المراقبة الفعلية، تضاعفت انشغالات الفرنسيين «بمشكل» المدارس الحرة في أواسط

44) للاطلاع على هذه الظهائر، أنظر الجريدة الرسمية، المجلد الثامن، عدد 368 (10 نونبر 1919). الصفحات 1282-1284، والمجلد العاشر، عدد 465 (20 شتنبر 1921)، الصفحات 1459-1460، والمجلد العاشر، عدد 471 (1 نونبر 1921)، ص 1699.

45) أنظر: – Claude Collet, «L'enseignement Privé Musulman à Casablance», (mémoire de stage, ENA, janvier, 1949), p. 5.

ويمكن الوقوف على نص الظهير في:

– Paul-Louis Rivière, éd., Traités, codes et lois du Maroc : Supplément pour 1936, (Paris, 1936), pp. 41-42.

46) هالستيد، المرجع السابق، ص 162.

الثلاثينات، إذ اكتشفوا ضلوع الوطنيين فيها، مستغلين، في رأي الفرنسيين، رغبة الآباء المغاربة في تعليم أبنائهم تعليما دينيا. فإذا كان الآباء يعتبرون التعليم الديني غاية في حد ذاته، فإن الوطنيين، في نظر سلطات الحماية، يرون فيه وسيلة لتحقيق أهدافهم السياسية. وكان الفرنسيون يعزون نجاح الوطنيين في إنشاء المدارس الحرة إلى المزج بين التعاليم الشرقية والأساليب الأوربية. فالتعاليم كانت إسلامية مستوحاة من المؤتمر الاسلامي المنعقد بالقدس، في شهر دجنبر من سنة 1931. أما الأساليب فكانت مستلهمة من الطرق التي طورتها إيطاليا وألمانيا الفاشيتان، في ميدان تكوين الطفولة، إذ كان الوطنيون يتخذونها قدوة.

«فبتدريسهم التاريخ المغربي، ابتدعوا فكرة الوطن التي لم تكن حتى ذلك الحين معروفة، ثم مجدوها بالأناشيد والترانيم. وأبرزوا مثال مصر وسوريا في معركتهما ضد الغزاة المسيحيين، وحصولهما على استقلالهما. وبتوظيفهم للتفاسير المتحيزة للسور والأحاديث، أججوا التعصب الاسلامي. فأصبحت كلمة «الجهاد» على كل لسان. فالفرنسي المسيحي يضطهد الاسلام، ويتحتم على كل مسلم أن يثور ضده[47]».

وفي الوقت الذي أنشئت فيه مدرسة بلفريج، سنة 1934، كان مسؤولو الحماية يتوجسون خيفة من أن يسيطر الوطنيون على أفئدة الشباب. وتأكدت هذه المخاوف، حينما شارك تلامذة المدارس الحرة في المظاهرات التي نظمها الوطنيون بفاس ووجدة سنة 1936، وعبر أرجاء المنطقة الفرنسية سنة 1937[48]. وفي بعض الحالات، كانت المدارس الحرة تنتشر على حساب مدارس الحماية. ففي سيدي سليمان، على سبيل المثال، انخفض عدد المسجلين بالمدرسة الفرنسية الاسلامية المحلية من 76 تليمذا في أكتوبر 1936 إلى 43 تلميذا في السنة الموالية، عقب إنشاء مدرسة حرة هناك[49].

وبطبيعة الحال، سعى الفرنسيون إلى السيطرة على المدارس الحرة. وكانوا يودون. على الأقل، معرفة عدد التلاميذ المترددين عليها، والدروس الملقنة ومضمون الاختبارات. ولاقامة هذه المراقبة، لجأت الاقامة العامة إلى المخزن، واستصدرت ظهيرا ومرسوما وزاريا مؤرخا بيوم 11 دجنبر 1937[50]. وتتعلق فحوى هذا التشريع بحصر المواد الملقنة «بالمسيد» في القرآن والبرنامج الدراسي التقليدي، وإلزام كل المدارس الخصوصية التي تلقن مواد حديثة بالتصريح بذلك لدى مديرية التعليم العمومي والخضوع لمراقبتها. غير أن الاقامة العامة عمليا لم تكن متشددة في تطبيق الظهير الجديد. فبعد قلاقل شتنبر 1937، والقمع الذي أعقبه، بدا من الأجدى للفرنسيين، في وقت كانت فيه إرهاصات الحرب بأوربا لائحة في الأفق، تجنب أي تعقيد جديد بالمغرب[51].

---

47) أنظر جيراردير Girardière المرجع السابق، ص 107. ورغم أن روايته مبالغ فيها، فإن أحد الرواة ذكر لنا بهذا الشأن تأثير منشور من 39 صفحة، كتبه لبناني يدعى الشيخ يوسف النبهاني، وعنوانه كالتالي **مختصر إرشاد الحيارى في تحذير المسلمين من مدارس النصارى** (حلب 1351-1932) (شهادة أحمد معنينو، المقابلة الرابعة 17 أبريل 1969). ورغم أن خطابه واضح فإن هذا النص لا يشكل بالضرورة جزء من التعاليم الاسلامية.

48) يشير شارل أندري جوليان بهذا الشأن إلى أن علال الفاسي زعيم الحزب الوطني كان يستمد سنده سنة 1937 من «العناصر الموالية، خصوصا في أوساط تلامذة المدارس الحرة» (المرجع السابق، ص 165).

49) جيراردير، المرج السابق، ص 102.

50) يمكن الاطلاع على نص الظهير والمرسوم الوزاري في الجريدة الرسمية، المجلد 26، عدد 1313 (24 دجنبر 1937)، ص.ص 1645-1646.

51) باي Paye، المرجع السابق، ص.ص 363-364.

وعوض التطبيق المتشدد لظهائر أبريل 1935 ودجنبر 1937، حاولت الحماية، في وقت تم فيه نفي بعض الزعماء الوطنيين، كبح جماح المدارس الحرة أو، على الأقل، إيقاف انتشارها، وذلك بتوسيع المدارس الفرنسية الاسلامية وإجراء تحويرات في مناهجها. ففي سنة 1937، حصل المقيم العام الجنرال نوكيس Noguès على اعتمادات من ميزانية الحماية للسنة اللاحقة لأداء مرتبات مائة مدرس، وبالتالي افتتاح 100 فصل جديد للتلاميذ المسلمين[52]. وفي سنة 1942، تغير المنهاج الدراسي في المدارس الابتدائية التابعة للحماية، من 25 ساعة باللغة الفرنسية وخمس ساعات باللغة العربية أسبوعيا، إلى 21 ساعة بالفرنسية و10 ساعات بالعربية وخمس ساعات مخصصة للقرآن أسبوعيا. واعتبرت الساعات الاضافية المخصصة للقرآن ساعات على هامش الحصص المنتظمة[53].

واستخدم الفرنسيون أيضا، خلال الثلاثينات، تكتيكات أقل ليبرالية ضد المدارس الحرة، كمضايقة الأشخاص الذين يكرون عقاراتهم لايواء المدارس. وحينما أفلتت زمام الوضعية السياسية من أيدي الفرنسيين، بادروا إلى إغلاق العديد من المدارس الحرة. وهكذا كان الأمر خصوصا خلال أحداث شتنبر 1937، وبعدها مباشرة، حينما أغلقوا المدارس بفاس والقنيطرة ووجدة وبركان وعين بني مطهر والعيون (وجدة) وربما في أماكن أخرى أيضا. وبقيت المدارس مغلقة في بركان وعين بني مطهر والعيون إلى غاية 1946. بينما أعيد فتح المدارس المتواجدة في المراكز الآهلة بالسكان والمتمتعة بدعم شعبي قوي ومتقدم، وذلك بعد فترة قصيرة إلى حد ما من إغلاقها.

والخلاصة، أن ما كان الفرنسيون يعارضونه، في الواقع، بشأن المدارس الحرة، ليس تدريسها لمواد حديثة أو مواد تقليدية، بل نشرها للروح الوطنية. فلم يحدث أن أغلقت المدارس لأن مادة الحساب أو التاريخ أو الجغرافيا تدرس دون رخصة. بل إنه في حالة **مدرسة بن غازي**، كانت مديرية التعليم العمومي تقدم العون بمدها بالمدرسين بناء على طلبها[54]. وحينما كان مديرو المدارس يسجنون أو ينفون، فإنما كان ذلك بسبب أنشطتهم السياسية التي كانوا يمارسونها غالبا خارج المدرسة ممارستهم لها داخلها.

7. نمو تطوان المنفصل

لقد سمحت جملة من الظروف المتباينة بمنطقة الحماية الاسبانية بالشمال، للمدارس الحرة بالنمو في فترة الثلاثينات، بشكل أسرع من المنطقة الفرنسية بالمغرب[55]. فمنذ بداية عهد الحماية سنة 1912، كانت الجهود التعليمية الاسبانية أضعف بكثير من مثيلاتها الفرنسية. لهذا فإن التحليل الوارد في الفصل السابق والمتعلق بالتحدي الذي تطرحه مدارس الحماية في المنطقة الفرنسية، لا ينطبق على

52) أنظر: – Conseil du Gouvernement : Section Française, Sessions de 21-23 décembre 1937, (2 Vols., Casablanca, 1938), Vol. 1, p. 6.

53) شهادة محمد محيي الدين المشرفي، المقابلة الثالثة 3 فبراير 1969. وينبغي الاقرار بأنه، إضافة إلى ضغط المدارس الحرة، فإن التغيير أملته رغبة فرنسا في أخذ زمام المبادرة، والحرب في أوجها، لتكريس التعليم والخطو خطوة إلى الأمام تجاه المطامح المغربية.

54) رسالة من لوسيان باي Paye إلى المؤلف مؤرخة بيوم 2 دجنبر 1968.

55) وللاطلاع على وصف للوسط السياسي بالمنطقة الشمالية في الثلاثينات، أنظر ريزيت Rézette السالف الذكر، ص.ص 113/-128، وهالستيد، ص.ص 257-260، وأشفورد، ص.ص 45-51.

التطورات التي عرفتها المدارس الحرة بتطوان. ثم إن صيرورة التطورات الداخلية بإسبانيا، في الثلاثينات، شجعت على سن سياسة متساهلة في المنطقة الاسبانية من المغرب. بل وأدت إلى تعاون كبير ومساعدة جمة في مشاريع المدارس الحرة بتطوان. وعلى وجه الخصوص، أدى اندلاع الحرب الأهلية الاسبانية في يوليوز 1936، إلى نهج سياسة قمعية طائشة بتطوان، ابتداء من تلك الفترة[56].

ويمكن استشفاف الموقف الاسباني الناجم عن اندلاع الحرب الأهلية بجلاء من خلال مثال **المعهد الحر** الذي أسس بتطوان سنة 1937. فلقد كانت اللجنة المؤسسة للمعهد تضم أعضاء قياديين في الكتلة، كعبد الخالق الطريس والمكي الناصري والطيب بنونة. وافتتح المعهد الحر كثانوية حرة، وهي الأولى من نوعها بالمغرب، وذلك في شهر فبراير 1936، ببناية متواضعة. غير أنه في شهر شتنبر من نفس السنة، أي بعد شهرين من اندلاع الحرب الأهلية، منحت السلطات الاسبانية للمدرسة بناية جديدة كانت ستأوي مدرسةً ابتدائية عمومية (إسبانية)[57]. وفي نهاية 1936، أرسل **حزب الاصلاح** الذي أسسه الطريس حديثا، وفدا من الطلبة التطوانيين إلى القاهرة ليتابعوا دراستهم بجامعة فؤاد الأول، وكان من بينهم تسعة طلبة من المعهد الحر[58].

وفي سنة 1937، افتتح بتطوان **المعهد الخليفي للأبحاث** بتمويل كامل من إسبانيا. وعين المكي الناصري مديرا له. وفي سنته الأولى، استخدم المعهد لاعداد أربعين تلميذا من المنطقة الاسبانية لولوج الجامعات المصرية في السنة الموالية. ولايواء وفد أوسع بالقاهرة، أنشئت بعثة ثقافية تدعى **بيت المغرب** هناك، سنة 1938، تحت إشراف المكي الناصري مرة أخرى[59]. وفي هذه الفترة، دفعت الخلافات الشخصية والسياسية بالمكي الناصري إلى ترك **حزب الاصلاح** التابع للطريس، وتشكيل **حزب الوحدة المغربية**، في أوائل 1937. ونظرا لافتقاده للقوة والسند المالي بالمنطقة الشمالية، اضطر الناصري إلى الاتكال على مساعدة السلطات الاسبانية لدعم ومواصلة أنشطته. ووجد المندوب

---

56) شن فرانكو هجومه ضد القوات الجمهورية بإسبانيا بجنود إسبان ومغاربة، إنطلاقا من منطقة شمال المغرب. وخاض حوالي 50.000 إلى 60.000 مغربي الحرب الأهلية الاسبانية في صفوف حركة فرانكو الوطنية. وجند العديد منهم من المنطقة الفرنسية، انطلاقا من المنطقة الاسبانية بالشمال ومن الثغر الاسباني بإيفني في الجنوب.

57) أنظر: - Remando Valderrama Martinez, Historia de la Acción cultural de España en Marruecos (1912-1956), (Tetuan, 1956), pp. 547, 549.

شهادة المكي الناصري، المقابلة الثانية 14 دجنبر 1968. ويذكر شارل أندري جوليان حول هذه النقطة (ص 156-157) بأن فرانكو استقبل وفدا من الوطنيين المغاربة وممثلي الخليفة الذين جاؤوا إلى إشبيلية في أواخر الصيف أو بداية خريف 1936. ووعد الوفد بأن المنطقة الشمالية الخاضعة لاسبانيا ستصبح مستقلة تماما بعد انتصاره، وفي الوقت نفسه سمح للوطنيين بتأسيس مدارس حرة ووضع رهن إشارتهم بناية أنيقة لايواء المعهد الحر.

58) شهادة المهدي بنونة، المقابلة الثالثة 6 مارس 1969. وكان الوفد الممول من قبل حزب الاصلاح وآباء التلاميذ، يضم أحمد بنعبود الذي تقلد فيما بعد مناصب دبلوماسية مهمة، وكان سفيرا للمغرب بالبرازيل، ومحمد المنفيوي الذي كان أيضا سفيرا مفوضا بوزارة الخارجية، ومحمد بن حداد، وكيل عام للملك.

59) وبخلاف وفد حزب الاصلاح، الذي سجل كل أعضائه بجامعة فؤاد الأول، فإن ما يزيد على نصف طلبة بيت المغرب سجلوا أنفسهم بدار العلوم، أو كان أغلبهم يتابع الدروس التقليدية بالأزهر. والوفدان معا، إضافة إلى وفد ثالث التحق بهما سنة 1937، كانا تحت إشراف الحزب الوطني بالمنطقة الفرنسية. ووظفت البعثة عددا من الأساتذة والعلماء المصريين للتدريس بتطوان. ويمكن الاطلاع على وصف مفصل للبعثة في:
- Capitaine d'Arcimoles, «Le Beit el-Maghreb», (mémoire de satge, 5/1/1942, CHEAM).

السامي الاسباني الجديد الكولونيل خوان بكبيبر Juan Beigbeber في المكي الناصري وسيلة لانشاء اتجاه سياسي منافس لحزب الاصلاح . ومن خلال لعبة «فرق تسد» التقليدية ، حاول إضعاف الحركة الوطنية بالمنطقة الشمالية . وإذا كان نجاح هذه السياسة أمرا غير مؤكد ، فإن من بين نتائجها تمكين المكي الناصري من المال الوفير لتنفيذ مشاريعه التعليمية[60] .

وفي سنة 1937 ، أسس المكي الناصري معهد مولاي المهدي بتطوان . وعلى الرغم من أن مجلس المدرسين الذي يقرر المنهاج مكون من أعضاء حزب الوحدة المغربية أساسا ، فإن الناصري احتفظ بتسجيل وملكية المعهد في اسمه الشخصي ، حتى يتجنب كل تدخل للسلطات الاسبانية . وكانت فصول المعهد تتدرج من روض الأطفال ، وتنتهي بقسم الباكلوريا . كما كانت تضم قسما لتكوين المعلمين . وكان معهد مولاي المهدي يتوفر أيضا على داخلية بأجنحة خاصة للأطفال الصغار والكبار ، الشيء الذي يعني بأن التلاميذ كانوا يفدون من سائر أرجاء المنطقة الاسبانية[61] . ولإحداث باكلوريا مغربية ، اجتمع نفر من المهتمين من المدارس الحرة بتطوان ، مرات عديدة ، لوضع منهاج دراسي مدقق . فأقر ظهير 31 دجنبر 1940 الباكلوريا المغربية التي وضعت لتعادل امتحان الدخول للجامعات المصرية . وهكذا أصبح بإمكان تلامذة المدارس الحرة بتطوان الحصول على شهادة الباكلوريا رسميا ابتداء من سنة 1943[62] .

وبإحداث الباكلوريا المغربية في المنطقة الشمالية ، سنة 1940 ، تمَّ تسجيل تقدم كبير على تطورات المدرسة الحرة بالمنطقة الفرنسية ، حيث لم تحدث هذه الشهادة إلا بالحصول على الاستقلال سنة 1956 . ولقد كانت مشاريع الناصري المتعددة متكاملة ، بحيث لم تنجز مثيلاتها بالمنطقة الفرنسية إلا بعد انقضاء عدة سنوات . وهكذا كان الاسبان في معهد مولاي المهدي يدرسون الاسبانية ، والمغاربة يلقنون العربية والمواد الاسلامية ، والمصريون الذين وظفهم بيت المغرب بالقاهرة يدرسون العلوم الحديثة والرياضيات . وكانت المدارس الحرة بتطوان تتوخى تقديم تعليم حديث باللغة العربية كلية . وغالبا ما كانت الدراسات تستكمل بجامعات الشرق الأوسط ، وذلك لإعداد الأطر اللازمة لمنطقة الشمال ، كالمدرسين والمحامين والمهندسين والأطباء والاخصائيين الزراعيين[63] . ومن بين خريجي هذه المدارس ، يوجد عدة مديري مدارس وقضاة وموظفين حكوميين ، وعدد مهم من الضباط بالقوات الجوية المغربية . ومن أهم منجزات مدارس تطوان الحرة على الاطلاق ، مستوى التعريب العالي الذي تم إحرازه في المدارس العمومية بالمنطقة الاسبانية في مطلع الاستقلال .

---

60) لقد كان بيت المغرب يكلف الاسبانيين وحده حوالي 6000 جنيه مصري سنويا (حوالي 30.000 دولار في ذلك الحين) . وهي نفقة كانت إسبانيا تتحملها على الرحب والسعة ، من أجل اكتساب الحظوة بالشرق الأوسط ، في غياب فرنسا (أرسيموليس السالف الذكر ، ص 7) .

61) شهادة المكي الناصري ، المقابلة الثانية 14 دجنبر 1968 ، والمقابلة الخامسة 6 شتنبر 1969 .

62) شهادة المكي الناصري ، المقابلة الثالثة 26 يناير 1969 ، والمقابلة الرابعة 16 فبراير 1969 . أنظر أيضا مارتينز ، ص 294 . ومما لا شك فيه أن إحداث الباكلوريا المغربية هو الذي دفع بالسلطات الاسبانية إلى إنشاء أول ثانوية عمومية ، بتطوان سنة 1942 .

63) من المقاصد الحالة للناصري إمداد وتوسيع الهيئة التدريسية للمدارس الحرة التي قام هو وحزبه بتأسيسها . وهكذا أصبح محمد الريفي ، الذي كان ببيت المغرب في القاهرة ، مديرا لفرع معهد مولاي المهدي بطنجة . ومدير المدرسة ، فيما بعد ، محمد العمارتي ، من خريجي المدرسة الأم بتطوان . وفي أوائل الخمسينات ، أصبح أحمد التمسماني ، أحد تلامذة بيت المغرب ، مديرا للمدرسة الأم .

غير أن بعض الأنشطة الفرنسية بالمغرب، حوالي سنة 1920، دفعت بالوطنيين المغاربة الشباب الصاعدين إلى التنديد بالظهير، باعتباره وسيلة «للقضاء على الاسلام بالمغرب»، وذلك لسبب بسيط، هو تزامن الظهير مع تفشي الدعاية التبشيرية. فلقد روجت، آنذاك، أوساط النائب البابوي بالرباط الأسقف فيل Viel، الفكرة القائلة بأن تعلق البرابرة بالاسلام ليس إلا سطحيا، وأنه ببذل القليل من الجهد، يمكن تنصيرهم. ولقد روج لهذه الدعاية على أعمدة المغرب الكاثوليكي *Le Maroc Catholique* لسان حال النيابة البابوية، وفي مجلة تاريخ البعثات *La Revue d'histoire des missions*. وبالاضافة إلى الدعاية التي كان يتزعمها الأسقف فيل Viel، بذل العقيد مارتي Marty، الموظف السامي بالاقامة العامة، جهودا مضنية لتوزيع نسخ من كتاب إرنست رينان Ernest Renan حياة المسيح *La vie de Jésus* مترجما إلى اللغة العربية، وتنصيب القبائليين المتنصرين كتابا «للجماعات»[2].

وبظهور الظهير البربري كأداة لمهاجمة الاسلام، تأججت مشاعر الشباب المغربي. وجعلت الحملة التي شنت ضد الظهير، من الوطنيين السلفيين أبطالا للاسلام. لكن، وعلى عكس افتراضات بعض الكتاب الفرنسيين، لم تبدأ الوطنية المغربية سنة 1930، بل الأصح أنها نشأت عضويا من تلك الجهود الاصلاحية التي بذلت في أواخر القرن التاسع عشر، مرورا بالسلطان مولاي عبد الحفيظ (1908-1912) الذي كان سلفيا هو أيضا، والشيخ أبي شعيب الدكالي ومحمد بلعربي العلوي، فالجمعيات السرية لأواخر العشرينات ثم تلك المدارس الحرة الأولى التي كانت تتوخى في العشرينات بعث الروح الوطنية. ولقد وضع الظهير البربري بين يدي المصلحين المغاربة (القليلي العدد آنذاك) قضية جاهزة، لم يتوانوا في استغلالها بكل الوسائل المحدودة التي بأيديهم ـ كالخطب والصلوات الجماعية بالمساجد والصحافة ـ وذلك لجلب الدعم الشعبي الواسع لجهودهم[3]. وكان من الآثار الفعلية لظهير 1930، أنه صهر في حركة واحدة ما كان حتى ذلك الحين مجرد طموحات غامضة ومبعثرة. واعتبارا للمحتوى السياسي المتزايد لتحركات المصلحين، بعد سنة 1930، فإن المرء لا يسعه ألا يصفها، بحق، من هذه الزاوية، بأنها كانت نشاطات «وطنية».

أما فيما يخص المدارس الحرة، فإن الاضطراب الذي تسبب فيه إصدار الظهير البربري والاشاعات المبالغ فيها حول محاولات الكاثوليك تنصير المناطق البربرية، هيأت مناخا ملائما لانشاء مدارس ذات توجه وطني وإسلامي بالأساس. ولما نما التنظيم الوطني في أوائل وأواسط الثلاثينات[4]، كان الأفراد يشدون الرحال، أو يوفدون إلى مختلف حواضر المغرب لشن المعركة ـ وهكذا أرسل محمد الغازي إلى الدار البيضاء وعبد السلام الوزاني إلى وجدة والمكي الناصري إلى تطوان وإبراهيم الوزاني إلى تازة وبوشتى الجامعي إلى القنيطرة والمختار السوسي وأخوه إبراهيم الالغي إلى مراكش. وفي غياب

---

2) أنظر: Le Tourneau, p. 183.

3) وكما رأينا سابقا في الصفحة 52، الهامش 52، فإن المصلحين الذين كانوا يعملون في الخفاء، كانوا سنة 1930، يتنظرون الفرصة المواتية ليخوضوا نضالاتهم علانية.
- Charles-André Julien, L'Afrique du Nord en marche, (Paris, 1952), p. 147.

4) أنظر:
- John P. Halstead, Rebirth of a Nation : The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912-1944, (Cambridge, Mass., 1967), pp. 178-230.
وذلك للاطلاع على تحليل مفصل للحملة المناهضة للظهير البربري (1930-1931)، وإنشاء التنظيم الوطني (1931-1934)، وتحديد البرنامج الذي توج في دجنبر 1934 «بمخطط الاصلاحات المغربية».

أحزاب سياسية مهيكلة على الوجه الصحيح، كان افتتاح المدارس الحرة إحدى الطرق لشن المعركة الوطنية. وبعض هذه المدارس بقي إلى غاية حملة القمع الفرنسية لسنة 1937، بينما صمد البعض الأخر حتى بزوغ فجر الاستقلال، أو لازال قائما حتى الآن. ثم إن بعض المدارس التي افتتحت في الحقبة الممتدة من 1931 إلى 1944 كان وراء إنشائها أناس لم يكونوا ينتمون إلى الحركة الوطنية إطلاقا.

نظرة عامة

إن نمو الحركة الوطنية المغربية كان عاملا رئيسيا في انتشار ونمو المدارس الحرة في الثلاثينات. فالقيادة الوطنية هي التي اتخذت المبادرة لتأسيس معظم المدارس التي فتحت أبوابها في أواسط الثلاثينات، سواء بمبادرة شخصية أو بحث الآخرين على القيام بذلك.

لقد انبثق التنظيم الهيكلي للحركة، في بداية سنة 1931، من عدد من المجموعات السرية المختلفة حجما تبعا لاختلاف هدفها، ليأخذ شكل «حزب» وطني هو كتلة العمل الوطني التي أسست في ماي من سنة 1934. وأنشأت الكتلة عدة لجان، خصصت كل واحدة منها لمجال معين. وكانت اللجنة المعنية بقضايا وأنشطة التعليم تسمى **بلجنة التعليم العليا**. وترجع إلى سنة 1934، وهو تاريخ أول اجتماع لها بالرباط[5]. وكانت اللجنة مكونة من سبعة أشخاص من أبرز أعضاء الكتلة. وهي دلالة على الأولوية التي كان الوطنيون يفردونها لمسألة التعليم. فكان يشرف عليها علال الفاسي إلى جانب أحمد بلفريج وبوشتى الجامعي وأبي بكر القادري وأحمد الشرقاوي والهاشمي الفلالي ومحمد الغازي. واستمرت اللجنة في العمل دون انقطاع حتى حينما تحول آسم الكتلة إلى **الحزب الوطني** سنة 1937، ثم إلى **حزب الاستقلال** سنة 1943. ولما تضاعفت الأنشطة التعليمية للحركة الوطنية بعد إنشاء حزب الاستقلال، توسعت اللجنة لتضم محمد الزغاري وإبراهيم الكتاني والمهدي بنبركة وعبد العزيز بندريس[6].

وعملت اللجنة جادة لانشاء مدارس حرة في المراكز الحضرية المهمة وفي القرى. ففي بعض الحالات، كانت اللجنة ترسل، لافتتاح وتسيير المدرسة، عضوا من أعضائها أو عضوا من الكتلة. وعادة ما يكون طالبا بالقرويين. وغالبا ما يترتب عن ذلك حركة عارمة من الاتصالات «بأهل الايمان والعزيمة»، المعروفين باهتمامهم بالمدارس والمالكين للامكانيات، وتشجيعهم على إنشائها. وكانت اللجنة تبدأ في كل مدينة أو قرية بالعثور على مدير - وعادة ما يكون عالما أو مثقفا على أي حال -، ثم تختار ثلاثة أو أربعة أفراد من ذوي المشاعر الوطنية الجياشة لتسيير المدرسة إلى جانب المدير. وكانت هذه اللجنة تتصل بالأسر لحثهم على تسجيل أبنائهم. وإذا كان التلاميذ يؤدون رسوما منخفضة، فإن القدر المؤدى لم يكن يكفي لتغطية نفقات المدرسة. لهذا، تضطر اللجنة إلى المساهمة من مواردها الخاصة. وعند الضرورة، كانت تسحب الاعتمادات اللازمة من ميزانية الكتلة أو من الهيئات التي

---

5) شهادة علال الفاسي، المقابلة الأولى 25 ماي 1969، وذكر الهاشمي الفلالي ومولاي مصطفى العلوي بأن تاريخ اللجنة يرجع إلى سنة 1931. غير أنه من المحتمل أن تكون مثل هذه اللجنة قد أسست سنة 1931 تحت اسم آخر.

6) شهادة علال الفاسي، المقابلة الأولى 25 ماي 1969، والمقابلة الثانية 24 يوليوز 1969. وشهادة مولاي مصطفى العلوي، المقابلة الخامسة 24 فبراير 1969.

اعقبتها. وغالبا ما تكون الدار المكتراة لايواء المدرسة مقرا جهويا للحزب. وحينما يحصل الحزب على مقرات جديدة، يسلم المنزل كله للمدرسة[7].

وكانت مبادرة اللجنة وراء نمو المدارس الحرة، خلال أواسط الثلاثينات. وللتذكير فإن المدارس كانت تعاني من تناقص حاد عقب سنة 1925. ولم يتم التغلب عليه إلا سنة أو سنتين على صدور الظهير البربري وردود الفعل الوطنية المقترنة به. وهكذا افتتحت ثلاث مدارس جديدة بفاس سنة 1932. وفي سنة 1937، كانت هناك أربعين مدرسة حرة في المنطقة الفرنسية. وفي نهاية السنة، بلغ عدد المسجلين بها حوالي 5000 تلميذ بالمقارنة مع ما يربو على 20.000 تلميذ مسلم بمدارس الحماية[8]. وفي سنة 1939، عشية الحرب العالمية الثانية، انخفض عدد المسجلين بالمدارس الحرة إلى 3000-4000، نتيجة إغلاق العديد من المدارس عقب حملة 1937 القمعية[9]. ومع مطلع سنة 1944، أي في نهاية الحقبة التي يغطيها هذا الفصل، تصاعد عدد المسجلين إلى 3755 في فاس وحدها[10]، الشيء الذي يوحي بعدد إجمالي يتراوح ما بين 6000 و8000 في المغرب كله، مقابل 35.000 تلميذ مسلم في مدارس الحماية.

والمدارس التي أسست بالحواضر في الثلاثينات نوعان: النوع الأول يتكون من «المسايد» القديمة التي تم تجديدها بإضافة مواد حديثة إلى المنهاج الدراسي التقليدي، والنوع الثاني يشمل المدارس الجديدة.

وفي القرى، أسست أكثر من عشرين مدرسة، خلال فترة الثلاثينات، وخصوصا ما بين 1935 و1937. وتمكنت اللجنة من توظيف أعضاء الكتلة والمتعاطفين معها في القرى للعمل في لجان الاشراف، وتقديم الدعم الضروري للمدارس. وسيتضح من دراسة حالة المدارس التي أسست في بركان وعين بني مطهر، سنة 1936، كيف كانت اللجنة تشتغل في القرى.

ولقد حدث تقدم بليغ بالنظر إلى المدارس الحرة السابقة، حينما أسس الزعيم الوطني أحمد بلفريج مؤسسة امحمد جسوس المزدوجة بالرباط سنة 1934. إذ لعبت مدرسة بلفريج دورا هاما في السنوات اللاحقة، وذلك بتوفير تعليم فرنسي - عربي رفيع لعدد من الأفراد الذين يحتلون اليوم مناصب إدارية مهمة، وبضربها المثال لما ينبغي أن تكون عليه المدارس العمومية المغربية بعد الاستقلال. وسنرى خلفية المدرسة وأهدافها بشيء من التفصيل.

وفي أعقاب التوسع السريع للمدارس الحرة في أواسط الثلاثينات، ارتأت الاقامة العامة ضرورة اتخاذ تدابير لمراقبة هذه الظاهرة التي كانت تتوجس منها خيفة. فحاولت احتواءها عبر سلسلة من

---

7) شهادة الهاشمي الفلالي، المقابلة الأولى 4 يناير 1969، والمقابلة الثانية 11 يناير 1969. وشهادة المهدي بنونة، المقابلة الثانية 29 يناير 1969. وشهادة محمد محيي الدين المشرفي، المقابلة الأولى 27 يناير 1969.

8) شهادة عبد السلام الفاسي، المقابلة الثالثة 27 نونبر 1968. وانظر:
– Capitaine Spillmann, «Les écoles coraniques rénovées au Maroc», in Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe, Vol. 3 (Paris, 1938), p. 29 ; E. Girardière, «L'école coranique et la politique nationaliste au Maroc», La France Méditerranéenne et Africaine, vol. 1 (1er trim., 1938), p. 107.

9) أنظر:
– Lucien Paye, «Enseignement et société musulmane», Université de Paris, 1957, p. 364.

10) المرجع السابق، ص 366. نقلا عن تقرير رسمي من وثائق مديرية الشؤون الشريفة.

الظهائر. وتوجت هذه المقاربة التشريعية باستعمال القوة خلال فترات الاضطراب، كما حدث في مظاهرات خريف 1937. وسوف نحلل رد الفعل الفرنسي في هذا الفصل، ونعير اهتماما خاصا للتشريعات والوسائل الأخرى التي وظفتها الاقامة العامة.

وسوف ننهي الفصل بتحليل التطورات التي عرفتها المدارس الحرة بتطوان والمنطقة الاسبانية. فلعدة أسباب، لم يكن هناك أي ارتباط فعلي من حيث تطور المدارس الحرة بين منطقتي المغرب (الفرنسية والاسبانية). فنظرا للأزمات الداخلية، كان الاسبان يمارسون رقابة متسامحة إلى حد ما على المنطقة الشمالية. وهكذا تمكنت المدارس الحرة بتطوان من الاشتغال بحد أدنى من التدخل الحكومي. وتمكنت إحدى المدارس من وضع برنامج كامل ينتهي بالباكلوريا.

1. الطبيعة المتغيرة للمدارس الحرة

لقد تغيرت طبيعة المدارس الحرة في الثلاثينات بشكل محسوس، مسجلة بذلك اختلافا نوعيا عن مدارس العشرينات. فبتقديمها لضروب متعددة من المدارس، أمكن الحديث عن تحسينات عامة في الأساليب والتنظيم. فلقد كان مدرسو المدارس الحرة يرغبون في تكييف أنفسهم مع طلبات تلامذتهم الراغبين في تعليم عصري. فكانوا يستعملون كتبا مدرسية من الشرق الأوسط، مهربة إلى المغرب رغم الحظر الذي فرضته الاقامة العامة، ويستعيضون بها عن النصوص التقليدية التي استعملت في العقود السالفة. كما أن تدريس مبادىء العلوم، الذي كان حكرا على **المدرسة الأهلية** بتطوان في العشرينات، وجد طريقه إلى المنهاج الدراسي لعدة مدارس حرة. أما فيما يخص بقية المنهاج الدراسي، فإن التعليقات الواردة في الفصل السابق، والمتعلقة بالمواد المدرسة في العشرينات، تنسحب على الثلاثينات، اللهم إلا ما كان من فارقين بارزين هما : أن التاريخ والجغرافيا والحساب أصبحت تدرس الآن بنسب أعلى في المدارس، وأن مدرسة بلفريج بالرباط، ابتداء من سنة 1934، ومدرسة بنغازي بفاس، ابتداء من سنة 1939، أصبحتا تلقنان منهاجا مزدوجا عربيا فرنسيا. كما أن نسبة عالية من المدارس المتواجدة بالمدن أصبحت تحوي طورا ابتدائيا كاملا في الثلاثينات. وغدا المديرون المتفرغون ضرورة ماسة في العديد من المدارس، بعد أن كانت مسألة وجودهم من الكماليات في العشرينات[11].

أما تكوين لجان الاشراف ودورها، فكانا متشابهين لما كانا عليه في العشرينات، مع فارق وحيد متمثل في انتماء أغلبية الأعضاء إلى الكتلة أو تعاطفهم معها. ففي سنة 1932، بدأت «المسايد» تنتظم. وعندما يفتتح «مسيد» جديد، تنشأ لجنة لتسييره. وتكون مشكلة من العلماء وذوي المال والجاه الراغبين في مد يد العون[12]. ولقد كان من السهل والمنطقي تحويل «المسايد» الجديدة والمنظمة إلى مدارس حرة، بدل تجديد «المسايد» القديمة التي كانت حكرا على الفقهاء وتحت عهدتهم. وهكذا

---

11) ففي فاس مثلا، أصبح عبد العزيز بندريس والهاشمي الفلالي، العضوان القياديان بالكتلة، مديرين في مدرسة سيدي بناني ومدرسة النجاح سنة 1934. وحتى ذلك الحين، كان أحمد مكوار يتحمل مسؤولية التسيير المالي للمدرستين، ولم يكن هناك آنذاك أي مدير للمدرسة بالمعنى الدقيق للكلمة.

12) عبد السلام الفاسي، مذكرة 28 يونيو 1948، من أوراقه الخاصة.

بدأت تبرز للوجـود مقرات دائمة وجيدة التجهيز ومتوفرة على داخليات لايواء التلاميذ الداخليين، فرصدت هذه البنايات خصيصا للمدارس. وحلت هذه الأخيرة، في بعض الحالات على الأقل، محل تلك الترتيبات المؤقتة التي كانت تطبع المدارس الحرة في العشرينات.

ويمكن تقسيم المـدارس الحرة في الثلاثينات تبعا لطبيعة منهاجها الدراسي إلى ثلاثة أصناف متميزة. الصنف الأول يضم مدرستـين مزدوجتين: مدرسة بلفريج بالرباط ومدرسة بنغازي التابعة لمحمد بن عبد الله بفاس. وكان منهاجها يعادل منهاج «مدارس أبناء الأعيان»، رغم امتيازه بحصص أوفـر من دروس اللغـة العـربية والـدين. وكـان تلامذتها يحصلون على شهادة الدروس الابتدائية الاسلامية التي تخول حامليها حق الولوج إلى ثانويات الحماية. وكانت هذه المدارس هي المؤسسات المغربية الوحيدة التي كان الفرنسيون يعترفون بها «كمدارس»، وكانوا يسمونها «المدارس الحرة» écoles libres. ويمكن إدراج مدرسة مولاي المهدي بتطوان في هذا الصنف، إذ أصبح بوسع تلاميذها، ابتداء من 1940، تهيء شهادة الباكلوريا المغربية.

والصنف الثاني هي تلك المدارس الموجودة بالحواضر والمتضمنة لطور ابتدائي من خمس سنوات، رغم أن تلامذتها لم يكونوا يحصلون على أية شهادة. ويشمل هذا الصنف تلك المدارس التي يسيرها مستخدمو الكتلة، كمدرسة سيدي بناني ومدرسة النجاح ومدرسة المنية بفاس ومدارس سلا الثلاث، ومدرسة للاتاجة بالدار البيضاء، وبعض المدارس التي كان يديرها بعض الأفراد غير المتحزبين كعبد الله كَنون بطنجة ومحمد داوود بتطوان.

والصنف الثالث يضم مدارس من صنف متواضع تدرس بها، إلى جانب القرآن، بعض المواد الأسـاسية القليلة. وتضم فقط فصـلا أو فصلين. ومدارس هذا الصنف كثيرة، وتشمل «المسايد» المنقحة في المدن والمدارس الجديدة المفتتحة بالقرى. وكانت الهيئة التدريسية في هذه المدارس تنحصر عادة في مدرس واحد ترسله اللجنة ويساعده فقيه محلي. وكان الفرنسيون يصطلحون على تسمية هذين الصنفين معا «بالمسايد المنقحة» msids rénovés أو «المدارس القرآنية المنقحة» Les écoles coraniques rénovées، في حين أن الصنف الثالث وحده هو الذي تنطبق عليه فعلا هذه التسمية. وفي بعض القرى الصغيرة، قام بعض الأساتذة انفراديا بعدة محاولات لتلقين التلاميذ بعض المعلومات الأولية حول القرآن والنحو العربي. وعلى الرغم من أن هذه الفئة لم تكن تشكل مدارس بالمعنى المتعارف عليه، فإنها، مع ذلك، تستحق الذكر. وتجدر الاشارة إلى أن هذه النمذجة الثلاثية المتعلقة بالمدارس الحرة المغربية تنطبق على الحقبة الممتدة من الحرب العالمية الثانية إلى الفترة الراهنة مع إجراء التعديلات الضرورية.

إن الأغلبية الساحقة من مدارس الثلاثينات كانت تتوفر فقط على أقسام من الطور الابتدائي. فبينـما كانت بعض مدارس العشرينات، كمدارس الرباط الثلاث والمدرسة الناصرية بفاس، تلقن مقـررا تعليميا من الطور الثانوي، أصبحت مدارس الثلاثينات أكثر تخصصا في الطور الابتدائي. وشكلت تطوان استثناء على هذا النمط: فلقد كان المنهاج الدراسي لمدرسة الحر يشكل مرتبة وسطى، بينما كان برنامج مدرسة مولاي المهدي يشمل مقررا تعليميا ثانويا مشفوعا بشهادة الباكلوريا المغربية، كما يضم فرعا تكوينيا لاعداد المعلمين. والاستثناء الوحيد بالمنطقة الفرنسية هو مدرسة النجاح بفاس،

التي أضيف لها، حوالي سنة 1938، طور ثانوي من أربع سنوات، موضوع على شاكلة الطور الثانوي للقرويين. وكانت الأقسام الثانوية بمدرسة النجاح جيدة التنظيم. وصممت لرفع مستوى التلاميذ إلى مراتب شهادة القرويين الثانوية التي تؤهلهم لاجتياز امتحان الدخول للدراسات العليا بالقرويين، أي الباكلوريا ثم شهادة العالمية[13].

أما بالنسبة للمدارس الأخرى التي كانت تتوفر على طور ابتدائي فقط، فإن الوسيلة الوحيدة لولوج تلامذتها ثانويات الحماية هي الحصول على شهادة الدروس الابتدائية الاسلامية. وتلامذة المدارس الحرة المؤهلين للحصول على هذه الشهادة هم تلامذة مدرسة محمد جسوس ومدرسة بنغازي المزدوجتين. والخيارات الرئيسية المطروحة أمام تلامذة بقية المدارس هي إما متابعة دراستهم بالقرويين أو بجامعة ابن يوسف بمراكش، أو شد الرحال إلى الشرق العربي، إذا سمحت بذلك إمكانياتهم المالية. أما إذا قرروا عدم مواصلة دراستهم، فإنهم يضطرون إلى العمل متمرنين على مهن آبائهم. وفي المدارس القديمة، كانت نسبة قليلة من التلاميذ هي التي سبق لها بالفعل أن قضت عدة سنوات في «المسيد» قبل ولوجها المدارس الحرة، على عكس تلامذة العشرينات. لهذا كانت أعمارهم تتراوح ما بين 5 و15 سنة، بدل 5 و20 سنة. غير أنه في القرى وأحياء المدن التي افتتحت بها مدارس جديدة، كانت شرائح الأعمار تتراوح ما بين 5 و 20 سنة.

وفي أواخر الثلاثينات، بدأت المدارس الحرة تتعرض لبعض التدابير الهادفة الى احكام الرقابة الرسمية للمخزن عليها. وفي الحقيقة، فانه تم احداث قسم اداري لمراقبة التعليم الخصوصي الاسلامي، منذ أوائل العشرينات، وسمي «بمندوبية المعارف الاسلامية». ولعدة سنوات شغل محمد الحجوي منصب مندوب التعليم المشرف على هذا الجهاز. وكان عالما ذا منظور متقدم. ولم يكن الحجوي يساعده في مهمته أي مفتش. فكان يقوم بزيارات متوالية للمدارس الحرة، ويرشد الأساتذة حول كيفية تحسين دروسهم. غير أنه لم يكن يلقى الترحيب كثيرا، لما كان يجسده من عنصر مراقبة. فكان المديرون يستقبلون المندوب مجاملة لمكانته العلمية، ولم يكونوا يعترفون بسلطته. كما كانوا أحرارا في الاختلاف معه في الرأي أو في تجاهله تماما. وخلال العشرينات ومعظم فترة الثلاثينات، كان قاضي القضاة في مدينة كالرباط، يعرف كل علماء المدينة، فيرسل أحدهم لتفتيش دروس أي مدرس بالمدرسة الحرة، وللتأكد من مسألة ما اذا كانت سيرته الأخلاقية تؤهله لتدريس المواد الدينية. فكان العلماء يجرون تفتيشا واحدا، ويعدون تقريرا للقاضي.

وتزايدت سلطة المندوبية بشكل جذري بصدور ظهير دجنبر 1937[14]. وفي سنة 1939، وحتى يتأتى تعزيز المندوبية، حل باشا أزمور السابق، أحمد بركاش، محل الحجوي على رأس المندوبية. وعضد بمفتشين اثنين. فأصبح يشترط في مدرسي المدارس الحرة حصولهم على «شهادة الكفاءة»، وذلك

13) شهادة الهاشمي الفلالي، المقابلة الثالثة، 4 يونيو 1969. وكان ظهير 30 مارس 1931 وظهير 31 مارس 1933، المرتكزان على المبادىء التي وضعتها لجنة دراسية كونت سنة 1931 لاصلاح وإعادة تنظيم القرويين، ينشئان أسلاكا ابتدائية وثانوية وعالية منتظمة بهذه الجامعة. وتبلغ مدة الأسلاك الثلاثة ثلاثة عشر سنة (أنظر باي Paye، ص. ص 393 وما يليها). وقبل إجراء هذه الاصلاحات، كان المنهاج الدراسي المعتمد فضفاضا وغير معقوب بامتحانات أو شواهد، فيعتبر الطالب منهيا لدراسته الرسمية، حينما يقرر أساتذته بأنه وصل مستوى من الكفاءة يؤهله للتخرج والتدريس.

14) سوف نحلل هذا الظهير في الصفحات الموالية.

باجتيازهم لامتحان أقل مستوى من شهادة الدروس الثانوية Brevet . وكانت تشرف عليه لجان محلية مكونة من العلماء. وفي القرى الصغيرة، التي لم يكن بها علماء، كان يشرف عليه القاضي[15]. فأصبح بامكان المندوب ومفتشيه أن يطلبوا اعفاء مدير أو مدرس من منصبه، ان كانت تنقصه المؤهلات الضرورية (الشهادة الثانوية، مثلا، بالنسبة للمدير). غير أنهم كانوا في الواقع يمارسون صلاحياتهم بتساهل كبير.

2. أهداف المدارس في الثلاثينات

بقيت مقاصد المدارس الحرة في الثلاثينات - أي دوافع مؤسسيها - على ما كانت عليه في العشرينات، في جزء كبير منها. فالتطلع إلى تحسين وتحديث التعليم الابتدائي التقليدي، وتوفير تعليم مرتكز على اللغة العربية والدراسات الاسلامية التي استمرت مدارس الحماية في الاستخفاف بها، لازالت تلعب دورا مهما في إنشاء ودعم المدارس. كما أن الرغبة في بث الروح الوطنية، التي كانت تنحصر في العشرينات في حالات معينة، أصبحت عاملا فعالا في إحداث عدة مدارس، إن لم نقل في معظمها. ومن المؤكد أنها كانت عاملا رائدا في تلك المدارس التي ساهمت الكتلة في إنشائها.

لقد كانت المدارس ترسخ في أذهان التلاميذ الحس الوطني من خلال الأشعار ودروس الجغرافيا، وذلك بتأكيدها على أهمية الوطن وتلقينها للأناشيد الوطنية وتدريسها للتاريخ المغربي. والهدف من تدريس هذه المادة، هو إثبات أن للأمة المغربية تراثا ثقافيا زاخرا، وأنها كانت قائمة الذات قبل مجيء الفرنسيين. وكان بعض المدرسين يدرسون التاريخ المغربي بكل موضوعية، معتقدين بأن دروسهم كافية لموازنة الصيغة المشوهة التي تقدمها مدارس الحماية عن تاريخ المغرب. بينما الأخرون يقدمون عروضا انتقائية، مؤكدين على الحقب المجيدة، وضاربين صفحا عن الهزائم والأخطاء، بغية رسم صورة من العز والفخار عن تراث البلاد. وفي هذا الصدد، يؤكد هالستيد بأن المدارس الحرة كانت تعطي صيغة ملفقة من التاريخ، مصورة المغرب دولة عصرية قبيل الحماية[16]. غير أن الرواة أنكروا هذا الأمر، بدعوى أن عناصر هذه الصيغة جد معقدة، ولا يمكن للأطفال صغار السن استيعابها.

ومن الأهداف الأخرى للمدارس الحرة، سد عجز المدارس العمومية. فعدد الأطفال المسلمين بالمدارس العمومية في المنطقة الفرنسية في أواخر الثلاثينات كان يصل إلى حوالي 20.000 طفل، أو 2٪ من الأطفال البالغين سن التمدرس، والمقدر عددهم بمليون طفل على الأقل. وكانت النسبة أضعف في المنطقة الاسبانية. فهذا الاعتبار الذي لم تكن له - فيما يبدو - أية دلالة في العشرينات، بدأ يلعب دورا ما في الثلاثينات، ليكتسب أهمية قصوى بعد الحرب العالمية الثانية.

---

15) شهادة عبد الله الجراري، المقابلة الثالثة 19 دجنبر 1968، والمقابلة الخامسة 25 دجنبر 1968. وشهادة مولاي مصطفى العلوي، المقابلة التاسعة 27 ماي 1969. وشهادة عبد السلام بن عبد الجليل، المقابلة الخامسة 28 ماي 1969.

16) أنظر هالستيد، ص 163. وتزعم هذه الصيغة بأن السلطنة قد أصبحت سنة 1912 ملكية دستورية تمثيلية كاملة بمجلس للوزراء وإدارة محلية على النمط الأوربي. وأنه كان يعمها جو من الاصلاحية المتقدمة. وهي بذلك كانت تتحاشى الحماية التي فرضها عليها الفرنسيون فيما بعد بالقوة. وعلى الرغم من أن الوزاني وغيره كانوا يروجون هذه الدعاية الوطنية في صحفهم، فإنها لم تجد طريقها إلى دروس التاريخ بالمدارس الحرة.

ولقد أعطى الكتاب الفرنسيون، سيرا على دأبهم في فترة العشرينات، أهمية بالغة للعناصر الأجنبية في تفسيرهم لانتشار المدارس الحرة. فلقد دأبوا، في الثلاثينات، على الاشارة إلى تأثير المؤتمر الاسلامي المنعقد بالقدس سنة 1931. فإذا كان من الثابت أن المؤتمر كان يساند إنشاء المدارس القرآنية في البلدان الخاضعة للنفوذ البريطاني والفرنسي، فإنه ليس هناك أي دليل يوحي بوجود رابطة علية بين هذه المساندة وبين انتشار المدارس الحرة بالمغرب. ولم يورد أي من الرواة الدور الذي لعبه المؤتمر بهذا الشأن[17].

ولقد كان الفرنسيون محقين حينما كانوا يشتكون من سيطرة الوطنيين على العديد من المدارس القائمة آنذاك، وقيامهم بجهود منسقة لتأسيس مدارس جديدة. لكن، إذا كان الوطنيون قد نجحوا في تأطير عدد مهم من المدارس برجالهم، فإن المراقبة التي كانوا يمارسونها على هذه المدارس لم تكن بالشكل الذي يفترضه الفرنسيون. فأحمد الشرقاوي، مثلا، وهو المحرك الرئيسي للمدارس الحرة بالرباط في فترة الثلاثينات، كان عضوا قياديا في الكتلة وعضوا في اللجنة. وكان قراره افتتاح مدرسته الأولى بالرباط، سنة 1936، قد اتخذ في إطار الكتلة. غير أن إنشاء عدة ملاحق، سنوات قلائل بعد ذلك، والنظام الخاص الذي أقامه لتسيير هذا المشروع، كانا ينبعان من «المصلحة الخاصة» التي كان يجنيها من المدارس الحرة، ولم يكونا يرتبطان بأي قرار من قرارات «اللجنة[18]».

وفي بعض «المسايد» المنقحة، كان الوطنيون يمارسون تأثيراً تحديثياً، غير أن مراقبتهم كانت ضعيفة. أما في تلك المدارس التي كان يسيرها أفراد غير متحزبين، فلم تكن لهم أية سلطة عليها على الاطلاق. وإذا كان للمدارس الحرة، في أعين الفرنسيين، توجه موحد، فإن ذلك لا يعزى لوجود تحكم مركز تمارسه الزعامة الوطنية، بقدرما يعود إلى تشابه أهداف مؤسسي هذه المدارس. ومن جهة أخرى، لم يكن لمسألة السياسة الحزبية كبير الأثر على توزيع المدارس. فإلى غاية سنة 1936، بقي الوطنيون متحدين داخل الكتلة. ولم يؤد إنشاء حزبين منافسين، في السنة الموالية، على يد الوزاني في المنطقة الفرنسية، والناصري في المنطقة الاسبانية، إلى تنافس مماثل على مستوى المدارس.

وإن إقبال الآباء المغاربة على المدارس الحرة في الثلاثينات لا يعني أنهم يشاطرون مؤسسي المدارس الحرة نفس الأهداف. فلقد كانت للكتلة يد في العديد من المدارس، غير أن الوطنية المغربية، في الثلاثينات، لم تكن بأي حال من الأحوال ظاهرة جماهيرية. فأعضاء الكتلة لم يتجاوزوا أبدا سبعة آلاف عضو، أغلبهم متعاطفون أكثر منهم أعضاء نشيطين[19]. فلقد كانت الكتلة منحصرة في الجماعات الحضرية الأكثر تقدما، والمسلحة بوعي سياسي. لهذا، لم يكن نشر الروح الوطنية في معظم المدارس الحرة يحظى بالأولوية لدى العديد من الآباء الذين كانوا يرسلون إليها أبناءهم. كما أن الرغبة

17) ويتذكر إبراهيم الكتاني، مثلا، بأنه حينما كان يحضر اجتماعات جمعية العلماء الجزائريين، في فترة الثلاثينات، كان يتبادل الملاحظات مع شركائه الجزائريين حول المدارس الحرة. غير أنه قلل من أهمية هذه الاتصالات، اعتبارا لاختلاف السياق السياسي للبلدين اختلافا كبيرا، خصوصا وأن الجزائريين كانوا أشد عرضة للرقابة من المغاربة، الشيء الذي لا يسمح بتبادل مثمر للأساليب والمساطر. وفي بعض الحالات، كان يجري تبادل الأساتذة بشكل انفرادي. غير أن الأمر هنا كان يتعلق بمقارنة وجهات النظر الدينية أكثر مما كان يتعلق بممارسة تأثير معين بشأن المدارس في هذا الاتجاه أو ذاك. (شهادة إبراهيم الكتاني، المقابلة الرابعة 26 دجنبر 1968).

18) شهادة أحمد الشرقاوي، المقابلة الأولى 21 نونبر 1968، والمقابلة الثالثة 25 نونبر 1968.

19) أنظر:

– Robert Rézette, Les Partis Politiques Marocains, (Paris, 1955), pp. 278-279.

في التعليم العصري بمعنى الكلمة لم تكن شائعة في تلك الفترة، كما قد يتبادر إلى الذهن. كل ما هنالك، أن الآباء كانوا يتطلعون إلى تمكين أبنائهم من تعليم أحسن من ذلك الذي كانوا يتلقونه في «المسايد»، وإن كانوا يلحون على ضرورة ارتكاز هذا التعليم على اللغة العربية والمواد الاسلامية. وإن تصريح أحد الأعيان الفاسيين ليعكس بجلاء التصور السائد في تلك الفترة، حيث قال:

«لا يهمني أن يتعلم ابني في الحساب متى يتقاطع القطار القادم من طنجة بسرعة معينة، مع قطار آخر قادم من مراكش بسرعة معينة، إذا كانت المسافة كذا كيلومتر! إن ما أريده هو أن يتكلم لغة عربية سليمة، وأن يعرف كيف يكتب بلغة الضاد، وأن يحفظ القرآن[20]».

واستناداً إلى هذا الأساس، كان الهدف الرئيسي للخطاب الوطني خلال الثلاثينات هو نشر اللغة العربية. فخوف الآباء من أن تصبح ذريتهم أقل تمسكا بالاسلام، وأقل مراعاة لمكارم الأخلاق بارتيادها المدارس العمومية، بقي مخيما على حقبة الثلاثينات، على الرغم من أنه بدأ يفقد بعضا من سطوته السابقة.

لقد كانت المدارس في فترة الثلاثينات منخرطة في العديد من النشاطات الهامة، إضافة إلى دروسها المنتظمة. فبعض المدارس كانت تأوي تلامذة مدارس الحماية حينما تنهي هذه الأخيرة دروسها - كأول الصباح وآخر النهار وأيام الخميس وعطلة الأسبوع وأثناء العطلة الصيفية. وعلاوة على ذلك، كان بعض هؤلاء التلاميذ في الطور الثانوي يتابعون دروس الأدب العربي التي كان يلقيها في المساجد أساتذة المدارس الحرة، من أمثال إبراهيم الكتاني بفاس. وهاتان الحقيقتان تفسران إلى حد ما لماذا تميز عدد من المغاربة خريجي المدارس العمومية بمعرفة متينة بالأدب العربي. وهي معرفة اكتسبوها رغم تلقيهم لتعليمهم بالمدارس العمومية وليس بفضل دراستهم بها.

ثم إن مؤسسي المدارس الحرة، في إطار الأحزاب السياسية، كانوا يوفدون تلامذتهم إلى القاهرة لتلقي دراساتهم العليا بجامعة من الجامعات المصرية. فلقد أرسل وفدان من المنطقة الاسبانية[21]. أما في المنطقة الفرنسية، فقد أرسلت مجموعة مكونة من عشرة أفراد، سنة 1937، تحت إشراف الحزب الوطني المنبثق عن الكتلة آنذاك. وتحمل الحزب نفقات بعض أفراد هذه المجموعة. بيد أن أغلبهم أرسل على نفقة أسرته، الشيء الذي يعني أن الوفد كان مقتصرا على أبناء العائلات الموسرة[22].

وإلى هذا الحد، لم يرد ذكر السلطان محمد الخامس إلا قليلا. فلقد برز تدريجيا في الثلاثينات، محطما جدار العزلة التي فرضها عليه الفرنسيون منذ أن توجوه سنة 1927. وابتداء من سنة 1940 تقريبا، أصبح محمد الخامس مؤسسا فذا للمدارس الحرة بالمغرب. غير أن نشاطاته في هذا المجال

20) أورد هذه القولة سبيلمان Spillman، ص 52. والعديد من الرواة الذين اعتمدنا عليهم، والذين كانوا يدرسون بالمدارس الحرة في الثلاثينات، أكدوا لنا بأن آباءهم أرسلوهم وإخوانهم إليها لأن تلك كانت أحسن طريقة لتعلم اللغة العربية والتضلع فيها.

21) أنظر الصفحة (72).

22) شهادة إبراهيم الكتاني، المقابلة الثالثة عشر 17 يناير 1969. وشهادة عبد الوهاب بنمنصور، المقابلة الثانية 22 ماي 1969. وكان من بين أعضاء هذا الوفد، العربي بناني سفير سابق للمغرب بالكويت ومدير سابق لمدرسة حرة بالدار البيضاء، وأحمد بلمليح، موظف سامي بوزارة الخارجية، ومحمد العربي العلمي الذي افتتح مدرسته الحرة بالدار البيضاء سنة 1944، وتقلد فيها بعد مناصب مهمة بوزارة الخارجية، وعبد الكريم غلاب مدير جريدة العلم.

تندرج منطقيا في الفصل الموالي. لذا سنقتصر على إشارة مقتضبة إليها. فلقد شجع السلطان قولا وفعلا نمو المدارس الحرة جهد الامكان: شجعها قولا في خطبه واستقبالاته، وفعلا بحضور أسرته حفلات تدشين المدارس الحرة في كل أرجاء البلاد، وانصرافه عن مدارس الحماية. وأخيرا، بإقدامه على تأسيس مدرسة حرة إلى حد ما، في رحاب القصر الملكي، لتوفير تعليم ثانوي لابنيه الأمير مولاي الحسن (الملك الحسن الثاني حاليا) والأمير مولاي عبد الله[23].

3. انتشار المدارس الحرة في الحواضر

افتتح بمدن المغرب في الثلاثينات نوعان من المدارس الحرة. ففي المرحلة الأولى، تمَّ تنقيح «المسايد» القائمة فعلا بإضافة بعض المواد الحديثة. ومن هنا جاءت تسمية «المسيد المنقح» التي يستعملها الفرنسيون اعتباطا للدلالة على المدارس الحرة. وبعض هذه «المسايد» سبق لها أن كانت مدارس حرة في فترة العشرينات، ثم ارتدت إلى مستوى مدرسة قرآنية بعد بضع سنوات.

والنوع الثاني يضم تلك المدارس الحرة التي افتتحت في أماكن لم تكن تتواجد بها من قبل. ولقد استمرت فاس، طيلة الثلاثينات، في حيازة قصب السبق في مجال المدارس الحرة. وعلى إثر النشاطات المتزايدة للوطنيين، عرفت المدارس انتشارا ابتداء من سنة 1933-1934، بحيث بلغ عددها بفاس سنة 1935، عشر مدارس، بما يناهز 1490 تلميذ. وقفزت سنة 1937 إلى عشرين مدرسة ثم إلى 21 مدرسة سنة 1943، بما يقارب 3755 تلميذ[24]. إلا أنه في أواسط الأربعينات، تجاوزت مدينة الدار البيضاء مدينة فاس. فتزايد عدد المدارس في المدينة الأولى من ستة سنة 1939 إلى تسعة عشر سنة 1945[25]. وهذا مؤشر على مركز الصدارة الذي أصبحت تحتله الدار البيضاء في الحياة الاقتصادية والحركة الوطنية بالمغرب.

أما بالنسبة لتلك المدارس الحرة التي انبثقت من «المسايد»، فبالامكان تمييز اتجاهين بشأنها.

---

23) المدرسة الأميرية وتسمى أيضا Le Collège Impérial شرعت في يناير 1942، واشتغلت حتى سنة 1950 تقريبا. وكانت تضم فصلين، واحد لكل أمير وسبعة أطفال آخرين اختارهم محمد الخامس. وكان المنهاج الدراسي مزدوجا، نصفه باللغة العربية والنصف الآخر باللغة الفرنسية. وهو منهاج رفيع المستوى. وجسدت هذه المدرسة التوسع العصري للأسلوب التقليدي في تربية الأمراء العلويين. وكان يسهر عليهم مدرسون خصوصيون متفرغون. كما كان السلطان يستقدم أساتذة عرضيين من كل أنحاء البلاد. ومن بين الأساتذة يمكن أن نذكر: محمد الفاسي أول وزير للثقافة، والمهدي بنبركة وأحمد باحنيني الوزير الأول الأسبق من 1963-1965، وأحمد رضا اكديرة وعبد الهادي بوطالب ومحمد بلعربي العلوي الأستاذ السلفي المرموق ذو الشخصية الجذابة. أنظر: عبد الله الجراري، من تاريخ **نهضتنا الحديثة** 1757-1956، الجزء الثاني، ص 22. وأيضا شهادة عبد الله الجراري، المقابلة السابعة 2 يناير 1969. وانظر باي Paye، ص 328.

وبالاضافة إلى دورها التربوي الصرف، لعبت المدرسة الأميرية دورا مهما لسببين آخرين، الأول هو أن محمد الخامس كان يستخدم المدرسة لربط الاتصال بقادة حزب الاستقلال واستشارتهم قبل اتخاذ القرارات المهمة، والثاني هو أن العديد من المغاربة المتقلدين لمناصب مهمة حاليا يدينون بنفوذهم للروابط الشخصية التي كانت لهم مع الأمراء أثناء تدريسهم لهم أو دراستهم معهم بالمدرسة. ويمكن أن نذكر من بن هذه الشخصيات أحمد رضا اكديرة ومحمد الفاسي وعبد الهادي بوطالب. وكلهم يستفيدون من روابطهم الشخصية بالملك الحسن الثاني.

أنظر: – Stuart H. Schaar, «The Failure of Multiparty Politics in Morocco», p. 6. – (وهو مطبوع غير منشور).

24) أنظر: Le Tourneau، ص 193، وباي Paye، ص.ص 361-362 و366، والهامش 3.

25) أنظر: – André Adam, Casablanca, (2 vols., Paris, 1968), Vol. 2, p. 461.

الأول، هو أن الفقهاء المشتغلين «بالمسيد» بدأوا يشعرون بمضايقة المدارس الحرة لهم لاستقطابها للتلاميذ. ولكي يضمنوا البقاء، عمد بعض الفقهاء إلى إضافة بعض المواد في مسايدهم، محاولة منهم منافسة المدارس الحرة المتواجدة في منطقتهم. وإذا لم يكن بإمكانهم تدريس المواد الجديدة بأنفسهم، فإنهم كانوا يستقدمون شخصا آخر من خارج المسيد للقيام بذلك[26]. والاتجاه الثاني، هو اتصال الوطنيين بالفقهاء، وتشجيعهم لهم على تحديث مسايدهم. فكان الوطنيون يطلبون منهم الإلتحاق بحركتهم ودعم قضيتهم، وإن كان الوطنيون، في الحقيقة، هو الذين يسعون إلى مساعدة الفقهاء، ويرسلون الناس إلى مدارسهم لتلقين الفقهاء الأساليب الحديثة، و«تدريبهم» على المبادىء الأساسية للبداغوجيا[27]. ولما كان الفقهاء يعانون الأمرين من منافسة المدارس الحرة لهم، فإنهم كانوا أكثر تقبلا لمسعى الوطنيين[28].

ومن أمثلة المدارس الحرة التي توسعت بشكل كبير وارتقت درجات، في الثلاثينات، مدرسة بنغازي بفاس. فلقد ابتدأت تحت اسم **مدرسة العدوة** سنة 1924 بالزاوية الشرادية. وازدهرت المدرسة خلال فترة العشرينات، بحيث أنه حينما أصبح محمد بنعبد الله مديرا لها سنة 1930، كان بها 300 تلميذ. وكانت لجنة المدرسة مكونة من ثلاثة تجار وعالمين وعدل وطالب بالقرويين. فجمعوا 1 200 000 فرنك (حوالي 75 000 دولار آنذاك) من الأصدقاء والمتعاطفين. وشيدوا بناية جديدة من سبعة أقسام، سنة 1936. وارتفعت رسوم التسجيل بالمدرسة الجديدة التي سميت مدرسة بن غازي، من 15 فرنكا إلى 40 فرنك شهريا. وازداد عدد المسجلين إلى 500 تلميذ[29].

لقد قضى بنعبد الله الفترة الفاصلة بين 1937 و1939 بالسجن، شأنه في ذلك شأن عدد من المغاربة الآخرين، وذلك بسبب أنشطته السياسية. وبعد إطلاق سراحه، وضع لمدرسته برنامجا دراسيا مزدوجا عربيا-فرنسيا، وذلك كوسيلة لمكافحة الحماية. فلقد انصرفت همته إلى إعداد الشباب المغربي لمواجهة الفرنسيين والاجهاز عليهم. ولتدريس مجمل الشق الفرنسي من المنهاج، كانت المدرسة تعتمد على الأساتذة المغاربة الذين طردتهم مديرية التعليم العمومي لأسباب سياسية. كما كانت تستعين بالجزائريين واليهود. وكان بنعبد الله رجلا شديد الانضباط. وعرف عنه أنه كان يسرح المدرسين ويطرد التلاميذ إن جاءوا متأخرين للدرس. كما كان ينتقي مدرسيه بعناية فائقة، ويبخسهم أجورهم - حوالي

---

26) وهناك مثالان على هذه الظاهرة. ففي فاس، حول فضول أكومي «مسيده» بحي سيدي موسى إلى «مسيد» منقح، بإضافة بعض الدروس الأولية إلى حفظ القرآن سنة 1932 أو 1933. وفي الرباط، سار محمد موجوب المدور على نفس المنوال، بتحويل مسيد عتيق إلى مدرسة الخرازين سنة 1939 أو 1940 (شهادة إبراهيم الكتاني، المقابلة الثانية عشر، 10 يناير 1969).

27) شهادة الهاشمي الفلالي، المقابلة الثالثة 4 يونيو 1969. فلقد دأب حزب الاستقلال على هذه الممارسة في الأربعينات وأوائل الخمسينات، ونجح في ذلك إلى حد ما.

28) هناك ثلاثة أمثلة على هذا النهج، مثال مدرسة سيدي بومدين بفاس التي حولها فقيهها إلى مدرسة التقدم سنة 1939. ثم مثال «مسيد» بالدار البيضاء، قام الفقيه القائم عليه، الفقيه محمد الشطي، بتحديثه سنة 1943، بمساعدة الوطنيين، فحوله إلى مدرسة النجاح. ثم مثال «المسيد» الذي أسسه سنة 1933، بحي سيدي قدور العلمي بالمدينة العتيقة بمكناس، الفقيه الجيلالي المزوار. فقام بتحديثه سنة 1944-1945، بمساعدة حزب الاستقلال. وحوله إلى المدرسة الاسماعيلية (شهادة عبد السلام الفاسي، المقابلة الرابعة، 6 يناير 1969، وشهادة الهاشمي الفلالي، المقابلة الثالثة، 4 يونيو 1969، وشهادة مولاي مصطفى العلوي، المقابلة الثالثة 22 أبريل 1969).

29) شهادة محمد بنعبد الله، المقابلة الأولى 6 فبراير 1969.

1000 إلى 2000 فرنك في الشهر (20 دولارا ـ 40 دولارا في الأربعينات) بدعوى أنهم يؤدون واجبا وطنيا. ونـظرا لاشتهـار المدرسة بمستواها الرفيع، فإنها كانت تجلب الأطفال من أوساط العائلات الفاسية الشهيرة. ومن بين تلامذة مدرسة بن غازي، في الثلاثينات، عدد ضخم من المغاربة المتقلدين اليوم لأرفع المناصب[30].

وفي المدن المغربية الأخرى، يعود الفضل في انتشار المدارس الحرة، في الثلاثينات، إلى مبادرة فردين أو ثلاثة في كل مدينة. وكان معظم هؤلاء الأفراد من الأعضاء البارزين في الحركة الوطنية. وعادة ما كانوا يتصرفون بشكل انفرادي ـ خصوصا في الفترة السابقة لتشكيل «اللجنة» سنة 1934 ـ لكن في إطار إجماع الوطنيين على ضرورة إنشاء المدارس الحرة[31].

4 ـ انتشار المدارس الحرة بالمدن

لقـد كانت المـدارس الحـرة في مغـرب العشرينـات ظاهـرة حضرية صرفـة[32]. غير أنه في الثلاثينات، عرفت المدارس الحرة انتشارا بأعداد هائلة في مدن المغرب[33]. وتناقض هذه الحقيقة فكـرتين شائعتين وسائدتين حول الحركة الوطنية المغربية. إحداهما تفيد بأن الحركة الوطنية لم تنتشر بالبادية إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وتؤكد الثانية بأن هذا التوسع أعقب انتشار المدارس الحرة في المدن وانتقالها إلى البادية بعد الحرب العالمية الثانية[34]. والواقع أن انتشار الحركة الوطنية سبق انتشار المدارس الحرة بالبادية، بل وسهل عملية إنشائها. والواقعتان معا حدثتا في أواسط الثلاثينات، وليس بعد الحرب العالمية الثانية.

30) من أبرز خريجي مدرسة بن غازي نذكر الأسماء التالية: عبد الهادي بوطالب، وزير التعليم من سنة 1967 إلى 1968، ثم وزير الخارجية، ويتقلد اليوم منصب رئيس منظمة الايسيسكو. ومحمد عزيز الحبابي، أول مغربي يحصل على درجة الدكتوراه في الآداب من جامعة فرنسية، وعميد سابق وأستاذ للفلسفة بكلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط. وإبراهيم بوطالب، عميد سابق لكلية الآداب. وعبد الوهاب بنمنصور مؤرخ المملكة. وعبد الله الشرقي، سفير سابق للمغرب بإسبانيا. ومحمد العربي العلمي الذي ورد ذكره سالفا في معرض الحديث عن وفد الطلبة الفاسيين الذي أرسل إلى القاهرة، سنة 1938. وأحمد بنسودة مستشار الملك الحسن الثاني (شهادة محمد بنعبد الله، المقابلة الأولى 6 فبراير 1969. وشهادة عبد الله البورقادي، المقابلة الأولى 24 يناير 1969. ثم شهادة عبد الوهاب بنمنصور، المقابلة الأولى 13 ماي 1969).

31) من الأمثلة البـارزة بهذا الصـدد والتي نتوفر حولها على معلومات كافية نذكر المدارس الحرة التي افتتحها المختار السوسي وإبراهيم الالغي بمراكش سنة 1932 و1933، وزين العابدين بنعبود وأبو بكر القادري وأحمد معنينو وآخرون بسلا سنة 1932 و1933 و1936، وعبد الله كَنون بطنجة سنة 1934 وأحمد الشرقاوي بالرباط سنة 1936 وإبراهيم الكتاني بفاس سنة 1941.

32) والاستثناء الوحيد الذي وقفنا عليه هي المدرسة التي أسست سنة 1927 بمداغ، وهو سوق أسبوعي أو قرية صغيرة تنتمي إلى قبيلة هوارة، وتقع بضعة أميال شمال بركان بإقليم وجدة. ولقد افتتحت هذه المدرسة بمبادرة من المكي بوتشيش، شيخ الزاوية الدرقاوية بمداغ، الذي ذهب إلى فاس واستقدم بوشتى الجامعي ليعمل مديرا وأستاذا وحيدا بمدرسته. وكان الجامعي آنذاك طالبا بالقرويين. فسير المدرسة لمدة سنة، قبل أن يعود إلى فاس ويدرّس بمدرسة سيدي بناني ومدرسة النجاح. ثم أصبح بعد ذلك عضوا قياديا في الحركة الوطنية وعضوا في اللجنة. كما ساهم في حركة المدارس الحرة بالقنيطرة والدار البيضاء (شهادة علال الفاسي، المقابلة الأولى 25 ماي 1969. وشهادة بوشتى الجامعي، المقابلة الثانية 11 يونيو 1969).

33) يرتكز التصنيف المستعمل في هذه الدراسة لتحديد «الحواضر» و«المدن» و«القرى»، على المصطلحات المستعملة من طرف الرواة ولا يعتمد على أي معيار مطلق كمعيار السكان. «فالبادية» تشمل كل شيء خارج أهم الحواضر، كالمدن والقرى. وسنرى في الفصل الموالي كيف فتحت المدارس الحرة بالفعل في القرى، بعد الحرب العالمية الثانية.

34) أنظر على سبيل المثال:
– Douglas E. Ashford, Political Change in Morocco, (Princeton, 1961), p. 64.

ولربما كان بالامكان استشفاف دور الحركة الوطنية في التطورات التي عرفتها المدارس الحرة في الثلاثينات بالمدن بشكل أوضح مما كان عليه الأمر في الحواضر. فباستخدام الطريقة التي أتينا على ذكرها في بداية الفصل، كانت اللجنة ترسل أناسا إلى المدن أو تتصل بأعضاء الكتلة المحليين، وتشجعهم على إحداث المدارس الحرة وتسييرها. وينم هذا العمل عن عنصر ثابت للقيادة المركزية، بل إن أحد أعضاء اللجنة وصفه «بالحملة» القروية. فلقد شنت اللجنة عنوة هذه الحملة بالمناطق البربرية التي كان الفرنسيون يحاولون، من خلال سياستهم، منع تسرب «الأثر المفسد» للعرب الحضريين إليها. فالحملة التي أجريت من سنة 1934 إلى سنة 1937، وأعيد إجراؤها مرة ثانية من سنة 1940 إلى سنة 1944، تقدمت على ثلاث مراحل: 1 ـ أزرو والخميسات ومناطق الأطلس المتوسط المجاورة، 2 ـ إقليم وجدة، و3 ـ منطقة بني ملال، مرورا بقصبة تادلة وأبي الجعد والقصابي وميدلت[35].

ويوضح مثال بركان، بإقليم وجدة، كيف كان الوطنيون يعملون لانشاء المدارس الحرة بمدن المغرب، في أواسط الثلاثينات. فلقد زار وفد عن الكتلة برئاسة علال الفاسي وعمر بن عبد الجليل مدينة وجدة، في أوائل 1936. ومن هناك قاموا، صحبة عبد السلام الوزاني ممثل الكتلة بوجدة، بزيارة جانبية إلى بركان. وتمّ استقبالهم هناك من طرف لجنة مكونة من تاجرين وأحد الأعوان الطبيين. وكلهم أعضاء في الكتلة. وفي هذا اللقاء تمت إثارة مسألة افتتاح مدرسة هناك. فاتفقوا على تعيين عبد المالك بوتشيش، أحد العلماء، مديرا لها. وافتتحت المدرسة في صيف 1936، بسقيفة مكتراة لهذا الغرض. فكان بوتشيش يدرس النحو العربي ومبادىء الاسلام والأناشيد الوطنية، في حين كان أحد الفقهاء يقوم بتدريس القرآن. وفي أكتوبر 1937، في غمرة الاضطرابات السياسية لخريف تلك السنة، أقدم الفرنسيون على إغلاق المدرسة، وبقيت موصدة حتى سنة 1946[36].

ولقد كانت للوطنيين يد أيضا في إنشاء مدرسة حرة، في أوائل 1936، بعين بني مطهر بإقليم وجدة. ففي هذا المثال، أرلست اللجنة طالبا من القرويين، ليستشير عبد السلام الوزاني بوجدة، بشأن إنشاء مدرسة حرة ببركان. وأثناء تبادل المشورة، قام وفد من تجار عين بني مطهر، الواعين بمقاصد الكتلة، بإقناع الوزاني بإيفاد هذا الطالب إلى بلدتهم. وما هي إلا فترة قصيرة حتى افتتحت مدرسة هناك تحت إشراف ذلك الطالب القادم من القرويين. وكان وفد بني مطهر يضم رجلا من أصل

---

35) شهادة الهاشمي الفلالي، المقابلة الثانية 11 يناير 1969. ولقد أكدها الآخرون.

36) قدور الورطاسي: بنو يزناسن عبر الكفاح الوطني (مخطوط غير منشور)، الصفحتين 18-19. والمقابلة مع قدور الورطاسي بتاريخ 26 فبراير 1969. ومن الأمثلة الأخرى على مبادرة اللجنة إلى إنشاء المدارس الحرة بالمدن، والتي نتوفر بصددها على معلومات مفصلة، المدارس التي افتتحها إبراهيم الوزاني (من أبناء عمومة محمد بلحسن الوزاني) بتازة سنة 1932، ولجنة من ثلاثة تجار فاسيين بالقنيطرة، حيث كلفوا بوشتى الجامعي بإدارتها سنة 1935، وعبد السلام الوزاني (ممثل الكتلة بوجدة) سنة 1934 أو 1935 بوجدة، ومحمد بن عبد الله العلوي بالعيون (إقليم وجدة) سنة 1935، وعلال الفاسي بالقنادسة (قرب كولومب بشار بالجزائر) سنة 1936، ومولاي مصطفى العلوي بعين بني مطهر في نفس السنة.

ولا تحصر هذه اللائحة كل المدارس الحرة التي افتتحت بالمدن في الثلاثينات. فمن سنة 1935 إلى سنة 1937، افتتحت المدارس في كل من الجديدة (مدرستان) وأزمور ووزان وآسفي وسطات، وحتى في بعض المناطق القروية كصفرو وسيدي سليمان وسيدي يحيى الغرب (أنظر Paye، ص 361. وشهادة الهاشمي الفلالي، المقابلة الثانية 11 يناير 1969، وانظر أيضا Girardière الصفحتان 102 و107).

فاسي واثنين من فكيك[37]. ولقد دأب هؤلاء الناس على زيارة الوزاني بوجدة، من حيث لآخر، ليبقوا على اتصال بأنشطة الكتلة. وهذا مؤشر على درجة توغل الحركة الوطنية في البادية، أواسط الثلاثينات.

وعموما، فإن تواجد التجار الفاسيين ذوي العقلية المتمدنة، ساهم كثيرا في انتشار المدارس الحرة بمدن المغرب الشرقي. ففي غضون سنوات قلائل من إقامة الحماية الفرنسية، أدرك هؤلاء الناس عبثية الانتفاضات الشعبية ضد الجيوش الحديثة، وتنبهوا للآفاق الجديدة المفتوحة أمام التوسع التجاري بالمناطق المحتلة حديثا[38]. إلا أن النفوذ الاسباني حاصرهم شمالا. ولم يكونوا يعيرون أية أهمية للمناطق الجبلية والصحراوية بالجنوب. كما كانوا عاجزين عن التحرك بفعالية في الدار البيضاء التي كانت خاضعة لرقابة مشددة. وهكذا سعى المقاولون الفاسيون في أواخر العشرينات، وخلال سنوات الهدوء التي أعقبت ثورة عبد الكريم الريفية (1921-1926)، إلى اقتناص الفرص التجارية المتاحة بالمدن الجديدة في الشرق. ويمكن رسم خط تحركهم المستمر على خريطة المغرب، في اتجاه الشرق من فاس إلى تازة فكرسيف وتاوريرت، وخاصة العيون، ومن هناك إلى بركان ووجدة فعين بني مطهر.

وفي بعض الحالات، كانت الكتلة تبسط سيطرتها على المدارس الحرة القائمة فعلا في بعض المدن. وهو ما كان يبث الذعر في قلوب الفرنسيين. وفي حالات أخرى، كان الأفراد المؤسسون للمدارس الحرة يتجنبون عنوة مخالطة الأحزاب السياسية. ومن أمثلة ذلك، مدرسة زيري ابن عطية بوجدة، التي افتتحت سنة 1939 أو 1940. وكانت آراء مديرها، مصطفى المشرفي، تختلف ووجهات نظر الأحزاب السياسية. وكان المشرفي، الوطني المخلص، من أوائل من زج بهم الفرنسيون في السجون بوجدة، ولم يطلق سراحه إلا بعد سنوات عدة[39].

وفي الأخير، نعرض لبعض المدارس العلمية بسوس التي تم تجديدها وتحويلها إلى مدارس حرة، كمدرسة مولاي سعيد العلوي بتارودانت، حوالي سنة 1932[40]. ويتميز التعليم الملقن بمدارس سوس الحرة، عموما، بطابعه الديني، أكثر من أي مكان آخر بالبلاد. وليس من الثابت أن الكتلة أو أي حزب من الأحزاب السياسية التي أعقبتها، كانت تلعب دورا ما في تجديدها أو تسييرها.

5. أحمد بلفريج وأول مدرسة مزدوجة

يعد أحمد بلفريج الشخصية القيادية الثانية بعد علال الفاسي في الحركة الوطنية المغربية. ولقد تلقى تعليما مزدوجا عربيا فرنسيا. فكان يتردد على مدرسة وزهرة لأخذ دروس في اللغة العربية، وهو

---

37) شهادة مولاي مصطفى العلوي، المقابلة الأولى 20 ماي 1968، والمقابلة الرابعة 22 فبراير 1969.

38) أنظر: – Jacques Berque, French North Africa, Jean Stewart, trans. (New York, 1967), p. 165.
وللاطلاع على تقرير مثير حول سلوك التجار الفاسيين وانتشارهم بالمناطق الأخرى من المغرب، أنظر:
– John Waterbury, The Commander of the Faithful, (New York, 1970), pp. 98 FF.

39) شهادة محمد محيي الدين المشرفي، المقابلة الأولى 27 يناير 1969.

40) وتم تجديد مدرسة من هذا النوع على يد فقيهها الوفقاوي مسعود بايغيلالان، وهي قرية قرب أكادير، قبل سنة 1943. ومن الأمثلة الأخرى، مدرسة إيكودار ومدرسة ماسة قرب تزنيت، ومدرسة تمنار ومدرسة بنكرير (شهادة أحمد معنينو، المقابلة السابعة 24 أبريل 1969، وشهادة الحسين وجاج، مقابلة 5 ماي 1969) إلا أننا نقر بأن معلوماتنا حول هذا الموضوع هزيلة.

تلميذ آنذاك في مدرسة أبناء الأعيان بالرباط. وفي سنة 1927-1928، درس بجامعة فؤاد الأول بالقاهرة. أما بقية دراساته فتابعها في أحسن المدارس الفرنسية بالرباط وباريس. وأحرز سنة 1932 على شهادة الاجازة ودبلوم الدراسات العليا من السوربون. وينحدر بلفريج من أسرة متواضعة. غير أن خاله، محمد جسوس، الذي لم يخلف ولدا، تبناه، وسهر على تربيته. وهكذا حصل على كل المؤهلات - السند المالي والباكلوريا الفرنسية من ثانوية هنري الرابع بباريس - الضرورية لافتتاح مدرسة حرة مزدوجة معترف بها من طرف الحماية كمدرسة خصوصية. فافتتح بلفريج مدرسته في أكتوبر 1934، في المنزل الذي تركه له خاله أثناء اعتكافه بمكة. فأطلق عليها اسم مدرسة محمد جسوس. وفي السنة التالية، ورث بلفريج ثلث تركة خاله، فوظفه في تمويل بناء بناية جديدة لايواء مدرسته[41].

وحينما شرعت المدرسة في العمل بمنزل جسوس، آوت حوالي 100 تلميذ، وقفز عدد المسجلين إلى 200-250 تلميذ، حينما تمَّ بناء البناية الجديدة بعد ثلاث سنوات. وبلغ عدد المسجلين سنة 1943 حوالي 500 منهم 200 تلميذ داخلي[42]. وكانت رسوم التعليم بها عالية نسبيا، حيث كانت تتراوح ما بين 200 و250 فرنكا (حوالي 15 دولارا آنذاك) شهريا، الشيء الذي يعني بأن المدرسة كانت مخصصة أساسا لأحسن عائلات الرباط. كما كان التلاميذ الداخليون يؤدون 700 إلى 750 فرنكا شهريا. وكان بلفريج يسهر على انتقاء مدرسيه بعناية فائقة، ويفرد لهم مرتبات عالية. فكانت مدرسته، في ذلك الوقت وحتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، المدرسة الوحيدة التي كانت مرتباتها أعلى من مرتبات مدارس الحماية. وأصبحت المدرسة مختلطة سنة 1944، حينما سجل بلفريج بنته بها. وما إن حلت سنة 1946، حتى كان ثلث التلاميذ تقريبا من الاناث. وبنيت سكنى ثانية للبنات في نفس الفترة تقريبا[43]. ولا زالت المدرسة تعرف ازدهارا تحت نفس العهدة إلى اليوم، إذ بلغ عدد المسجلين بها 1700 مسجلا (1970)، وهذا ما يعد عموما عملية مربحة.

ويتمكين التلاميذ من تكوين متين في اللغتين الفرنسية والعربية، كان بلفريج يتوخى بلوغ مقصدين بمدرسته. الأول، هو ضمان تضلع عدد من الأطفال المغاربة الذين تلقوا تعليما فرنسيا عصريا، مثل بلفريج نفسه، في لغتهم وثقافتهم. والثاني، هو أن المدرسة، بمستواها التعليمي الرفيع المشفوع بشهادة الدروس الابتدائية الاسلامية، كانت تمكن التلاميذ من الوصول إلى تعليم أعلى بولوج «الثانويات الاسلامية» أو الثانويات الفرنسية في بعض الحالات الاستثنائية. فساهم بذلك في إعداد أطر المستقبل. فغالبا ما كانت مدارس الحماية تسلم شهادة الدروس الابتدائية الاسلامية كشهادة ختامية، يصبح بعدها الخريجون موظفين صغارا. وكانت سياسة الحزب تجاه المدرسة تتمظهر على مستويين: فعقب تأسيس حزب الاستقلال، سنة 1943، أصبحت رسوم التعليم بالمدرسة الباهضة نوعا من الدعم التكميلي لواجبات الانخراط في الحزب، كما أن النضالية الوطنية للآباء وظفت، على ما يبدو، كمعيار لقبول التلاميذ أمام وفرة الطلبات.

---

41) شهادة عثمان جوريو، المقابلة السابعة، 20 فبراير 1969.

42) شهادة عثمان جوريو، المقابلة السابعة، 20 فبراير 1969. وشهادة إبراهيم الالغي، المقابلة الأولى 14 ماي 1969.

43) شهادة عثمان جوريو، المقابلة الأولى 13 نونبر 1968. والمقابلة الثانية 26 نونبر 1968، والمقابلة السابعة 20 فبراير 1969. وانظر باي Paye، المرجع السابق، ص 365.

ويتبوأ اليوم خريجو هذه المدرسة مكانة بارزة تتناسب وعددهم، كما أن مراتبهم تشمل عددا مهما من الموظفين الحكوميين السامين والمتوسطين. ومن بينهم، سنة 1969، وزير الفلاحة أحمد بركاش، ووزير الأشغال العمومية محمد العيماني، ووزير التجارة والصناعة جواد بنبراهيم ووزير بالديوان الملكي مجيد بنجلون.

6. رد الفعل الفرنسي

لما تكاثرت المدارس الحرة خلال الثلاثينات، أبدت الاقامة العامة انشغالا متزايدا بظاهرة لم تكن تتحكم فيها. ففي الفترة التي افتتح فيها بلفريج مدرسته، سنة 1934، لم يكن هناك أي تشريع بإمكان الفرنسيين تطبيقه على المدارس الحرة. فظهير 19 أكتوبر 1919، وظهيرا 14 شتنبر و29 أكتوبر 1921 تخصص المدارس الخصوصية للأجانب[44]. ومدرسة بلفريج كانت مخصصة بشكل جلي لأبناء المغاربة، وبالتالي لم تك تندرج في فئة المدارس الخصوصية بالمعنى الدقيق للكلمة. ومع ذلك، اعترفت بها مديرية التعليم العمومي كمدرسة خصوصية. أما بقية المدارس الحرة التي افتتحت سنة 1934، فلم تكن مؤهلة للارتقاء إلى مرتبة المدارس الخصوصية. وعلى عكس ما يعتقد، فإن الاعتراف في نظر مديري المدارس الحرة، يعني المزيد من التقييدات والمراقبة، لهذا كان هؤلاء الناس راضين تماما لكون الفرنسيين يعتبرون مدارسهم «مسايدا».

لقد أدى إنشاء بلفريج لمدرسته سنة 1934، إلى تنبه الفرنسيين إلى مغبة احتضان الوطنيين للشباب. فأصبحت مديرية التعليم العمومي أكثر انشغالا بهذا الأمر. وبات من الضروري، بالنسبة لهذا الجهاز، توضيح الوضعية ووضع نظام لمدرسة بلفريج القائمة فعلا وللمدارس التي قد تتلوها. وفي هذا السياق، أقدمت مديرية التعليم العمومي على صياغة ظهير فاتح أبريل 1935 المتعلق بالتعليم الخصوصي الابتدائي الخاص بالمسلمين[45]. ويطبق هذا الظهير على مدارس المسلمين الخصوصية التشريعات والتنظيمات المطبقة على مدارس الأجانب الخصوصية. غير أن الفصل السابع منه، والذي أضيف بطلب ملح من السلطان محمد الخامس، يستثني المدارس القرآنية من دائرة تطبيق هذا الظهير. إلا أن مديرية التعليم العمومي، بإدراجها الفصل السابع المستثني للمدارس القرآنية، فتحت للمدارس الحرة، عن غير قصد، فجوة أحسنت استغلالها للافلات من تنظيمات ومقتضيات ظهير أبريل 1935. وإذا كان هذا الظهير قد أخفق في مراقبة انتشار المدارس الحرة، فإنه لم يعمل أيضا على مساعدة وتسهيل نمو هذه المدارس، كما يؤكد ذلك هالستيد[46]، بل اقتصر أثره على دفعها إلى اتخاذ مظهر المدارس القرآنية، وهي ممارسة كانت سارية بالفعل سنة 1935.

وأمام غياب المراقبة الفعلية، تضاعفت انشغالات الفرنسيين «بمشكل» المدارس الحرة في أواسط

44) للاطلاع على هذه الظهائر، أنظر الجريدة الرسمية، المجلد الثامن، عدد 368 (10 نونبر 1919). الصفحات 1282-1284، والمجلد العاشر، عدد 465 (20 شتنبر 1921)، الصفحات 1459-1460، والمجلد العاشر، عدد 471 (1 نونبر 1921)، ص 1699.

45) أنظر: – Claude Collet, «L'enseignement Privé Musulman à Casablance», (mémoire de stage, ENA, janvier, 1949), p. 5.

ويمكن الوقوف على نص الظهير في:

– Paul-Louis Rivière, éd., Traités, codes et lois du Maroc : Supplément pour 1936, (Paris, 1936), pp. 41-42.

46) هالستيد، المرجع السابق، ص 162.

الثلاثينات، إذ اكتشفوا ضلوع الوطنيين فيها، مستغلين، في رأي الفرنسيين، رغبة الآباء المغاربة في تعليم أبنائهم تعليما دينيا. فإذا كان الآباء يعتبرون التعليم الديني غاية في حد ذاته، فإن الوطنيين، في نظر سلطات الحماية، يرون فيه وسيلة لتحقيق أهدافهم السياسية. وكان الفرنسيون يعزون نجاح الوطنيين في إنشاء المدارس الحرة إلى المزج بين التعاليم الشرقية والأساليب الأوربية. فالتعاليم كانت إسلامية مستوحاة من المؤتمر الاسلامي المنعقد بالقدس، في شهر دجنبر من سنة 1931. أما الأساليب فكانت مستلهمة من الطرق التي طورتها إيطاليا وألمانيا الفاشيتان، في ميدان تكوين الطفولة، إذ كان الوطنيون يتخذونها قدوة.

«فبتدريسهم التاريخ المغربي، ابتدعوا فكرة الوطن التي لم تكن حتى ذلك الحين معروفة، ثم مجدوها بالأناشيد والترانيم. وأبرزوا مثال مصر وسوريا في معركتهما ضد الغزاة المسيحيين، وحصولهما على استقلالهما. وبتوظيفهم للتفاسير المتحيزة للسور والأحاديث، أججوا التعصب الاسلامي. فأصبحت كلمة «الجهاد» على كل لسان. فالفرنسي المسيحي يضطهد الاسلام، ويتحتم على كل مسلم أن يثور ضده[47]».

وفي الوقت الذي أنشئت فيه مدرسة بلفريج، سنة 1934، كان مسؤولو الحماية يتوجسون خيفة من أن يسيطر الوطنيون على أفئدة الشباب. وتأكدت هذه المخاوف، حينما شارك تلامذة المدارس الحرة في المظاهرات التي نظمها الوطنيون بفاس ووجدة سنة 1936، وعبر أرجاء المنطقة الفرنسية سنة 1937[48]. وفي بعض الحالات، كانت المدارس الحرة تنتشر على حساب مدارس الحماية. ففي سيدي سليمان، على سبيل المثال، انخفض عدد المسجلين بالمدرسة الفرنسية الاسلامية المحلية من 76 تليمذا في أكتوبر 1936 إلى 43 تلميذا في السنة الموالية، عقب إنشاء مدرسة حرة هناك[49].

وبطبيعة الحال، سعى الفرنسيون إلى السيطرة على المدارس الحرة. وكانوا يودون. على الأقل، معرفة عدد التلاميذ المترددين عليها، والدروس الملقنة ومضمون الاختبارات. ولاقامة هذه المراقبة، لجأت الاقامة العامة إلى المخزن، واستصدرت ظهيرا ومرسوما وزاريا مؤرخا بيوم 11 دجنبر 1937[50]. وتتعلق فحوى هذا التشريع بحصر المواد الملقنة «بالمسيد» في القرآن والبرنامج الدراسي التقليدي، وإلزام كل المدارس الخصوصية التي تلقن مواد حديثة بالتصريح بذلك لدى مديرية التعليم العمومي والخضوع لمراقبتها. غير أن الاقامة العامة عمليا لم تكن متشددة في تطبيق الظهير الجديد. فبعد قلاقل شتنبر 1937، والقمع الذي أعقبه، بدا من الأجدى للفرنسيين، في وقت كانت فيه إرهاصات الحرب بأوربا لائحة في الأفق، تجنب أي تعقيد جديد بالمغرب[51].

---

47) أنظر جيراردير Girardière المرجع السابق، ص 107. ورغم أن روايته مبالغ فيها، فإن أحد الرواة ذكر لنا بهذا الشأن تأثير منشور من 39 صفحة، كتبه لبناني يدعى الشيخ يوسف النبهاني، وعنوانه كالتالي **مختصر إرشاد الحيارى في تحذير المسلمين من مدارس النصارى** (حلب 1351-1932) (شهادة أحمد معنينو، المقابلة الرابعة 17 أبريل 1969). ورغم أن خطابه واضح فإن هذا النص لا يشكل بالضرورة جزء من التعاليم الاسلامية.

48) يشير شارل أندري جوليان بهذا الشأن إلى أن علال الفاسي زعيم الحزب الوطني كان يستمد سنده سنة 1937 من «العناصر الموالية، خصوصا في أوساط تلامذة المدارس الحرة» (المرجع السابق، ص 165).

49) جيراوديير، المرج السابق، ص 102.

50) يمكن الاطلاع على نص الظهير والمرسوم الوزاري في الجريدة الرسمية، المجلد 26، عدد 1313 (24 دجنبر 1937)، ص. ص1645-1646.

51) باي Paye، المرجع السابق، ص. ص 363-364.

وعوض التطبيق المتشدد لظهائر أبريل 1935 ودجنبر 1937، حاولت الحماية، في وقت تم فيه نفي بعض الزعماء الوطنيين، كبح جماح المدارس الحرة أو، على الأقل، إيقاف انتشارها، وذلك بتوسيع المدارس الفرنسية الاسلامية وإجراء تحويرات في مناهجها. ففي سنة 1937، حصل المقيم العام الجنرال نوكيس Noguès على اعتمادات من ميزانية الحماية للسنة اللاحقة لأداء مرتبات مائة مدرس، وبالتالي افتتاح 100 فصل جديد للتلاميذ المسلمين[52]. وفي سنة 1942، تغير المنهاج الدراسي في المدارس الابتدائية التابعة للحماية، من 25 ساعة باللغة الفرنسية وخمس ساعات باللغة العربية أسبوعيا، إلى 21 ساعة بالفرنسية و10 ساعات بالعربية وخمس ساعات مخصصة للقرآن أسبوعيا. واعتبرت الساعات الاضافية المخصصة للقرآن ساعات على هامش الحصص المنتظمة[53].

واستخدم الفرنسيون أيضا، خلال الثلاثينات، تكتيكات أقل ليبرالية ضد المدارس الحرة، كمضايقة الأشخاص الذين يكرون عقاراتهم لايواء المدارس. وحينما أفلتت زمام الوضعية السياسية من أيدي الفرنسيين، بادروا إلى إغلاق العديد من المدارس الحرة. وهكذا كان الأمر خصوصا خلال أحداث شتنبر 1937، وبعدها مباشرة، حينما أغلقوا المدارس بفاس والقنيطرة ووجدة وبركان وعين بني مطهر والعيون (وجدة) وربما في أماكن أخرى أيضا. وبقيت المدارس مغلقة في بركان وعين بني مطهر والعيون إلى غاية 1946. بينما أعيد فتح المدارس المتواجدة في المراكز الآهلة بالسكان والمتمتعة بدعم شعبي قوي ومتقدم، وذلك بعد فترة قصيرة إلى حد ما من إغلاقها.

والخلاصة، أن ما كان الفرنسيون يعارضونه، في الواقع، بشأن المدارس الحرة، ليس تدريسها لمواد حديثة أو مواد تقليدية، بل نشرها للروح الوطنية. فلم يحدث أن أغلقت المدارس لأن مادة الحساب أو التاريخ أو الجغرافيا تدرس دون رخصة. بل إنه في حالة مدرسة بن غازي، كانت مديرية التعليم العمومي تقدم العون بمدها بالمدرسين بناء على طلبها[54]. وحينما كان مديرو المدارس يسجنون أو ينفون، فإنما كان ذلك بسبب أنشطتهم السياسية التي كانوا يمارسونها غالبا خارج المدرسة ممارستهم لها داخلها.

7. نمو تطوان المنفصل

لقد سمحت جملة من الظروف المتباينة بمنطقة الحماية الاسبانية بالشمال، للمدارس الحرة بالنمو في فترة الثلاثينات، بشكل أسرع من المنطقة الفرنسية بالمغرب[55]. فمنذ بداية عهد الحماية سنة 1912، كانت الجهود التعليمية الاسبانية أضعف بكثير من مثيلاتها الفرنسية. لهذا فإن التحليل الوارد في الفصل السابق والمتعلق بالتحدي الذي تطرحه مدارس الحماية في المنطقة الفرنسية، لا ينطبق على

52) أنظر: – Conseil du Gouvernement : Section Française, Sessions de 21-23 décembre 1937, (2 Vols., Casablanca, 1938), Vol. 1, p. 6.

53) شهادة محمد محيي الدين المشرفي، المقابلة الثالثة 3 فبراير 1969. وينبغي الاقرار بأنه، إضافة إلى ضغط المدارس الحرة، فإن التغيير أملته رغبة فرنسا في أخذ زمام المبادرة، والحرب في أوجها، لتكريس التعليم والخطو خطوة إلى الأمام تجاه المطامح المغربية.

54) رسالة من لوسيان باي Paye إلى المؤلف مؤرخة بيوم 2 دجنبر 1968.

55) وللاطلاع على وصف للوسط السياسي بالمنطقة الشمالية في الثلاثينات، أنظر ريزيت Rézette السالف الذكر، ص.ص 113/-128، وهالستيد، ص.ص 257-260، وأشفورد، ص.ص 45-51.

التطورات التي عرفتها المدارس الحرة بتطوان. ثم إن صيرورة التطورات الداخلية بإسبانيا، في الثلاثينات، شجعت على سن سياسة متساهلة في المنطقة الاسبانية من المغرب. بل وأدت إلى تعاون كبير ومساعدة جمة في مشاريع المدارس الحرة بتطوان. وعلى وجه الخصوص، أدى اندلاع الحرب الأهلية الاسبانية في يوليوز 1936، إلى نهج سياسة قمعية طائشة بتطوان، ابتداء من تلك الفترة[56].

ويمكن استشفاف الموقف الاسباني الناجم عن اندلاع الحرب الأهلية بجلاء من خلال مثال **المعهد الحر** الذي أسس بتطوان سنة 1937. فلقد كانت اللجنة المؤسسة للمعهد تضم أعضاء قياديين في الكتلة، كعبد الخالق الطريس والمكي الناصري والطيب بنونة. وافتتح المعهد الحر كثانوية حرة، وهي الأولى من نوعها بالمغرب، وذلك في شهر فبراير 1936، ببناية متواضعة. غير أنه في شهر شتنبر من نفس السنة، أي بعد شهرين من اندلاع الحرب الأهلية، منحت السلطات الاسبانية للمدرسة بناية جديدة كانت ستأوي مدرسة ابتدائية عمومية (إسبانية)[57]. وفي نهاية 1936، أرسل حزب **الاصلاح** الذي أسسه الطريس حديثا، وفدا من الطلبة التطوانيين إلى القاهرة ليتابعوا دراستهم بجامعة فؤاد الأول، وكان من بينهم تسعة طلبة من المعهد الحر[58].

وفي سنة 1937، افتتح بتطوان **المعهد الخليفي للأبحاث** بتمويل كامل من إسبانيا. وعين المكي الناصري مديرا له. وفي سنته الأولى، استخدم المعهد لاعداد أربعين تلميذا من المنطقة الاسبانية لولوج الجامعات المصرية في السنة الموالية. ولايواء وفد أوسع بالقاهرة، **أنشئت بعثة ثقافية تدعى بيت المغرب** هناك، سنة 1938، تحت إشراف المكي الناصري مرة أخرى[59]. وفي هذه الفترة، دفعت الخلافات الشخصية والسياسية بالمكي الناصري إلى ترك **حزب الاصلاح** التابع للطريس، وتشكيل **حزب الوحدة المغربية**، في أوائل 1937. ونظرا لافتقاده للقوة والسند المالي بالمنطقة الشمالية، اضطر الناصري إلى الاتكال على مساعدة السلطات الاسبانية لدعم ومواصلة أنشطته. ووجد المندوب

---

56) شن فرانكو هجومه ضد القوات الجمهورية بإسبانيا بجنود إسبان ومغاربة، إنطلاقا من منطقة شمال المغرب.
وخاض حوالي 50.000 إلى 60.000 مغربي الحرب الأهلية الاسبانية في صفوف حركة فرانكو الوطنية. وجند
العديد منهم من المنطقة الفرنسية، انطلاقا من المنطقة الاسبانية بالشمال ومن الثغر الاسباني بإيفني في الجنوب.
57) أنظر: Marruecos Historia de la Acción cultural de España en
- Remando Valderrama Martinez,
(1912-1956), (Tetuan, 1956), pp. 547, 549.
شهادة المكي الناصري، المقابلة الثانية 14 دجنبر 1968. ويذكر شارل أندري جوليان حول هذه النقطة (ص
156-157) بأن فرانكو استقبل وفدا من الوطنيين المغاربة وممثلي الخليفة الذين جاؤوا إلى إشبيلية في أواخر الصيف
أو بداية خريف 1936. ووعد الوفد بأن المنطقة الشمالية الخاضعة لاسبانيا ستصبح مستقلة تماما بعد انتصاره،
وفي الوقت نفسه سمح للوطنيين بتأسيس مدارس حرة ووضع رهن إشارتهم بناية أنيقة لايواء المعهد الحر.
58) شهادة المهدي بنونة، المقابلة الثالثة 6 مارس 1969. وكان الوفد الممول من قبل حزب الاصلاح وآباء التلاميذ،
يضم أحمد بنعبود الذي تقلد فيما بعد مناصب دبلوماسية مهمة، وكان سفيرا للمغرب بالبرازيل، ومحمد المسفيوي
الذي كان أيضا سفيرا مفوضا بوزارة الخارجية، ومحمد بن حداد، وكيل عام للملك.
59) وبخلاف وفد حزب الاصلاح، الذي سجل كل أعضائه بجامعة فؤاد الأول، فإن ما يزيد على نصف طلبة بيت
المغرب سجلوا أنفسهم بدار العلوم، أو كان أغلبهم يتابع الدروس التقليدية بالأزهر. والوفدان معا، إضافة إلى
وفد ثالث التحق بهما سنة 1937، كانا تحت إشراف الحزب الوطني بالمنطقة الفرنسية. ووظفت البعثة عددا من
الأساتذة والعلماء المصريين للتدريس بتطوان. ويمكن الاطلاع على وصف مفصل للبعثة في:
- Capitaine d'Arcimoles, «Le Beit el-Maghreb», (mémoire de satge, 5/1/1942, CHEAM).

السامي الاسباني الجديد الكولونيل خوان بكبيبر Juan Beigbeber في المكي الناصري وسيلة لانشاء اتجاه سياسي منافس لحزب الاصلاح. ومن خلال لعبة «فرق تسد» التقليدية، حاول إضعاف الحركة الوطنية بالمنطقة الشمالية. وإذا كان نجاح هذه السياسة أمرا غير مؤكد، فإن من بين نتائجها تمكين المكي الناصري من المال الوفير لتنفيذ مشاريعه التعليمية[60].

وفي سنة 1937، أسس المكي الناصري معهد مولاي المهدي بتطوان. وعلى الرغم من أن مجلس المدرسين الذي يقرر المنهاج مكون من أعضاء حزب الوحدة المغربية أساسا، فإن الناصري احتفظ بتسجيل وملكية المعهد في اسمه الشخصي، حتى يتجنب كل تدخل للسلطات الاسبانية. وكانت فصول المعهد تتدرج من روض الأطفال، وتنتهي بقسم الباكلوريا. كما كانت تضم قسما لتكوين المعلمين. وكان معهد مولاي المهدي يتوفر أيضا على داخلية بأجنحة خاصة للأطفال الصغار والكبار، الشيء الذي يعني بأن التلاميذ كانوا يفدون من سائر أرجاء المنطقة الاسبانية[61]. ولإحداث باكلوريا مغربية، اجتمع نفر من المهتمين من المدارس الحرة بتطوان، مرات عديدة، لوضع منهاج دراسي مدقق. فأقر ظهير 31 دجنبر 1940 الباكلوريا المغربية التي وضعت لتعادل امتحان الدخول للجامعات المصرية. وهكذا أصبح بإمكان تلامذة المدارس الحرة بتطوان الحصول على شهادة الباكلوريا رسميا ابتداء من سنة 1943[62].

وبإحداث الباكلوريا المغربية في المنطقة الشمالية، سنة 1940، تمَّ تسجيل تقدم كبير على تطورات المدرسة الحرة بالمنطقة الفرنسية، حيث لم تحدث هذه الشهادة إلا بالحصول على الاستقلال سنة 1956. ولقد كانت مشاريع الناصري المتعددة متكاملة، بحيث لم تنجز مثيلاتها بالمنطقة الفرنسية إلا بعد انقضاء عدة سنوات. وهكذا كان الاسبان في معهد مولاي المهدي يدرسون الاسبانية، والمغاربة يلقنون العربية والمواد الاسلامية، والمصريون الذين وظفهم بيت المغرب بالقاهرة يدرسون العلوم الحديثة والرياضيات. وكانت المدارس الحرة بتطوان تتوخى تقديم تعليم حديث باللغة العربية كلية. وغالبا ما كانت الدراسات تستكمل بجامعات الشرق الأوسط، وذلك لإعداد الأطر اللازمة لمنطقة الشمال، كالمدرسين والمحامين والمهندسين والأطباء والاخصائيين الزراعيين[63]. ومن بين خريجي هذه المدارس، يوجد عدة مديري مدارس وقضاة وموظفين حكوميين، وعدد مهم من الضباط بالقوات الجوية المغربية. ومن أهم منجزات مدارس تطوان الحرة على الاطلاق، مستوى التعريب العالي الذي تم إحرازه في المدارس العمومية بالمنطقة الاسبانية في مطلع الاستقلال.

---

60) لقد كان بيت المغرب يكلف الاسبانيين وحده حوالي 6000 جنيه مصري سنويا (حوالي 000. 30 دولار في ذلك الحين). وهي نفقة كانت إسبانيا تتحملها على الرحب والسعة، من أجل اكتساب الحظوة بالشرق الأوسط، في غياب فرنسا (أرسيموليس السالف الذكر، ص 7).

61) شهادة المكي الناصري، المقابلة الثانية 14 دجنبر 1968، والمقابلة الخامسة 6 شتنبر 1969.

62) شهادة المكي الناصري، المقابلة الثالثة 26 يناير 1969، والمقابلة الرابعة 16 فبراير 1969. أنظر أيضا مارتينيز، ص 294. ومما لا شك فيه أن إحداث الباكلوريا المغربية هو الذي دفع بالسلطات الاسبانية إلى إنشاء أول ثانوية عمومية، بتطوان سنة 1942.

63) من المقاصد الحالة للناصري إمداد وتوسيع الهيئة التدريسية للمدارس الحرة التي قام هو وحزبه بتأسيسها. وهكذا أصبح محمد الريفي، الذي كان ببيت المغرب في القاهرة، مديرا لفرع معهد مولاي المهدي بطنجة. ومدير المدرسة، فيما بعد، محمد العمارتي، من خريجي المدرسة الأم بتطوان. وفي أوائل الخمسينات، أصبح أحمد التمسماني، أحد تلامذة بيت المغرب، مديرا للمدرسة الأم.

ولم يكن للنتائج الطيبة التي أحرزها المكي الناصري والآخرون، كميا وكيفيا، أي أثر فعلي على المدارس الحرة بالمنطقة الفرنسية. ففي هذه المنطقة الأخيرة، لم يكن كبح جماح المدارس الحرة ناجما عن نقص في الأفكار أو الزعامة، بقدرما كان راجعا إلى القيود التي فرضتها الاقامة العامة على الوطنيين.

خاتمة

ماذا يمكن أن نستنتج من العلاقة بين نمو الحركة الوطنية وانتشار المدارس الحرة خلال فترة الثلاثينات؟ من الواضح أن التنظيمات الوطنية هي التي كانت تأخذ زمام المبادرة لانشاء معظم المدارس الحرة في الثلاثينات، وخصوصا بين 1935 و1937. لكن، هل كانت هذه العملية تنسحب على الحالة المعاكسة؟ لقد كانت المدارس تمنح فصائل الوطنيين ما يكفي من الوسائل الناجعة للوصول إلى الجمهور في الثلاثينات. ولما كان الجمهور لا يتجاوب كثيرا مع القضايا السياسية، فإن أعدادا متزايدة من الآباء كانوا يسجلون أبناءهم بالمدارس الحرة، لتمكينهم من تربية حديثة منسجمة مع التراث الثقافي المغربي.

وفي هذه الوضعية، كان التعليم الملقن بالمدارس الحرة يشكل أرضية مشتركة بين المطامح السياسية للوطنيين والطموحات الثقافية للجمهور. وهكذا استطاع الوطنيون توظيف المدارس لتوسيع دائرة نفوذهم، وذلك بتوثيق صلاتهم بالآباء وإعداد وطنيي المستقبل من بين صفوف التلاميذ.

وهناك اعتبار آخر وارد في تقييم المدارس الحرة في الثلاثينات، ويتمثل في معرفة إلى أي مدى كانت المدارس تشكل حركة قائمة الذات. فلقد كان الوطنيون يتنقلون ما بين المنطقة الفرنسية والمنطقة الاسبانية فرادى. غير أنه ابتداء من سنة 1936، حينما قامت حكومة الجبهة الشعبية الليبرالية التوجه بفرنسا وحكومة فرانكو الاستبدادية بإسبانيا، وزجتا بوطنيي المنطقتين في توجهات خارجية متصارعة، لم يكن هناك إلا تعاون ضئيل بين الحركات الوطنية بالمنطقتين. وهي وضعية استمرت على الأقل إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولقد حالت هذه الوضعية دون تنظيم المدارس الحرة على الصعيد الوطني. ففي المنطقة الفرنسية، نجحت اللجنة في إعطاء توجه مشترك لتلك المدارس التي كانت لها فيها يد طولى، سواء من حيث إنشاؤها و/أو من حيث إمدادها بالأطر الوطنية. وكما لمحنا سالفا، فإن بعض المدارس كانت تحت سيطرة الوطنيين، وبعضها الآخر كانت صلته بالوطنيين ضعيفة. وفي أعقاب تلك المدارس التي كان يجمعها توجه مشترك، يمكن الحديث، حينئذ، عن «حركة» مدارس حرة في الثلاثينات، على اعتبار أن كل المدارس كانت تشترك في جملة من الأهداف المتشابهة ولو بشكل غامض. وتتمثل هذه الأهداف في نشر اللغة العربية وتلقين تعليم أكثر أو أقل حداثة تبعا لنوعية المدرسة، منسجم مع التراث الاسلامي المغربي. غير أن العناصر التي مكنت المدارس الحرة من تشكيل حركة قائمة الذات ـ كالمنهاج الموحد والشهادة المعترف بها والمراقبة الممركزة للأطر ـ لم تبرز إلا بعد سنة 1944، كما سنرى في الفصل الموالي.

الفصل الخامس

تكثيف حملة المدارس الحرة
في غمرة الكفاح من أجل الاستقلال
1944 - 1956

لقد نفي العديد من زعماء الحركة الوطنية المغربية في المنطقة الفرنسية، أثناء قلاقل خريف 1937 . ونجم عن قدِّ عنق الحركة تناقص حاد في الأنشطة الوطنية طيلة الخمس سنوات الموالية . فلقد تعهد الوطنيون بدعم المقيم العام الجنرال نوكيس حينما اندلعت الحرب العالمية الثانية، في شتنبر 1939 . وعلى الرغم من أنه كان بإمكانهم أن يبتهجوا لسقوط فرنسا في يونيو 1940 ، فإنهم لم يحاولوا استثمار لحظة ضعفها بالمطالبة بتنازلات أو بتجديد أنشطتهم[1] . وانبعث النشاط الوطني برسو الحلفاء في شمال أفريقيا في شهر نونبر 1942 ، في اطار عملية «المشعل» Torch الهادفة الى دحر قوات المحور في أفريقيا في ظرف ستة أشهر. فلقد تلقى الوطنيون تشجيعا بقيام القوات الأمريكية بعملية التحرير[2] . ووقعت عدة مظاهرات خلال سنة 1943 ، مطالبة بالعودة السريعة الى الحكم المدني . وفي نهاية السنة ، قام أحمد بلفريج وأحمد اليزيدي بالاتصال بدوائر الحزب الوطني المجمدة . وضما اليهما بعض أتباع محمد بلحسن الوزاني[3] . وكسبا الى جانبهما جمعيات خريجي الثانويات الاسلامية . وفي دجنبر، أسس بلفريج حزب الاستقلال بتوحيد هذه الجماعات المتعددة تحت راية واحدة .

---

1) لقد بقي الوطنيون أوفياء لفرنسا سنة 1939 و1940 لسببين: أولا، لأنهم لم يقطعوا رجاءهم في إجراء إصلاحات في إطار الحماية، خصوصا وأن الاقامة العامة، عقب أحداث خريف 1937 والاجراءات القمعية المقترنة بها، قد اتخذت بعض التدابير الاسترضائية خلال سنتي 1938 و1939، أضفت جوا من الثقة الهشة بين الوطنيين والمقيم العام نوكيس. وثانيا، نمو صداقة وثقة كبيرتين بين السلطان محمد الخامس والجنرال نوكيس في أواخر الثلاثينات. وحينما اندلعت الحرب العالمية الثانية، دعا السلطان كل المغاربة إلى مساندة الفرنسيين. وتجنبا للقطيعة مع محمد الخامس، لبَّى الوطنيون نداءه.

2) أنظر على سبيل المثال :
– Charles-André Julien, L'Afrique du Nord en Marche, (Paris, 1952), pp. 339-343.

3) أثناء تأسيس الحزب الوطني سنة 1937 ، أنشأ محمد بلحسن الوزاني حزبا خاصا به أطلق عليه اسم «الحركة القومية». وحينما عاد من منفاه سنة 1946 ، أسس الحزب الديموقراطي للاستقلال من بقايا الحركة القومية .

ويدل اسم الحزب الجديد على هدفه الذي ما لبث أن ورد في بيان الحزب المؤرخ بيوم 11 يناير 1944. فبمطالبتهم الجريئة بالاستقلال التام، ربما كان الوطنيون قد انساقوا بشكل أو بآخر مع جو التضامن الناجم عن الحرب والاعداد للأمم المتحدة وتباشير الميثاق الأطلسي. بيد أنهم، في نفس الوقت، كانوا يعبرون عن قناعتهم الراسخة بعبثية القيام بمساعي أخرى لاجراء إصلاحات في إطار الحماية. فكان رد فعل الاقامة العامة على عريضة حزب الاستقلال اتخاذ تدابير استفزازية بشكل متميز، معتقلة بلفريج واليزيدي وستة عشر زعيما وطنيا، وملفقة في حقهم تهم التعاون مع الألمان[4]. فقامت مظاهرات عنيفة في الأيام الموالية بالرباط وسلا وفاس. وواجهها الفرنسيون بقمع استمر طيلة 1944 و1945. وأثناء حقبة الأزمة، خلد الوطنيون إلى العمل السري. فلقد تملكهم الخوف من التعرض لتدابير زجرية إضافية. فكان انعدام التنظيم الفعلي يعرقل نشاطاتهم.

أما فيما يخص المدارس الحرة، فقد عرفت سنة 1944 وسنة 1945 تزايدا بالنظر إلى السنوات الخمس الماضية. فلقد تمكن السلطان محمد الخامس والأفراد الذين لم تطلهم حملة القمع الموجهة ضد حزب الاستقلال، من متابعة مشاريع المدارس الحرة. ومما شجعهم على ذلك وفرة الأرباح التي راكموها من الصفقات التجارية طيلة فترة الحرب[5]. فلقد مكن تراخي سيطرة الاقامة العامة، سنة 1946، الوطنيين من توسيع أنشطتهم بشكل كبير، وأدى إلى انتشار المدارس الحرة في المنطقة الفرنسية بشكل ملحوظ بجميع المقاييس. فلقد افتتح ما يزيد على 40 مدرسة ما بين نونبر 1946 ونونبر 1947. وتضاعف عدد المسجلين أكثر من ثلاث مرات، في الفترة الفاصلة ما بين 1943 و1947، أي من حوالي 7000 تلميذ إلى 25.000 تلميذ، وافتتحت مدارس جديدة في الحواضر وتجدد انتشارها بالبادية. فأعيد فتح بعض المدارس القروية، وأسست عدة مدارس أخرى في المدن التي لم تكن بها مدرسة. ولأول مرة، افتتحت المدارس الحرة بالقرى.

ولم تعرف المدارس الحرة بالمنطقة الاسبانية والمنطقة الدولية بطنجة أي تطور يذكر، خلال العقد الذي تلا الحرب العالمية الثانية. فمدارس الشمال التي لم تعرف إلا قيودا قليلة، كانت متقدمة على مدارس الجنوب، منذ الفترة السابقة لسنة 1944. وعلى ما في علمنا، فإن مدرسة محمد الخامس هي

4) أنظر:

-Robert Rézette, Les Partis Politiques Marocains, (Paris, 1955), p. 145.

-Charles-André Julien, Op. Cit. p. 345.

5) وفي إطار تحليله لوضعية المدارس الحرة في نهاية 1944، كتب أحد المسؤولين الفرنسيين، سنة 1948: «لقد نشأت في كل مكان تقريبا طبقة وسطى غنية. وهي نتاج للأرباح المجنية من فترة الحرب والسوق السوداء. وأحست بالحاجة إلى تزكية وتطهير هذه الثروات المكتسبة بسرعة، بإظهار بعض السخاء وبذل العطاء».

-Pierre Morizot, «L'enseignement libre musulman dans la région de Rabat», (mémoire de stage, novembre, 1948), pp. 11-12.

ويصف لوسيان باي، من خلال مركزه المواتي داخل مديرية التعليم العمومي، المساهمات المالية المقدمة للمدارس الحرة بفترة قصيرة على انتهاء الحرب العالمية الثانية، بأنها «عمل ديني يمثل وسيلة لوقف الأرباح (المترتبة عن فترة الحرب)، بل هو شكل من الحبس».

-Lucien Paye, «Enseignement et société musulmane», (Université de Paris, 1957), pp. 366-367.

ولقد ساعدت هذه الأرباح على تمويل عمليات إحداث مدارس حرة جديدة، حتى سنة 1948 على الأقل، وليس فقط في الفترة الممتدة بين 1944 و1945.

المدرسة الجديدة الوحيدة التي افتتحت بطنجة في أوائل الخمسينات. لهذا، فإن هذا الفصل سوف يركز كليا على المنطقة الفرنسية، ما لم نشر صراحة إلى منطقة الشمال. ونظرا لكون تطور حركة المدارس الحرة بالمنطقة الفرنسية، خصوصا ما بين 1944 و1951، قد أحرز أهمية كمية ونوعية تجاوزت أهمية التطور الذي عرفته في العشرينات والثلاثينات، فإن تحليلنا في هذا الفصل سيكون أكثر إلماما بالتفاصيل من الفصلين السابقين.

1. المعالم الرئيسية لعقد ما بعد الحرب

لقد أصبحت التباينات في المنهاج الدراسي وفي المستوى بين المدارس الحرة أكثر جلاء، في الأربعينات، عما كانت عليه سابقا. فالتشكيلة لم تتغير بالنظر إلى الثلاثينات، بحيث أن التصنيف الثلاثي المشار إليه في الفصل السابق ينسحب على عقد ما بعد الحرب. ففي أقصى هذه التشكيلة، توجد «المسايد المنقحة»، وفي الوسط، توجد المدارس ذات المنهاج الابتدائي المعرب. وفي الطرف الآخر، توجد المدارس المزدوجة. ففي الدار البيضاء، سنة 1948، على سبيل المثال، كان هناك 12 «مسيدا منقحا»، تضم 730 تلميذا، و10 مدارس من الفئة الوسطى بحوالي 2935 تلميذا، ومدرستين مزدوجتين بما مجموعه 1315 تلميذا[6]. وفي سنة 1951، قام مندوب الصدر الأعظم المكلف بالتعليم، بوضع تصنيف رسمي لهذه المدارس، ما عدا المدارس المزدوجة، مميزا بذلك «المسايد المنقحة» عن المدارس الأخرى المتوفرة على سلك ابتدائي معرب من خمس سنوات. فما هي، إذن، الخصائص المميزة لكل نموذج من نماذج المدارس الحرة الثلاثة، في العقد الذي أعقب الحرب العالمية الثانية؟

إن النموذج الأكثر بدائية هو نموذج «المسيد المنقح»، الذي يمثل مؤسسة انتقالية تتموقع بين «المسيد» التقليدي والمدرسة الحديثة، شأنه في ذلك شأن عدة مدارس حرة في العشرينات والثلاثينات. وكانت «المسايد المنقحة»، عموما، عبارة عن دور ذات حجرات ضيقة ومظلمة وناقصة التهوية. وغالبا ما تكون هذه الحجرات قذرة. وهي بذلك تشبه «المسيد» التقليدي. وتقع هذه المدارس عادة تحت إمرة الفقهاء الذين يقومون بمهام الادارة. وغالبا ما يكون المدرسون طلبة تابعوا دراستهم لبضع سنوات بالقرويين أو بجامعة ابن يوسف بمراكش، أو قرأوا على فقيه مشهور. ويتضمن المنهاج الدراسي القرآن واللغة العربية وقواعد الاسلام الأساسية، وأحيانا بعض الدروس في التاريخ الاسلامي والفقه. وبين الفينة والأخرى، تقدم بعض الدروس في الحساب. وأصبح التعليم يشمل بعض التفاسير، مسجلا بذلك تقدما واضحا بالنظر إلى عادة الاستظهار الصرفة التي كان السمة الأساسية «للمسايد» التقليدية. وكان التلاميذ يؤدون رسوما لم تكن تتعدى 200 إلى 300 فرنك في الشهر (حوالي دولار واحد في تلك الفترة). وتبعا لذلك، كان المدرسون يتلقون أجورا زهيدة لم تكن تتجاوز 8000/6000 فرنك في الشهر (حوالي 30 دولارا). (ولقد كان بود بعض مديري «المسايد المنقحة» أن يقوموا بتحديث التعليم الملقن في مدارسهم، بيد أنهم لم يتمكنوا من ذلك بسبب صعوبة العثور على مدرسين أكفاء،

---

[6] أنظر: – Claude collet, «L'enseignement privé musulman à Casablanca», (mémoire de stage, ENA, Janvier 1949, p. XII.

والتفاصيل الواردة في الفقرات الثلاث التالية أخذناها من هذا المصدر، الصفحات 19-39.

وانعدام الاعتمادات الكافية لمنحهم أجورا مناسبة). وكان عدد المسجلين يتراوح ما بين 30 و150. أما معدل التسجيل فكان 70 تلميذا. وكانت كل هذه المدارس تقريبا مختلطة، حيث كانت البنات يشكلن 30٪ إلى 40٪ من التلاميذ.

والنموذج الثاني من المدارس الحرة في عقد ما بعد الحرب (وكان يأوي أغلبية التلاميذ المتمدرسين) يتمثل في تلك المدارس المتوفرة على منهاج ابتدائي معرب كامل، والتي كانت تهيء تلامذتها، ابتداء من سنة 1945، للحصول على الشهادة الابتدائية المعربة الممنوحة من قبل المندوبية. ولقد افتتح نصف هذه المدارس في دور مشابهة لأماكن «المسايد المنقحة»، في حين النصف الآخر استفاد من بنايات شيدت خصيصا لهذا الغرض. وغالبا ما كانت هذه المدارس شديدة الصلة بحزب وطني ما. وعادة ما كان مديروها علماء أو خريجي جامعات الشرق الأوسط. وبعض الأساتذة كانوا حاصلين على الباكلوريا أو «الشهادة الثانوية» من مدرسة عمومية، رغم أن غالبيتهم أتت من القرويين أو من ابن يوسف. وابتداء من سنة 1947، اتبعت هذه المدارس المنهاج الرسمي للمدارس الحرة. وأضافت بعض المدارس (14 مدرسة سنة 1951) تدريجيا فصولا ثانوية حديثة. وكانت الرسوم بها تتراوح ما بين 300 و500 فرنك شهريا (حوالي دولارين آنذاك). أما المدرسون، الذين كانوا عادة متحمسين ومتفانين في أداء واجبهم، فكانوا يتقاضون أجورا تتراوح ما بين 000 . 10 و000 . 20 فرنك في الشهر (حوالي 45-90 دولارا). وكان معدل التسجيل 300 تلميذ. وكانت كل هذه المدارس مختلطة باستثناء بضع مدارس كانت مخصصة للبنات.

والنموذج الثالث والأخير هو نموذج المدارس المزدوجة التي بلغ عددها سنة 1951 تسع مدارس. وكان عدد المسجلين بهذه المدارس مرتفعا، إذ تراوح عادة ما بين 600 و700. كما كانت بناياتها شاسعة وعصرية. أما المديرون فكانوا من خريجي المدارس العمومية في الغالب. كما كانوا من الشخصيات المتميزة والمعروفة بعصاميتها، أو من الأعضاء البارزين في الأحزاب الوطنية. وأغلبية المدرسين تمّ تكوينهم في المدارس العمومية، وفي «الثانويات الاسلامية» على وجه التحديد. وكانوا شبانا واعين، كما كانوا يوظفون تقنيات التدريس المتقدمة في ذلك الوقت. وأغلبهم أعضاء في الأحزاب الوطنية. وكانوا يعتبرون عملهم أداء لمهمة الدفع بالمغرب نحو الاستقلال. وكانت هذه المدارس تعتمد منهاجا دراسيا مزدوجا مغايرا للمنهاج المعمول به في المدارس الابتدائية العمومية، من حيث تركيزه على اللغة العربية والمواد الاسلامية. فلقد كان الشق العربي من المنهاج يشمل القرآن وكل عناصر اللغة وقواعد الاسلام الأساسية والفقه والتاريخ الاسلامي. أما اللغة الفرنسية، فكانت تدرس بها مواد الحساب والعلوم وتاريخ المغرب وجغرافيته، بالاضافة بالطبع إلى اللغة والأدب الفرنسيين. وكانت معظم المدارس المزدوجة تقدم تلامذتها في آن واحد لاجتياز «شهادة الدروس الابتدائية الاسلامية» المسلمة من طرف مديرية التعليم العمومي، والشهادة الابتدائية المعربة. وكانت رسوم التعليم تتراوح ما بين 400 و1500 فرنك في الشهر (حوالي دولارين إلى سبعة دولارات آنذاك). أما المدرسون فكانوا يتقاضون أجورا محترمة، تتراوح ما بين 000 . 12 و000 . 35 فرنك في الشهر (حوالي 60 إلى 165 دولارا).

2. الطبيعة المتغيرة لهذه المدارس

قبل سنة 1944، كانت المدارس الحرة المتوفرة على منهاج دراسي محكم وعلى نظام داخلي قليلة جدا. ونخص بالذكر منها المدرسة الأهلية والمعهد الحر ومعهد مولاي المهدي بتطوان، ومدرسة محمد جسوس بالرباط. وعلى الرغم من أن وجود هذا النوع من المدارس قد ازداد بحدة في الأربعينات، فإن نوعية النظام الداخلي للمدارس الجديدة، لم تكن أرقى من مثيلاتها السالفة الذكر. فما تميزت به المدارس الحرة في الأربعينات عن سالفاتها هي الدرجة العليا من التنظيم الخارجي المستتبع للتنسيق والتعاون بين عدة مدارس، إضافة إلى عنصر الادارة المركزية الجديد الذي تميزت به كل هذه المدارس.

وللتذكير، فإن **لجنة التعليم العليا** التابعة للكتلة، كانت تنظم وتشجع إنشاء عدة مدارس حرة، في أواسط الثلاثينات، إذ كانت تؤطر هذه المدارس باستقدام طلبة القرويين للتدريس بها. وبعد إنشاء حزب الاستقلال، في نهاية سنة 1943، وسعت اللجنة عضويتها ومجال عملها. فالتحق بها أحمد الزكاري والمهدي بنبركة وإبراهيم الكتاني وعبد العزيز بندريس. وفي غياب علال الفاسي، تكلف محمد غازي بإدارتها. وبهذه الصيغة الموسعة، عملت اللجنة حتى مطلع الاستقلال، كنوع من وزارة التعليم داخل الحزب. فلقد كانت تهتم بمدارس الحزب بغية الوقوف على حاجياتها، فتحاول تلبيتها. كما كانت تقرر المواد الواجب تدريسها وطريقة تقديمها. ولربط صلة مباشرة ومستمرة بين **اللجنة** والمدارس، قام أحمد بلفريج، سنة 1950، بتعيين إبراهيم الكتاني مفتشا عاما لمدارس الحزب بالمنطقة الفرنسية. وبهذه الصفة، كان الكتاني يزور مدارس الحزب، خصوصا منها تلك المتواجدة بمدينة فاس، ويتحدث إلى المدرسين والتلاميذ، ثم يضع تقارير ويحيلها على **اللجنة**.

ومن الوظائف الرئيسية للجنة تدريب وتعيين مدرسي المدارس الحرة. فبإيعاز من أحمد بلفريج، تبنت اللجنة سياسة تدريب المدرسين. فكان الأساتذة المرتقبون يرسلون إلى مدرسة الحزب، بمكان آخر، لقضاء عدة أشهر، قصد تحديث وتحسين مستوى التلقين بالمدرسة. وعندما تكون مدارس الحزب في حاجة إلى مدرس، فإنها تلجأ إلى اللجنة التي كان أعضاؤها يعملون كمستشارين. وفي فترة الأربعينات، لم تعد اللجنة تعتمد كثيرا على طلبة القرويين لتوظيف المدرسين، بل أصبحت توظف استقلاليين من خريجي المدارس العمومية (والذين كانوا يتلقون دروسا إضافية بالمدارس الحرة). وفي بعض الحالات، يلجأ إلى توظيف أناس من المهن الحرة. وفي حالات أخرى، يستعان بمدرسي المدارس العمومية. وبناء على طلب موجه إلى اللجنة، كان الاستقلاليون الشباب يرسلون إلى كل أنحاء المنطقة الفرنسية، لتأطير المدارس الحرة. وفي الحالة التي تعجز فيها عن تلبية طلب ما، فإنها كانت تطلب مساعدة اللجنة التنفيذية للحزب[7].

وبالاضافة إلى الادارة والتنسيق المركزين اللذين كانت الأحزاب الوطنية تمارسها على مدارسها، كانت هناك عدة عناصر أخرى تنظيمية - حديثة العهد في الأربعينات - منبثقة من خارج

[7] شهادة إبراهيم الكتاني، المقابلة التاسعة 2 يناير 1969. ولقد كان هناك بين «اللجنة»، واللجنة التنفيذية تداخل سهل عمل الأولى. فمن بين أعضاء اللجنة السبعة الأوائل، ستة منهم كانوا أيضا أعضاء في اللجنة التنفيذية وهم علال الفاسي وأحمد بلفريج ومحمد غازي وأحمد الشرقاوي وأبو بكر القادري والهاشمي الفلالي. وربما كان الحزب الديموقراطي للاستقلال، زيادة على قلتها، كانت أقل تنظيما وإدارة على المستوى المركزي من مدارس حزب الاستقلال.

الأحزاب. ومن بينها الاشتراك في أدوات تدريس جماعية، كما هو الأمر بالنسبة لحالات فردية قام فيها بعض أساتذة مدرسة محمد الخامس بالرباط بتوزيع ترجماتهم للكتب المدرسية الفرنسية على كل المدارس الحرة المتوفرة على أقسام ثانوية بالمنطقة الفرنسية. والعنصر الثاني هو الشهادة الابتدائية المغربية التي أحدثها القصر لفائدة المدارس الحرة سنة 1945. أما العنصر الثالث، فهو المنهاج الدراسي الرسمي الذي وضع سنة 1947، بدعم من محمد الخامس. فأصبح المنهاج الدراسي الرسمي يفرض مقررا تعليميا موحدا، وهو الأمر الذي لم يكن قائما سابقا. ورغم أن العديد من المدارس لم تكن قادرة على تطبيق متطلبات المنهاج الدراسي برمتها، فإنها كانت تبذل قصارى جهدها لبلوغ هذا الهدف، آخذة بعين الاعتبار دعم السلطان وإحداث الشهادة الابتدائية المغربية. ثم إن الصلاحيات الواسعة التي كان يتمتع بها المندوب، بعد سنة 1947، والتي جعلت منه عمليا وزيرا للتعليم، أعطت للمدارس إدارة مركزية كانت في أمس الحاجة إليها سابقا.

وتشكل هذه العناصر التنظيمية، في جملتها، تحولا بارزا في طبيعة المدارس الحرة، ابتداء من سنة 1944. ولأول مرة حق الحديث عن «حركة» مغربية للمدارس الحرة بكل ما للكلمة من معنى.

وخضع تمويل المدارس الحرة بدوره لتغييرات مهمة، في الأربعينات. فبما أن عددا متزايدا من المدارس شيد في بنايات دائمة وليس في أقسام مؤقتة بأماكن مكتراة لهذه الغاية، فقد دعت الضرورة إلى جمع مقادير مالية كبيرة إلى حد ما. ولأول مرة، تمّ تحصيل الأموال لبناء مدارس «شعبية» كبيرة بالحواضر الرئيسية من المساهمات العمومية. وفي حالات أخرى، كانت الأحزاب الوطنية، وخاصة منها حزب الاستقلال، تشجع الموسرين على تقديم هبات سخية لبناء مدرسة أو أكثر[8]. وفي أواخر الأربعينات، حينما وجد العديد من مساندي المدارس الحرة أنفسهم في وضعية مالية بالغة الصعوبة، انخفضت هذه المساهمات بشكل ملحوظ. فالأرباح غير المتوقعة المترتبة لحساب بعض المغاربة عن مضاربات فترة الحرب كانت تتناقص باطراد، بقدرما كانت البلاد تستعيد ظروفها الاقتصادية العادية. ولما تناقصت هذه المساهمات، أو توقفت في بعض الحالات، أصبح بعض المديرين عاجزين عن أداء مرتبات المدرسين، فانصرف هؤلاء للبحث عن عمل آخر.

أما الرسوم التي كان التلاميذ يؤدونها، فلم تكن تغطي إلا نسبة ضئيلة من نفقات المدارس. وهي نسبة أقل مما كانت عليه سابقا. فبتوافد قسم كبير من التلاميذ، المنحدرين من عائلات فقيرة، على المدارس الحرة، وأدائهم لرسوم ضئيلة، بل وعجزهم أحيانا عن أدائها كليا، تضطر المدارس إلى الاعتماد بشكل متزايد على موارد مالية أخرى لتغطية نفقات تسييرها. ومن هذه الموارد المساهمات التي يبذلها الناس في لجان المدارس. والمورد الثاني قيام لجنة تطوعية مكونة من أعضاء الأحزاب بتحصيل التبرعات الخاصة[9].

---

8) ومن أمثلة هؤلاء الأغنياء، نذكر محمد الباعمراني بمراكش، وامحمد بنكيران وعبد الكريم لحلو بالدار البيضاء ومحمد بنكيران بفاس.

9) وعلى سبيل المثال، أنشئت لجنتان سنة 1946-1947 من قبل أعضاء من حزب الاستقلال بالرباط، وذلك لجمع التبرعات قصد مساعدة التلاميذ المغاربة في المدارس العمومية والخصوصية، بل وحتى طلبة القرويين. فإحدى اللجنتين كانت مكلفة بمشروع الفرنك، الذي بمقتضاه طلب من العمال والتجار والفلاحين أن يقتصدوا فرنكا كل يوم لمساعدة تلامذة المدارس الابتدائية. أما اللجنة الثانية، فكانت مكلفة **بصندوق الطالب**، الذي خصص لمساعدة تلامذة الطور الثانوي وتوفير المنح

غير أن النمو الأكثر إثارة للانتباه في حركة المدارس الحرة، إبان الأربعينات، هو دون جدال، التزايد المفاجىء في عدد التلاميذ المسجلين. فلقد بلغ عدد المسجلين بالمنطقة الاسبانية ومنطقة طنجة الدولية ما بين 1000 و1500 سنة 1944. ولم يتغير هذا الرقم كثيرا قبل فترة الاستقلال. غير أنه في المنطقة الفرنسية، قفز عدد تلاميذ المدارس الحرة، في ظرف أربع سنوات، من حوالي 6500-7000، في نهاية 1943، إلى ما يناهز 25.000 في نهاية 1947. وهي زيادة ملحوظة، بجميع المقاييس. وفي الدار البيضاء وحدها، تزايد عدد المسجلين من 490 تلميذا فقط، موزعين على ست مدارس، سنة 1939، إلى 3015 تلميذا في 19 مدرسة سنة 1945، و4980 تلميذا في 26 مدرسة سنة 1948. أما في ناحية الدار البيضاء (باستثناء المدينة)، قفز عدد المسجلين من بضع مئات في أحسن الاحتمالات سنة 1944، إلى 1797 سنة 1948[10]. وتوحي الاحصائيات المتقطعة المتوفرة حول بقية المنطقة الفرنسية بأن التزايد كان ظاهرة ملحوظة أيضا بها. فلقد تزايد عدد المسجلين بمراكش بأكثر من الضعف، أي من 548 سنة 1945، إلى 1190 في السنة الموالية. أما الأرقام المتعلقة بناحية مراكش (أي باستثناء المدينة). فقد قفزت من 64 فقط، سنة 1945، إلى 630 سنة 1947. وخلال نفس الحقبة، تضاعفت الأرقام المتعلقة بناحية وجدة ثلاث مرات تقريبا قافزة من 445 إلى 1227[11].

وبعد سنة 1947، شهد التسجيل بالمدارس الحرة في المنطقة الفرنسية تناقصا دام سنتين، ليستعيد بعد ذلك نموا بطيئا، استمر بكامل قوته حتى الاستقلال. وبخصوص الحقبة التي دامت خمس سنوات، ابتداء من سنة 1947، فإن الاحصائيات المفصلة المتعلقة بها متوفرة[12]. وكانت أرقام التسجيل كالتالي:

	1948-1947	1949-1948	1950-1949	1951-1950	1952-1951
مدينة الدارالبيضاء	4,402	4,288	4,600	4,855	5,670
النــواحــي	1,797	1,483	1,414	1,512	1,390
مدينة فاس	6,952	5,828	3,769	3,019	2,858
النــواحــي	300	285	240	145	207
مدينة الرباط	2,898	2,596	2,629	2,804	2,472
النــواحــي	728	971	1,002	880	1,180
ســـلا	910	723	402	862	939
مدينة مكناس	1,925	2,002	1,633	1,770	1,874

= النجباء الذين أتمموا دراساتهم الثانوية ولم يعثروا على منصب للتدريس بالمدارس الحرة. فكان هؤلاء الطلبة يستعملون المنحة للذهاب إلى الشرق الأوسط، لمتابعة دارساتهم بعد حصولهم على شهادة الدروس الثانوية (brevet). وكان أعضاء اللجان يساهمون، هم أيضا، بالمال بالاضافة إلى ما يجمعون من هبات لدى أغنياء المغاربة المتعاطفين مع القضية الوطنية واللغة العربية. وكانوا يجمعون أيضا التبرعات، في فترة عيد الأضحى، وذلك ببيع جلد الأضحية (الذي كان يحتفظ به عادة لصنع السجادة). واستطاعت كل لجنة أن تجمع حوالي 500 000 إلى 1 000 000 فرنك في السنة، أي ما مجموعه 8000 إلى 16 000 دولار سنويا. (شهادة عثمان جوريو، المقابلة الثالثة 5 دجنبر 1968، والمقابلة السابعة 20 فبراير 1969).

10) أنظر:
– André Adam, Casablanca (2 Vols., Paris, 1968), Vol. 2, p. 461.

11) أنظر باي Paye، ص 374، الهامش رقم 2. ولقد استقى الاحصائيات من أرشيفات مديرية الشؤون الشريفة.

12) أنظر باي Paye، ص 379، واستمد إحصائياته من وثائق مديرية الشؤون الشريفة.

النـــواحـــي	695	585	603	792	747
مدينة مراكش	1,028	746	661	789	1,062
النـــواحـــي	630	560	590	515	645
مدينة وجدة	1,424	1,043	929	870	902
النـــواحـــي	1,227	1,010	855	919	985
أكـــاديـــر			145	174	165
المجموع	24,916	22,270	19,809	20,176	21,096

ورغم أن الاحصائيات الدقيقة المتعلقة بفترة ما بعد 1951 غير متوفرة، فإن الفترة الحرجة الفاصلة ما بين 1952 والاستقلال اتسمت بنمو معتدل، بحيث أنه في نهاية 1955، بلغ عدد المسجلين في المدارس الحرة بالمنطقة الفرنسية 23 000، وهو يشكل انخفاضا طفيفا عن مستوى 1948/1947.

وقبل أن ننتهي من طرق الجانب الكمي في المدارس الحرة، إبان الأربعينات، فإن التساؤل عن أسباب انخفاض التسجيل، في الفترة الفاصلة بين 1948 و1950، وارتفاعه ببطء شديد بعدها، وحتى مطلع الاستقلال أمر لا يخلو من دلالة. والتفسير الرئيسي للاندحار الأول هو تناقص الدعم المالي المتحدث عنه سالفا، في أواخر الأربعينات. وفي ذات الوقت، كانت المدارس العمومية المجانية تعرف توسعا سريعا نتج عنه استنزاف المدارس الحرة لحساب **المدارس الفرنسية الاسلامية**. ومما يدعم حجة الضائقة المالية هو أن التسجيل بالمدارس الحرة بدأ، مرة أخرى، يعرف تصاعدا سنة 1950، أي في نفس السنة التي منحت فيها الاقامة العامة لهذه المدارس مساعدة كبيرة لأول مرة. أما نسبة النمو البطيئة التي طبعت الحقبة الممتدة من 1951 إلى 1956، فمردها الجو القمعي الشرس الذي ساد تلك السنوات الحرجة. ففي سياق حركة المقاومة، احتجبت المدارس الحرة وراء مشاغل أكثر استعجالا.

3. الأهداف والمقاصد

وتبعا لطبيعتها المتغيرة، كانت أهداف ومقاصد المدارس الحرة، في فترة الأربعينات، تتباين في جوانب مهمة عما كانت عليه في العشرينات والثلاثينات. ويعزى هذا الأمر، في شطر منه، إلى النجاح الباهر للمدارس نفسها. ففي العشرينات مثلا، في سياق إحداث نظام المدرسة العمومية المفرنسة، كان الهدف الأساسي للمدارس الحرة الحفاظ على اللغة العربية. غير أنه في فترة الأربعينات، لم يعد هناك شك في استمرارية التعليم المعرب، مادام يلقن في المدارس الحرة. وفي نفس الوقت، تزايد، بشكل ملحوظ، عدد الساعات المخصصة للغة العربية والمواد الاسلامية بالمدارس العمومية، من ثلاث ساعات (من أصل ثلاثين) في الأسبوع، في العشرينات، إلى عشر ساعات في الأسبوع في فترة الأربعينات. والهدف الثاني الذي لم يكن يكتسي أهمية كبيرة قبل الحرب العالمية الثانية، فقفز إلى الواجهة بعدها، هو معالجة عجز المدارس العمومية عن توفير التعليم للجماهير. فالتأكيد على توفير التعليم على نطاق واسع، نجم عن ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي واتساع المنظور الذي كان للسلطان والزعماء الوطنيين عن المهمة الملقاة على عاتقهم.

ومن بين أهداف المدارس الحرة البالغة الأهمية، خصوصا بعد سنة 1944، الحصول على شهادة رسمية تكون النظير المعرب للشهادة الابتدائية المسلمة في المدارس العمومية. ولما كان هدف التعليم الملقن في المدارس الحرة، في العقدين السالفين، هو تمكين التلاميذ، أساسا، من أرضية مستندة إلى التراث الثقافي الوطني العربي الاسلامي (مع نشر الروح الوطنية في بعض الحالات)، فإن بعض المديرين، في فترة الأربعينات، تبنوا نهجا أكثر شمولية في مدارسهم. فسعوا، عبر الشهادة الرسمية وإحداث الأقسام الثانوية، إلى جعل مدارسهم جزء من نظام تعليمي مغربي مندمج ومعرب أساسا، يقود تلاميذه إلى شهادة الباكلوريا المغربية، بل وإلى الدراسات الجامعية العصرية بالشرق الأوسط[13]. أما الهدف الأساسي للمدارس الحرة، والذي لم يتغير كثيرا عن فترة الثلاثينات، فتمثل في نشر الروح الوطنية في صفوف التلاميذ. والاختلاف الوحيد هو أنه، بعد الحرب العالمية الثانية، ومع النشاط المتزايد للجنة، أصبحت هذه الجهود أكثر وضوحا، ومست أعدادا وفيرة من التلاميذ بانتشار المدارس. ومن ناحية أخرى، كان هناك أيضا مدرسون ومديرون لم يكونوا يعيرون اهتماما بالغا لنشر الروح الوطنية. ومن هؤلاء عدد كبير من الفقهاء غير المتسيسين الذين كانوا يشتغلون «بالمسايد المنقحة»، وبعض المدرسين الآخرين الذين كانوا يعتقدون مبدئيا بأن السياسة لا مكان لها في التعليم.

ومعظم رواتنا، الضالعين في نشر الروح الوطنية بين التلاميذ، أكدوا لنا بأن السياسة لم تكن تدرس بالمدارس. وارتأى البعض بأن الضرورة لم تكن تدعو إلى ذلك. ففي مواجهة الصيغة الملفقة للتاريخ الفرنسي والملقنة في المدارس العمومية، لُجيء إلى السياسة لاعطاء تلامذة المدارس الحرة صورة موضوعية عن التاريخ المغربي، تسلحهم بمرجعياتهم التاريخية. ولازال بعض الرواة يتذكرون أن تدريس السياسة كان مقتصرا على التلاميذ الكبار، ولا غرابة أن يتم في سرية مطلقة. فالأناشيد الوطنية، مثلا، كانت تدرس بعد ساعات التدريس الاعتيادية، وكانت تحفظ ولا تكتب.

وإذا كان تدريس السياسة يعني نشر المبادىء السياسية للحزب، بغية تجنيد أعضاء جدد، فإن المدارس الحرة، استنادا إلى الرواة الذين استجوبناهم، لم تكن تتعاطى لهذه الممارسة. فلم يكن حزب الاستقلال، مثلا، يبدي اهتمامه بالتلاميذ ابتغاء استقطابهم، إلا بعد أن يكونوا قد حصلوا على الشهادة الابتدائية. فكان يتعرف على الأشخاص الواعدين وهم يترعرعون في المدارس. وبعد إتمامهم للدروس الابتدائية، يتقرب إليهم بتكتم شديد، ويسعى إلى استقطابهم. فلم يكن يرغب في قطع صلاته بهذه العناصر الواعدة التي تكون عادة على وشك الالتحاق بميدان العمل. فما أن يبلغ التلاميذ سن الثانية عشر أو الثالثة عشر، حتى يكونوا قد حددوا مواقفهم من الكفاح الوطني. وعادة ما يكون الحزب على صلة بآبائهم. فإن كان هؤلاء من الوطنيين، فإن مهمة استقطاب أبنائهم تكون أسهل[14].

---

13) تبرز الخطوط العريضة لهذا النظام التعليمي المغربي المندمج والشامل، بشيء من التفصيل، في ميثاق التعليم La charte de l'enseignement الذي قدمه الوفد المغربي إلى لجنة إصلاح التعليم، في يونيو 1946. وفي هذا المشروع، اقترح تحويل «المسايد المنقحة» إلى رياض للأطفال لتزويد المدارس الحرة المتوفرة على سلك كامل من خمس سنوات من الدروس المعربة. وهذه المدارس ستصبح مدارس ابتدائية، تعقبها ثانويات مستحدثة من المدارس الحرة التي أضافت أقساما ثانوية، ابتداء من 1946 (وسنعرض لها في الصفحات الموالية)، وتكون مشفوعة بباكلوريا رسمية مغربية. والخطوة الختامية، هي إحداث جامعة مغربية بمنهاج دراسي عربي عصري. وبمجيء الاستقلال، سنة 1956، أقيم مثل هذا النظام حتى مستوى الباكلوريا.

14) شهادة إبراهيم الكتاني، المقابلة التاسعة 2 يناير 1969.

واستنادا إلى علال الفاسي، فإن أهداف مدارس حزب الاستقلال هي تعليم الشعب وتكوين أطر الأمة والذود عن تراث اللغة العربية، وليست هي تجنيد أعضاء جدد في الحزب. وأضاف بأن الحزب كان يتوفر فعلا على أعضاء[15]. ويستخلص من هذا، أن الحزب كان يتوفر فعلا على ما يكفيه من أعضاء. وهذا ما يدعم، على أي حال، الحجة القائلة بأن زعامة حزب الاستقلال لم تكن تهتم كثيرا بالعضوية الجماهيرية. وعلى العكس من ذلك، ورغم الاعتقادات الشعبية الخاطئة، فإن زعماء «الحرس القديم» كانوا يرون في الجماهير خزانا محتملا، يمكن استخدامه في تنظيم المظاهرات أو التصفيق للخطب، أكثر مما يرون فيهم موردا للعضوية النشيطة والفعالة[16].

أما الحزب الديمقراطي للاستقلال، وخاصة حزب الوحدة المغربية التابع للمكي الناصري، فقد كانا أقل اهتماما من حزب الاستقلال باستعمال مدارسهما لتجنيد أعضاء جدد في الحزب، وإن اختلفت الأسباب بالضرورة. فالناصري كان ينهج سياسة تجنيب مدارس حزبه المشاحنات السياسية الحزبية. وعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي للاستقلال كان مهتما، كبقية الأحزاب الأخرى، بنشر الروح الوطنية بين الطلاب، فإن السياسة في مدارسه كانت مقتصرة، على ما يبدو، وكما تشهد على ذلك، مثلا، مدرسة الشعب بفاس، على الجمعيات المستحدثة لمناقشة الآداب والسياسة. ومن ناحية أخرى، استُشعِر حضور الحزب الديموقراطي للاستقلال وحزب الاستقلال، كل في مدارسه. وكانت المنافسات بين الحزبين تتسرب إلى التلاميذ، وتفرض عليهم فرضا. ففي فاس، مثلا، كان هناك تنافس حاد بين مدرسة النجاح (حزب الاستقلال) ومدرسة للاعائشة (الحزب الديموقراطي للاستقلال). فتلاميذ مدرسة النجاح كانوا يدعون للمساهمة في استعراضات حزب الاستقلال والحضور في تجمعاته الخطابية. فكانوا يخرجون من المدرسة بانطباع منفر عن الحزب الديموقراطي للاستقلال.

وهناك هدف أخير للمدارس الحرة، ابتداء من سنة 1944، ويتمثل في تنظيم دروس مسائية للكبار، قصد محاربة الأمية. فكان هذا الهدف يحظى بالأولوية في المدارس التي أنشأتها الأحزاب الوطنية، إذ كان وثيق الصلة بسمو الحس بالوعي الاجتماعي والتصور الواسع لأداء الرسالة. وهكذا بدأت في أهم المدارس الحرة بالمنطقة الفرنسية، سنة 1937، دروس محاربة الأمية المفتوحة للجميع. فكان حزب الاستقلال ينظم وينشر ويوسع هذه الدروس، ابتداءا من سنة 1944، في كل مدارس الحزب، خصوصا في مدن فكيك والخميسات وسيدي سليمان. وفي الحواضر، كانت الدروس المسائية تنظم بالمدارس الحرة، وفي أماكن أخرى متعددة. وكانت نسبة المواضبة عالية، خصوصا في فاس ومراكش. وكان الحزب يستخدم تلامذة المدارس العمومية والخصوصية، معلقا منحهم على شرط تجندهم لمحاربة الأمية.

وكانت الدروس التي يلقنها الوطنيون للكبار، في الثلاثينات والأربعينات، تتوخى نشر معرفة

---

15) شهادة علال الفاسي، المقابلة الأولى 25 ماي 1969. وأقر علال الفاسي، في نفس الوقت، بأن وجود مدرسة لحزب الاستقلال بجماعة ما كان يوجه الأنظار حتما إلى الحزب.

16) للمزيد من التفاصيل حول هذا الرأي، أنظر :

– Stuart H. Schaar, «The Failure of Multi-Party Politics in Morocco», pp. 4-5.

الكتابة والقراءة ومبادىء الحزب. وكانت تحفزهم على ذلك الطلبات التي كان أعضاء الحزب الأميون يبدونها في اللقاءات الحزبية. فكانت تنظم دروس لمجموعة من 10 إلى 15 شخصا. ولم تكن الدروس تخضع لتنظيم ممركز، اللهم إلا ما كان من توجيه عام صادر عن اللجنة، يقضي بقيام أعضاء الحزب في المدارس الحرة بإعطاء هذه الدروس. وتحسن تنظيم هذه الدروس، سنة 1952، حينما أعلن أحمد بلفريج، الكاتب العام لحزب الاستقلال، عن شن حملة ضد الأمية. فكانت فكرته تقضي بقيام كل عضو متعلم في الحزب بتعليم جماعة صغيرة مكونة من خمسة إلى ستة كبار، حتى تستمر هذه الدروس بشكل متواصل. وتحت إشراف اللجنة، لقيت «حركة بلفريج»، كما كانت تدعى، معارضة قوية من الاقامة العامة. ومع موجة الاعتقالات التي أعقبت أحداث دجنبر 1952، خبت هذه الحركة. وبقيت حملة محاربة الأمية مجمدة حتى عودة محمد الخامس، في أواخر سنة 1955[17]. ولقد حظيت دروس الكبار باهتمام كبير بعد الاستقلال، حينما شنت الحكومة المغربية حملة واسعة النطاق لمحاربة الأمية.

4. دور العائلة المالكة والمندوبية

لقد ذكرنا باختصار شديد في الفصل السابق الدور المركزي الذي كان يلعبه السلطان محمد الخامس، ابتداء من 1940 تقريبا، في تنمية المدارس الحرة. فلقد كان يتدخل أحيانا بشكل مباشر، بإلقاء الخطب والتبرع بالمال واستقبال وتشجيع الأطراف المعنية بإنشائها. غير أنه غالبا ما كان يتدخل عبر مندوب الصدر الأعظم المكلف بالتعليم. فلقد أضفى السلطان على سلطة المندوب المحدودة قوة حظوته ومهابته والاحترام الذي كان يتمتع به. فأهمية دور محمد الخامس في نشر وتنمية المدارس الحرة بيِّنة، دونما حاجة إلى مبالغة. فجهوده المنسقة ـ كما سنرى في الصفحات التالية ـ تكشف عن عمق ضلوعه في قضية المدارس الحرة والتزامه بها.

أ ـ الجهود الشخصية لمحمد الخامس

اختار الفرنسيون السلطان الجديد، سنة 1927، للين عريكته الظاهري. إذ لم يكن محمد الخامس يبدي معارضة كبيرة لأوامر الاقامة العامة، قبل الحرب العالمية الثانية. وكان محمد ابن يوسف قد درس، وهو أمير شاب، السلفية على يد محمد المعمري وأحمد التيجاني، وهما عالمان جزائريان استقدمتهما الاقامة العامة للعمل بالقصر كمدرسين وترجمانين. وخلال الثلاثينات والأربعينات، قام محمد بلعربي العلوي، الأستاذ الشهير لجيل كامل من الوطنيين الفاسيين، بتدعيم هذا التأثير السلفي، من خلال معاشرته للسلطان. وأثناء نزول الحلفاء بشمال أفريقيا، في نونبر 1942، ثم خلال مؤتمر الدار البيضاء، شهرين بعد ذلك، بدأ السلطان يبدي بعض علامات التصلب المتزايد تجاه الاقامة العامة، رافضا السماح بتنفيذ التقنينات المعادية لليهود والمستوحاة من حكومة فيشي Vichy، ثم رادًّا برنامج الخدمة العسكرية الاجبارية دون تنازلات للقضية المغربية[18]. وبإلقائه لخطاب طنجة الشهير في شهر أبريل من سنة 1947، مناديا فيه باستقلال المغرب، وضع محمد الخامس نفسه كزعيم للحركة الوطنية ورمز موحد، فوق كل الخلافات الحزبية.

---

17) شهادة إبراهيم الكتاني، المقابلة الثانية عشر، 10 يناير 1969. وشهادة عبد السلام بن عبد الجليل، المقابلة السادسة، فاتح يوليوز 1969.

18) أنظر:
– Douglas E. Ashford, Political Change in Morocco, (Princeton, 1961), p. 57.

لقد كان دعم محمد الخامس للمدارس الحرة جزء لا يتجزأ من زعامته للحركة الوطنية، وإن كان يرى المدارس في سياق أوسع من الهدف السياسي الضيق، هدف الحصول على الاستقلال. وكان دعمه نابعا من رغبته في محاربة الأمية وإعداد الأطر الضرورية لتنمية المغرب. وفي نفس الوقت، كان يتطلع إلى نظام تربوي منسجم مع تراث الأمة.

ومن الجوانب الفعالة في جهود محمد الخامس، الدعوة العلنية التي قام بها هو وأبناؤه في خطبهم، للدعم المتزايد والمتواصل للتعليم. ومن المواضيع المترددة في هذه الخطب، قلة المدارس والثناء على مؤسسي المدارس الحرة، وضرورة توفير التعليم لكل المغاربة، أغنياء كانوا أم فقراء، في المدن والقرى. والمقتطفات التالية من خطاب العرش ليوم 18 نونبر 1944، يعطي مثالا على خطابة السلطان:

«يقدر عدد مسلمي المغرب الأقصى بثمانية ملايين من الخلق. منهم ما يقرب من ربع هذا العدد، فتيان وفتيات يتعين علينا جميعا أن نعتني بتعليمهم وتثقيفهم (. . .) فكم من هذين المليونين نوجه إلى المدارس؟ لا نجد منهم العشر (. . .) ثقوا أننا لا نؤدي الواجب علينا في هذا السبيل، حتى يتلقى كل أبنائنا وكل بناتنا مبادىء العلوم الدينية والدنيوية الضرورية، في منتهى الثانية عشرة من عمرهم (. . .).

كثيرا ما شاهدنا، بغاية الأسف، تبذير الناس في الحفلات العائلية كالأعراس وما يشبهها، وما يقتحمه الكثير من الانفاق الخارج عن كل حد، حتى في المآتم (. . .) ولو أنفق الناس في سبيل التعليم نصف ما يصرفونه في تلك المناسبات، لكان المغرب، اليوم، روضة من رياض العلم. . .[19]».

لقد كانت العائلة المالكة تدعم وتشجع المدارس الحرة بحضور حفلات الاهداء والتدشين في كل أنحاء البلاد ـ ليس فقط في الحواضر المهمة، كالرباط وسلا وفاس ومكناس والدار البيضاء ومراكش وطنجة، بل أيضا في المدن الصغيرة، كسطات. وفي بعض الحالات، تكون العائلة الملكية حاضرة بسائر أفرادها. وفي حالات أخرى، كان محمد الخامس يرسل الأمير مولاي الحسن أو الأميرة للا عائشة لالقاء خطاب.

وكان محمد الخامس يدعم المدارس الحرة بطريقة مباشرة، باذلا مساهمات مالية من ماله الخاص. فلقد كان يتبرع بمبالغ سخية (تصل أحيانا إلى 000 25 دولار)، وذلك للمساعدة على تمويل بناء المدارس التي تحمل اسمه في الرباط ومراكش وطنجة وفاس. كما كان يتبرع بمبالغ صغيرة لبناء مدارس أخرى، كمدرسة الأميرة للا عائشة بسلا، والمدرسة الحسنية بسيدي قاسم. وفي مكناس، اشترى فيلا وجهزها بمبلغ تراوح ما بين خمسة إلى ستة ملايين فرنك (حوالي 000 100–000 120 دولار آنذاك) وذلك لتكون مقرا لمدرسة النهضة الاسلامية التي افتتحت سنة 1945[20]. ولا تنتقص من كرم محمد الخامس تجاه المدارس الحرة في شيء، الاشارة إلى امتلاكه ثروة شخصية ضخمة[21].

---

19) نص خطب ألقاها أمير المؤمنين سيدي محمد بن يوسف 1940–1944 (الرباط، غير مؤرخ)، ص 33. وانظر أيضا، جريدة السعادة، العدد 6274 ـ السنة (41، الاثنين 4 ذي الحجة 1363 ـ 20 نونبر 1944، الصفحة الأولى.

20) شهادة مولاي مصطفى العلوي، المقابلة الثالثة، 21 فبراير 1969.

21) يشير مجمل التصريح ببيان ممتلكات محمد الخامس الشخصية، سنة 1953، إلى رقم يفوق قليلا ثلاثة ملايير فرنك (أي حوالي 10 ملايين دولار آنذاك). أنظر:

– Georgette Elgey, La République des Contradictions (1951-1954), Paris, 1968), p. 385.

وكانت لمحمد الخامس أيضا سلسلة مكونة من ست مدارس، أنشأتها ومولتها وزارة الأوقاف[22]. فعادة ما تقوم لجنة ما بالإعراب عن رغبتها في إحداث مدرسة بمدينة ما. وتكون هذه اللجنة مكونة عادة من عالم أو عالمين ومن المدير المقترح، وهو عالم أيضا له تجربة سابقة بمدرسة صغيرة في الغالب. فيكتب أعضاء اللجنة عريضة ويوقعونها، ثم يرسلونها إلى السلطان الذي يقوم بمناقشة المشروع مع وزير الأوقاف. فإذا حظي المشروع بمساندة محمد الخامس، وكانت هناك أموال كافية لدى وزارة الأوقاف، فإنه يوافي اللجنة بجواب إيجابي على عريضتها، فيأمر وزير الأوقاف بتحمل مسؤولية إنشاء وتسيير المدرسة. وكانت الاقامة العامة تحاول دائما عرقلة إنشاء هذه المدارس. غير أن السلطان ينجح دائما في تخطي هذه العقبات. وهذا مثال على تلك التنازلات التي كان الفرنسيون يقدمونها للسلطان محمد الخامس.

وكانت وزارة الأوقاف تشيد بنايات جديدة وتستصلح القديمة لتتخذها مدارس[23]. فكان محمد الخامس يعين المديرين، وتقوم وزارة الأوقاف بتغطية نفقات التسيير بما فيها مرتبات الموظفين وتكاليف المعدات. وكان التلاميذ يتلقون دروسهم مجانا. ولقد بدأت كل مدرسة من هذه المدارس بأربعة أقسام وحوالي 200 تلميذ. وتوسعت منها مدرسة أو مدرستان، بشكل كبير في غضون بضع سنوات، وذلك لتلبية الطلبات المتزايدة.

ب - بزوغ المندوبية

وبدعم ورعاية من محمد الخامس، وسعت «مندوبية المعارف الاسلامية» بشكل كبير من دائرة نشاطاتها، ابتداء من سنة 1940 تقريبا. وفي السنوات الموالية، شرع مندوب الصدر الأعظم المكلف بالتعليم، وهو المسؤول عن المندوبية، في القيام بمهام وممارسة صلاحيات وزير تعليم مغربي. وللتذكير، فإن مهمة «المندوب»، في الفترة السابقة لأواخر الثلاثينات، كانت تنحصر في القيام بعمليات تفتيش ظرفية بالمدارس الحرة، وإبداء الملاحظات التي لم تكن المدارس ملزمة باتباعها. فكان المندوب يستغل الظهير والمرسوم الوزاري ليوم 11 دجنبر 1937 الذي يضع المسايد تحت إمرته. وابتداء من سنة 1940، انكب على تشجيع تحويل «المسايد» إلى مدارس. فكان السلطان والمندوب يعطيان رخصا شفوية للفقهاء، قصد إضافة الحساب والتاريخ والجغرافيا والمواد الأخرى إلى منهاجهم الديني، الشيء الذي يشكل خرقا سافرا للقيود الخاصة الواردة على المنهاج الدراسي، بمقتضى ظهير دجنبر 1937[24].

لقد كان المندوب ومفتشوه يحظون بثقة القصر والاقامة العامة معا. وكان هؤلاء الناس، كعبد السلام الفاسي (ابن عم علال الفاسي) وعبد الله الجراري، وطنيين بطريقتهم الخاصة. فعلى الرغم من تفانيهم في العمل من أجل إقامة نظام تعليمي عصري معرب أساسا، فإنهم أيضا، اعتبارا

---

22) وهذه المدارس هي المدرسة العبدلاوية بالدار البيضاء والمدرسة الحسنية بفاس (1943)، والمدرسة العبدلاوية بمراكش والمدرسة المحمدية بالرباط (1945)، ومدرسة للاعائشة بالرباط (1946) والمدرسة المحمدية بسلا (1947-1948).

23) إن تفاصيل إنشاء المدرسة المحمدية بالرباط موجودة في ملف المدرسة بأرشيف وزارة الأوقاف. ولقد بلغت قيمة البناء 1,8 مليون فرنك (حوالي 3600 دولار في تلك الفترة)، سحبت مباشرة من حساب وزارة الأوقاف.

24) باي Paye، المرجع السابق، ص 364.

لقناعاتهم الشخصية، كانوا يبذلون قصارى جهودهم لتجنيب المدارس الحرة الخوض في السياسة. فلقد أصبح عبد السلام الفاسي مندوبا سنة 1947. وبقي في هذا المنصب حتى فبراير 1951. وخلال السنوات التي قضاها كمساعد، من سنة 1944 إلى سنة 1947، كان الفاسي يقوم بدور رائد في نشر وتنمية المدارس الحرة، مدعوما في ذلك من قبل محمد الخامس. كما كان يبذل جهودا منسقة لرفع مستوى التعليم بها. فأدخل عنصر التنظيم والوحدة على المدارس لأول مرة. وابتداء من سنة 1947، بدأت المندوبية تضع سجلا بعدد المدارس والتلاميذ وأسماء المديرين. ومن بين إسهامات الفاسي في هذا المجال، التمييز بين المدارس الحرة «والمساندة». فبالنسبة للأولى، عملت المندوبية على إحداث الشهادة الابتدائية خصيصا لها أولا، ووضع منهاج دراسي موحد لها فيما بعد.

وفي فبراير 1945 تقريبا، مثل وفد وطني مكون من مديري المدارس الحرة بين يدي محمد الخامس، والتمس منه إحداث شهادة ابتدائية خاصة بالمدارس الحرة. فأبدى السلطان تعاطفه مع الملتمس، وأصدر تعليماته للمندوبية بالشروع في إصدار شهادة ابتدائية معربة في نهاية السنة الدراسية. فحدد المندوب مراكز الامتحانات في المدن الرئيسية واللجان المشرفة عليها. ثم تصاعد عدد التلاميذ الناجحين في الامتحان والحاصلين على الشهادة الابتدائية، بشكل متواصل، من 99 سنة 1945، إلى 280 سنة 1947. أما العدد الإجمالي للمرشحين الناجحين في المنطقة الفرنسية، من 1945 إلى 1947، فكان 563 من 1023 مرشح. وفي سنة 1950، وهي السنة الوحيدة التي نتوفر بصددها على إحصائيات مفصلة، قفز عدد الناجحين إلى 919-648 من البنين و271 من البنات - مما مجموعه 2199 مرشح[25].

ولقد تعززت مكانة المدارس الحرة بإحداث الشهادة الابتدائية المعربة التي ساندها السلطان وكرستها المندوبية رسميا. وتعادل الشهادة الابتدائية المعربة مبدئيا «شهادة الدروس الابتدائية الاسلامية» المسلمة من قبل مديرية التعليم العمومي. والواقع أنه إذا ما قسناها استنادا إلى إمكانية الولوج إلى الثانويات أو فرص الشغل المربح، فإنها أقل قيمة من الشهادة الفرنسية. وعلى كل حال، كانت هذه الشهادة بمثابة تحسين تشجيعي للمدارس الحرة. فقبل سنة 1945، دفع غياب شهادة رسمية بعض المدارس، على الأقل، إلى تحسين مستواها، عسى أن تحرز شهاداتها على اعتراف المندوبية. وبعد سنة 1945، شجع إحداث الشهادة الابتدائية المعربة المدارس التي لم تكن تتوفر على سلك دراسي من خمس سنوات، على إضافة الأقسام اللازمة، حتى يكون بإمكانها ترشيح تلامذتها للامتحان. أما تلك المدارس التي كانت تتوفر بالفعل على سلك من خمس سنوات، فإن عقبة الامتحان كانت تحثها على تحسين نوعية تعليمها. ومن النتائج الأخرى المترتبة عن إحداث الشهادة الابتدائية، التأكيد على ضرورة وضع منهاج دراسي رسمي موحد للمدارس الحرة.

وحينما استن المقيم العام إيريك لابون Eric Labonne سياسة استرضائية، في مارس من سنة 1946، سعى محمد الخامس إلى استصدار مراجعة نقدية لمسألة تعليم الأهالي بالمنطقة الفرنسية.

---

25) استقينا الاحصائيات الواردة في هذه الفقرة من لائحتين زودنا بهما مشكورا عبد السلام الفاسي من مذكرته المؤرخة بيوم 28 يونيو 1948، والتي يحتفظ بها من جملة أوراقه الخاصة. أنظر الملحق «ج» للاطلاع على توزيع نتائج امتحانات 1950، حسب الموقع والجنس.

وجوابا على ذلك، جمع لابون، في شهر يونيو، لجنة فرنسية ـ مغربية، سميت لجنة إصلاح التعليم. وكانت مكونة من ممثلي الجامعات الفرنسية وجامعة القرويين وأعضاء مديرية التعليم العمومي والمندوبية وبعض أساتذة المدارس الحرة[26]. فتقدم الوفد المغربي إلى اللجنة بمشروع إصلاح مفصل ومعد بعناية، أطلق عليه **ميثاق التعليم**. ونادى هذا الميثاق، بكل جرأة، بإنشاء وزارة تعليم مغربية، ووضع نظام موحد لتقديم الاعانة الكاملة للمدارس الخاضعة لسلطة المغاربة، وسنّ إجبارية التعليم. وهكذا اقترح، بموازاة المدارس الفرنسية الاسلامية، إنشاء نظام مدرسي مغربي مندمج، يتضمن أطوارا ابتدائية وثانوية وعالية، مع إقرار اللغة العربية كلغة تدريس. فكان المستشرقون الفرنسيون أميل إلى تأييد هذا الميثاق. غير أن الفرنسيين الآخرين التابعين للاقامة العامة، والملتزمين بسياسة مديرية التعليم العمومي، عارضوا بشدة تبني هذا المشروع. وبعد بضعة أسابيع، انفضت اللجنة دون التوصل إلى أية نتيجة إيجابية.

وأمام انعدام البديل الحقيقي، ترك محمد الخامس مدارس الحماية لمديرية التعليم العمومي، وعين في نفس الوقت، عبد السلام الفاسي على رأس لجنة ملكية لوضع منهاج رسمي للمدارس استنادا إلى مبادىء وتوجيهات الميثاق. فصاغت اللجنة المنهاج في ربيع 1947، وتمّ نشره في صيف تلك السنة. ودخل حيز التنفيذ في بداية السنة الدراسية 1947/1948. وكان معروفا بآسم **البرنامج الملكي**، إشارة إلى دعم السلطان له.

ويتضمن البرنامج الملكي سلكا دراسيا ابتدائيا كاملا من خمس سنوات. وتدرس مواده كلها باللغة العربية، مع ترجيح التربية الدينية والخلقية. وكانت المواد الملقنة في السنة الخامسة أو السنة النهائية مثلا، تضم القرآن (خمس ساعات في الأسبوع) والدين والأخلاق (ساعة واحدة لكل منهما) واللغة العربية (ثماني ساعات) والرسم (ساعة واحدة) والحساب (ثلاث ساعات) والفرنسية (خمس ساعات)[27]. وكان هذا البرنامج يستلزم كتبا دراسية، إذ بتنصيصه على مواد كالعلوم الطبيعية والفرنسية، كان يتعدى مقدرة العديد من المدارس الحرة. غير أنه مع دعم محمد الخامس الكامل ووقوفه إلى جانب المندوبية، استجاب مديرو المدارس الحرة بقوة للبرنامج الجديد، وحاولوا، قدر المستطاع، تطبيق معظم مقتضياته.

ومن بين المقترحات المتعددة التي كان **ميثاق التعليم** يتضمنها، دعوة الاقامة العامة إلى تقديم العون المالي للمدارس الحرة استنادا إلى العدد الاجمالي لتلامذتها. كما طالب عبد السلام الفاسي، بصفته مندوبا، بمساعدة جوهرية للمدارس الحرة، خلال دورات **مجلس الحكومة** الذي كان يجتمع مرتين في السنة لمناقشة الميزانية وإبداء المشورة للمقيم العام. فوافقت الاقامة العامة على تقديم مساعدة

---

26) تتضمن صحيفة **صدى المغرب** L'Echo du Maroc، عدد 18 يونيو 1946، لائحة كاملة تقريبا بأسماء أعضاء اللجنة الثلاثين. فكان الوفد الفرنسي يضم عدة مستشرقين مشهورين كلويس ماسينيون Louis Massignon وشارل أندري جوليان ووليام مارسي William Marçais وليفي بروفانسال Lévi Provençal. أما الوفد المغربي، فكان يضم عضوية عبد السلام الفاسي ومحمد الفاسي والمهدي بنبركة وامحمد الزكاري. وفي تلك الفترة، كان المهدي بنبركة والزكاري قد التحقا بلجنة حزب الاستقلال.

27) أنظر الملحق «د» للاطلاع على لائحة المواد وحصصها الأسبوعية **بالبرنامج الملكي**. وبعد الاستقلال، أطلق عليه **برنامج التعليم الابتدائي الأصلي**.

بمبلغ 50 مليون فرنك (حوالي 000 143 دولار آنذاك)، وأدرجت هذا المبلغ في ميزانية الحماية لسنة 1948 . فقدمت أول مساعدة في يونيو 1950 . وتزايدت قيمتها إلى 75 مليون فرنك في السنة الموالية، ثم إلى 90 مليون فرنك سنة 1952 . وبقيت كذلك حتى الاستقلال سنة 1956[28].

وتتباين آراء مديري المدارس والمفتشين حول أهمية الاعانات المطردة التي شرع في منحها سنة 1950 . فأحد المديرين لازال يتذكر بأن الاعانة التي تلقاها لم تكن كبيرة بالقدر الذي من شأنه أن يحدث أثرا بينا في مدرسته، في حين تمكن أحد المديرين من توفير نصف الاعانة لبناء أقسام جديدة (وذلك على الرغم من أن وزارة الأوقاف كانت تؤدي مرتبه ومرتبات مدرسيه). وارتآى أحد المفتشين بأن الاعانة كانت تحدث أثرا كبيرا: فعدد المدارس كان قليلا (100 تقريبا)، و50 مليون فرنك تشكل مبلغا مهما من المال، سنة 1950[29].

5. سنـــة الأوج : 1946-1947

حينما حل إيريك لابون محل كابرييل بيبو Gabriel Puaux كمقيم عام، في شهر مارس من سنة 1946 ، استن سياسة استرضائية[30]، إذ كان لابون يكن العطف للوطنيين عكس سالفه. فاستغل الوطنيون هذه الفرصة، وحاولوا الاستفادة منها إلى أقصى حد. وطيلة الأشهر الأربعة عشر التي مكثها لابون كمقيم عام، توسع حزب الاستقلال بسرعة، منظما الطلبة المغاربة في باريس ولندن والقاهرة ودمشق وطنجة لتسيير مكاتب الاعلام، ومرسلا وفودا إلى باريس للدعاية للقضية المغربية، وتقديمها مباشرة للحكومة الفرنسية. وبخصوص المدارس الحرة، التمس حزب الاستقلال من المقيم العام

---

28) أنظر: Conseil du Gouvernement : Session de décembre 1949 (2 vols. Rabat, 1950), vol. 1, pp. 205-211,
Vol. 2, pp. 206-06 ; Paye, pp. 379-380.

29) ولضرب أمثلة ملموسة، نذكر مثال الاعانة المقدمة لمدرسة محمد الخامس بالرباط. فقد كانت أوفر إعانة تقدم للمدارس الحرة، إذ بلغت 23 مليون فرنك سنة 1950-1951 . وابتداء من سنة 1953-1954، عقب خلع محمد الخامس، بلغت الاعانة المقدمة للمدرسة خمسة ملايين فرنك (حوالي 000 . 14 دولار آنذاك). واعتبر مدير المدرسة آنذاك بأن المبلغ كان يكفي بالكاد، (سجل مدرسة محمد الخامس، الرباط. شهادة الحسين البكاري، المقابلة الثانية، 15 شتنبر 1969).

30) لقد اتخذ قرار استدعاء بيبو وإرسال مقيم عام جديد أكثر ليبرالية إلى الرباط سنة 1945 بباريس. إلا أن عجز أعضاء الحكومة برئاسة الجنرال ديغول عن الاتفاق على خلف له، أدى إلى تأجيل قرار الاستدعاء حتى ربيع 1946 . وخلال سنتي 1944 و1945، نمت علاقات الثقة والتقدير بين محمد الخامس والجنرال ديغول. وعموما أعطى الجنرال ديغول أثناء تزعمه للحكومة المؤقتة، مسحة ليبرالية لسياسة فرنسا في المستعمرات. وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية، أبدى الجنرال تعاطفه مع طلب السلطان تعيين مقيم عام جديد، عقب حملة بيبو القمعية ضد حزب الاستقلال، في يناير 1944 ، وما تلاها من اتخاذه لمواقف متحيزة.
وأرسل السفير لابون إلى المغرب لاحكام السيطرة على كبار موظفي الاقامة العامة (من أمثال فيليب بونيفاس Philippe Boniface) ولاضفاء طابع ليبرالي على الادارة. فجاء ببرنامج إصلاحي مدقق. غير أن برنامجه هذا، كان في حاجة إلى دعم الحكومة في باريس، لكي يكتب له النجاح. لكن انسحاب ديغول من الساحة السياسية سنة 1946 ، وانشغال الحكومات المؤقتة المتعاقبة بالمسألة الدستورية في فرنسا، والأولوية التي كانت للسياسة الداخلية والمشاحنات السياسية على شؤون المستعمرات إبان الحكومات الأولى للجمهورية الرابعة، كل هذا حال دون تقديم مساندة قوية من باريس. وداخل المغرب، أدى تواطؤ مسؤولي إدارة الحماية المحافظين مع ضباط الجيش، مدعومين بالمعمرين الفرنسيين، إلى تقويض جهود لابون وإلى عزله في شهر ماي من سنة 1947 وتعويضه بالجنرال جوان المتصلب. أنظر:
– Stéphane Bernard, The Franco-Moroccan Conflict, 1943-1956 (New Haven, 1968, pp. 31-63).

الجديد إلغاء الظهير التقييدي لشهر دجنبر 1937، والذي يحصر المواد الممكن تلقينها في الكتاتيب القرآنية. فكان موقف لابون متمثلا في كونه لا يستطيع إلغاء هذا القانون، ولكنه سيغض الطرف عن كل الخروقات التي قد تلحقه[31].

ولقد تظافرت عدة عوامل لتعمل على تكاثر مذهل للمدارس الحرة خلال السنة الدراسية 1946/1947. وتمثلت هذه العوامل في السياسة المتسامحة للاقامة العامة، وعودة العديد من الزعماء الوطنيين المنفيين، وتحسن نوعية التنظيم والتأطير داخل حزب الاستقلال، وتأسيس الحزب الديموقراطي للاستقلال على يد محمد بلحسن الوزاني، ثم وفرة الأرباح التي حققها التجار المغاربة خلال الحرب العالمية الثانية. وهكذا افتتحت أربعون مدرسة في ظرف سنة واحدة، وهو رقم قياسي في شمال أفريقيا، بل حتى في عالم المستعمرات، على ما في علمنا. وبدأت مدارس جديدة تفتح أبوابها في الحواضر على يد أعضاء حزبيين وآخرين غير محزبين على السواء، أو على يد السلطان. وتجددت في المدن حملة 1930، وسارت بوتيرة سريعة. وأعيد فتح معظم المدارس التي أقفلت سنة 1937. وفتحت مدارس جديدة في بعض القرى، وهذه ظاهرة قلما شهد لها مثيل قبل هذا التاريخ. وستبين الأمثلة التالية مختلف الطرق والتقنيات التي استعملت في إنشاء المدارس بأماكن مختلفة من الحواضر والمدن والقرى.

ففي الحواضر، ، أدى إطلاق سراح القادة الوطنيين، بعد حملة 1944-1945 القمعية، إلى فتح مدارس حرة جديدة على التو. ففي سلا، مثلا، قرر أبو بكر القادري فتح مدرسة ثانية (بالاضافة إلى مدرسته «المكتب الاسلامي» التي ساهم في إنشائها سنة 1933)، وذلك مباشرة بعد إطلاق سراحه في نهاية 1945. وكان القادري عضوا في اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال وفي لجنة التعليم العليا، كما كان مسؤولا عن الحزب بسلا. ولقد كان الاقبال على مدرسته الأولى إقبالا كبيرا، اضطر معه إلى كراء دار كبيرة ذات حدائق. ففتح فيها مدرسة ثانية سنة 1946، وسماها «مدرسة النهضة». وفي معرض شرحه لأسباب اختياره لهذا الاسم، قال القادري بأن الجو السائد آنذاك كان مفعما بأحاسيس النهضة. وأشار إلى إعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الانسان، وإلى التشجيع الذي لقوه في مؤتمر الدار البيضاء سنة 1943، وإلى عودة الثقة إلى الشعب الذي لبى نداء الحزب من أجل الاستقلال، سنة 1944. وهكذا لم يعد من اللازم التصريح بأن المدرسة «مسيد منقح»، كما كان عليه الأمر في الثلاثينات. وفي سياق نداء الحزب من أجل الاستقلال، كان اسم المدرسة مجرد تفاصيل دقيقة لم يكن الفرنسيون ليعترضوا عليها. وفي شتنبر 1947، دشن الأمير مولاي الحسن بناية جديدة أعدت لتكون مدرسة. وتم بناؤها بمساهمات عمومية بالمال واليد العاملة ومواد البناء. وهذه البناية هي التي تحتضن اليوم ثانوية النهضة[32].

---

31) شهادة المهدي بنونة، المقابلة الثانية 29 يناير 1969.

32) شهادة أبي بكر القادري، المقابلة الأولى، 11 نونبر 1968 والمقابلة الثانية 13 نونبر 1968. ومن الأمثلة الأخرى على المدارس التي افتتحت بالحواضر في فترة 1946-1947، والتي نتوفر بصددها على معلومات مفصلة، نذكر مدرسة الأميرة للاعائشة للبنات التي فتحها أحمد معنينو وعبد السلام بنسعيد ومحمد حجي بسلا. ثم مدرسة ثانية للبنات افتتحها بسلا أبو بكر القادري، ثم مدرسة النهضة لصاحبها محمد الادريسي ومدرسة الأميرة عائشة للبنات لصاحبها محمد بنعبد الله، وكلاهما بفاس. ثم مدرسة الخلدونية والمحمدي ومولاي الحسن والرشاد والسقاطية والفتح وكلها بمكناس.

وفي المدن، كان انتشار المدارس في فترة 1946-1947 أكبر منه في الحواضر. ولقد بين الهاشمي الفلالي، أحد أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال ولجنة التعليم العليا، الغايات التي كان الحزب يتوخاها من وراء إنشاء المدارس الحرة بالمدن خلال سنة 1946 / 1947، وحددها حسب أهميتها كالتالي: 1 ـ محاربة الأمية ـ 2 ـ تدريس اللغة والدين الاسلامي بما في ذلك مبادىء السلفية ـ 3 ـ نشر وترسيخ مذهب الحزب لمحاربة التعليم الملقن في مدارس الحماية، الحائل دون نمو الروح الوطنية. وكانت المناقشات تجري بين أعضاء الحزب بعد الدروس المسائية المخصصة لمحاربة الأمية في أوساط الكبار. وكان تعليم اللغة العربية يوظف طرقا تلقينية أحدث من تلك التي كانت تستخدم في «المسايد» سابقا[33].

وفي كثير من الحالات، كان إنشاء المدارس الحرة بالمدن، في فترة 1946-1947، استئنافا وتعجيلا للحملة التي كانت لجنة التعليم العليا قد بدأتها في الثلاثينات. وهكذا اتصلت اللجنة بأعضاء الحزب المحليين، وشجعتهم على تشكيل لجان لانشاء المدارس. وغالبا ما كانت تختار من يرأس هذه اللجان. وبهذه الطرق، مع بعض الاختلافات المحلية، فتحت عدة مدارس في كل من وزان وبني ملال وعين لوح وميدلت وتازة وسوق الأربعاء وفكيك وسيدي سليمان وقصبة تادلة وأزرو وأبي الجعد، وذلك في الفترة الفاصلة بين نونبر 1946 ونونبر 1947[34]. وكانت لجان المدارس مكونة عادة من التجار الموسرين ومن عالم أو عالمين أحيانا. وإذا كان أعضاء اللجان في الثلاثينات مجرد متعاطفين مع الكتلة في الغالب، فإنهم أضحوا سنة 1946-1947، أعضاء كاملي العضوية في حزب الاستقلال (أو في الحزب الديموقراطي للاستقلال، فيما يخص مدارسه). وأغلب هذه المدارس بدأ في دور الكراء، وغالبا ما كان أحد أعضاء الحزب هو الذي يكري المنزل بسومة كرائية منخفضة.

وتقدم مدرسة مولاي الحسن بميدلت، كما وصفها أحد تلامذتها السابقين، مثالا عن المدارس الحرة المحدثة في المدن في هذه الفترة. فلقد بدأت هذه المدرسة في نونبر من سنة 1946، تحت إشراف لجنة استقلالية محلية، حيث قامت هذه الأخيرة بجمع التبرعات، واكترت منزلا بوجيبة منخفضة من أحد أعضاء الحزب. ثم وظفت فقيهين كمدرسين. وكان المنهاج الدراسي مقتصرا على القرآن وتعلم كتابة وقراءة اللغة العربية والمحفوظات والفقه. وبما أن المدرسة لم يكن بإمكانها أن تدرّس كل المواضيع المقررة، ابتداء من سنة 1947، في المنهاج الدراسي للمدارس الحرة الرسمية، فإن تلامذتها السبعين كانوا يترددون، في نفس الوقت، على مدرسة الحماية في ميدلت. وهذا يعني أنهم كانوا يأتون إلى المدرسة الحرة في الصباح الباكر وفي المساء وفي العطل المدرسية. أما الأقلية التي اكتفت بالدراسة في المدرسة الحرة، فإنها كانت تمكث طيلة النهار. ولم يكن بإمكان هؤلاء التلاميذ ولوج مدرسة الحماية و/أو كانوا ينتظرون السنة الموالية للقيام بذلك[35].

33) شهادة الهاشمي الفلالي، المقابلة الثانية 11 يناير 1969.

34) حسب لائحة قدمها لنا مشكورا عبد السلام الفاسي، فإننا لا نقف فيها على ذكر المدرسة الحسنية بأبي الجعد. لكنه استنادا إلى مديرها، فإن هذه المدرسة قد أنشئت سنة 1947، على يد لجنة يترأسها السيد محمد السموني، وهو من العلماء.

35) من الأمثلة الأخرى على المدارس التي أنشئت بالمدن في فترة 1946-1947 والتي نتوفر بصددها على معلومات مفصلة، نذكر مدرسة أمير الأطلس مولاي الحسن بأزرو، ثم مدرستي الفتح وأيت حمامة بايتزر، ثم مدرستي النهضة المحمدية والحسنية بفكيك. وأعيد فتح مدرستين سنة 1946 بعدما أغلقتا سنة 1937، وهما مدرسة النهضة ببركان ومدرسة الحياة الحسنية بعين بني مطهر.

وباستثناء بعض الحالات المعزولة والقليلة جدا، فإن المدارس الحرة لم تصل إلى قرى المغرب قبل سنة 1946. ففي سنة 1946-1948، فتحت المدارس في عدة قرى، مما يعكس التجذر العميق للحركة الوطنية والوعي بضرورة التعليم في الأرياف. وكمثال على هذه الظاهرة، نشير إلى المدرسة التي أسست سنة 1946 أو 1947، في المداكرة بمنطقة قبلية قرب مدينة برشيد بالشاوية (إقليم الدار البيضاء). فلقد كان أحمد المدكوري يشتغل بالتدريس في مدرسة حرة بالدار البيضاء في هذه الفترة. وكان هو وأخوه ممثلين محليين لحزب الاستقلال بقبيلة المداكرة. فافتتح الأخوان مدرسة **التهذيب** في مركز القبيلة. ولازالت قائمة إلى يومنا هذا[36].

6. المدارس الأخرى المحدثة خلال هذه الحقبة

وبالاضافة إلى المدارس التي أنشئت خلال سنة الأوج 1946-1947، افتتح عدد كبير من المدارس الحرة الأخرى، خلال السنوات الفاصلة بين سنة 1944 وسنة 1951. في حين أنه لم تنشأ خلال فترة 1951-1956، إلا مدارس قليلة نسبيا. وتكتسي المدارس المنشأة ما بين 1944 و1951 أهمية قصوى بالنظر إلى الاتجاهات الثلاثة التي نمت بعد سنة 1944، وهي:

1 ـ انبثاق الدار البيضاء كمركز رائد للمدارس الحرة، 2 ـ المساهمة النسبية للأحزاب السياسية المتنافسة، 3 ـ إضافة الملحقات للعديد من المدارس.

أ ـ انبثاق الدار البيضاء كمركز رائد للمدارس الحرة

خلال العشرينات والثلاثينات بل وحتى الأربعينات، كانت مدينة فاس المركز الرائد للمدارس الحرة بالمغرب، سواء من حيث عدد المدارس أو من حيث عدد التلاميذ. إلا أنه ابتداء من 1950، حلت الدار البيضاء محل فاس، كمركز رائد للمدارس الحرة، وذلك، على الأقل، إذا ما اعتمدنا على مقياس عدد التلاميذ المسجلين. وهكذا، بينما انخفض عدد التلاميذ في فاس من 6952 سنة 1947 إلى 2858 سنة 1951، ازداد عددهم بالدار البيضاء من 4402 إلى 5270 خلال نفس الفترة. وازداد عدد المدارس في هذه المدينة الأخيرة من ست مدارس سنة 1939 إلى 19 سنة 1945، ثم إلى 26 سنة 1948[37]. وعلى وجه التدقيق، تجاوزت الدار البيضاء مدينة فاس سنة 1949. ومنذ هذا التاريخ والهوة بين المدينتين ما فتئت تتسع باستمرار.

ويعد هذا الاتجاه انعكاسا لتطورين أساسين: انبثاق الدار البيضاء، في نهاية الحرب العالمية الثانية، كمركز تجاري وديموغرافي رائد في البلاد، وحلولها محل فاس، في نفس الوقت تقريبا، كمركز للحركة الوطنية. فبخصوص النقطة الأولى، هناك دراسة في جزئين لأندري آدم صدرت بباريس، سنة 1968، تحت عنوان **الدار البيضاء**، وهي دراسة ممتازة وحديثة تناولت الموضوع بشكل ضافي. ويمكن استيعابها بسهولة من خلال سرد بعض الاحصائيات. فما بين 1926/1952، قفز سكان الدار البيضاء المسلمون من 000 52 نسمة إلى 000 473 نسمة. ويشكلون المتغير الرئيسي بالنسبة

---

36) شهادة عبد الله الجراري، المقابلة الأولى 11 دجنبر 1968. وشهادة الهاشمي الفلالي، المقابلة الثانية 11 يناير 1969.

37) أنظر باي Paye، المرجع السابق، ص 379، الهامش رقم 1، وانظر كتاب أدم Adam، المجلد الثاني، ص 461.

للمدارس الحرة، في حين أن سكان مراكش ازداد عددهم من 132 000 نسمة إلى 187 000 نسمة. ثم تأتي فاس والرباط ومكناس على التوالي مقتفية أثر مراكش. إلا أن الدار البيضاء، مع ذلك، تفوقها عددا[38].

ونظرا للكثافة السكانية بالدار البيضاء، فإنه من الطبيعي أن يحول الوطنيون الجزء الأكبر من اهتماماتهم صوب هذه المدينة. لهذا نجد شخصيات معروفة كمحمد غازي والمختار السوسي تختار الرحيل عن مكناس (بالنسبة للأول) ومراكش (بالنسبة للثاني)، وتلجأ إلى الدار البيضاء لخوض المعركة الوطنية. وبعبارات أخرى أكثر تعميما، يمكن أن نقول بأن فاس كانت بؤرة الوطنية المغربية، خلال سنوات العرائض والمظاهرات وحوادث الشغب حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. غير أنه ابتداء من سنة 1951، حينما أخذت الوطنية شكلا أكثر عنفا وثورية، تحولت بؤرة الحركة الوطنية إلى الدار البيضاء بشكل واضح.

ب - المدارس الكبرى بالدار البيضاء والرباط ومراكش

ما بين 1944 و1949، افتتحت خمس مدارس كبرى في أهم مدن المغرب: ثلاث في الدار البيضاء وواحدة في الرباط وواحدة في مراكش. وكانت أكبر المدارس التي افتتحت حتى ذلك الحين إطلاقا. وإن لها من الأهمية ما يجعلها في حد ذاتها جديرة بدراسة منفصلة. فلقد ساهم حزب الاستقلال في تنظيم وتمويل بناء أربع مدارس من أصل خمس. وسياسة الحزب القاضية ببناء مدارسه الخاصة، بعد سنة 1944، عوض كراء الدور لهذا الغرض، تشير إلى أهمية الحزب المتزايدة. ويكشف التقرير عن بعض التقنيات - جمع التبرعات مثلا - المستعملة في بناء المدارس الأخرى. غير أنه في هذه المدارس الخمس، استعملت هذه التقنيات على نطاق واسع[39].

أكبر هذه المدارس الخمس على الاطلاق مدرسة محمد الخامس التي فتحت أبوابها سنة 1947، وتعود نشأتها إلى اندماج عدة مدارس حرة بعضها البعض، في المدينة القديمة بالرباط. ففي مارس من سنة 1946، قامت جماعة من مديري المدارس الحرة بالمدينة، منهم أحمد الشرقاوي وعثمان جوريو، بتحرير رسالة إلى محمد الخامس، ملتمسين منه السماح لهم ببناء مدرسة جديدة. وكان هؤلاء الرجال

---

38) أنظر Adam، المرجع السابق، المجلد الأول، الصفحتين 152-153.

39) إن التقرير الوارد في الصفحات الموالية يدور حول مدرسة محمد الخامس. أما المدارس الأربع الأخرى المندرجة في هذه المجموعة، فهي كالتالي: مدرسة الأمير مولاي الحسن التي افتتحها محمد العربي العلمي بالدار البيضاء، سنة 1944، ثم مدرسة محمد ابن يوسف التي أنشأتها بالدار البيضاء سنة 1947 لجنة استقلالية محلية، ثم مدرسة محمد الخامس التي أنشأتها بمراكش سنة 1947 لجنة استقلالية محلية يرأسها المختار السوسي، ثم مدرسة عبد الكريم لحلو، التي ابتدأت بالدار البيضاء سنة 1949، بمبادرة من حزب الاستقلال.

ولقد كانت هناك اختلافات مهمة في طرق تمويل هذه المدارس الأربع. فلقد نظمت لجان حزب الاستقلال المحلية تبرعات عمومية لتمويل بناء مدرسة محمد ابن يوسف بالدار البيضاء ومدرسة محمد الخامس بمراكش. فبخصوص المدرسة الأولى، كان كبار المساهمين تجارا منحدرين من فاس من بينهم العربي بنعمور، محمد العراقي، أحمد الزيزي، عبد العزيز السبتي، بنعباس بناني ومحمد بن عمار. وبخصوص المدرسة الثانية، ساهم السلطان بثلاثة ملايين فرنك (حوالي 25.000 دولار آنذاك)، وتقدم حزب الاستقلال بهبة كبيرة. أما مدرسة مولاي الحسن، فكانت مشروعا خصوصيا، موله كليا أفراد من عائلة العلمي ومحمد ابن عبد الله مدير مدرسة بن غازي بفاس، وحسن وعباس بنجلون وهما تاجران ثريان بفاس. وأخيرا، مدرسة عبد الكريم لحلو، ومولها لحلو بنفسه، وهو تاجر موسر وأمي أراد أن يقوم بشيء ما لمساعدة الحركة الوطنية.

استقلاليين. غير أن الظاهر أنهم تصرفوا بمبادرة خاصة منهم، وليس بصفتهم أعضاء في الحزب. فاستقبل السلطان هذه الجماعة، ولبى فورا طلبها الخاص بتشييد المدرسة. واستمر في إيلاء المشروع دعمه الكامل. وكانت الأرض المزمع بناء المدرسة عليها جزء من مقبرة بالمدينة العتيقة، تابعة للحبس، ولم تستعمل منذ سنوات خلت. ولما كان سكان المدينة العتيقة يمانعون في استخدام المقبرة لتشييد معمل أو إقامة مشروع تجاري أو صناعي، فإنهم لم يروا مانعا من استخدامها في بناء مدرسة لتعليم أبنائهم.

وفي ذات الوقت الذي رخص فيه محمد الخامس ببناء المدرسة، عين لجنة من ستة عشر فردا لجمع التبرعات والاشراف على البناء. ولتوجيه هذه اللجنة، عين السلطان باشا الرباط حمادي القباج على رأسها. وكان جل أعضائها ينتمون إلى حزب الاستقلال. وبعض هؤلاء، كالشرقاوي وجوريو، وأحمد الزيدي وعبد الله الجراري، سبق لهم أن سيروا مدارس حرة أو درَّسوا فيها لعدة سنوات. والبعض الآخر وقع عليه الاختيار لمجرد كونه من الشخصيات البارزة في الرباط، كقادة الأوساط التجارية والأدبية وغيرها بالمدينة[40]. وبعد أيام قلائل، أي في يونيو 1946، وضع محمد الخامس الحجر الأساسي لبناء المدرسة الجديدة. وكان العمال تابعين لجماعات خصوصية، بل إن إدارة التعليم العمومي وضعت رهن إشارة الطاقم المشرف على البناء عمالا على نفقتها.

وأولت اللجنة عنايتها، خلال الشهور الموالية، لجمع الأموال قصد بناء المدرسة. وقام السلطان بنفسه بتقديم مساهمة أولية بمبلغ مليون ونصف فرنك (12 ألف دولار تقريبا آنذاك) من ماله الخاص. وأرسل باشا الرباط أعضاء اللجنة لجمع التبرعات. وكان إذا تلكأ بعضهم عن العطاء، أرسل في طلبهم وأقنعهم شخصيا. ولقد طلب محمد الخامس من الباشا أن لا يكره أحدا، وأن لا يثير حفيظة سلطات الحماية. إلا أنه لما كان الباشا رجلا محترما في المدينة، فإن الناس كانوا يحسون بالتزام معنوي يدفعهم إلى التبرع. وعلاوة على هذا، واستنادا إلى من قابلناهم بهذا الصدد، فإن الباشا كان يضغط على المتلكئين لحملهم على المساهمة. كما كانت تظهر لوائح الاكتتابات «التطوعية» في الصحافة الوطنية.

وكان سكان الرباط يأتون مرة في الأسبوع للمساهمة بالمال. فكانت اللجنة تحصيه تحت إشراف الباشا. وبعد أسابيع قليلة، منع الفرنسيون الباشا من حضور أعمال اللجنة. ولابعاده عن الساحة، أرسلته سلطات الحماية إلى طنجة. وفي غياب الباشا، لم تعد اللجنة تعمل كالسابق. فتوقفت عن جمع التبرعات، في مارس 1947. وبدأت في البناء بجد بالمال المتوفر لديها. وانتهت أشغال البناء بعد ثمانية أشهر، بعد أن تطلبت قدرا ضخما من العمل التطوعي ومن مواد البناء. وكانت اللجنة قد جمعت ما بين 14 مليون و18 مليون فرنك. وإذا أضفنا إلى هذا القدر، العمل التطوعي ومواد البناء، فإننا نصل إلى مبلغ إجمالي يتراوح ما بين 30 و40 مليون فرنك (حوالي 250 000 / 330 000 دولار آنذاك)[41].

وفي نونبر 1947، افتتحت مجموعة مدارس محمد الخامس، وهو الاسم الذي أطلق عليها، وذلك تحت إدارة أحمد الشرقاوي بمساعدة عثمان جوريو. وفي غضون أيام قلائل، بلغ عدد التلاميذ 900 تلميذ، وتمَّ إيواءهم في بناية ممتازة مقسمة إلى جناحين، جناح للذكور وآخر للاناث اللواتي كاد

40) شهادة أحمد الشرقاوي، المقابلة الثالثة 25 نونبر 1968، وشهادة عثمان جوريو، المقابلة الثالثة 5 دجنبر 1968.
41) شهادة أحمد الشرقاوي، المقابلة الثالثة 25 نونبر 1968. وشهادة عثمان جوريو، المقابلة الرابعة 6 يناير 1969. وشهادة الحسين البكاري، المقابلة الأولى 9 ماي 1968. وشهادة الطاهر زنيبر، المقابلة الثانية 6 مارس 1969.

عددهن أن يتساوى وعدد الذكور. وامتصت المدرسة عدة مدارس سابقة كان الشرقاوي قد أسسها في عدة «زوايا» بالمدينة العتيقة. وعموما، كان التلاميذ المجدون يرسلون إلى المدرسة الجديدة، بينما يبقى الآخرون حيث هم مع الفقيه. والقصد من ذلك تمكينهم من قسط من التربية وإفساح المجال للفقيه لكسب لقمة العيش(42). وكان المنهاج الدراسي بمدرسة محمد الخامس معربا في مجمله تقريبا، بما في ذلك الحساب والعلوم، اللهم إلا ما كان من ساعة واحدة في اليوم، خصصت للغة الفرنسية كلغة أجنبية. وكان الشرقاوي قد دأب على تلقين هذا المنهاج في المدارس الصغرى بالمدينة العتيقة، والتي كانت تغذي مدرسة محمد الخامس بالتلاميذ. ومن المنطقي أن يستمر على نهجه في هذه المؤسسة الأخيرة. واستعملت اللغة العربية أيضا كلغة تدرس في الأقسام الثانوية التي كان يتمُّ إحداثها باطراد.

ولم تنته المسؤولية المالية للجنة بتدشين البناية، ذلك أن رسوم التعليم كانت متواضعة. فالقلة القليلة من التلاميذ (المنحدرين من عائلات موسرة) هي التي كانت تؤدي رسوما تتراوح ما بين 500 و1000 فرنك شهريا. والأغلبية لم تكن تؤدي إلا 300 فرنك (حوالي دولارين آنذاك) شهريا. أما التلاميذ المنحدرون من عائلات فقيرة، فلم يكونوا يؤدون أية رسوم بتاتا. وغالبا ما كانت المدرسة في سنواتها الأولى تعرف عجزا ماليا. وحينما تشتد الحاجة إلى المال، كان المدير والمدرسون يتنازلون عن مرتباتهم. كما كانت اللجنة تقترض المال، وتجمع المساهمات، كل سنة، لتغطية نفقات المدرسة، بل حتى التلاميذ يساهمون بمبالغ زهيدة ـ ألف فرنك مثلا (حوالي خمسة دولارات سنة 1948). ولم تحاول اللجنة أن تلتمس الاحسان من العموم مرة أخرى، إلا أن الناس كانوا يدركون حاجة المدرسة إلى المال، وأن وضعيتها تحتم عليها صرف التلاميذ، فكان بعض الأفراد يساهمون طوعا. والمثال البارز على هذه المساهمات الهبة التي قدمها ورثة العربي اكديرة، سنة 1948، بإلحاح من حزب الاستقلال، والمقدرة بعشرة ملايين من الفرنكات (حوالي 50.000 دولار آنذاك). والجدير بالاشارة أن بعض أولئك الذين تبرعوا بالمال لفائدة المدرسة سنة 1947-1948، اشترطوا عدم ذكر أسمائهم(43).

ج - إحداث الملحقات

هناك اتجاه آخر تبلور، سنة 1944، وتمثل في قيام عدة مدارس بإحداث ملحقات. فعندما تصبح مدرسة ما مكتظة بما يفوق قدرتها الاستيعابية، فإنها غالبا ما تلجأ إلى إحداث ملحقة أو أكثر، بدل صرف الطلبات الزائدة. ولاحداث الملحقات مزيتان بالمقارنة مع فتح مدرسة جديدة. المزية الأولى هي التوسع. فالملحقة يمكن أن تشتغل تحت إمرة نفس الادارة في المدرسة «الأم»، عوض انتظار مبادرة جماعة من الأفراد بإنشاء لجنة وجمع المال وتسجيل التلاميذ. والمزية الثانية هي الملاءمة. إذ يتم اجتناب المصاعب المحتملة والمقترنة بطلب رخصة لفتح مدرسة جديدة. فبإمكان السلطات الفرنسية

42) شهادة عثمان جوريو، المقابلة الخامسة 9 يناير 1969.

43) شهادة أحمد الشرقاوي، المقابلة الثالثة 25 نونبر 1968. وشهادة عثمان جوريو، المقابلة الرابعة 6 يناير 1969.
وحصلنا على المذكرة المتعلقة بمدرسة محمد الخامس من الوثائق الخاصة لعبد السلام الفاسي. ولقد كان هناك العديد من المغاربة الذين بذلوا المال لحزب الاستقلال والأحزاب السياسية الأخرى، وساهموا في بناء المدارس الحرة، غير أنهم لم يكونوا وطنيين حقيقة. فلقد كانوا يتبرعون مخافة أن يستقل المغرب يوما ما ويجدون أنفسهم موصومين بتهمة التعاون مع الاستعمار إن هم لم يساهموا الآن. فهؤلاء الناس حاولوا الابقاء على شعرة معاوية بالمحافظة على علاقات جيدة مع الفرنسيين والوطنيين على السواء، مناصرين الطرفين معا، ومتجنبين كل مساندة علنية لأي طرف من شأنها أن تثير حفيظة الطرف الآخر.

أن تمانع في منح الرخصة، وغالبا ما تفعل. غير أنه يصعب عليها منع إحداث ملحقة لمدرسة قائمة فعلا. وفي نفس الوقت، بإمكان المديرين إحداث ملحقات في «المسايد»، وبالتالي إخفاء نشاطاتهم، إذ يحتفظ بالفقيه، ويجهز «المسيد» بالطاولات والمقاعد وربما حتى بالسبورات. ويستقدم المدير شخصا لتدريس مواضيع أخرى حديثة. ففي وضعية كهذه، لا يتراءى للفرنسيين بأن مدرسة حرة جديدة قد أنشئت.

وفي بعض الحالات، تلحق مدارس صغيرة قديمة بمدارس كبيرة وتقوم هذه الأخيرة بتسييرها. فتشترك هذه المدارس في استغلال الأساتذة. وعادة ما كانت المدارس الصغيرة "القديمة مخصصة للصبيان، خلال السنة الأولى والثانية من سنوات الطور الابتدائي الخمس[44]. كما أن بعض المدارس أحدثت ملحقات مخصصة كليا للبنات[45].

7. المساهمة النسبية للأحزاب السياسية

تحول الحساسيات الحزبية دون التحديد الدقيق للمساهمة النسبية لمختلف الأحزاب السياسية في حركة المدارس الحرة. لهذا السبب، لم تكن الاستجوابات ذات فائدة كبيرة في مقاربة هذا الجانب الخاص من الموضوع. فمعظم الناس الذين استجوبناهم يتفقون على أن حزب الاستقلال قد أسس عدة مدارس، وأشرف عليها أكثر مما فعل الحزب الديموقراطي للاستقلال. إلا أنه استحال الانتقال من هذا التراضي الغامض إلى أي شكل من أشكال التقدير الدقيق. فلقد ادعى أحد الأعضاء القياديين سابقا في الحزب الديموقراطي للاستقلال بأن حزبه افتتح ما يزيد على 100 مدرسة أو أشرف عليها. غير أن الكثير منها لم يدم طويلا، بسبب معارضة حزب الاستقلال. ومن جهة أخرى، ادعى ناطق قيادي باسم حزب الاستقلال بأن الحزب الديمقراطي للاستقلال لم يفتتح إلا ثلاث مدارس في كل من سلا والدار البيضاء وايتزر. وكما يمكن للمرء أن يتوقع، فإن العدد الحقيقي يكمن في مكان ما بين هذين الرقمين. ففي مكناس، على سبيل المثال، خاض حزب الاستقلال والحزب الديمقراطي للاستقلال مشاحنات حزبية كثيفة بعد تأسيس هذا الأخير سنة 1946. ومن الواضح أن الحزب الديموقراطي للاستقلال لعب دورا نشيطا في بناء مدرستين على الأقل في مكناس سنة 1947/1946[46].

ولم تكن بين الحزبين بخصوص سياستهما تجاه المدارس الحرة إلا بعض الفروق الرئيسية القليلة. ومن بينها ما يتعلق بتوظيف المدرسين. فبينما كانت مدارس الحزب الديمقراطي للاستقلال توظف الأساتذة، في الغالب، استنادا إلى مؤهلاتهم البداغوجية، كانت مدارس حزب الاستقلال تميل إلى العمل كتنظيمات مغلقة تنتقي أساتذتها كليا من بين أعضاء الحزب. وهكذا بإمكان المرء أن يجد مدرسين استقلاليين بمدارس الحزب الديموقراطي للاستقلال، كمدرسة مولاي الحسن التابعة لمحمد

---

44) هناك مثالان على هذه الطريقة. الأول هو مدرسة للا تاجة بالدار البيضاء، والتي أصبحت ملحقة للمدرسة العبدلاوية، بعد إنشاء هذه الأخيرة سنة 1943. والثاني هو مدرسة سيدي بومدين بفاس والتي كانت تعمل كملحقة لمدرسة التهذيب في أواسط الأربعينات.

45) منها مدارس النجاح والتهذيب والسعادة بفاس، ومدرسة التهذيب بالجديدة، ومدرسة الترقي بوجدة، ومدرسة الحسنية بسيدي سليمان.

46) منها مدرستي الخلدونية والمحمدي.

العربي العلمي بالدار البيضاء. غير أنه نادرا ما نجد مدرسين تابعين للحزب الديمقراطي للاستقلال في مدارس حزب الاستقلال.

ويختلف الحزبان أيضا بخصوص تثمينهما لفائدة التعليم التقليدي الملقن في «المسايد». فالحزب الديموقراطي للاستقلال يعارض عموما هذا النوع من التعليم، على اعتبار أنه لا يفيد، بل إنه يضر ما دام أنه لا يعمل كثيرا على تخليص الشعب من الأمية. هذا يرى بأنه لا فائدة من محاولة إصلاح هذا التعليم. والأفضل في رأي الحزب الديموقراطي للاستقلال أن ينمحي تماما، وأن تفتح مدارس عصرية جديدة محله. وإذا كان حزب الاستقلال يقر بجانب من هذا الرأي المتعلق «بالمسايد»، إلا أنه يفضل تجديدها على إلغائها. وكان قصده من ذلك، جعل «المسايد» مرحلة إعدادية للمدارس الحرة المتوفرة على طور ابتدائي كامل. هذا، فإن جعلها «مسايد منقحة» مرحلة أولى نحو تعليم مغربي كامل(47).

ولقد توفرت معلومات كافية لتبديد الانطباع الشائع القائل بأن مدارس حزب الاستقلال تأوي الأطفال المنحدرين من عائلات فقيرة. فإذا كانت مدارس حزب الاستقلال تحتضن العديد من التلاميذ ذوي الأصول المتواضعة، فلأنها كانت أحسن تمويلا من مدارس الحزب الديموقراطي للاستقلال، وبالتالي كانت تتحمل بشكل أحسن أعباء أعداد التلاميذ الوفيرة. ولنأخذ على سبيل المثال، حالة مدرسة الشعب التي افتتحت بفاس سنة 1948، في منزل بكراء منخفض. فلقد تقاطر عليها التلاميذ المنحدرون من عائلات معوزة، ولم يكونوا يؤدون رسوم التعليم. وكانت نفقات التسيير تتم تغطيتها بالأموال المحصلة من طرف الحزب الديموقراطي للاستقلال والأفراد غير المتحزبين على السواء. كما كان العديد من النسوة الفاسيات يغزلن ويخطن الملابس للتلاميذ. وكان مدير المدرسة، محمد اليوسفي، عالما من علماء القرويين. كما كان المدرسون بها طلبة بالقرويين. ولقد كان للحزب الديموقراطي للاستقلال أثر قوي على مدرسة الشعب، دون أن يعني ذلك أنها كانت «مدرسة الحزب الديموقراطي للاستقلال(48)».

8. إحداث التعليم الثانوي العصري

كانت معظم المدارس الحرة، قبل سنة 1944، وبالخصوص منها تلك المتواجدة خارج المدن، تلقن دروس الطور الابتدائي فقط. فكان التلاميذ المتخرجون من المدارس المزدوجة، النادرة آنذاك، يلجون المدارس الثانوية العمومية. غير أن أولئك الذين تلقوا تعليمهم الابتدائي باللغة العربية أساسا كانوا يلتحقون بالتعليم الثانوي التقليدي بالقرويين بفاس أو بالمساجد في المدن الأخرى، هذا إذا لم يختاروا الالتحاق بميدان العمل فورا. أما الأقلية التي كان بوسعها متابعة الدراسة الثانوية العصرية باللغة العربية في الشرق الأوسط فكانت معدودة على رؤوس الأصابع. وتدريجيا بدأ الناس المهتمون بشؤون المدارس الحرة يعون ضرورة توفير طور ثانوي كبديل للدروس التقليدية الملقنة في القرويين والمساجد الأخرى. فباستثناء مدرسة الحر ومولاي المهدي بتطوان، فإن الجهود الرامية إلى إنشاء طور

---

47) أنظر Collet، المرجع السابق، ص 18.

48) شهادة أحمد معنينو، المقابلة الخامسة 20 أبريل 1969، والمقابلة السادسة 22 أبريل 1969. وهناك مدارس أخرى بفاس تدخل في هذا الصنف، منها المدرسة الأميرية ومديرها عبد الواحد العراقي، ومدرسة التهذيب الاسلامي ومديرها المهدي الودغيري. أما بخصوص المدرسة الحسنية التي بنتها وزارة الحبس ومدرسة الرشاد، فإن مديريها كانا عضوين في الحزب الديموقراطي للاستقلال. غير أنه لم يكن للحزب أي نفوذ في المدرستين.

ثانوي في المدارس الحرة، قبل سنة 1944، كانت تتوخى تعليما ثانويا تقليديا أكثر مما كانت تسعى إلى إيجاد بديل لهذا التعليم، في حين أن المطلوب، بالاضافة إلى الاصلاحات والتنظيمات، هو سن توجه مغاير من شأنه أن يضمن تعليما ثانويا عصريا معربا.

وكان إنشاء الشهادة الابتدائية المعربة، الخاصة بالمدارس الحرة، سنة 1945، بمثابة حافز دفع إلى إحداث أقسام ثانوية عصرية. فعقب نقاش حول مصير التلاميذ الذين ينهون دراستهم الابتدائية بالمدارس الحرة ويحصلون على الشهادة الجديدة، قررت التنفيذية لحزب الاستقلال إحداث تعليم ثانوي. واجتمع بالرباط لهذا الغرض جمع من أعضاء الحزب المشتغلين بالتعليم، سنة 1946. وخططوا لاحداث قسمين في ربيع تلك السنة، بمدرسة أحمد الشرقاوي المسماة المدرسة الغازية والواقعة بالمدينة العتيقة بالرباط. القسم الأول يتكون من 25 تلميذا تقريبا، ويتلقى باللغة العربية وحدها ما يعادل المنهاج الدراسي للسنة الأولى في المدارس الثانوية العمومية. أما القسم الثاني، فيتكون من 12 تلميذا من مستوى متقدم. وكان مرصودا لتدريب وتعزيز تكوين مجموعة قليلة من مدرسي المدارس الحرة. وأغلبهم جاء من مدرسة امحمد جسوس بالرباط. واستمر القسمان بالمدرسة الغازية سنة واحدة فقط. ثم التحق القسم الأكثر عددا بمدرسة محمد الخامس، بمجرد ما فتحت أبوابها في نونبر 1947[49].

ولقد أضيفت بالتدريج السنة الثانية والثالثة والرابعة من التعليم الثانوي بمدرسة محمد الخامس، خلال السنوات الثلاث الموالية، بحيث أنه في يونيو 1952، وصل التلاميذ القادمون من المدرسة الغازية إلى الشهادة الثانوية. وبطلب من المدرسة، أرسل القصر لجنة من العلماء للاشراف على الامتحانات التي كانت تضم مواضيع لقنت في المدارس الثانوية العمومية. كما أشرفت اللجنة على توزيع الشهادات. وبتزكية رسمية من مندوبية المعارف الاسلامية، اعترف بالشهادة الثانوية المعربة من طرف عدة وزارات في إدارة الحماية، ومن قبل الجامعات العربية في الشرق الأوسط[50]. واستؤنف التوسع التدريجي للسنوات الدراسية، سنة 1954، بإضافة السنة الخامسة من الثانوي. وتمّ في السنة التالية إحداث قسم الباكلوريا. وفي يونيو 1956، أي بعد مرور ثلاثة أشهر على استقلال المغرب، حصل ثلاثة تلاميذ على شهادة الباكلوريا المعربة.

لقد كانت الأقسام الثانوية لمدرسة محمد الخامس نسخة طبق الأصل من مثيلاتها في المؤسسات الثانوية العمومية، باستثناء كون الدروس تلقى باللغة العربية، وأن دروس اللغة الفرنسية لم تكن تتعدى ساعة واحدة في اليوم، بصفتها لغة أجنبية. كما كانت تعطى بعض الدروس في اللغة الانجليزية في السنة الخامسة والسادسة. وكان الأساتذة مغاربة تعلموا في مدارس الحماية. فلقد كان المهدي بنبركة، على سبيل المثال، يعطي دروسا في الرياضيات والعلوم لتلامذة السنة الأولى والثانية عام 1947/1948. وكان كل المدرسين في السلك الأول حاصلين على شهادة الباكلوريا على الأقل. أما مدرسو السلك الثاني، فكانوا من حملة الاجازة. ومنهم من كان مبرزا. وكان الأساتذة يستخدمون نفس الكتب المدرسية المقررة في المؤسسات الثانوية العمومية. وكانوا يقومون بترجمة الدروس وتلقينها باللغة

49) شهادة الطاهر زنيبر، المقابلة الأولى، 5 مارس 1969.
50) شهادة عثمان جوريو، المقابلة الثانية، 1926 نونبر 1968. والمقابلة الثامنة 17 أبريل 1969.

العـامية. وفي حالات قليلة، كانوا يعدون ترجمات مكتوبة وينشرونها أو يستنسخونها ويرسلونها إلى المدارس الأخرى المتوفرة على أقسام ثانوية في منطقة الحماية الفرنسية.

وفي الدار البيضاء، أضافت المدرسة **العبدلاوية** قسما ثانويا سنة 1945. وأضافت قسما آخر بعد هذا التاريخ. ولتمكين التلاميذ، المتخرجين من المدارس الحرة المتعددة بالدار البيضاء، من متابعة دراستهم الثـانـوية، شجـع حزب الاستقـلال على إنشـاء مؤسسة **عبد الكريم لحلو** سنة 1949، وخصصت للطور الثانوي. وجلب الحزب إلى الثانوية تلاميذ من مدن وقرى لا تتوفر مدارسها الحرة على طور ثانوي أو تتوفر على قسم أو قسمين فقط. ومنها: مكناس، الجديدة، آسفي، فكيك، بني ملال، واد زم، أبي الجعد، وجدة، بركان وعين بني مطهر.

أما في بقية المنطقة الفرنسية، فقد نمت في عدة مدارس أقسام ثانوية عصرية. ولكنها لم تكن من حيث الامتداد والتنظيم كمثيلاتها في الرباط والدار البيضاء. فلقد كانت عدة مدارس في حاجة إلى المدرسين الأكفاء لتلقين الدروس بالأقسام الثانوية. وغالبا ما كانت السلطات المحلية الفرنسية تلجأ إلى إيقـاف الـدروس بعـد فترة قصـيرة[51]. وفي مجمـوع المنطقـة الفـرنسية، كانت هنـاك، سنة 1951-1952، 14 مدرسة بأقسام ثانوية بلغت طاقتها الاستيعابية 466 تلميذا. فلقد شقت مدرسة محمد الخامس الطريق بها مجموعه 302 تلاميذ، وتبعتها مؤسسة عبد الكريم لحلو بالدار البيضاء بها مجموعه 204 تلاميذ. فأربع من هذه المدارس كانت بالدار البيضاء، واثنين بفكيك، وواحدة في كل من الرباط وسلا وآسفي والقنيطرة ومكناس وأزرو وتازة ووجدة[52].

9. ردود الفعـل الفرنسيـة

من الصعب إلى حد ما تقييم ردود الفعل الفرنسية تجاه نمو حركة المدارس الحرة في العقد الذي تلا الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب غياب سياسة ثابتة للاقامة العامة بهذا الصدد.

فلقد كانت سياستها تختلف، ليس فقط من حيث الزمان، بل أيضا من حيث المكان خلال نفس الحقبة. فعلى سبيل المثال، كان هناك تحول ملفت للنظر في سياسة الاقامة العامة تجاه المدارس الحرة، بين فترة 1946/1947، تحت إدارة ايربك لابون، وبين فترة 1947/1951، تحت إدارة الجنرال جوان. وفي نفس الفترة، كان الفرنسيون تحت ادارة جوان يضيقون الخناق على المدارس في فاس أكثر مما يفعلون في الدارالبيضاء. ولربما كان هذا الاختلاف ناجما عن درجة المبادرة المحلية التي كان يتمتع بها المسؤولون الجهويون في الادارة الفرنسية[53]. فلقد كانت السياسة الفرنسية تجاه المدارس الحرة في

---

51) أضافت مدرسة النهضة بمكناس، على سبيل المثال، ثلاث سنوات من التعليم الثانوي العصري، سنة كل مرة، ابتداء من سنة 1948. غير أن هذا الطور توقف حينما أقال الفرنسيون المدير سنة 1953، وعينوا مكانه شخصا من اختيارهم. وأضاف محمد الادريسي، في مدرسة النهضة بفاس، قسما ثانويا عصريا وحيدا، سنة 1952. غير أن الفرنسيين حذفوه بعد سنة من إضافته. واستحدث أبو بكر القادري أقساما ثانوية عصرية خاصة بالفتيات في مدرسة النهضة بسلا، سنة 1951، حتى يتأتى للفتيات اليافعات متابعة دراستهم الثانوية دونما حاجة إلى الذهاب إلى الرباط يوميا للدراسة بمدرسة محمد الخامس.

(رسالة مؤرخة بيوم 24 نونبر 1951، من أبي بكر القادري إلى الصدر الأعظم محمد المقري، من الأوراق الخاصة لأبي بكر القادري).

52) أنظر Paye، المرجع السابق، ص 376.

53) إن التدابير القمعية الفرنسية بفاس هي وحدها التي تفسر لنا بشكل مقنع الانهيار المريع لعدد المسجلين بهذه المدينة

هذه السنوات سياسة متسامحة. اذ لم تكن الاقامة العامة، مبدئيا، تغلق المدارس بسبب الخروقات التقنية، كعدم تلبية متطلبات المنهاج الدراسي أو عدم توفر الكفاءات البداغوجية الضرورية. فمن جهة، كانت وزارة الخارجية الفرنسية ومديرية التعليم العمومي بالخصوص تنظران بعين الاستحسان إلى جهود المغاربة الرامية الى تعليم أبنائهم. ومن جهة أخرى، وفي سياق تنامي الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية، كان المسؤولون الفرنسيون منشغلين باعتبارات أخرى أهم، كانت تصرفهم عن شن حملة واسعة النطاق ضد المدارس الحرة. بل إن درجة الدعم الشعبي والملكي الذي كانت تحظى به المدارس، كانت تثنيهم عن القيام بذلك.

ومن بين الجوانب الأكثر ليبرالية في السياسة الفرنسية خلال هذه السنوات، السماح لمديري وأساتذة المدارس الحرة ببذل الجهود قصد نشر الروح الوطنية في صفوف التلاميذ. ولقد تأكد هذا الأمر، سواء من خلال التصريحات العلنية للمقيم العام جوان أو من خلال الاستجوابات التي أجريناها مع أساتذة المدارس الحرة. ولا زال هؤلاء يذكرون بأنهم كانوا دائما يتمكنون من تبليغ التلاميذ بمرادهم، طالما أنهم لم يكونوا يملونه أو يصدعون به في الشارع. ولم يكن يخفى على سلطات الحماية مضمون ما يلقن. بيد أنها كانت تستنكف عن التدخل، اللهم إلا في حالة كيل الشتائم المفرط للفرنسيين. وعلى المستوى البداغوجي، بلغ التسامح حد تفويض مديرية التعليم العمومي لمندوبية المعارف الاسلامية حقها، بمقتضى ظهير أبريل 1935، في تفتيش المدارس الحرة المزدوجة[54]. وأجلّ عمل قامت به سلطات الحماية، منحها الاعانات المالية ابتداء من سنة 1950. وخلال الحقبة الحرجة الممتدة من 1951 الى 1956، ضاعفت من قيمة الاعانات مرتين، واستعملت هذه الاموال كوسيلة للحفاظ على الهدوء في المدارس.

إلا أنه مع ذلك، كانت السياسة الفرنسية تلجأ الى القمع. فبالاضافة الى اعتقال مؤطري المدارس الحرة، كانت تغلق بعض المدارس أو تتولى أمرها. وفي الحالة التي تتيه فيها مدرسة ما عن نطاق التعليم وتخوض في شؤون السياسة، كانت سلطات الحماية تضطر إلى ايقاف نشاطها باغلاقها. وغالبا ما تعمد مديرية التعليم العمومي الى احلال موظفيها واحضار التلاميذ الى البنايات الشاغرة. وهكذا تحول المؤسسة الى مدرسة فرنسية اسلامية. ولقد دافع الجنرال جوان عن هذا التكتيك، في اجتماع لمجلس الحكومة، سنة 1948، قائلا: «اننا لا نغلق المدارس، بل نغير الموظفين حينما يكون لهم طبع خاص. الا أننا لا يمكن أن نتدخل في مبدأ المدرسة الحرة»[55].

من 7000 إلى أقل من 3000 سنة 1951. ولا يمكن لتظافر المصاعب المالية وتوسع المدارس العمومية أن يفسرا لوحدهما اندحارا من هذا الحجم. ففي بقية المنطقة الفرنسية، على سبيل المقارنة، كانت هناك تأرجحات في الفترة الفاصلة ما بين 1947 و1951، وذلك في حدود استقرار إجمالي. وهكذا سقط عدد المسجلين بمراكش مثلا من 1028 سنة 1947 إلى 661 سنة 1949، ليقفز مرة أخرى إلى 1062 سنة 1951.

54) في سنة 1948 بالدار البيضاء، على سبيل المثال، قامت مديرية التعليم العمومي بتفتيش مدرسة مولاي الحسن مرة واحدة فقط. في حين أنها لم تفتش بتاتا مدرسة محمد ابن يوسف. والعلاقة الوحيدة التي كانت للمدارس المزدوجة بهذه الادارة هي إرسال تقارير سنوية مكتوبة يتم إرجاعها مرفقة بحواشي. ولم تكن هذه المسطرة لتقنع مديري المدارس المزدوجة المتحمسين لتوفير تعليم رفيع والراغبين في إقامة مراقبة صارمة على مدارسهم (أنظر Collet، ص 40).

55) أنظر:
– Conseil du Gouvernement, Session de 11-15 Février 1948, (Rabat, 1948), p. 199.

ومن بين الممارسات القمعية الأخرى، لجوء مديرية التعليم العمومي الى التطبيق المتشدد والمفرط لظهير 1935، فيما يتعلق بالترخيص للمدارس الحرة المزدوجة. والنتيجة، هو أن كمشة فقط من المدارس هي التي تكون مؤهلة، وبالتالي قادرة على اعداد تلامذتها للحصول على شهادة الدروس الابتدائية الاسلامية. أما بقية المدارس فتعمل وفق ظهير دجنبر 1937 الخاص بالكتاتيب القرآنية، تحت سلطة المندوب، ومن التدابير التي تتخذها سلطات الحماية أيضا، فرض الرقابة على الكتب المدرسية العربية المطبوعة بالمغرب، ومنع استيراد مثلها من البلدان العربية. وكان الفرنسيون يصادرون، أيضا، ثلاثة أرباع الكتب المدرسية العربية المطبوعة محليا (حسب بعض التقديرات). وأمام انتفاء أي بديل آخر، كان مديرو المدارس الحرة وأساتذتها يهربون الكتب المدرسية من الخارج، أو يترجمون الكتب المدرسية الفرنسية الى اللغة العربية، أو يدرسون بدون كتب مدرسية. وفي أوائل 1950، اتخذت مديرية التعليم العمومي اجراءات تمييزية ضد المدارس الحرة بحرمانها التلاميذ المؤهلين من ولوج المدارس الثانوية العمومية، أو بترسيب أو طرد من قبل منهم.

10. السنوات الحرجة : 1956/1951

تدهورت العلاقات بين فرنسا والمغرب بسرعة في أوائل الخمسينات. وكان المشكل موضوع النزاع هو مطالبة المغاربة الملحة والمتزايدة بالاستقلال، ومواجهة فرنسا لها بالرفض. ومن المعلوم أن هذه المطالبة ترجع، على الاقل، الى سنة 1943. ولقد تناولت أدبيات غزيرة موضوع تسارع الاحداث المعمقة للأزمة الفرنسية ـ المغربية، خلال الحقبة الممتدة من سنة 1951 الى سنة 1956[56]. وسيعنى الوصف التالي باللحظات القوية وبالخطوط العريضة لهذه السنوات الحرجة؛ وذلك لاعطاء أرضية لموضوعنا.

فمنذ أواخر 1950 وحتى أواسط 1953، تردت العلاقة بين الوطنيين والاقامة العامة، من وضعية عدم الثقة الى وضعية العنف المفتوح. ففي غشت 1953، نجحت جماعة متآمرة من الأعيان المغاربة النافذين وموظفي الاقامة العامة السامين في خلع محمد الخامس. فنفي السلطان الى مدغشقر، حيث بقي هناك حتى خريف 1955. ونصب المتآمرون على العرش سلطانا صوريا هو مولاي بن عرفة. وفي فرنسا، انشغلت حكومات لانييل ومانديس فرانس وادغار فور عن احداث المغرب بحرب الهند الصينية ومشاكل الاندماج الاوروبي. وفي وضعية كهذه، تمكن المقيم العام كيوم، الذي حل محل الجنرال جوان في غشت 1951، من التصرف بحرية نسبية. وبعد خلع السلطان، اعتقل وسجن ما تبقى من المناضلين الوطنيين. واذاك، شرعت الاقامة العامة في فرض نظام بوليسي فعلي على المنطقة الفرنسية. وفي البادية، قام الجيش الفرنسي بقطع المواصلات بين القبائل، في حين كانت الشرطة تطوق الأحياء المهمة في المدن.

56) أنظر على سبيل المثال مؤلف أشفورد، الصفحات 92/67. وآدم، الجزء الثاني، الصفحات 558/548. والجلي، الصفحات 421/377. وانظر أيضا :

– Roger Le Tourneau, Evolution politique de l'Afrique du Nord Musulmane, 1920-1961, (Paris, 1962), pp. 223-251.

– Rom Landau, Moroccan Drama, 1900-1955, (San Francisco, 1956), pp. 271-384 ;

– Bernard, pp. 82-372 ;

– Gilbert Grandval, Ma mission au Maroc, (Paris, 1956)

ولا غرو أن تنمو مقاومة مغربية في هذه الظروف الناجمة عن عزل السلطان واقصاء القادة الوطنيين من الساحة، وقد كانوا ينبذون العنف ويحولون دون انفجاره حتى ذلك الوقت. فتقدم شبان راديكاليون منتمون في أغلبيتهم للمراتب الدنيا من الحركة الوطنية. ونظموا وقادوا حركة مقاومة تمركزت أساسا حول الدارالبيضاء. ولقد كان هؤلاء الناس ينزعون الى العمل المباشر منذ 1950. غير أن الوطنيين صرفوهم عن ذلك، لشدة نفورهم من العنف. ونظرا للاختلاف في التأطير والتكتيك، نمت حركة المقاومة كوحدة منفصلة عن الأحزاب الوطنية العتيقة، بما فيها حزب الاستقلال، واتخذت المقاومة شكل أعمال ارهابية في الحواضر[57]. وفي البادية، تمظهرت الحركة في قيام جيش التحرير المغربي، الذي أنشىء في أواخر سنة 1945، بشكل متزامن مع جيش التحرير الوطني الجزائري.

وفي أكتوبر 1955، كان جيش التحرير من القوة بحيث أنه استطاع أن يشتبك مع القوات الفرنسية في معارك مباشرة. ووجدت فرنسا نفسها أمام خيار التخلي عن حمايتها بالمغرب أو تعبئة نصف مليون شخص لقمع الانتفاضة المسلحة. واتضح أن تكاثر أعمال الشغب وسفك الدماء مرتبط بتماطلها في ارجاع محمد الخامس الى البلاد. وهكذا اضطرت فرنسا، تعزيزا لموقعها بالجزائر، الى عقد سلسلة من المفاوضات التي انتهت بتلبية معظم طلبات السلطان و«الحرس القديم» من الوطنيين. وطبقا لهذه الاوفاق، رجع محمد الخامس الى عرشه رجوعا مظفرا، كبطل محبوب لدى الجماهير الشعبية، وذلك في شهر نونبر من سنة 1955. وأحرز المغرب على استقلاله رسميا في شهر مارس من سنة 1956.

فما هي انعكاسات الأزمة الفرنسية ـ المغربية لسنوات 1951/1956 على نمو المدارس الحرة؟

إن الأثر الفوري لاعتقال المئات من وطنيي المراتب العليا والمتوسطة، من سنة 1952/1953 إلى أواخر 1954، هو حرمان العديد من المدارس من مديريها و/أو مدرسيها. فأغلقت بعض المدارس أبوابها، نتيجة لذلك، سنتين أو ثلاث سنوات. وفي بعض الحالات، تمَّ إرسال المدرسين من المنطقة الاسبانية، لتعويض أولئك الذين زج بهم الفرنسيون في السجون. وكان مديرو المدارس والمدرسون الذين جرى اعتقالهم وطنيين بدون استثناء تقريبا. بخلاف بقية أطر المدارس الحرة الذين لم يكونوا وطنيين بارزين، فتركوا لحال سبيلهم. وبعبارة أخرى، فإن اعتقال المديرين والمدرسين كان عقابا لهم على وطنيتهم النضالية، وليس على أنشطتهم داخل المدارس.

وبمعنى أوسع، فإنه في أوائل الخمسينات، وفي سياق نمو حركة المقاومة وتزايد تجذر الكفاح المناهض للاستعمار، أصبحت المدارس الحرة مسأة متجاوزة. فلقد استمر المغاربة في دعم المدارس الموجودة بنفس القوة، كما كانوا يفعلون في الأربعينات. بيد أنهم لم يعودوا يبادرون إلى إنشاء مدارس جديدة. ففي مجتمع يرزح تحت نير الرقابة القمعية، كما هو أمر المنطقة الفرنسية بعد سنة 1952، فإن اللجوء إلى أشكال العمل المباشر يستلفت انتباه الناس. فمقاومة الجريء (بأشكالها الايجابية) واستكانة الخنوع تحجب أولويتهما الفورية مسألة المدارس الحرة. ولم تشذ عن هذه القاعدة سوى الدار البيضاء، معقل حركة المقاومة، التي أنشئت بها 15 مدرسة في الفترة الممتدة ما بين 1951 و1956.

57) ورغم أن الارهاب الحضري بالمغرب لم يبلغ درجة الارهاب بالجزائر المفرنسة، فإنه كان حقيقة معاشة بالدار البيضاء، وفاس والقنيطرة ومراكش وحتى في الرباط، وذلك من سنة 1953 إلى 1956. واستنادا إلى شخصيات رسمية فرنسية، فإن الارهاب قد حصد، في الفترة الفاصلة ما بين غشت 1953 ونونبر 1955، أرواح 741

ولقد كانت الاقامة العامة، خلال هذه السنوات، منشغلة بمشاكل الحفاظ على الأمن والنظام العام، بحيث لم تكن تعير اهتماما كبيرا للمدارس الحرة. فإذا كان المسؤولون الفرنسيون، في الثلاثينات والأربعينات، ينشغلون كثيرا بمسألة نشر الروح الوطنية في المدارس الحرة، فإن الوطنية المناضلة، في فترة الخمسينات، أصبحت أمرا واقعا في صفوف العديد من المغاربة الراشدين. وفي فترة كانت فيها الاقامة العامة تواجه حركة مقاومة، افتقدت كل أهمية مسألة ما إذا كانت السياسة تروج في المدارس الحرة أم لا. وكما أشرنا إلى ذلك أعلاه، فإن التدابير التي مست المدارس الحرة، لم تتخذها السلطات الفرنسية لأسباب وثيقة الصلة بهذه المدارس.

وفي تعاملها المباشر مع المدارس الحرة خلال السنوات الحرجة، كانت الاقامة العامة تمارس نهجا مضمرا. فمن الواضح أن الاغلاق الجماعي للمدارس يجلب امتعاض الجمهور ومعارضته الشديدة، خصوصا في صفوف الآباء الذين لهم أبناء بها. وعوض ذلك، كان الفرنسيون يسمحون بإقامة هذه المدارس، بل ويساعدون ما بقي منها مشتغلا. فلقد كان على رأس مديرية التعليم العمومي، من سنة 1945 إلى سنة 1955 روجي طابو Roger Thabault، وهو رجل طيب الذكر في أوساط الرباط، لكونه الفرنسي الوحيد الذي بذل جهودا جدية لتوفير المدارس لأبناء المغاربة. فكنتيجة لخلع محمد الخامس، بدأت مديرية التعليم العمومي، في أكتوبر 1953، تمارس رقابة بداغوجية على المدارس الحرة، وتتحمل مسؤولية توزيع الاعانات عليها. فاختار طابو ألا يعبث ببرنامج المدارس الحرة. أما فيما يخص الاعانات، فإنه جمع لجنة لتوزيع الأموال بطريقة تكسب المدارس تنظيما أحسن ومستوى أرفع[58].

والسمة الأخرى التي ميزت الحقبة الممتدة من سنة 1951 إلى الاستقلال، هي تلك السلسلة من المحاولات التي قام بها أولئك الذين لهم ارتباط بالمدارس الحرة، قصد تجنيبها مخلفات التدابير القمعية المتخذة من قبل الاقامة العامة، وخاصة منها اعتقال الوطنيين. فعند الضرورة، يتكيف مع الوضعية الجديدة. وهكذا بذلت جهود، ابتداء من أواخر الأربعينات، للزيادة في عدد مديري المدارس، بغية تقليص آثار حملات اعتقال وسجن الوطنيين. فعوض تنصيب شخص مديرا لمدرسة أو أكثر بملحقاتها، جرى تعيين مدير على رأس كل مدرسة وكل ملحقة، حتى إذا ما أغلقت هذه المدارس انتقل مديروها ومدرسوها وتلامذتها، مؤقتا، إلى المدارس الحرة الأخرى المشتغلة.

11 ـ الفرص المتاحة لخريجي المدارس الحرة

إن الخيارات الحالة المفتوحة أمام خريجي المدارس الحرة بالمغرب، في العقد الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، مرهونة بطبيعة المدرسة التي تخرجوا منها. فبالنسبة لخريجي «المسايد المنقحة»، بقيت الخيارات على ما كانت عليه في الثلاثينات: 1 ـ الالتحاق بالسلك الابتدائي التابع للقرويين، أو ولوج

شخصا، وخلف أكثر من 2000 جريح بالمنطقة الفرنسية. وأكثر من نصف هذه الحوادث وقعت بالدار البيضاء (آدم، المجلد الثاني، الصفحة 554).

58) رسالة من روجي طابو إلى المؤلف مؤرخة بيوم 12 مارس 1969. ففي سنة 1951، عهد إلى مندوبين عن الصدر الأعظم بتوزيع الاعانة. وفي سنة 1952، عزز هذان المندوبان بستة مديري مدارس حرة. وفي يوليوز من تلك السنة، اجتمعت هذه المجموعة كلجنة لتدارس عدة قضايا متعلقة بالتعليم الخصوصي، كوضع عقود يوقع عليها المديرون والمدرسون، وإحداث شعبة لتكوين المدرسين متخصصة في تدريب المعلمين. (Paye، ص 380). ومن حيث الجوهر، أصبحت هذه اللجنة تمارس الصلاحيات التي كان عبد السلام الفاسي يمارسها كمندوب قبل عزله سنة 1951.

- 2 - مدرسة حرة متوفرة على سلك كامل من خمس سنوات دراسية، ومواصلة دروس معربة بالأساس - 2 - الانقطاع عن الدراسة في سن مبكرة والالتحاق بالعمل. وهذا المسلك الأخير يعني التمرن لدى الأب أو العم على تجارة أو حرفة.

فبالنسبة لخريجي الثلاثينات القادمين من مدارس ذات برنامج ابتدائي معرب برمته، فيتحدد خيارهم عموما في الالتحاق بالقرويين أو جامعة ابن يوسف، أو ممارسة مهنة التدريس في مدرسة حرة (أو الخروج لميدان العمل بطبيعة الحال). فالعديد من أولئك الذين التحقوا بجامع القرويين بفاس، كانوا يدرسون، في نفس الوقت، بمدرسة حرة. ونظرا لطبيعة السلك الابتدائي بالقرويين الذي يتطلب تفرغا تاما، والمحتوى الخاص لبرنامجه الدراسي، لم يكن بإمكان خريجي المدارس الحرة ولوج سلكها الثانوي مباشرة. ولتسهيل هذا الانتقال، تمّ تنظيم قسم إعدادي خاص بالقرويين ابتداء من سنة 1947. ومن خلاله كان تلامذة المدارس الحرة يلتحقون بعد سنة بالطور الثانوي، دون أن يلزمهم المرور بالطور الابتدائي. كما أن إحداث الشهادة الابتدائية المعربة، سنة 1945، وإنشاء أقسام ثانوية حديثة بشكل مطرد، في السنوات الموالية، فتح آفاقا جديدة أمام خريجي المدارس الحرة المعربة. ولقد كانت الفائدة الأساسية من الحصول على الشهادة الابتدائية، في الحقيقة، هو الحصول على حق ولوج السلك الثانوي بالمدارس الحرة. ومعظم التلاميذ الحاصلين على الشهادة الثانوية، بعد أربع سنوات من الدروس الثانوية، كانوا يلتحقون بالعمل. والتحق البعض منهم (ابتداء من سنة 1953) بحركة المقاومة، لاعتبارهم بأن ولوج القرويين قد يشكل خطوة إلى الوراء، بعد التوجه الحديث الذي كرسته مناهج السلك الابتدائي والثانوي بالمدارس الحرة.

أما خريجو المدارس الحرة المزدوجة، فكان بإمكانهم متابعة تعليمهم بالمدرسة الثانوية العمومية. والكثير منهم كان ينهج هذا السبيل. فالأغلبية كانت تلتحق بالثانوية الاسلامية. والقلة كانت تنجح في الحصول على مقعد بالثانوية الفرنسية. وفي كلتا الحالتين، فإن من يحصل منهم على الباكلوريا، يكون بإمكانه الالتحاق بالتعليم العالي الفرنسي، رغم أن هذا الالتحاق كان رهينا بالتغلب على المشاكل المالية والحصول على القبول بإحدى مؤسسات التعليم العالي. كما كان مقيدا بالقيود الصارمة التي كانت الاقامة العامة تفرضها على المغاربة الذين يتابعون دراستهم بفرنسا. وكان مديرو المدارس المزدوجة، كأحمد بلفريج بالرباط ومحمد بنعبد الله بفاس ومحمد بنيس بالدار البيضاء، يرشحون تلامذتهم في آن واحد لشهادة الدروس الابتدائية الاسلامية (C.E.P.M) المسلمة من قبل مديرية التعليم العمومي، وللشهادة الابتدائية المعربة. إلا أن أحد المديرين - محمد العربي العلمي مدير مدرسة مولاي الحسن - لم يكن يرى بعين الرضى التعليم المشفوع بهذه الشهادة الأخيرة. فكان لا يرشح تلامذته إلا لامتحان شهادة الدروس الابتدائية الاسلامية. وفي أوائل الخمسينات، حينما وضع الفرنسيون عراقيل أمام التحاق خريجي المدارس الحرة المزدوجة بالثانويات العمومية، كان البعض منهم يتابع تعليمه في الأقسام الثانوية المعربة بالمدارس الحرة.

ومن هذه الأنواع الثلاثة من المدارس الحرة، إذن، كانت المدارس المزدوجة والمدارس التي تنتهي الدراسة فيها بالشهادة الابتدائية المعربة، هي وحدها التي تمكّن خريجيها من ولوج التعليم الثانوي الحديث. وحتى «المسايد المنقحة»، بتزويدها المدارس الحرة الأخرى المتوفرة على منهاج دراسي معرب كامل، كانت تضمن هذا الحق بشكل غير مباشر. وبالاضافة إلى هذا، فإنه على الرغم من أن عدد

والمساجد المفتوحة، كان كبيرا، فإن عدد المترددين عليها لم يكن يشكل إلا نسبة ضئيلة من تلامذة المدارس الحرة. ففي الدار البيضاء مثلا، بلغ عددهم 730 من أصل 5000 تقريبا، سنة 1948.

وهناك اعتبار أخير لا تتوفر، للأسف، على معلومات دقيقة بصدده، ويتعلق بمدى التحاق خريجي المدارس الحرة بحركة المقاومة في الخمسينات. فمن المحتمل أن يكون توجه البرنامج الدراسي في العديد من المدارس ـ خصوصا حينما تتوخى نشر الروح الوطنية ـ والتأثير الشخصي لبعض المديرين والأساتذة، قد شجع التلاميذ على سلوك هذا المنحى. فلقد قدر أحد الرواة بأن ثلث تلامذة الأقسام الثانوية بمدرسة محمد بن يوسف بالدار البيضاء، التحقوا بحركة المقاومة بعد خلع محمد الخامس سنة 1953. وأشار راوية آخر إلى أن مدرسة النجاح بالدار البيضاء قد أعطت العديد من المقاومين. فمما لا شك فيه أن تلامذة المدارس الحرة الأخرى كانوا يلتحقون بالمقاومة. ومن دواعي الأسف أن لا يستطيع المرء تقييم هذه المساهمة بتدقيق.

الفصل السادس

المدارس الحرة في عهد الاستقلال

1970 - 1956

أصبح المغرب دولة مستقلة ذات سيادة بالتوقيع على الاتفاقية الفرنسية المغربية ليوم 2 مارس 1956، واضعة حدا لأربع وأربعين سنة من الحماية الفرنسية[1]. فاقتفت إسبانيا أثر فرنسا فتخلت، بعد شهر، عن حمايتها بالشمال. كما تمّ إلغاء المنطقة الدولية بطنجة، في أكتوبر من نفس السنة. وبعد العودة المظفرة لمحمد الخامس، في نونبر 1955 بقليل، وقبيل إعلان الاستقلال الرسمي، بشهور قلائل، شرعت الاقامة العامة في تسليم الجهاز الاداري للحكومة المغربية. وهكذا تحولت مديرية التعليم العمومي إلى وزارة مغربية للتعليم العمومي، في شهر دجنبر 1955. وعين محمد الفاسي أول وزير على رأسها. وكان فيما سبق مدرسا بالمدرسة الأميرية بالرباط، ورئيسا لجامعة القرويين. وبعد الاستقلال، أعيد تنصيبه على رأس وزارة التربية الوطنية. وتوقفت «المندوبية» عن العمل، في شهر دجنبر 1955. وأحدث بالوزارة الجديدة قسم خاص بالمدارس الحرة.

لقد كانت هناك عدة إمكانيات بديلة أمام المدارس الحرة بعد الاستقلال. فبالحصول على الاستقلال، وأخذ الأيادي المغربية بزمام التعليم العمومي، كان بإمكان المدارس الحرة أن تعتبر «مهمتها» منتهية. وأن توصد أبوابها. كما كان بوسع الوزارة الجديدة أن تمتص هذه المدارس على الطريقة التونسية. فلو حدثت إحدى هاتين الامكانيتين، لانتهى أمر المدارس الحرة المغربية. غير أن ما حدث في السنوات الأربعة عشر الأولى من عمر الاستقلال هو تبني بديل ثالث. فلقد احتفظت المدارس الحرة بكيان شبه مستقل، مع ارتباطها بمعونة الوزارة. لكن هذه الأخيرة لم تكن تتحكم فيها كليا. ومع بروز التوجه التجاري، عرفت هذه المدارس ازدهارا وتجاوز عدد المسجلين، لأسباب عدة، سنوات الأوج في حقبة الحماية.

---

[1]) الجدير بالذكر أن استقلال المغرب لم يصبح تاما إلا بعد مرور بضع سنوات وتوقيع عدة اتفاقيات. فهذه الاتفاقيات المنصوص عليها في اتفاقية 2 مارس 1956، عنيت بعدة ميادين ذات الاهتمام المشترك، كالدفاع والعلاقات الخارجية والاقتصاد والثقافة. وكانت تتوخى ضمان حقوق فرنسا بالمغرب. ونص الاتفاق أيضا على أن الوضعية القانونية للقوات الفرنسية بالمغرب لن يتغير خلال «الحقبة الانتقالية».

وبما أن نمو حركة المدارس الحرة، منذ الاستقلال، كان وثيق الصلة، بشكل غير مباشر، على الأقل، بنمو التعليم العمومي، فإنه سيكون من الأفيد أن نتطرق، في هذا الفصل، إلى التعليم العمومي بشكل أكثر تفصيلا من الفصول السابقة. وسنبدأ في طرقنا للموضوع، بتقييم الوضعية التعليمية غداة الاستقلال، والتبني المرتجل لبرنامج التوسيع والتعريب السريعين من قبل أول وزارة للتعليم. وسنرى بأن حركة المدارس الحرة احتلت مكانة بارزة في مخططات الوزارة المبكرة. وبعد تحليل التعليم العمومي، سنعرض للجوانب المتعددة لنمو حركة المدارس الحرة منذ الاستقلال. وأخيرا سنقيم مستقبل المدارس الحرة، في حدود ما يمكن للمرء أن يتكهن به انطلاقا من السياسات والاتجاهات الراهنة.

1. الوضعية في سنة 1956

كأي شعب انعتق لتوه من ربقة الاستعمار بعد كفاح مرير وطويل، شعر المغاربة، في ربيع 1956، بغبطة وحماس زائدين يصعب على الأجنبي أن يقدرهما حق قدرهما. واعتقد، بابتهاج، العديد من الناس بأنه ما أن تتم إزاحة الأجنبي المستغل من وضعيته التحكمية السابقة، حتى يتأتى لحكومة المغرب المستقل حل كل مشاكل البلاد الاقتصادية والاجتماعية، دون كبير عناء (على افتراض انعدام أية مشاكل سياسية). ولم يتم استشعار مثل هذه المشاعر بجلاء، في أي ميدان آخر، مثلما استشعرت في مجال التعليم، حيث تعززت الرغبة العارمة في إقامة نظام تعليمي عربي وطني، من خلال الاندفاع السياسي لربط صلات أقوى بالبلدان العربية الأخرى. وفي ذات الوقت، لم تخلف الحماية إرثا ثقيلا في أي مجال آخر مثلما خلفته في ميدان التعليم، لينزل بكل ثقله على كاهل حكام المغرب المستقل.

أ - إرث الحماية :

أشرنا بشكل عرضي سابقا إلى ضعف جهود فرنسا بالمغرب لتوفير المدارس لأطفال المسلمين. فانطلاقا من قاعدة ضئيلة لم تكن تتعدى 3000 تلميذ سنة 1920، تزايد عدد المسجلين من المسلمين بالمدارس العمومية - في إطار ما كانت تسميه مديرية التعليم العمومي «الغزو المعنوي» - إلى حوالي 10 000 سنة 1930، و25 000 سنة 1939، عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية. وهذا الرقم لا يمثل سوى 3٪ من العدد الاجمالي للأطفال المسلمين البالغين سن التمدرس. ولم تبذل الاقامة العامة جهودا جدية لتعليم «الأهالي» إلا بعد الحرب، حينما نجحت دعاية الوطنيين في إحراج فرنسا أمام الهيئات الدولية كاليونسكو. فارتفع عدد المسجلين بسرعة، عندئذ، من 42 000 سنة 1945 إلى 114 000 سنة 1950 و187 000 سنة 1955، أي السنة الأخيرة من سنوات الحماية. وانصبت كل جهود الاقامة العامة تقريبا على الطور الابتدائي. أما التسجيل بالثانويات، فلم يتعد أبدا الألفين. وخلال العقد الأخير من الحماية، لم يتمكن من الحصول على الباكلوريا إلا ما يقل عن 500 مرشح وأربعة بنات فقط. وخلال العقود الثلاثة السابقة، لم يحصل من المغاربة على هذه الشهادة إلا 200 مغربي تقريبا. وحتى سنة 1938، بلغت ميزانية الاقامة العامة المرصودة لتعليم ستة ملايين مغربي نصف الميزانية المخصصة لتعليم 300 000 أوروبي. ولم يشكل الأطفال المسلمون أغلبية المسجلين في المدارس العمومية إلا سنة 1947[2].

2) أنظر:
- Direction de l'Instruction Publique, Historique (1912-1930). (Rabat, 1930), p. 55.

وفي سنة 1956/1955 ، بلغ عدد الأطفال المغاربة البالغين سن التمدرس بالمنطقة الفرنسية حوالي 000 360 1 طفل. وهذا يعني أنه حتى في الفترة التي عرف فيها التسجيل أوجه بالمدارس العمومية، خلال حقبة الحماية، فإنه لم يكن يتجاوز 14٪ من العدد الاجمالي للأطفال المسلمين. كما يعني أيضا، بأنه حتى أواخر الأربعينات، لم يكن «الغزو المعنوي» لمديرية التعليم العمومي يمس إلا ٪5 بالكاد من الأطفال المغاربة. وفي العشرينات والثلاثينات، لم تكن هذه النسبة تتعدى 1٪ - 2٪. ونظرا للعدد الضئيل من المغاربة الذين كانوا يصلون إلى الباكلوريا، فإن القلة منهم هي التي كانت تستطيع مواصلة التدريب المهني بالجامعات الغربية. والقلة القليلة منهم هي التي كانت تتمكن من إتمامه. وهكذا، عشية الاستقلال، من أصل ساكنة مسلمة تقدر بحوالي 7 ملايين إلى ثمانية ملايين بالمنطقة الفرنسية، كان هناك فقط حوالي 30 مهندسا و19 طبيبا وطبيبين للأسنان، و27 محاميا وستة صيادلة. ولم يكن هناك أي بيطري. وكان هناك عدد مماثل من اليهود المغاربة يمارسون هذه المهن. ومن أصل 5500 موظفا من الدرجة العليا بالقطاعات الحديثة من إدارة الحماية، كان هناك 165 مغربيا[3]. ويمكن الاستشهاد بإحصائيات أخرى تحمل نفس الدلالة، وتؤكد نفس الخلاصة القائلة بأن السياسات التربوية الفرنسية بالمغرب كانت موجهة، عن قصد أو نتيجة ظروف، إلى النخبة، ومقتصرة على الطور الابتدائي. ونجم عن ذلك، أن المغرب غداة الاستقلال، لم يكن يتوفر إلا على القلة القليلة من الأطر الادارية والمهنية المؤهلة.

غير أن كيل التهم للسياسة التعليمية الفرنسية بالمغرب، ليس إلا مسألة نسبية بطبيعة الحال. ففي تونس مثلا، علمت فرنسا عددا وفيرا من المسلمين، أكثر مما فعلت بالمغرب. بينما لم تتمخض 39 سنة من الاستعمار الايطالي بليبيا، عشية الاستقلال سنة 1951، إلا عن 16 ليبيا استطاعوا إتمام دراستهم الثانوية. ولم تكن ليبيا آنذاك تتوفر على أي خريج جامعي. ولقد دأب الوطنيون المغاربة على القول بأن السياسات التعليمية الفرنسية كانت محاولة مقصودة من الاقامة العامة لابقاء الشعب في حالة من الجهل، بإنكار حقه في تعليم حديث. وفي معرض دفاعهم عن هذه السياسات، أوضح مسؤولو الحماية السابقون بأن المغاربة لم يكونوا يبدون رغبة في تلقي التعليم الأجنبي العصري، خصوصا في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية. فكانت مديرية التعليم العمومي تضطر إلى توزيع الأطعمة والألبسة على الأطفال وتقديم السكر والشاي هدية للآباء بغية جلب أبنائهم إلى مدارس الحماية. وعلى الرغم من إقرار الوطنيين بكون مجتمعهم يقابل المحدثات الأجنبية بالريبة والنفور، فإنهم ألحوا على أن معارضتهم لا تنصب على المنهاج الحديث للمدارس الفرنسية الاسلامية ولا على التحدي الثقافي الفرنسي بصفة عامة، بقدرما كانت تنصب على التوجه الاستعماري لهذه الثقافة.

– Lucien Cochain, «Etude statistique sur la population scholaire du Maroc», Bull. Ens., Vol. 38, n° 215 (4ème trim., 1951), p. 14 ;

– DIP, Bilan 1945-1950 (Rabat, 1950), p. 66 ;

– Jean et Simone Lacouture, Le Maroc à l'épreuve (Paris, 1958), pp. 239, 248 ;

– Charles F. Gallagher, «Morocco Goes Back to School», American Universties Field Staff Reports, North Africa Series, CFG-10-58 (Sept. 15, 1958).

3) أنظر:

– «Les lignes de force du Maroc moderne», Politique Etrangère, Vol., 20, n .4 (aout-septembre, 1955), p. 397.

لقد شكل انبثاق ونمو المدارس الحرة معلمة مفيدة بهذا الشأن. وطالما أن هذه المدارس كانت تلقن منهاجا دراسيا حديثا متضمنا للغة الفرنسية، فإنها تشير إلى رغبة المغاربة الثابتة في إقامة تعليم عصري، وتوحي بأنه كان بإمكان البلاد أن تستفيد من المدارس الحديثة بأعداد أوفر مما كانت توفره الاقامة العامة.

ب ـ المخططات الأولى لوزارة التربية :

يمكن فهم البرامج الأولى لوزارة التربية، في السنة الأولى أو السنتين اللتين أعقبتا إعلان الاستقلال، بالرجوع إلى منظور الحكومة حول عجز التعليم العمومي إبان عهد الحماية. ولقد لمحنا، في الصفحات السابقة، إلى نقصين أساسيين، وهما قلة المدارس والتوجه المفرنس للبرامج. غير أن هناك مثلبا ثالثا تمثل في كون الفرنسيين قد عزلوا المغاربة عن بعضهم البعض، بإحداثهم لعدة أنواع من التعليم. فتعين بعدئذ، توحيد كل المدارس العمومية في نظام تعليمي وطني واحد. ففيما يخص هذه النواقص الثلاثة، فإنه سبق لمحمد الخامس أن تحدث، سنة 1946، عن الحاجة إلى نظام تربوي عمومي موحد، حر وإجباري، مرصود لجعل المدرسة «بوثقة الأمة». كما سبق للوفد المغربي في لجنة إصلاح التعليم، في نفس السنة، أن اقترح مثل هذا النظام بشيء من التفصيل، في «ميثاق التعليم».

وإبرازاً منه لتطلعه إلى تعليم ذي توجه مغربي، نادى حزب الاستقلال، في مطالبه سنة 1944، بمنهاج دراسي للمدارس العمومية يتضمن 25 ساعة من اللغة العربية وخمس ساعات فقط من اللغة الفرنسية. فلقد قمعت مديرية التعليم العمومي اللغة العربية طوال فترة الحماية، لدرجة جعلت المغاربة يتوقون، بمجرد الحصول على الاستقلال، إلى إقامة تعليم معرب في المدارس العمومية. وتأكدت هذه اللهفة من جانب الحكومة، بعزمها على جعل المغرب بلدا «عربيا» حقيقة، واهتمامها بربط صلات وثيقة ببقية العالم العربي.

لقد باشرت الوزارة، سنة 1956، برنامجا يتوخى توسيعا هاما للمنشئات القائمة، وتوحيد كل المدارس في نظام وطني واحد. وفي نفس الوقت، جرى توسيع نظام المدرسة العمومية على قدم وساق. وخطت الوزارة خطواتها الأولى لتعريب المناهج. فخلال العقد الأخير من عمر الحماية، كانت مديرية التعليم تعتمد نظريا برنامجا من عشرين ساعة في الأسبوع بالفرنسية وعشر ساعات بالعربية في «المدارس الفرنسية الاسلامية». وعمليا، حينما يبلغ عدد المسجلين الخمسين أو يقاربها ـ وهذا ما كان عليه الأمر في معظم الأقسام ـ تتصاعد حصة الفرنسية إلى 25 ساعة، وتتقلص حصة العربية إلى خمس ساعات. فعمدت الوزارة سنة 1956، إلى التعريب الشامل للسنة الأولى من الطور الابتدائي. وفي سنة 1957، غيرت السنة الثانية من 20 ساعة أسبوعيا من الفرنسية و10 ساعات من العربية، إلى 15 ساعة في الأسبوع لتعليم كل لغة. وكانت هذه التغييرات تستلزم كتبا مدرسية عربية حديثة ومدرسين مؤهلين. وللمساعدة على حل هذا المشكل الأخير، استقدمت الوزارة عدة مئات من المدرسين من البلدان العربية الأخرى، وخاصة من مصر.

ولعبت المدارس الحرة دورا مهما، غير متوقع، في تخطيط الوزارة غداة الاستقلال. **فأولا**، اعتبرت أحسن المدارس الحرة في عهد الحماية نموذجا للمدارس العمومية في المغرب المستقل. ولا زال محمد الفاسي، وزير التعليم من سنة 1955 إلى 1958، يتذكر بأن الوزارة، في تخطيطها للمدارس العمومية

الجديدة، كانت تستحضر في ذهنها خاصة مؤسسة محمد جسوس لأحمد بلفريج بالرباط، بصفتها مدرسة ذات تعليم مزدوج من مستوى رفيع[4]. وثانيا، كانت المدارس الحرة مصدرا رئيسيا لمدرسي اللغة العربية حتى مطلع الاستقلال. ويشمل هذا الأمر، ليس فقط أولئك المغاربة الذين كانوا يتابعون دروسهم كليا بالمدارس الحرة، بل يضم أيضا نسبة كبيرة من تلامذة المدارس العمومية الذين كانوا يستكملون تكوينهم في اللغة العربية بالتردد على المدارس الحرة في أوقات الفراغ. وثالثا، فإن وجود نظام مزدهر وناجح من المدارس المستعملة للغة العربية، كلغة تدريس رئيسية، كما هو الشأن بالنسبة للمدارس الحرة في العقد السابق للاستقلال، كان يؤكد، دون شك، صواب ومصداقية مباشرة برنامج للتعريب السريع. وسنرى فيما بعد، أن هذا الحكم لم يكن سليما، لارتكازه على فهم مغلوط للنجاح الذي حققته حركة المدارس الحرة.

وأثناء قيامها بتخطيط وتطبيق سياسة التوسع السريع للمدارس العمومية، عنيت الوزارة أيضا بالمدارس الحرة في الاطار العام لتوحيد مختلف عناصر النظام التعليمي في البلاد. فعينت لجنة لجعل منهاج المدارس الحرة مطابقا لمنهاج المدارس العمومية. واجتمعت اللجنة تحت رئاسة رئيس **مصلحة التعليم الخصوصي الاسلامي**، وعضوية مديري ومدرسي المدارس الحرة، في خريف وصيف 1956. ودخلت قراراتها حيز التطبيق، سنة 1957-1958. فلقد رسمت برنامجا دراسيا من عشرين ساعة باللغة العربية وعشر ساعات بالفرنسية في المدارس الابتدائية. وحاولت أن توحد البرامج المتعددة المعتمدة آنذاك في المدارس الثانوية. ونجم عن هذه التغييرات فرنسة نسبية لبرامج المدارس الحرة، في حين أن برامج المدارس العمومية جرى تعريبها.

ولقد غادر العديد من مدرسي المدارس الحرة التعليم في بداية الاستقلال، للالتحاق بوظائف ذات رواتب عالية في الادارة أو في قطاع الأعمال. وللمساعدة على توفير أجور عالية، وسعيا وراء دعم المدارس عموما، لجأت الوزارة إلى زيادة إعانتها من 80 مليون فرنك إلى 250 مليون فرنك (715 000 دولار). وفي نفس الوقت، عينت المدرسين من حملة الشواهد في المدارس التي تحتاجهم. وأخيرا، حاولت الوزارة التمييز بين مقرات المدارس الحرة المملوكة للخواص، وبين المقرات العمومية، وتلك التي مولت بهبات جماعية. فبالنسبة للأولى، كان من اللازم تحديد الملكية الخصوصية وضمان أداء كراء تلك المدارس التي استأجرها طرف ثالث. وبالنسبة للثانية، كان من المتعين التأكد من انتمائها للملكية العمومية، قصد إجراء تحسينات عليها وتمكين الحكومة من حرية التصرف فيها، دون أن تنشغل مستقبلا بادعاء الخواص لملكيتها[5].

2. نمو المدارس العمومية منذ الاستقلال

لقد جاءت نتائج التوسع والتعريب المرتجل للبرامج والمناهج مصدقة لتكهنات الخبراء التربويين الأجانب، سنة 1956. فما طبقته الوزارة في السنتين الأولين من عمر الاستقلال، ترتبت عنه كارثة محققة. فمن حيث المضمون، تمّت التضحية بقسط كبير من الجودة لبلوغ الكمية المرغوبة. فحوالي

---

4) شهادة محمد الفاسي، مقابلة 25 نونبر 1968.

5) شهادة الحسين البكاري، المقابلة الثانية، 10 فبراير 1969. وشهادة عبد السلام بن عبد الجليل، المقابلة الخامسة 28 ماي 1969. وانظر: – Ministère de l'Education Nationale, Le mouvement éducatif au Maroc durant l'année scholaire 1956-1957, (Rabat, n.d), p. 17.

9000 من أعضاء هيئة التدريس الذين تمَّ تعيينهم على عجل، سنة 1956 أو 1957، لم يكونوا مدرسين أكفاء، بل كانوا مجرد عرفاء استقدموا من بين صفوف التلاميذ الراسبين في امتحان الشهادة الثانوية، أو حتى في امتحان الشهادة الابتدائية. وتلقوا تدريبا لمدة خمسة أشهر. فتمَّ تعيينهم في البادية برواتب هزيلة. وكشفت بجلاء نتائج امتحان «شهادة الدروس الابتدائية» انخفاض مستوى التعليم. فمن 77,8٪ سنة 1952، وهي نسبة الذين كانوا يجتازون امتحان «شهادة الدروس الابتدائية» بنجاح، تقهقرت النسبة إلى 55٪ سنة 1956 لتبلغ 53,8٪ سنة 1957 و50,7٪ سنة 1958. ووقع هذا التردي، رغم أن الوزارة قد سهلت قدر المستطاع امتحانات 1957 و1958. وقدرت بعض المصادر، سنة 1958، بأن 20٪ من تلاميذ تلك السنة فقط هم الذين كانوا سيجتازون بنجاح امتحان شهادة الدروس الابتدائية لسنة 1952[6].

ونظرا لموارد المغرب البشرية المحدودة غداة الاستقلال ورغبة الحكومة في تعليم الجماهير بلغة الضاد، فإن المرء لا يسعه إلا أن يسلم بحتمية الفشل. فهل كان الفشل قدرا محتوما؟ إن ما تغوضي عنه عموما، في هذه الحقبة، هو مدى انخداع مخططي الوزارة بنجاح حركة المدارس الحرة، معتقدين بإمكانية إقامة نظام تعليمي معرب عصري بسهولة في إطار نظام المدرسة العمومية الجنيني بالمغرب المستقل. فغاب عن المخططين بأن الظروف التي كانت وراء نجاح المدارس الحرة، قبل سنة 1956، لم تعد قائمة في مغرب الاستقلال. فلقد كانت هناك مجموعة صغيرة نسبيا من المثقفين الراغبين في التدريس بالمدارس الحرة لقاء أجور زهيدة، نظرا لالتزامهم بقضية الكفاح الوطني أو لعدم تمكنهم من العمل في مكان آخر. وتمكنوا بتفانيهم ومقدرتهم من إقامة نظام تعليمي عصري معرب، حتى في غياب الكتب المدرسية الملائمة. وبعد الاستقلال، سعى هؤلاء الناس للحصول على مناصب إدارية أو للعمل في قطاعات أخرى، أهلتهم لها ممارستهم ومقدرتهم. فلم تكن هناك طاقة بشرية مماثلة، بأعداد وفيرة، لتأطير المدارس العمومية بعد سنة 1956. فأمثال هؤلاء الناس لم يعد بالامكان توظيفهم بأجور زهيدة. ، وفي معظم الحالات، لم يتأت تعيينهم بتاتا حتى بأجور عالية.

وفي سنة 1958، حل عمر بن عبد الجليل محل محمد الفاسي على رأس وزارة التعليم. فشرع في إجراء سلسلة من الاصلاحات الهادفة، بجلاء، إلى ترجيح الكيف على الكم. فتمَّ تقليص عدد التلاميذ الجدد المقبولين بالمدارس الابتدائية العمومية تلك السنة بشكل حاد. وحدد عدد التلاميذ بالأقسام في خمسين تلميذا. ورفع مستوى برامج تدريب المعلمين. وتمَّ تسريح العرفاء الهزيلي المستوى. أما الآخرون، فأرسلوا لتأطير دور الحضانة. وفي نفس الوقت، قلب عمر بن عبد الجليل مؤقتا عملية التعريب. وعادت الوزارة إلى استعمال الفرنسية كلغة لتدريس الرياضيات والمبادىء الأساسية للعلوم الطبيعية. ونظرا لضعف مستوى اللغة الفرنسية لدى التلاميذ الذين تمَّ تعريب أقسامهم منذ الاستقلال. فقد أضيفت سنة سادسة للطور الابتدائي، وأدرجت بين السنة الثانية والثالثة. واشتملت السنة المضافة على عشرين ساعة في الأسبوع باللغة الفرنسية وعشر ساعات باللغة العربية. كما كانت تنطوي على تكرار بالنسبة للتلاميذ الذين اجتازوا السنة الثانية بخمسة عشر ساعة في الأسبوع لكل لغة في السنة السابقة[7].

6) أنظر: Gallagher ، ص 7.

7) أنظر: Gallagher ، ص.ص 8-9. وشهادة محمد محيي الدين المشرفي، المقابلة الرابعة 5 فبراير 1969.

ولم يبق عمر بن عبد الجليل بالوزارة إلا سنة واحدة. فجاء خلفاؤه لاختزال مسلسل التعريب. فما بين 1959 و1962، أحدثت عدة تغييرات، لالغاء السنة السادسة المضافة وقلب حصتي الفرنسية والعربية، خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وفي سنة 1962، أخذت برامج المدرسة الابتدائية العمومية شكلا مغايرا دام طيلة الستينات وما بعدها. ويتلخص فيما يلي: السنة الأولى بخمسة عشر حصة في الأسبوع، والسنة الثانية بثلاثين ساعة كلها باللغة العربية. أما السنة الثالثة والرابعة والخامسة فتشمل كل واحدة منها عشرين ساعة في الأسبوع باللغة العربية وعشر ساعات بالفرنسية. وهذا يعني أنه خلال الخمس سنوات التي يستغرقها الطور الابتدائي، بما مجموعه 135 ساعة أسبوعيا، 105 منها (78٪) باللغة العربية و30 (22٪) باللغة الفرنسية. فلم يعد يدرس باللغة الفرنسية بسوى اللغة والأدب الفرنسيين. ولقد بدأ هذا التحول إلى اللغة العربية بمادة التاريخ، سنة 1946، واستمر باطراد بعد الاستقلال بمادة التربية الوطنية، ثم بمادة الجغرافيا والتربية البدنية، وأخيرا بالمبادىء الأساسية للعلوم الطبيعية[8].

وإلى هذا الحد، فإننا لم نأت على ذكر التعليم الثانوي العمومي بعد 1956، على اعتبار أنه لم يكن يهم إلا نسبة ضئيلة من مجموع التلاميذ. ولم يقطع التعريب أشواطا بعيدة في الطور الثانوي. فثلثي الحصص تتم باللغة الفرنسية، شاملة حصص اللغة والأدب الفرنسيين والعلوم والتاريخ والجغرافيا. والثلث الاخر يلقن باللغة العربية، ويتضمن اللغة والأدب العربيين والمواد الاسلامية. واستنادا إلى نظام للحصص، كانت 40٪ فقط من التلاميذ المتمين للدروس الابتدائية هي التي يتم قبولها بالمدارس الثانوية. وستزايد هذه النسبة بتزايد عدد المدرسين الذين أنهوا تكوينهم.

وفي سنة 1964، ازداد السلك الثانوي برمته من ست سنوات إلى سبع سنوات. ثم إلى ثماني سنوات سنة 1965، بإضافة **قسم الملاحظة** قبل السنة الأولى. ويركز هذا القسم على الفرنسية والرياضيات. والغرض منه مساعدة التلاميذ على التحول من العربية في التعليم الابتدائي إلى الفرنسية في التعليم الثانوي، كلغة تدريس رئيسية. وكان المسؤولون عن التعليم يأملون إلغاءها، سنة 1975، على أبعد تقدير. وشرع في تدريس التاريخ والجغرافيا باللغة العربية في قسم الملاحظة، منذ 1966. وانصرفت نية الوزارة آنذاك إلى تمديد تعريبها ليشمل كل سنوات الطور الثانوي باطراد. لكن على الرغم من تأكيد البعض على توفر ما يكفي من الأساتذة المكونين باللغة العربية، فإنه لم يتخذ أي إجراء حتى سنة 1970[9].

ومنذ الاستقلال، اتسمت مسألة تعريب المدارس العمومية المغربية، في مجملها، بالتعقيد. وسوف نعرض لها هنا بشكل مختصر. فهناك ثلاث مقاربات متصارعة بالمغرب حول مسألة التعريب. المقاربة الأولى، وتعكس الاتجاه المحافظ، تسعى إلى التعريب الشامل والسريع مع الاحتفاظ ببضع ساعات من اللغة الفرنسية[10]. وهذا النوع من التعليم ـ المنبثق عن البرنامج الرسمي للمدرسة الحرة

8) شهادة محيي الدين المشرفي، المقابلة الرابعة 5 فبراير 1969.

9) في سنة 1968-1969، اقترح وزير التعليم الثانوي والتقني، قاسم الزهيري، تدريس التاريخ والجغرافيا والفلسفة باللغة العربية في الطور الثانوي برمته. وقدم لائحة بأسماء الأساتذة المؤهلين، غير أن الحكومة لم تقبل المخطط آنذاك. وللاشارة، فإن الزهيري كان يتردد جزئيا على المدارس الحرة بسلا في الثلاثينات، كما أشرف على إدارة مدرسة التهذيب الحرة المزدوجة بالجديدة قبل الاستقلال.

10) للوقوف على شرح مسهب لهذا المفهوم، أنظر: - Mohamed Larbi Al Khatabi, «Le problème de l'éducation et

الموضوع سنة 1947 ـ هو المتبع، في الستينات، في معظم المدارس الحرة. وحين يمتد التعريب إلى
التعليم الثانوي والعالي، فإنه يواجه عقبتين رئيسيتين: نقص الأساتذة الأكفاء وانعدام الكتب
المدرسية، وعدم قابلية اللغة العربية الأدبية للتكيف مع المصطلحات العلمية الحديثة. والاتجاه الثاني
يساند تعليما معربا مع الاحتفاظ باللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى ـ وهو الشكل الحالي لبرنامج المدرسة
الابتدائية العمومية. أما الاتجاه الثالث، وهو أكثرها تقدما، فينادي بالازدواجية اللغوية، مؤكدا على
ضرورة مواصلة تلقين جزء من البرامج باللغة الفرنسية، خصوصا منها القسم المتعلق بالعلوم. ويطابق
منهاج الثانويات العمومية الحالية إلى حد بعيد هذا الشكل الأخير من التعليم.

علاوة على ما سلف، فإنه كان هناك ولازال جانبان آخران من مشكل التعريب، يختزلان
المقاربات الثلاث. الأول ويتعلق بمعرفة من أين يبدأ مسلسل التعريب: هل بشكل مطرد من
الأسفل، أم ببذل جهود منسقة على المستويات العليا، بغية التخريج السريع لدفعة كبيرة من
المدرسين، وبذلك يتأتى التعريب السريع للمدارس الابتدائية. وكما أسلفنا، فإنه قد تمَّ الحسم في
هذه المسألة بالشروع في التعريب من الأسفل بأطراد. والمسألة الأخرى هي تحديد النسبة التي سيباشر
بها التعريب. ولقد نوقشت هذه المسألة بحدة داخل الحكومة وفي الصحافة الوطنية. غير أنها لم تجد
الحل المناسب. فتعذر تحديد المقصود بالتعريب «التدريجي» مثلا، أدى إلى تمويه التباينات والفروق
القائمة بين التيارات الثلاثة الرئيسية.

إن مسألة التعريب في نهاية المطاف قضية سياسية بالأساس. فعلى مستوى الأشخاص، فإن
الداعين إلى تعريب شامل وسريع هم أولئك الذين يتواجدون في الحكومة وفي الوزارة، والمكونين تكوينا
تقليديا أو معربا، ولا يقرأون الفرنسية بشكل سليم، وإن كانوا يتحدثونها بشكل مقبول. بينما يلح ذوو
التكوين المزدوج على الازدواجية. وعلى مستوى الأحزاب السياسية، تملي التشكيلة الاقتصادية
والاجتماعية لأعضاء الحزب، إلى حد بعيد، مقاربة معينة من قضية التعريب. فحزب الاستقلال،
المستند إلى قاعدة تقليدية معربة، نادى باستمرار وإصرار بالتعريب الشامل والسريع. في حين أن
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، المرتكز على القوى العمالية الصناعية بالمراكز الحضرية، ساند نهجا
مزدوجا متقدما[11]. وبرزت بوضوح فعالية الضغط الذي يمكن للعناصر التقليدية أن تمارسه حول هذه
المسألة من خلال تعالي الأصوات المعارضة للرجوع إلى الازدواجية المقترحة من قبل وزير التعليم

---

de l'enseignement au Maroc», confluent (Rabat) n° 2 (juin-juillet, 1959), pp. 181-188.

ويرجع الفضل إلى النظرة الثاقبة لتوجه القادة المغاربة ـ أو ربما إلى التوغل العميق للغة الفرنسية ـ في عدم
المطالبة بالتعريب الشامل مائة بالمائة، اللهم إلا في حالات قليلة بالطور الابتدائي. فلو اتبعت سياسة التعريب
الشامل، لتعين اقترانها بتعريب الادارة الحكومية. ولو عربت المدارس وبقيت الادارة مفرنسة، لتضرر خريجو
المدارس العمومية ولعانوا الأمرين في البحث عن الشغل، ولأصبحوا عمليا مواطنين من الدرجة الثانية.

11) للاطلاع على عرض مسهب حول البعد السياسي لقضية التعريب، أنظر:

–William Zartman, «Problems of Arabization in Moroccan Education», in Rivlin and Syzliowicz, eds., The Contemorary Middle East, (New York, 1965), pp. 334-336.

وتجدر الاشارة إلى أن مسألة التعريب لا تخلو من مفارقات. منها أن حزب الاستقلال لم يقبل اللغة الفرنسية إلا
بعد الاستقلال. ومنها أيضا أن عدة زعماء سياسيين والعديد من المنتمين إلى الطبقة الراقية، والذين دافعوا بصراحة
وجرأة عن التعريب الشامل والسريع، أرسلوا أبناءهم إلى مدارس البعثة الثقافية الفرنسية.

الدكتور محمد بنهيمة في أبريل 1966[12]. فأقبرت هذه المخططات في نهاية المطاف. وعين وزير جديد في أوائل السنة الموالية.

وفي سنة 1959، استأنفت الوزارة التوسيع السريع للمدارس العمومية الذي شرع فيه مباشرة بعد الاستقلال. ولتمويل «الانفجار» التعليمي لما بعد الاستقلال، زيد في ميزانية الوزارة بشكل متواصل من 117 مليار فرنك (33,4 مليون دولار) سنة 1955 إلى 278 مليار سنتم (55,6 مليون دولار) سنة 1960 و594 مليار سنتم (118,8 مليون دولار) سنة 1969/1970. ويشكل هذا المبلغ الأخير أكثر من 26٪ من ميزانية الدولة[13]. كما تزايد عدد المسجلين بالمدارس العمومية بشكل سريع، من 187 000 تلميذ سنة 1955، إلى 947 000 سنة 1961، و1 345 000 سنة 1969/1970، منهم 257 000 في الطور الثانوي[14].

غير أن المأزق الرئيسي الذي واجه الوزارة في توسيعها السريع لنظام المدرسة العمومية هو تدريب الآلاف من المدرسين الجدد وتكوين معظمهم باللغة العربية. فغداة استقلال المغرب، كان هناك حوالي 4500 مدرس مغربي مؤهل فقط. والعديد منهم لم يكن يستطيع التدريس إلا باللغة الفرنسية فقط. وكان عدد زملائهم الفرنسيين يصل إلى 7800. ولسد هذا العجز، احتفظ بمعظم المدرسين الفرنسيين، واستقدم آخرون من فرنسا. ففي سنة 1963، بلغ عددهم 8000 مقابل 19 000 أستاذ مغربي[15]. وحوالي 1500 من المدرسين الفرنسيين كانوا يعملون بالمدارس الخصوصية التي تشرف عليها البعثة الثقافية الفرنسية بالمغرب. وتؤدي رواتبهم كاملة. فلقد بلغت أجورهم، سنة 1966، حوالي 40 مليون فرنك (8 ملايين دولار)[16]. أما 6500 مدرس الباقين والتابعين للوزارة، فنصفهم تؤدي رواتبه الحكومة المغربية. وطبقا لاتفاق موقع في شهر شتنبر 1965، فإن أجور النصف الآخر - المرسمين منهم - فتؤدي الحكومة الفرنسية 21٪ منه و79٪ تؤديها الحكومة المغربية. ويبلغ المقدار الذي تؤديه الحكومة الفرنسية حوالي 34٪ من ميزانية الوزارة[17].

12) أنظر جريدة **الرأي**، لسان حزب الاستقلال الناطق بالفرنسية، أيام 3 و4 و6 أبريل 1966.

13) وزارة التربية الوطنية: **التعليم بالمغرب**، 1960-1961، (باللغة الانجليزية) (الرباط، بدون تاريخ)، ص 6. و«ميزانيات 1970»، Maghreb عدد 38 (مارس - أبريل 1970)، ص 17. ولقد وافتنا مصلحة الميزانية بالوزارة، مشكورة، بالرقم المتعلق بسنة 1969-1970.

14) لقد وافتنا مشكورة مصلحة الاحصائيات بالوزارة بهذه الأرقام. وتبلغ نسبة المسجلين بالمدارس الابتدائية العمومية 75٪ من تلاميذ المغرب الذين يتلقون تعليما عصريا. ثم تباطأت نسبة التزايد في عدد المسجلين، أواسط الستينات، بعد التوسع الذي أعقب الاستقلال وإلى غاية 1963. وهكذا ففي سنة 1969-1970، لم تزدد النسبة عن سنة 1963-1964 إلا بمقدار 7٪ فقط. وهذا يعني بأن الحكومة قد تخلت عن جهودها الرامية إلى توفير المدارس لكل الأطفال المغاربة البالغين سن التمدرس.

15) أنظر: Cohn و Hahn، ص 198. وللاطلاع على تحليل موسع لجهود فرنسا الثقافية بالمغرب منذ الاستقلال وإلى غاية 1962، أنظر:
– David C. Gordon, North Africa's French Legacy: 1954-1962, (Cambridge, Mass., 1964), pp. 16-18.

16) أنظر: – France, Ministère des Affaires Etrangères, Relations culturelles - Coopération technique: Rapport d'activité 1966, (Paris, 1967), pp. 35, 38.
وفي سنة 1963-1964، بلغ عدد المسجلين بمدارس البعثة بالمغرب 37.742، نصفهم من الفرنسيين والثلث من المغاربة والسدس من الأجانب، أنظر:
– «L'enseignement en Afrique du Nord», Maghreb, n° (janvier-février, 1964), p. 56.

17) أنظر: – «La rentrée scolaire au Maroc», Maghreb, n° 12 (nov.-déc., 1965), p. 22 ; Relations culturelles, p. 38.

وسعت الوزارة إلى إيجاد حل دائم لمشكل نقص المدرسين بالتوسيع السريع لنظام المدارس الجهوية للمعلمين الذي شرع فيه إبان الحماية. فقد قفز عددها من ثلاث مدارس سنة 1956، إلى 28 سنة 1960. وفي نفس الفترة، تصاعد عدد المعلمين المتدربين سنويا من 150 إلى 2774 معلم. وفي أوائل الستينات، كان التصميم الخماسي يدعو إلى تكوين 3500 مدرس جديد كل سنة، في حين أن مدارس تكوين المعلمين لم تستطع تخريج سوى ما يتراوح بين 1500 إلى 2500 مدرس سنويا. ولسد النقص، اضطرت الوزارة إلى توظيف مدرسين أقل كفاءة وبعض التلاميذ المعلمين، وهم تلاميذ كبار يساعدون في تعليم الأطفال الصغار[18]. ومنذ تلك الفترة، تمكنت الوزارة تدريجيا من تغطية النقص، غير أن مستوى العديد من المدرسين لا يحسدون عليه.

وفي الستينات، وأوائل السبعينات، لوحظ أن المغاربة لا يقبلون كثيرا على مهنة التدريس (اللهم إلا إذا أجبرتهم منح الحكومة على ذلك)، وذلك لانخفاض المرتبات. فلقد جمدت الحكومة أجور المدرسين منذ أواخر الخمسينات، وبقيت في ذلك المستوى لأكثر من عقد من الزمن. وفي نفس الوقت، زادت في مرتبات الفئات الأخرى، حتى لأن شرطيا أميا يتقاضى أجرا يفوق مرتب مدرسي المدارس العمومية حملة الشواهد.

3 ـ نمو المدارس الحرة منذ الاستقلال

وفي مواجهة نقص المدارس، الحاد في البداية والدائم بعدها، ارتأت الوزارة، خلال السنوات الأربعة عشر الأولى من عمر الاستقلال، السماح للمدارس الحرة بمواصلة عملها، بل وتشجيعها. فانتشرت هذه المدارس، منذ سنة 1956، بشكل مغاير نوعا ما، رامية إلى خدمة أغراض مختلفة. وبلغ التسجيل بها درجة قصوى لم يبلغها قبل الاستقلال، خصوصا في الطور الثانوي. أما علاقات المدارس الحرة بالوزارة، فتباينت تبعا للتغيرات المستمرة في السياسات التعليمية الحكومية. وعموما، لوحظ أن هناك اتجاها يميل إلى دمج هذه المدارس في الوزارة.

أ ـ توسع ما بعد الاستقلال :

إن من أوجه حقبة الحماس والعواطف الجياشة التي أعقبت استقلال المغرب، الاقبال القوي على التعليم. ومن البديهي أن تستفيد المدارس الحرة من هذا الاقبال، الشيء الذي نجم عنه توسع سريع في حركتها. وهكذا قفز عدد المسجلين بالمدارس الحرة من 23 000 سنة 1955، إلى ما يقارب 38 000 سنة 1956، وما يفوق 72 000 سنة 1957، رغم احتمال أن يكون هذا الرقم الأخير قد جرى تضخيمه عن قصد[19]. ولا توجد إحصائيات دقيقة عن السنوات الممتدة من 1958 إلى

ومن المحتمل أن تكون الحكومة الفرنسية قد مولت، بشكل غير رسمي، نسبة أكبر من ميزانية الوزارة. ففي الجزائر مثلا، يقال آنذاك (1970) بأن الحكومة الفرنسية تتعهد بتمويل نصف ميزانية وزارة التعليم.

18) شهادة محمد محيي الدين المشرفي، المقابلة الثالثة 3 فبراير 1969. وانظر أيضا: وزارة التربية الوطنية: التعليم بالمغرب، 1960-1961 (باللغة الانجليزية)، مرجع سابق، ص.ص 10-12.

19) أنظر:
- Mohamed Ben Bachir, «Les progrés de l'enseignement public au Maroc», Confluent (Rabat), Vol. 3, n° 23 (avril 1958), p. 197.
- Royaume du Maroc, Ministère de l'Education Nationale, de la Jeunesse et des Sports, Le mouvement éducatif au Maroc durant l'année scolaire 1956-1957, p. 17.

وورد في هذا المصدر الأخير بأن التسجيل بالمدارس الحرة تصاعد من 22.000-21.000 فقط (سنة

1961 . فالوزارة تشير إلى أن عدد المسجلين بالمدارس الحرة، في يناير 1961 ، قد بلغ 100 000 تقريبا. غير أن هذا الرقم دون شك مبالغ فيه[20] . وخلال السنتين الموالبتين، أي من سنة 1961 إلى سنة 1963 ، تأرجح التسجيل بالمدارس الحرة ما بين 32.000 و38.000 . وفي الطور الثانوي، ما بين 8000 و10.000 ، أي ما مجموعه إجمالا 40.000-48.000 . ومنذ سنة 1963، تقلب التسجيل بالمدارس الحرة ما بين 43.000 و49.000 . والأرقام المضبوطة هي كالتالي[21]:

	1964-1963	1965-1964	1966-1965	1967-1966
الابتدائي	34 418	33 263	34 838	31 529
الثانوي	9 448	13 092	14 368	11 353
المجموع	43 866	46 355	49 206	42 882

	1968-1967	1969-1968	1970-1969
الابتدائي	31 093	30 747	35 339
الثانوي	11 959	12 382	11 248
المجموع	43 052	43 129	46 587

وليس هناك أي تفسير مقبول لتبرير التصاعد المفاجىء في عدد المسجلين بالمدارس الحرة، من 20 000-25 000 خلال حقبة 1947/1955 ، إلى 50 000 أو ربما 75 000 سنة 1960 . فإدراج الوزارة، سنة 1957 ، للأرقام المتعلقة بالمدارس الحرة في المنطقة الاسبانية سابقا، لا يهم إلا 2000 إلى 3000 تلميذ إضافي. والقلة القليلة من المدارس القديمة - كثانوية النهضة لأبي بكر القادري وثانوية بنكيران بفاس (مدرسة سيدي بناني سابقا) - هي التي توسعت، بإضافة ملحقات

1955-1956 على ما يفترض) إلى أكثر من 50.000 في مارس 1957 في المدارس الابتدائية فقط. ويبدو أن ضخامة التزايد هذه منسجمة مع الرقم الرسمي البالغ 72.350 في نونبر 1957 . غير أنه على ضوء إحصائيات دقيقة متعلقة بالستينات، فإن أي رقم أعلى من 50.000 على وجه التقريب، ينبغي اعتباره رقم مشكوكا فيه. ولقد أصدرت الوزارة لائحة رسمية بأسماء المدارس الحرة مباشرة بعد الاستقلال، وتضمنت 72 مؤسسة. ثم أصدرت، سنة 1957 ، لائحة ثانية تضمنت 76 مدرسة، ثم لائحة ثالثة، في يناير 1958 ، وشملت 82 مدرسة. وتوحي هذه الأرقام بتوسع تدريجي واضح لحركة المدارس الحرة، الشيء الذي يشكل حجة قاطعة تدحض الادعاء القائل ببلوغ العدد الاجمالي للمسجلين 72.000 سنة 1957-1958 .

20) أنظر: وزارة التربية الوطنية، التعليم بالمغرب 1960-1961 (بالانجليزية)، مرجع سابق ص10 . فلقد كان التسجيل في كل المدارس الخصوصية، بما فيها مدارس البعثة الثقافية الفرنسية والرابطة الاسرائيلية العالمية لا يتعدى مائة ألف سنة 1961-1962 . وبما أن المدارس الحرة كانت تشكل الدوام حوالي 40٪ إلى 50٪ من مجموع المسجلين بالمدارس الخصوصية منذ الاستقلال، فإن رقم مائة ألف، بالنسبة للمدارس الحرة وحدها، في يناير 1961 ، لا يمكن أن يكون إلا رقما مستحيلا.

21) الأرقام المتعلقة بسنوات 1961-1963، استنبطت من خصم 40٪ إلى 50٪ من مجموع المسجلين بالمدارس الخصوصية الذي أفادتنا به مصلحة الاحصائيات بالوزارة. والأرقام المتعلقة بسنوات 1964-1970، استقيناها من نفس المصدر. أما أرقام 1963-1964 ، فنقلناها عن حوليات شمالي إفريقيا، المجلد الثاني (1963)، الصفحة 562 . وتضم أرقام المسجلين بالابتدائي، وأرقام المترددين على رياض الأطفال، أي الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين سنة الخامسة والسابعة. فلقد بلغ مجموع هؤلاء بالمدارس الحرة سنة 1969-1970، رقم 9146 طفلا.

خاصة أحيانا بالبنات أو بالأقسام الثانوية. غير أنه، بذات الوقت، أغلقت العديد من المدارس القديمة أبوابها ـ خصوصا بفاس ـ منذ الاستقلال لسبب أو لآخر: كتقاعد المديرين أو وفاتهم، أو انصراف المدرسين إلى مهن أخرى ذات رواتب عالية، أو مزاحمة المدارس العمومية المجانية لها.

فمعظم التزايد في عدد المسجلين يعزى، إذن، إلى افتتاح مدارس جديدة منذ الاستقلال. ونقف هنا على ثلاثة نماذج. الأول، ويتعلق بالمدارس التي افتتحها أفراد في سياق فترة الحماس الذي عرفته سنة 1957/1956 والاقبال الكبير على التعليم. ويضم هذا النموذج ما يقارب اثني عشر مدرسة في الدار البيضاء وحدها. ثم النموذج الثاني، ويشمل المدارس التي أنشأتها المنظمات. فلقد افتتح حزب الاستقلال، مثلا، بعض المدارس، كالمدرسة المحمدية بوجدة، في أواخر الخمسينات، موظفا نفس التقنيات التي كان يستعملها قبل الاستقلال: اختيار لجنة محلية وتنظيم حملة عمومية لجمع التبرعات... إلخ. وتجدر الاشارة هنا إلى **جمعية المساعدة المدرسية** التي شكلها أعضاء بارزون في حزب الاستقلال، سنة 1958. وكان هدف هذه الجمعية توفير الأقسام الثانوية لفائض خريجي المدارس العمومية الابتدائية بالدار البيضاء الذين لم يجدوا مقعدا في المدارس الثانوية المحدودة. وابتداء من 1957، جمعت حوالي 70 مليون فرنك (000 120 دولار)، وبنت الثانوية الحرة بالايرميتاج، ثم وسعتها تدريجيا حتى أصبحت تضم 39 قسما تتسع لما يتراوح بين 1800/1700 تلميذ، وذلك سنة 1966[22]. والنموذج الثالث ويضم المدارس الناشئة عن عملية تجارية مكشوفة يقف وراءها مقاولون. ومؤسسوها، عادة، مدرسون سابقون في المدارس الحرة، قرروا العمل لحسابهم الخاص. ولقد ازدهرت، في بعض الحالات، هذه المدارس الجديدة وأصبح مؤسسوها أغنياء.

ب ـ الطبيعة المتغيرة لهذه المدارس:

إن هناك عنصرا جديدا يتخلل حركة المدارس الحرة منذ الاستقلال. وهو عنصر كان غائبا قبل سنة 1956. ويتعلق الأمر بدافع الربح. فغالبية المدارس الحرة أصبحت تعمل اليوم كمشروعات تجارية أساسا. ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة للمدارس القديمة. فعلة وجودها قد تغيرت من اعتبارات تتعلق بالايثار ونكران الذات والدفاع عن تراث اللغة العربية ونشر الروح الوطنية وتوفير المدارس في الأماكن المفتقرة إليها، إلى اعتبارات دنيوية متعلقة بكسب المال. غير أن هذا لا يعني بأن هذه المدارس قد أصبحت استغلالية بالدرجة الأولى. فلو لم تكن مردوديتها ـ من حيث نوعية التعليم الذي تلقنه ـ عالية بالمقارنة مع المدارس العمومية المجانية، لما ازدهرت (وإن كان بإمكانها الحفاظ على وجودها). غير أن المقصود بهذه الملاحظة هو الاشارة إلى أن هذه الحركة قد فقدت بعضا من جوانبها المشرقة التي ميزتها قبل الاستقلال. ولربما تعد ظاهرة جديرة بالدراسة.

وحتى المحللون المتعاطفون مع حركة المدارس الحرة يقرون بتدهور مستواها في معظم الحالات منذ سنة 1956. ويعزى هذا الأمر إلى التحول الكبير الذي عرفته هيئة التدريس فيها. فلقد انصرف عنها حملة الشواهد (الباكلوريا، الاجازة، التبريز)، والتحقوا بوظائف سامية بالادارة أو القطاع

22) شهادة عبد اللطيف بناني، بتاريخ 13 يناير 1969، وشهادة محمد بنيس، بتاريخ 8 يناير 1969.

23) وتجدر الاشارة إلى أنه قبل الاستقلال كان هناك، مقابل كل مغربي يدرس بمدرسة حرة لقاء أجر زهيد، آخرون يدرسون هناك لعدم توفرهم على مؤهلات مدرسية تخول لهم العمل في القطاع العمومي، كإدارة البريد ومديرية التعليم العمومي. وبالاضافة إلى ما سبق، غالبا ما كانت المدارس الحرة «دوائر مغلقة» لا تقبل بالتدريس بها من هبّ ودبّ. إذ كان يشترط أحيانا توفر المرشح على ارتباطات شخصية.

الخاص. وهم الذين كانوا يقومون بمهام التدريس في الأقسام الثانوية[23]. وحل محلهم أناس أقل كفاءة، كانوا مرتبطين سابقا بأعمال حرة. ولقد عبر أحد الرواة عن رأي مفاده أن باكلوريا المدارس الحرة الحالية أقل مستوى من الشهادة الثانوية المسلمة سنة 1954/1955. وللحقيقة، فإن هذه المدارس قد احتفظت أو استأجرت أساتذة أكفاء منذ الاستقلال. غير أن المرء لم يعد يسمع عن هيئة التدريس الحالية أنها تضرب أروع الأمثلة في التفاني والالتزام والغيرة والحماس وروح التضحية. وهي خصال كانت تتصف بها المدارس الحرة قبل الاستقلال. وباختصار، ما إن بلغت الحركة الوطنية مرادها بالحصول على الاستقلال سنة 1956، حتى تغير فجأة السياق السياسي والاجتماعي لحركة المدارس الحرة.

ولا زال المنهاج الدراسي للمدارس الحرة الحالية يختلف من مدرسة إلى مدرسة، رغم الجهود التي تبذلها الوزارة لتوحيده. غير أن هذه الاختلافات لم تعد بينة كما كانت قبل الاستقلال. فلقد حافظت المدارس التي كانت مزدوجة في فترة الحماية على ازدواجيتها. ونزعت أخرى نحو تبني الازدواجية في فترة الاستقلال، كمدرستي أبي شعيب الزموري والفلاح بالدار البيضاء. أما المدارس الأخرى، فتحولت إلى المنهاج المزدوج منذ الاستقلال، كالمدرسة السنية ومدرسة الفتح ومدرسة المعارف بالدار البيضاء. وأخيرا هناك مؤسسات حديثة تبنت المنهاج المزدوج منذ نشأتها كمدرسة عبد المومن التي افتتحت بالدار البيضاء حوالي سنة 1965. أما في الطور الثانوي، فإن أغلبية المدارس الحرة معربة تماما، وتدرس بها بضع ساعات من اللغة الفرنسية والانجليزية في الأسبوع، كلغتين أجنبيتين. وتجلب هذه المؤسسات تلاميذها من معينين: المدارس الحرة التي بقيت معربة في طورها الابتدائي (وللأسف، فإن تلامذة هذه المدارس ليس لهم خيار كبير)، وتلامذة المدارس العمومية الذين لم يتمكنوا من الحصول على مقعد بالثانويات العمومية.

إن منهاج المدارس الحرة، الموضوع سنة 1956 من قبل لجنة خاصة عينتها الوزارة لهذا الغرض، ينص على عشرين ساعة في الأسبوع بالعربية وعشر ساعات باللغة الفرنسية. ثم صدر في السنة الموالية في شكل اتفاق بين أعضاء اللجنة، وليس في صيغة تنظيم إجباري صادر عن الوزارة. فالعديد من المدارس، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، تخصص أكثر من عشر ساعات للغة الفرنسية، في حين أن بعض المدارس في المناطق النائية تواجه صعوبات جمة في توفير الحد الأدنى من الساعات المخصصة للفرنسية. وعلى أي حال، فإن الوزارة لا تعير أي إنتباه لعدد الساعات المخصصة لكل لغة.

وتجري الامتحانات بالمدارس الحرة للحصول على **شهادة الدروس الابتدائية المعربة** باللغة العربية بشكل تام، في حين أن **شهادة الدروس الابتدائية** في المدارس العمومية تشمل اختبارا في اللغة الفرنسية (وإلى غاية 1966، كان امتحان الحساب في **شهادة الدروس الابتدائية** يجرى باللغة الفرنسية). كما أن امتحان الدخول للمدارس الثانوية العمومية يتضمن أيضا شطرا باللغة الفرنسية، بحيث أن تلامذة المدارس الحرة غير المتوفرين على ركيزة أساسية في اللغة الفرنسية يقصون عمليا من المدارس الثانوية العمومية. فإذا ما قرر هؤلاء متابعة دروسهم، فإنهم يلجون المدارس الثانوية الحرة، التي تكون أحيانا مدارس ابتدائية متوفرة على أقسام ثانوية. وعلى كل حال، فإن سياسة الوزارة القاضية بعدم قبول أكثر من 40٪ من تلامذة الطور الابتدائي في المدارس الثانوية العمومية لا تنطبق على المدارس الثانوية الحرة، رغم اعتقاد المديرين بأن الوزارة قد صعبت **شهادة الدروس الابتدائية المعربة**

في نهاية الستينات. وتشبه امتحانات الشهادة الثانوية والباكلوريا، بالمدارس الحرة، من حيث الشكل والمضمون الامتحانات التي يجريها تلامذة المدارس الثانوية العمومية. والفرق بينها يكمن في اللغة المستعملة. ففي المدارس الحرة تجرى الامتحانات باللغة العربية، في حين أنها تجرى في المدارس العمومية باللغة الفرنسية.

ثم إن هناك تبادلا للتلاميذ في الطور الابتدائي بين المدارس العمومية والمدارس الحرة. ومعظم التدفق يأتي من القطاع العمومي في اتجاه القطاع الخاص للنظام التعليمي. ولربما تكون 5٪ من المسجلين بالمدارس الحرة يعتقد آباؤهم بأن نوعية التعليم بالمدارس العمومية جد منخفضة. وأنه ستكون لأبنائهم حظوظ أوفر للقبول بالمدارس الثانوية العمومية، إذا تلقوا تعليمهم الابتدائي بمدرسة حرة. أما التلاميذ الآخرون، ويشكلون نسبة كبيرة، فإنهم تحولوا إلى المدارس الحرة لكونهم قد طردوا من المدارس العمومية. فكل تلميذ تجاوز سنه الخامسة عشر (وفي بعض الحالات السادسة عشر)، لا يقبل بالمدرسة الثانوية العمومية، حينما يحصل على شهادة الدروس الابتدائية، طبقا لتنظيمات الوزارة. وبالاضافة إلى هذا، فإنه لا يسمح لتلامذة المدارس العمومية (أو الخصوصية) بالتكرار في سنوات الطور الابتدائي الخمس إلا مرة واحدة. ويؤدي التثليث إلى الطرد. أما التلاميذ الذين تجاوزت أعمارهم الحد الأقصى المسموح به، لأسباب لا يد لهم فيها (كالمرض أو الالتحاق المتأخر بالمدرسة... إلخ)، فإن لهم حظا في ولوج المدارس الحرة، أوفر من حظ أولئك الذين تقدم بهم السن بسبب الرسوب المتكرر أو أولئك الذين طردوا بسبب الرسوب المزدوج. ويقع الانتقال في الاتجاه المعاكس، ذلك أن بعض تلامذة المدارس الحرة، ينتقلون إلى المدارس العمومية لأسباب مالية أو لأن أسرهم قد غيرت مقر السكنى، ولم يألفوا المدارس الحرة المتواجدة بالمقر الجديد.

ونظرا لحركة تنقل التلاميذ في الاتجاهين، فإنه يصعب تحديد الأبعاد التي يأخذها مشكل «الانقطاع» عن المدارس الحرة بدقة، إن كان هناك بالفعل مشكل من هذا النوع. فمن أصل 1901 تلميذ بدأوا الطور الابتدائي بإحدى مدارس الرباط، مثلا، خلال حقبة التسع سنوات الممتدة من 1955 إلى 1963، لم يشارك منهم في امتحانات **شهادة الدروس الابتدائية المعربة** إلا 1078، (ولم ينجح منهم إلا 753). الأمر الذي يشكل نسبة انقطاع تصل إلى 43٪. وفي مدرسة أخرى بالدار البيضاء، خلال حقبة التسع سنوات الممتدة من 1956 إلى 1964، انقلبت الوضعية: فبينما بدأ 372 تلميذا الطور الابتدائي، شارك في امتحانات **شهادة الدروس الابتدائية المعربة** 456 مرشحا (ونجح منهم 332)[24]. ففي المثال الأخير، تجاوز عدد التلاميذ المكررين والمنتقلين من مدارس أخرى بما فيها مدارس حرة، عدد التلاميذ المنقطعين قبل إتمام سنتهم الخامسة.

ومعظم التلاميذ المنقطعين عن الدراسة بالمدارس الحرة، يرجع سبب انقطاعهم إلى الرسوب المزدوج. فيقومون عندها بالبحث عن عمل أو حرفة، كصناعة الأحذية مثلا. أما الفتيات المنقطعات المنحدرات من عائلات فقيرة، فيعملن خادمات بيوت أو عاملات زرابي. أما المنقطعات من بنات العائلات الموسرة، فيمكثن بمنازلهن. وتعزى بعض الانقطاعات إلى المصاعب المالية التي تعرفها الأسر، كموت الأب المعيل واضطرار التلميذ إلى الانقطاع عن المدرسة للعمل. غير أن هذا الأمر لا

---

24) جمعنا هذه الأرقام من سجلات إعدادية الأميرة للاعائشة بالرباط، ومدرسة الفتح بالدار البيضاء.

العمومية: فمديرو المدارس الحرة يولون اهتماما كبيرا لمسألة نجاح تلاميذهم. كما أن المدارس الحرة لا تصرف تلاميذها إن هم تجاوزوا سنا معينا. ومن المرجح أن تولي اهتماما خاصا بالتلاميذ المتأخرين دراسيا أكثر من غيرها.

ولقد أحدثت تنظيمات جديدة منذ الاستقلال لضمان نوع من التنسيق المركزي بين المدارس الحرة. ففي السابق، كان التنسيق يتم عبر الأحزاب الوطنية. فتوقفت «لجنة» حزب الاستقلال عن العمل بعد سنة 1956. وفي سنة 1958، ظهرت هيئتان متنافستان باسمين متشابهين: «الرابطة» وهيئة مديري المدارس الحرة». وتضم الرابطة 67 عضوا، وتتكون أساسا من الاستقلاليين، وتمثل المدارس المحدثة قبل الاستقلال، باستثناء مدرسة أو مدرستين. أما الهيئة، فتضم 23 عضوا، وتتكون من أعضاء غير متسيسين، وتمثل أساسا المدارس المحدثة منذ الاستقلال. وترى الرابطة في الهيئة جماعة من حديثي النعمة، وتصف جمعيتهم «بجمعية المدارس الحرة غير المعترف بها». وفي الحقيقة، فإن 18 مدرسة من 23 معترف بها من طرف الوزارة. ومن جهة أخرى ترى الهيئة في الرابطة جماعة منتمية للطبقات الراقية المتبرجزة، وتدعي أنها كانت الى غاية 1962، تحتكر الاعانات الحكومية استنادا الى نفوذها السياسي الممارس عبر حزب الاستقلال. وباحترامهما لقواعد التنافس السليم، استمرت الجمعيتان في العمل داخل الوزارة كجماعة ضغط، للدفاع عن مصالحهما. غير أنهما لا يمارسان أي رقابة مركزية على أعضائهما[25].

ج ـ العلاقات مع وزارة التعليم:

تميزت السياسات الحكومية تجاه المدارس الحرة بالتضارب والتقلب، انعكاسا لتبدل الوزراء وانعدام الاستمرارية داخل الوزارة نتيجة لذلك. غير أنه في خضم هذا اللبس العام ينبثق اتجاهان: اتجاه السيطرة التدريجية للوزراء على المدارس الحرة، واتجاه التشجيع ببذل المساعدات المالية. وفي بعض الحالات، سار الاتجاهان معا يدا في يد. ويمكن فهم هذا التقلب في سياق الصيغ التالية: ففي السنوات الاولى من عمر الاستقلال، أحست الوزارة بأن المدارس الحرة لم تعد لها علة وجود مشروعة. وفي نفس الوقت، شعرت الحكومة بأنها مدينة لهذه المدارس لحفاظها على اللغة العربية خلال حقبة الحماية. لذا أحجمت عن اغلاقها. وبعد ذلك، تبين للوزارة أنه لن يكون بمقدورها توفير المدارس لكل الأطفال المغاربة. فانتهى بها الأمر الى تقدير الدور الذي تقوم به المدارس الحرة من خلال امتصاصها لقسط من الأطفال البالغين سن التمدرس.

وأول عمل قامت به الحكومة تجاه المدارس الحرة هو اصدارها لظهير فاتح يونيو 1959، المتضمن لعدة تقنيات متعلقة بكل أوجه التعليم الخصوصي. وسعى الظهير الى ادخال قدر من التوحيد والنظام والرقابة الحكومية على المدارس الحرة. فكل مدرسة تفتح، عليها أن تحصل على ترخيص بذلك من الوزارة، وأن تودع لديها ملفا مفصلا. وأصبح يشترط في مديري الطور الابتدائي توفرهم على شهادة الباكلوريا. أما مديرو الطور الثانوي، فينبغي أن يكونوا من حملة الاجازة أو ما يعادلها. ويشترط في

---

25) شهادة عبد السلام بن عبد الجليل، المقابلة الثالثة، 6 ماي 1969. وشهادة عبد القادر الريفي، المقابلة الأولى، 15 ماي 1969.

المعلمين حصولهم على الشهادة الثانوية . أما الأساتذة، فينبغي أن يكونوا من الحاصلين على الباكلوريا أو ما يعادلها . وبما أن مجموعة من المديرين والمدرسين لا تتوفر فيهم هذه الشروط، فان الظهير قد نص على ترخيصات خاصة بهم . وهكذا أمكن لمديري المدارس التي افتتحت أبوابها قبل 1952، والقادرين على اثبات المامهم بمعلومات بداغوجية كافية، أن يبقوا في مناصبهم، شأنهم في ذلك شأن المدرسين الذين تجاوزت أعمارهم 24 سنة وسبق لهم أن درّسوا بمدرسة حرة لمدة لا تقل عن خمس سنوات متتالية .

أما نص التشريع الحكومي الثاني، فهو ظهير 27 يوليوز 1962[26] . ويلحق هذا النص موظفي المدارس الحرة بالوزارة . فطبقا لمقتضيات هذا الظهير، يحق لمديري ومدرسي المدارس الحرة الذين يثبتون مزاولتهم لمهامهم لمدة لا تقل عن عشر سنوات، قبل فاتح أكتوبر 1962، أن يندمجوا اندماجا تاما في الوزارة، دون أن يشترط فيهم التوفر على مؤهلات دراسية أو اجتياز امتحان لهذه الغاية . وتقوم الوزارة بتحديد رتبهم بدقة، بعد تقييم أقدميتهم وتجربتهم . ومن الواضح أن هذا الظهير عمل حكومي يهدف الى تعويض موظفي المدارس الحرة عن سنوات عملهم الطويلة بأجور زهيدة . وبناء على هذا الظهير، يحق لهؤلاء الناس الاستفادة من كل المزايا التي يتمتع بها أطر المدارس العمومية : كالأجر الثابت والضمان الاجتماعي وراتب التقاعد . ومن آثار هذا الظهير، في نفس الوقت، أنه أخضع عددا لا يستهان به من موظفي المدارس الحرة لتقنيات الحكومة . أما المديرون والمدرسون الآخرون الذين لا يتوفرون على أقدمية عشر سنوات، فيمكنهم الالتحاق بالوزارة بعد اجتياز نفس الامتحانات التي يجتازها موظفو المدارس العمومية الراغبون في تسوية وضعيتهم . وتجدر الاشارة الى أن هذه الامتحانات ما فتىء مستواها يرتفع بتغير الظروف الدافعة إلى سنّ هذه التسهيلات .

أما أهم عمل حكومي موال، فهو اضطلاع الوزارة بمسؤولية المدارس الثانوية الحرة ابتداء من سنة 1962 . فلقد بلغ عدد هذه الثانويات سنة 1968، 24 ثانوية حرة مقسمة الى فئتين : سبعة منها كانت في ملكية الوزارة وتحت تصرفها . أما المراقبة التي تمارسها على المدارس السبعة عشر الباقية، فوصفت بأنها مراقبة تصل الى نسبة 95٪ . ففي هذه الفئة الأخيرة، تكون أحيانا الملكية و/أو البنايات في ملكية الخواص أو الاحزاب السياسية . بينما تعود الفئة الاولى للاملاك العمومية . ومرد هذا التقسيم، التمويل الأولي لبناء المدارس أو استصلاحها وتجهيزها، تبعا لكونه من فعل الأفراد أو من فعل الجماعة . وفيما مضى، كانت بعض المدارس تندرج في الفئة التي تراقب الدولة 95٪ منها، لمجرد كون بعض موظفيها غير تابعين للوزارة، اختيارا منهم لظروف معينة . وفي بعض الحالات تشتري الدولة ما اعتبر سالفا ملكية خصوصية . وتقوم الوزارة، بالنسبة للفئتين معا، بأداء مرتبات كل المديرين والمدرسين والاداريين والبوابين . كما تمدهم بموظفيها عند الضرورة . وبعد قيام الدولة بتحمل مسؤولية المدارس الثانوية الحرة، لم يعد التلاميذ يؤدون الرسوم[27] .

وفي السنوات القليلة الماضية، قامت الوزارة من حين لآخر ببسط سيطرتها على المدارس

---

26) أنظر : Bulletin Officiel du Royaume du Maroc, n° 2596 (27 juillet 1962) p. 974. –

27) وعلى اعتبار أن الدولة قد أشرفت على المدارس الثانوية الحرة، يمكن التساؤل لماذا تستمر الوزارة في اعتبارها مدارس «خصوصية». ولربما تعزى هذه الوضعية إلى كون المدارس الثانوية الحرة لا زالت متميزة عن المدارس الثانوية العمومية باستعمالها للغة العربية كلغة تدريس، وبكون مديريها وبعض مدرسيها غير تابعين للوزارة (وان كانت هناك إمكانية لالتحاقهم).

الابتدائية الحرة. والظاهر أن هذه القرارات قد اتخذت استنادا الى السلطة التقديرية لمندوبي الوزارة الاقليميين. فعلى سبيل المثال، طلب المندوب بفاس، سنة 1963، من مدير مدرسة ابتدائية وثانوية تسليم احداهما الى الحكومة. وفي سنة 1967، تولى المندوب الاقليمي بفاس أمر العديد من المدارس الحرة الابتدائية. وتدعي الوزارة بأن المبادرة تأتي من المدارس نفسها، وأنها لا تجبر المديرين على ذلك. ولربما يكون الأشخاص المعنيون بفاس قد قرروا، لاسباب مالية، بيع مدارسهم الى الحكومة. وهذا ما سار عليه الأمر، على كل حال، بالنسبة لورثة مؤسسة عبدالكريم لحلو، الذين باعوا مدرستهم، سنة 1962، الى بلدية الدار البيضاء، بمبلغ 45 مليون فرنك (000 90 دولار). وكقاعدة، قامت الحكومة بتحويل المدارس الحرة الابتدائية التي اشترتها الى مدارس عمومية.

غير أن المؤشر البالغ الدلالة في سياسة الحكومة تجاه المدارس الحرة، هي اعانات الوزارة المبذولة لفائدتها بصفة مستمرة منذ الاستقلال. فلقد أخذت هذه الاعانات شكلين متميزين: تغطية رواتب الموظفين التابعين للوزارة والمعينين بهذه المدارس، ثم المنح المباشرة. ولقد تصاعد مبلغ الاعانات من 80 مليون فرنك الى 250 مليون فرنك (000 715 دولار) في السنة الاولى من عمر الاستقلال. وبلغت سنة 1961 ما قدره 635 مليون درهم (000 270 1 دولار). ومنذ 1963، بقيت الاعانات مستقرة إلى حد ما، إذ تأرجحت ما بين 000 750 1 دولار و000 000 2 دولار. والارقام المضبوطة هي كالتالي[28]:

	1962-1961	1963-1962	1964-1963
الأجور	$ 470 000	$ 830 000	$ 1 150 000
المنح	$ 800 000	$ 800 000	$ 800 000
المجموع	$ 1 270 000	$ 1 630 000	$ 1 950 000
	1965-1964	1966-1965	1967-1966
الأجور	$ 1 360 000	$ 1 480 000	$ 1 650 000
المنح	$ 600 000	$ 400 000	$ 110 000
المجموع	$ 1 960 000	$ 1 880 000	$ 1 760 000
	1968-1967	1969-1968	1970-1969
الأجور	$ 1 720 000	$ 1 750 000	$ 1 790 000
المنح	$ 110 000	$ 110 000	$ 110 000
المجموع	$ 1 830 000	$ 1 860 000	$ 1 900 000

28) استقينا هذه الأرقام من مصلحة الميزانية بالوزارة.

وابتداء من سنة 1962، بدأت الوزارة تمد المدارس الحرة بأطرها. فازداد المبلغ المخصص لرواتب المدرسين بشكل كبير. ونجم عن ذلك تقليص الوزارة لمنحها المباشرة، مع ابقائها على نفس المستوى من الاعانات الاجمالية.

فما هي المدارس التي استفادت من الاعانة؟ وعلى أي أساس توزع؟ فاستنادا الى ظهير فاتح يونيو 1959، لا تحق الاعانة الحكومية للمدارس الخصوصية التي تعمل من أجل كسب الأرباح وبالتالي، فان القلة القليلة من المدارس الحرة، التي كانت تجلب تلاميذها من الاوساط الموسرة أو تتلقى دعما ماليا من الواهبين الخصوصيين، هي وحدها التي لم تكن تطلب الاعانة الحكومية. ومقابل ذلك، كانت هذه المدارس تتمتع بحرية مطلقة في تحديد رسوم التعليم دون تدخل من الوزارة. وهكذا بلغت رسوم التعليم بمدرسة محمد جسوس بالرباط مثلا 30 الى 50 درهما (6-10 دولارات) في الشهر، وتراوحت هذه الرسوم ما بين 8 و 25 درهما (1,60-5 دولارات) في الشهر بمدرسة محمد بن يوسف بالدارالبيضاء، وان كانت تضم 150 تلميذا من عائلات فقيرة لا يؤدون الرسوم بتاتا. غير أن هذه المدارس لازالت تستخدم عددا من الموظفين التابعين للوزارة، والذين تصرف لهم الحكومة رواتبهم. أما المدارس الحرة التي تشتغل بخسارة - وهي الاغلبية الساحقة - فيتعين عليها الحصول على رخصة من الوزارة، قبل أن يكون بمستطاعها التماس الاعانة. وللحصول على الرخصة والاحتفاظ بها، ينبغي توفر الحد الأدنى من الشروط التي تفرضها الوزارة والمتعلقة بالصحة ونوعية التعليم والسلوك الأخلاقي للموظفين. غير أن المدارس غير المعترف بها، رغم كونها لا تتمتع بالاعانة، فانها ترشح تلامذتها لاجتياز امتحان شهادة الدروس الابتدائية المغربية[29].

أما المعايير المعتمدة من طرف الوزارة لتوزيع الاعانات، فلم يعلن عنها قبل سنة 1962، وتدعي «هيئة مديري المدارس الحرة» بأن أعضاء الرابطة المنافسة، تمكنوا، من خلال توظيف النفوذ السياسي لحزب الاستقلال، من احتكار الاعانات لفائدة مدارسهم. ولارساء قاعدة عادلة ومرضية لصرف الاعانات، نظمت الوزارة لقاء مع مديري المدارس الحرة، سنة 1962، وأحدثت رسوما ثابتة للاستناد اليها في تحديد اعانة كل مدرسة. وتتباين هذه الرسوم، استنادا الى معيار جهوي، وتبعا لمستوى دخل كل اقليم أو كل حي في المدينة الواحدة. ومعدل هذه الرسوم يتحدد في 10 دراهم (دولارين) عن كل شهر.

وفي أبريل من سنة 1966، أعلن وزير التعليم الدكتور محمد بنهيمة، في سياق مخططه الرامي

---

29) غداة الاستقلال، اعترفت الوزارة رسميا بكل المدارس التي كانت المندوبية معترفة بها، في نهاية حقبة الحماية، بغض النظر عن مقراتها البالية. فقام مديرو المدارس الأخرى، بعد أن علموا بالمساعدات الحكومية، وادعوا أن مدارسهم ثم حذفها من لائحة المندوبية. ففي بعض الحالات، لم يتمكن بعض المديرين من الاتصال بالمندوبية. وفي حالات أخرى، لم تكن هذه «المدارس» سوى «مسايدا». فطلبت الحكومة من هؤلاء المديرين أن يأتوا بدليل يثبت وجود مدارسهم قبل الحماية. فالمدارس التي قُبلت، سلمت لها الوزارة رخصة، الشيء الذي جعل عددها يقفز من 72 سنة 1956 إلى 82 مدرسة في بداية 1958. وحينما صدر ظهير فاتح يونيو 1959، حددت الوزارة للمدارس المعترف بها أرقاما يترتب عن بلوغها الحق في الاعانة. أما المدارس التي كانت موجودة في تلك الفترة ولم تربط الاتصال بالوزارة، فإنها تتقدم بطلب الرخصة ابتداء من تلك الفترة، وتدرس حالتها على حدة. ولقد رفضت بعض الطلبات لعدم توفر الشروط الصحية، أو لانعدام النظافة، أو لعدم صلاحية المقر. أما المدارس التي أحدثت بعد صدور الظهير، فاشترط في مديريها توفرهم على شهادة الباكلوريا كما أسلفنا.

الى العودة الى الازدواجية، عن ايقاف الاعانات المدفوعة للمدارس الحرة[30]. وادعى حزب الاستقلال بأن بنهيمة كان يريد، في الحقيقة، اغلاق المدارس الحرة. غير أنه لم يستطع، لعجزه عن توفير مدارس عمومية للتلاميذ. لهذا قرر وضع حد للاعانات. ولقد رفع حزب الاستقلال عقيرته بالاحتجاج من خلال صحافته[31]، ومارس ضغطا قويا على الحكومة لدفعها على التراجع. فتبين للوزارة أن ايقاف الاعانات سيضطر العديد من المدارس الى الاغلاق. فما كان منها الا أن تخلت عن مخططها.

د ـ العلاقات مع حزب الاستقلال

من بين الأحزاب الوطنية التي كانت لها علاقة بحركة المدارس الحرة حزب الاستقلال. وهو وحده الذي واصل دوره النشيط في هذا المضمار بعد سنة 1956. وللحقيقة، فان تغير سياق المدارس الحرة، نجم عنه تغير في دور حزب الاستقلال. فالعديد من أعضاء الحزب الذين كانوا يديرون أو يدرسون بهذه المدارس قبل سنة 1956، كجزء لا يتجزأ من الكفاح الوطني، انصرفوا عنها الى مناصب أحسن بقدوم الاستقلال. وغالبا ما تم تعويضهم بمدرسين أرسلتهم الوزارة. وأغلب أولئك الذين استمروا في التدريس بعد الاستقلال، اندمجوا في الوزارة. وهكذا لم يعد بامكان الحزب أن يضمن عنصري الادارة والتنسيق الممركزين اللذين كانت تسهر عليهما «اللجنة» سابقا، ونادرا ما أشرف الحزب على انشاء مدارس جديدة منذ الاستقلال، اللهم الا في حالات نادرة، كمثال المدرسة المحمدية بوجدة في أواخر الخمسينات.

ولقد كان حزب الاستقلال، كبقية «الحرس القديم» لحركة المدارس الحرة، يتوقع انتهاء النضال من أجل التعليم المعرب بالحصول على الاستقلال، وأن الوزارة ستضع نظاما تعليميا «مغربيا»، للتعريب الشامل للمدارس الابتدائية على الأقل. ويرى حزب الاستقلال بأن الازدواجية الحالية القائمة في المدارس العمومية ما هي الا استمرار للنظام التعليمي الموروث عن الحماية، وتجسيد للخيانة. ويعتقد الحزب بأنه قد أخطأ بقبوله اعانات الدولة ورقابتها على مدارسه. فلم يعد الناس يساندون المدارس ماديا كما كانوا يفعلون قبل الاستقلال. ومن الصعب عليهم أن يعودوا الى هذه الممارسة[32]. ومن ناحية أخرى، فان أغلب مدارس حزب الاستقلال الابتدائية قد أنشئت قبل الاستقلال، على يد لجان شعبية لجمع التبرعات. ولا زالت في ملكية الحزب باسم اللجان المؤسسة لكل مدرسة. ويدعي البعض بأن حزب الاستقلال يستغل مدارسه لجمع المال قصد تمويل نشاطاته السياسية. لكن، بما أن معظم المدارس تشتغل بخسارة، فانها لن تكون، على أي حال، مصدرا يذر الأرباح.

وكما أسلفنا، دافع حزب الاستقلال بقوة عن المدارس الحرة منذ الاستقلال. وفي هذا الباب يندرج ادعاؤه ايواء المدارس الحرة، في نهاية السبعينات، لما يقارب 000 170 تلميذ، وأن المسؤولين بالوزارة يطمسون هذه الحقيقة أو يخفونها. غير أن قبول هذا الادعاء أو رفضه رهين بتحديد المقصود بالمدرسة الحرة. فلقد نبتث الكثير من المدارس الخصوصية منذ الاستقلال، وتوجهت أساسا الى الأطفال الصغار الذين ينتظرون بلوغ سن السابعة، كسن أدنى للتمدرس، قصد الالتحاق بالمدارس

30) رغم أن البراهين الدقيقة التي ارتكز عليها قرار بنهيمة غير معروفة، فإن هذا التحرك، شأنه في ذلك شأن سيطرة الحكومة على المدارس الحرة الثانوية، يفهم كانعكاس للسياسة العامة للوزارة الهادفة إلى إخضاع كل مدارس الأمة لرقابتها المباشرة. وفي هذه الحالة، فإن توقف الاعانات كان من شأنه أن يدفع بمعظم المدارس إلى إغلاق أبوابها.

31) أنظر: L'Opinion، 13 أبريل 1966.

32) شهادة علال الفاسي، المقابلة الأولى، 25 ماي 1969.

العمومية. ومعظم هذه المدارس تفضل تسمية نفسها «بالمسايد»، بغية تجنب رقابة الوزارة (فعمليا بامكان كل مغربي افتتاح «مسيد»، شريطة حصوله على رخصة من وزارة الاوقاف، وغالبا ما تعطى كوثيقة روتينية). والواقع أن بعض المدارس تدرس الى جانب القرآن مبادىء القراءة والكتابة، وذلك لجلب المزيد من التلاميذ. وتشبه في هذا الأمر «المسايد المنفحة» التي كانت سائدة في فترة الحماية. ومعظم هذه المدارس يوجد بغرف. ونظرا لافتقادها للتوقيت المنتظم ووسائل الترفيه، فانها تعادل دور الحضانة أكثر مما تناظر رياض الأطفال. وهي بذلك تصلح للأسر التي يعمل أربابها طيلة النهار. وهذه المدارس لا تهيء تلاميذها لاجتياز امتحان «شهادة الدروس الابتدائية»، ولا تبذل أي مجهود لمنافسة المدارس العمومية[33]. ونظرا لأهدافها المحدودة، فانه من الصعب اطلاق اسم «المدارس الحرة» على هذه المؤسسات.

4. مستقبل المدارس الحرة

للتكهن بالدور المستقبلي للمدارس الحرة، يكفي القاء نظرة خاطفة على الوضعية الحالية للتعليم بالمغرب. فهناك الآن (1970) حوالي 000 500 2 طفل في سن التمدرس بالمغرب. يجد منهم 000 143 1 طفل مقعدا بالمدرسة، أي حوالي 46٪ (بالمقارنة مع ما يزيد على 50٪ سنة 1963)[34]. ومن هذا المجموع، يوجد 000 088 1 بالمدارس العمومية و 000 64 بالمدارس الخصوصية. والرقم الأخير يشمل 000 35 في المدارس الحرة وأعداد قليلة بمدارس البعثة الثقافية الفرنسية ومدارس «الرابطة الاسرائيلية العالمية». وباختصار، فان الوزارة لم تستطع مسايرة النمو الديموغرافي السريع بالبلاد. ومجهوداتها الرامية الى توفير المدارس الابتدائية للأطفال المغاربة تعرف تراجعا[35]. ويبلغ عدد تلاميذ الطور الثانوي حوالي 000 287 تلميذ. منهم 000 257 بالمدارس العمومية و 000 30 بالمؤسسات الخصوصية، بما فيهم 000 11 بالمدارس الحرة. ففي هذه الوضعية، تساعد المدارس الحرة الوزارة بتخفيفها للضغط على المدارس العمومية. وعلاوة على هذا، تساهم هذه المدارس في توفير الأطر اللازمة لمواصلة تعريب المدارس العمومية.

واذا سلمنا بأن الوزارة ستكون في حاجة الى المدارس الحرة مستقبلا، فهل ستستمر هذه المدارس في استقطاب التلاميذ؟ ان هذا الامر يتوقف على طبيعة ونوعية تعليمها. فالمدارس الحرة المزدوجة التي تقدم تعليما أرفع مستوى من تعليم المدارس العمومية، ستواصل استقطابها للتلاميذ دون عناء. وتندرج في هذه الفئة العديد من المدارس الحرة حاليا. فنسبة نجاح تلاميذها في «شهادة الدروس الابتدائية» أعلى من المعدل الوطني باستمرار. وفي نهاية المطاف، فان نوعية التعليم العالية هي علة وجود المدارس

---

33) قدر أحد المسؤولين بالوزارة عدد هذه «المدارس» في الدار البيضاء بألف «مدرسة» وفي الرباط بمائة.

34) أشار أحد الملاحظين الأجانب إلى أن نسبة أطفال المدارس العمومية والخصوصية قد ارتفعت من 34٪ سنة 1960 إلى 50٪ سنة 1968. لكن التوزيع حسب الجنس والموقع داخل الرقم الأخير غير متكافىء بشكل مثير للانتباه: إذ يضم 77٪ من البنين و57٪ من البنات في الحواضر والمدن. و39٪ فقط من البنين و8٪ من البنات في البادية. أنظر: - Nicole Bernheim, Le Monde, 3 janvier 1969.

35) ومن انعكاسات النقص الحالي في المدارس امتناع الحكومة عن إغلاق المؤسسات الخصوصية المفتقرة إلى أبسط الشروط الصحية. فمشاكل النظافة بالدار البيضاء مروعة، حيث تفتقر العديد من المدارس الخصوصية إلى الهواء الكافي بسبب الاكتظاظ والتهوية الناقصة، بل والمنعدمة أحيانا. ونادرا ما تلجأ السلطات المحلية إلى إغلاق هذه المدارس لعدم رغبتها في مواجهة الآباء الذين سيرمى بأبنائهم إلى الشارع.

الخصوصية في البلدان المستقلة، والمبرر الرئيسي لتحمل الآباء نفقات التعليم. أما المدارس المزدوجة، القليلة العدد الى حد ما، والتي يعادل مستوى التعليم بها مستوى المدارس العمومية أو يقل عنه، فستستمر في جلب التلاميذ الذين لا يتمكنون من التسجيل بالمدارس العمومية، أو الذين اضطرتهم ظروفهم الى الانقطاع. واستنادا الى هذه المؤشرات، سوف يكون هناك عدد كبير من الأطفال المنتمين لهذه الفئات في السنوات القادمة.

أما مستقبل المدارس الحرة التي تلقن تعليما معربا، فغير مؤكد، اذ يتوقف، في جزء كبير منه، على الفرص التي يتوفر عليها، في المجتمع المغربي، المكونون تكوينا معربا بشكل كامل. فلقد ازدادت هذه الفرص منذ الاستقلال، في بعض الحالات. ففي سنة 1957، احدثت شعبة معربة في المدرسة المغربية للادارة نتيجة الجهود التي بذلها مديرو المدارس الحرة لفائدة تلاميذهم الذين حصلوا على الباكلوريا. وعلى عكس افتراضات «الحرس القديم» لحركة المدارس الحرة، فان الادارة الحكومية لم تعرب بعد الاستقلال، اللهم الا اذا استثنينا وزارة العدل (لقد استعملت وزارة الأوقاف اللغة العربية منذ احداثها في السنوات الأولى من الحماية). فاللغة المفضلة لدى معظم المسؤولين الحكوميين هي اللغة الفرنسية. وحينما تصدر الوثائق باللغتين، فان النسخة الفرنسية هي الصيغة المعتمدة بطبيعة الحال. والشباب المغربي الذي لا يتوفر على معلومات عملية بالفرنسية، تضعف حظوظه في تقلد منصب اداري اليوم.

ويمكن لتلاميذ المدارس الحرة الحاصلين على الباكلوريا العثور على شغل بوزارة العدل ووزارة الاوقاف. كما يمكنهم متابعة دراساتهم بالشعبة المعربة من المدرسة المغربية للادارة أو بالكليات المعربة بالجامعة[36]. أما أولئك الذين يحصلون على الشهادة الثانوية فقط، فان آمالهم في ولوج سلك الادارة ضئيلة. فالبعض منهم يختار ولوج مدارس السكريتارية أو التجارة، والآخرون يلجون مدارس المعلمين، أمام غياب بديل آخر. وسوف تتحسن فرصهم حينما تكمل الحكومة تعريب الوزارات والمراتب الدنيا من الادارة.

واذا لم تتحسن فرص الخريجين، فان المدارس الحرة المعربة سوف تجلب التلاميذ الذين لم يجدوا مقعدا بالمدارس العمومية، أو أولئك الذين طردوا بسبب التكرار أو بسبب تجاوزهم للسن المحدد. وفي جميع هذه الحالات، سيصبح التعليم بالمدارس الحرة الملاذ الأخير للتلاميذ الذين لا خيار لهم. ولقد بدأت هذه الظاهرة في البروز من خلال بعض الحالات. فالتلميذ الذي درس في مدرسة حرة معربة،

---

36) ينحصر اختيار التلاميذ الحاصلين على الباكلوريا المعربة بالجامعة على دراسة العلوم السياسية والقانون والأدب والتاريخ والجغرافيا. ولا يمكنهم التخصص في العلوم التطبيقية الصرفة أو الزراعة وشعب الطب والهندسة والفيزياء والكيمياء... إلخ. وغداة الاستقلال، لم توفر الوزارة المنح الجامعية للدراسة بالشرق الأوسط. ورائت بأن البلاد في حاجة إلى التعليم المفرنس في الطور العالي. فلم تشجع، بالتالي، التلاميذ الذين ينحصر اختيارهم في الكليات المعربة وفي أواسط الستينات، جربت الوزارة سنة دراسية خاصة ببوزانسان Besançan لتحسين اللغة الفرنسية لدى هؤلاء التلاميذ وتمكينهم من متابعة تداريبهم العلمية بالجامعات الفرنسية. ولقد مولت هذه السنة الدراسية من طرف البعثة الثقافية الفرنسية. غير أن هذه التجربة لم تستمر، إذ توقفت بعد سنة، بسبب انعدام الموارد المالية على ما يبدو. أما الطلبة الذين اختاروا الذهاب إلى الجامعات المعربة بالشرق الأوسط، فإنهم لاقوا صعوبة في الحصول على عمل من الأعمال التي يمتهنها المجازون عادة. وفضلا عن هذا، فإن نكسة 1967 قد حررتهم من الأوهام التي أخذت بألبابهم حيال البلدان العربية المشرقية، وخاصة منها مصر.

سيكون خياره الوحيد، في الطور الثانوي، الالتحاق بمدرسة ثانوية حرة مغربية أيضا. وباختصار فإن يرهن مستقبله الدراسي وامكانياته التشغيلية من أول لحظة يلج فيها المدرسة.

وهناك اعتبار أخير يتعلق بالسياسة المستقبلية للوزارة. فمن الواضح الآن أن المدارس الحرة تقوم بوظيفة مفيدة، من وجهة نظر الوزارة، وذلك لمشاطرتها لها في تحمل العبء التربوي بالبلاد. ولأسباب اقتصادية بسيطة، لن يكون بوسع الوزارة الغاء التعليم الخصوصي. فالاعانة الراهنة للمدارس الحرة تصل بالكاد الى 2 000 000 دولار، وهو ما يعادل 1,5 ٪ من ميزانية الوزارة. وما فتئت هذه النسبة تتناقص. فتلميذ المدرسة الحرة يكلف الوزارة حوالي 44 دولار في السنة، بينما يكلفها تلميذ المدرسة العمومية حوالي 92 دولار. واستنادا الى ناطقين بلسان الوزارة، فانه لاشك في أن الوزارة ستحتفظ مستقبلا بالنظامين التعليميين العمومي والخصوصي[37]. ويتوقعون فضلا عن ذلك، أن يتم تمييز القطاعين عن بعضهما البعض، وذلك بالغاء العناصر نصف العمومية ونصف الخصوصية التي تضع المدارس في منزلة بين المنزلتين.

---

37) لقد أظهر الملك الحسن الثاني دعمه المستمر للتعليم الخصوصي واعترافه بالدين تجاه المدارس الحرة حينما شرف أبا بكر القادري وأحمد معنينو، مديرا المدارس الحرة بسلا، في يوليوز من سنة 1968، ومنحهما وسام العرش. فقام قاسم الزهيري، وزير التعليم الثانوي والتقني آنذاك وأحد تلامذة القادري ومعنينو خلال الثلاثينات، بتوسيم الرجلين باسم الملك.

خاتمة

1. الخصائص المشتركة بين حركات المدارس الحرة

وفي ختام هذه الدراسة، يتعين باديء ذي بدء أن نحلل أبرز أوجه التشابه والاختلاف بين حركات المدارس الحرة في بلدان افريقيا الشمالية الفرنسية: المغرب والجزائر وتونس.

ففي كل هذه البلدان، نشأت المدارس الحرة في غمرة المجابهة الاستعمارية بين فرنسا بسياستها الثقافية من جهة، والسكان المحليين من جهة أخرى. ففي المغرب، انشئت أولى المدارس سنة 1919، أي بعد مضي سبع سنوات فقط على فرض الحماية. وفي تونس. افتتحت أول مدرسة قرآنية حديثة سنة 1906، أي بعد مرور 25 سنة على اقامة الحماية الفرنسية. وحتى في الجزائر التي لم تظهر بها المدارس الحرة الا في العشرينات، أي بعد انقضاء قرن من الزمن تقريبا على بداية الحكم الاستعماري بها، نقف على نفس الديناميكية التاريخية: اذ لم تبذل فرنسا أي جهد يذكر لتوفير التعليم الفرنسي «للأهالي»، ولم تهدد الجزائريين بشبح الدمج في ثقافة أجنبية الا في العقود الاولى من هذا القرن.

والخاصية الثانية المشتركة بين هذه الحركات هي الطريقة التي دعم بها المثقفون التقليديون المدارس الحرة. ففي المغرب والجزائر، وربما في تونس أيضا، تبنى العلماء قضية المدارس الحرة لاستعادة قسط من وظيفتهم وحظوتهم كمربين. وهي وظيفة اغتصبت منهم باقامة المدارس العمومية المفرنسة. وهكذا أسس العلماء، في البلدان الثلاثة، المدارس الحرة، وأشرفوا على ادارتها، ودرسوا بها ودعموها[1]. ففي المغرب، لعب العلماء التقليديون دورا حاسما في ظهور المدارس الحرة، خلال العشرينات والثلاثينات. ثم عرف دورهم تقلصا بعد الحرب العالمية الثانية، حينما انخرط في هذه الحركة خريجو المدارس العمومية. وفي الجزائر، لعب العلماء دورا رائدا في حركة المدارس الحرة، منذ بدايتها في العشرينات وحتى الاستقلال سنة 1962.

ونقف على تنوع كبير، بالبلدان الثلاثة، في توجه المنهاج الدراسي للمدارس الحرة. ففي المغرب، تطور المنهاج الدراسي تدريجيا في اتجاه الطور الابتدائي العصري، مستخدما اللغة العربية كلغة التدريس. وبعد الحرب العالمية الثانية، أحدثت الكثير من المدارس سلكا ثانويا معربا وعصريا. ولم يتبن المنهاج المزدوج العربي ـ الفرنسي الا بضع مدارس. فمكنت تلامذتها من ولوج المدارس الثانوية العمومية. وفي تونس، تعادل المدارس القرآنية الحديثة النموذج المزدوج بالمغرب. في حين أنه في الجزائر، كان المنهاج المعتمد في معظم المدارس الحرة موجها بكثافة نحو العربية والمواد الاسلامية، كما كان مرصودا لاعداد التلاميذ للطور الثانوي التقليدي.

[1] لدراسة هذه الظاهرة بالجزائر أنظر: Ali Merad, Le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940, (Paris, 1967), p. 348.

وفي كل من المغرب والجزائر، انبثق عنصر قوي من الادارة المركزية في صفوف المدارس الحرة. ففي المغرب، كما أسلفنا، مكّن تنظيم الحركة الوطنية، ابتداء من الثلاثينات، من الادارة المركزة لنشر وتأطير العديد من المدارس الحرة. وعلى المستوى البداغوجي والاداري، مارس مندوب الصدر الأعظم المكلف بالتعليم سلطة مركزية بعد الحرب العالمية الثانية. وفي الجزائر، أنشأت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لجنة عليا للتعليم مماثلة «لِلَجنة» بالمغرب. وكانت هذه اللجنة تسير شؤون الموظفين، وتقرر في القضايا المتعلقة ببرامج ومناهج المدارس الحرة الخاضعة لاشراف الجمعية[2]. بخلاف تونس التي لم تكن تتوفر على أي عنصر مماثل للادارة المركزية[3].

وأخيرا، كانت للمدارس الحرة علاقات متشابهة مع الحركات الوطنية في البلدان الثلاثة. ففي المراحل المبكرة، وخصوصا في الفترة السابقة لسنة 1930، وقبل بروز أحزاب وطنية جيدة التنظيم، شكلت المدارس جزء من رد فعل ثقافي واسع ضد الحكم الاستعماري. وبعد أواسط الثلاثينات، وخصوصا عقب الحرب العالمية الثانية، انتشرت المدارس بسرعة، وازدادت أهميتها باقترانها بدينامية الحركات الوطنية الموجهة سياسيا.

2. دلالة المدارس الحرة

ما هي دلالة حركة المدارس الحرة المغربية المأخوذة في شموليتها؟ والى أي حد كانت هذه المدارس تحركها اعتبارات سياسية؟ وما هي الأدوار التي لعبها خريجو المدارس الحرة بالمغرب منذ العشرينات؟ وما هي الوظائف الرئيسية لهذه المدارس؟

انه لمن الصعب تقييم الدلالة الاجمالية للمدارس الحرة بدقة، بسبب التحولات التي عرفتها هذه الحركة من عقد لآخر. ففي العشرينات كانت الرغبة في انقاذ اللغة العربية أثيرة في نفوس منشئي المدارس الأولى والآباء الذين سجلوا أبناءهم بها. واذا كان هذا الاعتبار حاضرا في الثلاثينات والاربعينات، فانه قد تعزز برغبة المشرفين على المدارس الحرة في نشر الروح الوطنية وسد النقص الحاصل في المدارس العمومية فيما بعد، وبانتشار الوطنية في صفوف الآباء. وبمجيء الاستقلال، واحلال نظام المدرسة العمومية المغربية محل النظام الموروث عن الحماية، احتجبت هذه الاعتبارات وراء المنظور التجاري لأرباب المدارس الحرة ورغبة الآباء في تمتيع أبنائهم بثمار الحركية الاجتماعية. فالدلالة الاجمالية للمدارس الحرة هي خليط مركب من كل هذه الاعتبارات، وليست فقط مجرد حصيلة لها.

ولندرس أولا قيام المدارس الحرة بالمساعدة في الحفاظ على اللغة العربية بشكلها المكتوب، في أوساط الجيلين المغربيين السابقين. فإذا ما أخذنا عدد التلاميذ المتفرغين ـ وهم الذين يشكلون موضوعا للتأثير «المباشر» ـ، فإن المدارس الحرة لم تبلغ أبدا درجة الاحتضان الجماهيري. ففي أواسط الثلاثينات، بلغ التسجيل حوالي 5000 أو واحد من كل أربعة تلاميذ مسجلين بالمدارس العمومية.

---

2) أنظر: .Lucien Paye, «Enseignement et société musulmane», Op. Cit., pp. 371-372 –
وكانت اللجنة المدعوة **بلجنة الثلاثة عشر** تشتغل على المستوى المركزي. وكانت ممثلة بمكتب تفتيش في كل محافظة من محافظات الجزائر الثلاث. وكان هذا المكتب يقوم بتنسيق عمل اللجان المحلية.

3) لقد كانت هناك عدة محاولات فاشلة بتونس لاقامة سلطة مركزية تشرف على المدارس القرآنية الحديثة، أولاها على يد الشيخ مدير جامعة الزيتونة. ثم أعقبتها محاولة أخرى على يد **الفدرالية الوطنية للتعليم التونسي**، وهي فرع من **الاتحاد العام للعمال التونسيين**. (أنظر Paye المرجع السابق، ص 372).

وفي أواخر الأربعينات، بلغ 25.000، أو واحد من كل ثلاثة تلاميذ مسجلين بالمدارس العمومية[4].

غير أنه بالاضافة إلى التلاميذ المتفرغين، كانت للمدارس الحرة ثلاثة آثار «غير مباشرة» في الحفاظ على اللغة العربية. الأثر الأول هو العدد الضخم من تلامذة المدارس العمومية الذين كانوا يترددون على المدارس الحرة في أوقات الفراغ - في الصباح الباكر وبعد الزوال وفي عطلة نهاية الأسبوع والعطلة الصيفية - وذلك لأخذ دروس في اللغة العربية والمواد الاسلامية. والأثر الثاني هو دروس محاربة الأمية المسائية المنظمة لفائدة الكبار بالمدارس الحرة، ابتداء من أواخر الثلاثينات. ويتمثل الأثر الأخير في كون تواجد المدارس الحرة كان عاملا رئيسيا في زيادة عدد الحصص المخصصة للغة العربية والمواد الاسلامية بالمدارس العمومية، من ثلاث حصص في الأسبوع في العشرينات إلى عشر حصص في الأربعينات.

وإذا ما أخذت معا، فإن آثار المدارس الحرة المباشرة وغير المباشرة، تفسر إلى حد بعيد سبب إفلات المغرب من الاغتراب اللغوي والثقافي الذي عانت منه فئة من المواطنين الجزائريين، خلال العقود الأخيرة من الحكم الفرنسي. ولازالت تعاني منه البلاد إلى اليوم.

ثم ماذا يمكن أن نستنتج من علاقة المدارس الحرة بالحركة الوطنية المغربية؟ فلقد كان للحركة الوطنية نفسها طابعا دينيا محددا، إذ ترعرعت هذه الحركة في أحضان الاصلاحية الاسلامية لسنوات العشرين. واحتفظت بدرجة هامة من المحتوى الديني في العقود الموالية. وكان رمزها الموحد بعد الحرب العالمية الثانية رجل بهيئة دينية بالغة وسلفي راسخ ألا وهو السلطان محمد الخامس[5]. ولقد اختلف المحللون حول العلاقة الدقيقة القائمة بين الاسلام والحركة الوطنية المغربية[6]. إلا أن الارتباط بينهما أمر لا يطاله الشك. وبذات الوقت، يستشف الأساس الديني للمدارس الحرة من خلال هذه الدراسة. ومن الطبيعي، اعتبارا لرابطة التدين المشتركة، أن تحوم المدارس الحرة والحركة الوطنية حول بعضها البعض، وأن تحتفظ فيما بينها بروابط حميمة ومثمرة. فلقد أنشأ الوطنيون المدارس الحرة ودعموها، بينما قامت هذه المدارس بنشر الروح الوطنية وجلب الأتباع للحركة الوطنية من بين صفوف الآباء وقدماء التلاميذ. ويرى أحد الرواة، سبق له أن كان أستاذا ومديرا منذ سنة 1934، بأن المدارس الحرة هي «أم» الوطنية المغربية. ولاجراء تشبيه آخر أدق لهذه العلاقة، يمكن القول بأن كل واحد منها كان وصيفة للآخر.

أما درجة ارتكاز المدارس الحرة على الاعتبارات السياسية «الصرفة»، فقد بولغ في تقديرها وأسيء فهمها جزئيا. فمعظم المدارس في العشرينات، وبعضها بعد سنة 1930، لم تكن له أية علاقة

---

4) وبما أن عدد المسجلين بالمدارس العمومية الابتدائية والثانوية قد وصل سنة 1970 حوالي 1.345.000 تلميذ، فإن المسجلين بالمدارس الحرة الحالية البالغ عددهم 46.500، لا يعادل سوى واحد من كل 29 تلميذا في المدارس الحكومية. ذلك أنه منذ الاستقلال، لم تعد هناك حاجة للحفاظ على اللغة العربية في سياق نظام المدرسة العمومية المفرنسة، كما كان عليه الأمر خلال حقبة الحماية. وللسبب نفسه، لم تعد للمدارس الحرة تلك الأهمية التي كانت لها قبل الاستقلال.

5) لم يكن من المعروف عموما أن محمد الخامس، في منفاه بمدغشقر من سنة 1953 إلى سنة 1955، كان يتطوع ليؤم الناس ويعلمهم القرآن بمسجد هناك.

6) يؤكد روبرت مارتي بأن الوطنيين استعملوا الاسلام لتعبئة الناس حول قضيتهم. بينما يرى شارل أندري جوليان بأن الوطنية المغربية كانت تخدم الدين أكثر مما كان الدين يؤجج مشاعر الوطنية. أنظر: Révolution au Maroc. – L'Afrique du Nord en marche (Paris, 1952), p. 143

أما القضايا العامة المتعلقة بمعرفة كيف ينقلب الاصلاح الديني إلى حركة وطنية، وما هي طبيعة هذا الترابط، فإنها قضايا حاسمة لدراسة التحديث، وتحتاج إلى المزيد من التمحيص الدقيق.

بالسياسة. أما معظم المدارس التي أنشئت بعد سنة 1930، فلم تكن «السياسة» فيها تتعدى نشر الروح الوطنية في صفوف التلاميذ. وعلى عكس افتراضات هالستيد وأغلب المصادر الفرنسية بهذا الصدد، لم تكن المدارس تؤطر عادة التلاميذ سياسيا أو تجندهم في الحزب. فمن جهة، لم يكن سن تلامذة الطور الابتدائي يسمح لهم بفهم المبادىء السياسية المعقدة. ومن جهة أخرى، كانت المدارس تخشى إقدام الفرنسيين على إغلاقها إن هي ابتعدت عن إطار التعليم.

غير أن هذا لا يعني بأن نشر الروح الوطنية في صفوف الآلاف من المغاربة لم يكن إنجازا ذا أهمية. بل على العكس من ذلك، كانت الحركة الوطنية في مراتبها العليا والوسطى تعج بخريجي المدارس الحرة. ولا شك في أنهم وجهوا هذه الوجهة أول مرة، خلال السنوات التي قضوها بالمدارس الحرة. فمن أصل 41 شخصية اعتبرها هالستيد شخصيات وطنية قيادية في فترة ما قبل 1944، هناك على الأقل تسع شخصيات كانت تتردد على المدارس الحرة كتلاميذ متفرغين أو زائرين. و22 على الأقل كانت مرتبطة بهذه المدارس كأساتذة ومديرين. ولقد كان في صفوف مقاتلي المقاومة في الخمسينات عدد لا يستهان به من خريجي المدارس الحرة. ومن جهة أخرى، لم يكن سن بعض الزعماء الوطنيين يسمح لهم بولوج المدارس الحرة كتلاميذ، بينما تلقى البعض منهم تعليما مفرنسا بالدرجة الأولى، كما هو الشأن بالنسبة للقادة السياسيين الحاليين[7].

وبغض النظر عن الحركة الوطنية، فإن أعدادا وفيرة من مستشاري الحكومة والاداريين تلقت دراستها، جزئيا أو كليا، بالمدارس الحرة. ففي سنة 1969، مثلا، ضمت هذه المجموعة ستة وزراء على الأقل، بالاضافة إلى حشد من موظفي الحكومة في المراتب الدنيا والمتوسطة. ومنذ الاستقلال، تقلد خريجو المدارس الحرة أيضا العديد من مناصب السفارة خارج المغرب، واحتلوا مراكز هامة في قطاع التجارة والصناعة. وأخيرا أعطت المدارس الحرة قسطا مهما من موظفي الأنظمة التعليمية المغربية - خصوصا مدرسي اللغة العربية - العمومية والخصوصية، بما فيهم مديري المدارس. ومن ناحية أخرى، لم تنتج المدارس الحرة خريجين يحتلون مناصب في المراتب العليا من الحقول العلمية والتقنية، نظرا لطبيعة تعليمها المعرب والمرجح للجانب الديني والثقافي.

ويمكن أخذ فكرة عن مدى الفرص المتاحة لخريجي المدارس الحرة والعراقيل التي تواجههم من خلال سيرة أخوين أحدهما كان يتردد على المدارس الحرة، والآخر كان يدرس بمدرسة عمومية. فعبد السلام بن عبد الجليل درس بمدرستين حرتين بفاس لمدة خمس سنوات في أواسط الثلاثينات، قبل أن يلتحق بالقرويين. وحينما كان يتابع دراسته بالقرويين كان يتردد على إحدى هاتين المدرستين. ومنذ أواسط الأربعينات، أصبح مديرا لمدرسة حرة بالرباط. وعمل عدة سنوات مديرا للعصبة المغربية للتعليم الأولي ومحاربة الأمية، التي يشرف عليها حزب الاستقلال. وتقلد في الستينات منصب الكاتب العام «لرابطة مديري المدارس الحرة». أما أخوه الأصغر، عبد اللطيف بن عبد الجليل، فكان يتردد، هو أيضا، على مدرسة حرة بفاس (في أواخر الثلاثينات). غير أنه بعد سنتين فقط، انتقلت العائلة إلى

7) ومن الصعب القفز على الخلاصة «السلبية» القائلة بأن الوطنيين المفرنسين هم الذين لعبوا لاحقا أدوارا مهمة في حركة استقلال المغرب، أكثر مما فعل خريجو المدارس الحرة. فبأعدادهم الكبيرة وانسجامهم الكبير، واستنادهم إلى الأساليب الحديثة في التنظيم والتكتيك والتأطير، لعب الأوائل أدوارا حاسمة في المراتب الوسطى والعليا من الحركة الوطنية.

مكناس، بينما تحول هو الآخر إلى مدرسة عمومية. وبعد إتمامه للباكلوريا بثانوية كورو Gouraud بالرباط، وهي أحسن ثانوية في مغرب الحماية، حصل على منحة لمتابعة دراساته الجامعية بفرنسا. فاستعملها للحصول على إجازة في الصيدلة. ثم عاد فيما بعد إلى فرنسا لتحضير دكتوراه في العلوم. ويشغل اليوم منصب رئيس جامعة محمد الخامس بالرباط. ومجمل القول، أنه استطاع أن يستفيد من فرص لم تتح لأخيه الأكبر الذي انتهت به دراسته بالمدارس الحرة إلى الالتحاق بجامعة القرويين.

وهناك اعتبار آخر لا يقل أهمية وهو أن المدارس الحرة تشكل أول محاولة بالمغرب واسعة النطاق لتنمية نظام تربوي معرب وعصري. ففي العشرينات، كان هذا الأمر يستلزم إعادة تنظيم نظام الدروس والحصص العتيق ووضع صيغة مختلفة وفعالة، بل وفي بعض الحالات، إضافة الحساب والتاريخ والجغرافيا والفرنسية والمبادىء الأولية للعلوم إلى المنهاج التقليدي المقلن «بالمسايد». وفي الثلاثينات، بدأت المدارس الحرة تستعمل الكتب المدرسية المعربة العصرية والمستوردة من الشرق الأوسط، وتوظف أساليب بداغوجية حديثة. وفي الأربعينات، أصبح السلك الابتدائي ذي الخمس سنوات موحدا ومعمما بإحداث شهادة ووضع منهاج دراسي. وفي نفس الوقت، تمّ تمديد نظام التعليم المعرب العصري إلى السلك الثانوي، باستعمال الكتب المدرسية الفرنسية المترجمة.

وكان لنمو هذا النظام انعكاسات واضحة ووقع محدد على التعليم الابتدائي، غداة الاستقلال. ففي أواخر الأربعينات، أخذت حركة المدارس الحرة شكل نظام تعليمي على رأسه مندوب يزاول وظائف وزير تعليم مغربي. ولا عجب أن تتخذ أحسن المدارس الحرة في فترة الحماية كنموذج للمدارس الابتدائية العمومية بعد الاستقلال. وفي نفس الوقت، تقف تجربة المدارس الحرة وراء جو التفاؤل وانتعاش برنامج التعريب السريع والواسع النطاق، الذي بوشر من سنة 1956 إلى سنة 1958.

فلقد أدى نجاح المدارس الحرة، في أواخر الأربعينات، بمخططي وزارة التعليم إلى افتراض أن التعريب وتدريس العلوم والمواد الأخرى باللغة العربية يمكن تحقيقه من جديد على مستوى جماهيري. غير أن الظروف التي ساهمت في صنع نجاح مدارس الأربعينات لم تعد متوفرة في فترة الاستقلال. ومنها وفرة الأطر المغربية التي لم تكن تجد شغلا مناسبا، فترغب في التدريس بأجور زهيدة، ودور الكفاح الوطني والحاجة إلى التضحية الشخصية التي كانت تمد المدرس بقناعة سيكولوجية معوضة، ثم انعدام فرص الشغل البديلة، وقلة التلاميذ نسبيا، وجودة التنظيم والادارة. وبعد الاستقلال، انصرفت خيرة الأساتذة عن التدريس بالمدارس الحرة، وتقلدت الوظائف التي أصبحت متوفرة في الادارة الحكومية. وبذات الوقت، كان التوسع الهائل للأقسام المعربة، والذي بوشر من سنة 1956 إلى سنة 1958، يتطلب أساتذة أكفاء، وهو الأمر الذي لم يكن متاحا. ومن سخرية الأقدار أن تعزى بعض تبعات كوارث السياسات التعليمية لما بعد سنة 1956 إلى نجاح المدارس الحرة بالذات.

وهناك اعتبار آخر تجدر الاشارة إليه، ويتعلق بالدور الذي لعبته المدارس الحرة في انعتاق المرأة بالمغرب ابتداء من سنة 1940. فقبل الحرب العالمية الثانية، لم يدرس بالمدارس العمومية إلا بعض الفتيات. وكن يعزلن في أقسام منفصلة. ولربما تكون بعض المدارس الحرة آنذاك راغبة في فتح أبوابها للفتيات. غير أن التقاليد السائدة حينذاك صرفتها عن القيام بذلك، أو لأن المديرين كانوا يتغيبون كثيرا، ولم يكن بإمكانهم تحمل مسؤولية تدريس البنات. وفي الأربعينات، تمكنت المدارس الحرة من

إيواء الفتيات. فلم تكن الأقسام مزدوجة فحسب، بل إن الفتيات في المدارس الحرة كن يشكلن نسبة عالية من العدد الاجمالي للمسجلين ـ حوالي 40٪ عادة ـ تفوق نسبتهن في المدارس العمومية. ويعزى هذا الأمر إلى الثقة الكبيرة التي كان الآباء يضعونها في مديري المدارس الحرة وأساتذتها، وإلى المثال الذي ضربه محمد الخامس في هذا الباب. فلقد أكد السلطان مرارا في خطبه على ضرورة تعليم الفتيات المغربيات، واصفا إياهن «بنصف الأمة». ولكي يكون قدوة، كان يصطحب بناته، خصوصا منهن الأميرة للاعائشة، أمام الملأ، وفي لباس غربي. ويرسلهن لالقاء الخطب في حفلات تدشين المدارس الحرة. وكان من نتائج ذلك، أن هرعت مديرية التعليم العمومي إلى توفير المدارس للبنات، كما حدث بسلا. وإن الانعكاسات البعيدة الأمد التي أحدثتها مسألة تعليم الفتيات بالنسبة لقضية تحرر المرأة المغربية ضخمة ولا مجال لافاضة الحديث عنها هنا.

ولاتمام هذا المبحث، تتعين معالجة الوظائف الرئيسية للمدارس الحرة. فمن هذه الوظائف ما كان مقصودا من قبل المديرين المعنيين، ومنها ما ليس كذلك. فمن الوظائف المقصودة لهذه المدارس، إعادة ترسيخ سلطة ونفوذ المثقفين التقليديين. فلقد تنبه الفقهاء والعلماء إلى أن مكانتهم في النظام الاجتماعي المغربي تتقوض يوما عن يوم بإقامة الفرنسيين لنظام المدرسة العمومية بعد سنة 1920، وبسط سيطرتهم عليه. وهو نظام يستغني عن خدمات هؤلاء العلماء. فتمكنوا من إعادة فرض هيمنتهم ونفوذهم ـ إن لم يكن بشكل كلي، فبشكل جوهري على الأقل ـ وذلك بارتباطهم بنظام التعليم المعرب العصري الذي كان ينمو في المدارس الحرة. وكان المثقفون التقليديون يشكلون الأغلبية الساحقة من مديري ومدرسي المدارس الحرة في العشرينات. وفي العقود الموالية، تحللت هذه الهيمنة بفعل تزايد أعداد المغاربة المكونين تكوينا حديثا، والذين كانوا يؤسسون ويسيرون ويدرسون بالمدارس الحرة. أما الوظيفة الثانية المقصودة للمدارس الحرة، فهي توجيه التنشئة الاجتماعية وإرشاد الأطفال المغاربة. ففي المدارس العمومية، كانت هذه الوظائف بيد الفرنسيين. فكانت «الانحرافات» الناجمة عن ذلك تشكل شغلا شاغلا للآباء (وهو ما سنراه في المبحث التالي). غير أنه في المدارس الحرة، تتم تنشئة جيل الشباب وتوجيهه تحت الاشراف الأمين واليقظ للمغاربة، وبطريقة تنسجم والقواعد السائدة.

غير أن المدارس الحرة كانت تشتغل وفق طرق لا يتم التخطيط لها عن وعي، بل وتتناقض ومقاصد مؤسسيها. ومنها أن هذه المدارس أصبحت توفر الشغل للمغاربة المتعلمين الذين لم تتح لهم، في حقبة الحماية، من الفرص اللائقة إلا النزر القليل. وهذه بالتأكيد نتيجة غير متوقعة وعرضية، لم يجر التخطيط لها سلفا. ثم إن هذه المدارس كانت تفرض قيودا على وتيرة التغيير الاجتماعي وزخمه ووجهته. فالتلاميذ الذين كانوا يترددون على المدارس الحرة، كانوا أميل إلى الانسجام مع النظام الاجتماعي القائم والمتغير، أكثر من زملائهم الذين ولجوا المدارس العمومية. وأخيرا فإن هذه المدارس كانت تكبح الحركية الاجتماعية. فبما أن معظم المدارس الحرة لم تكن تضمن الولوج إلى التعليم العالي، فإنها كانت تحرم تلامذتها من فرص الاحراز على درجات أعلى من الحركية الاجتماعية المقترنة بالتعليم الجامعي المفرنس. فمعظم تلاميذ المدارس الحرة لم يكن لهم أمل كبير في الوصول إلى تعليم عالي عصري. والقلة القليلة التي استطاعت ولوج الجامعات العربية بالشرق الأوسط، لم تتمتع إلا بحصة أقل من ثمار الحركية الاجتماعية، بالمقارنة مع المغاربة الذين درسوا بالجامعات الفرنسية.

3. حركة المدارس الحرة والتاريخ الاجتماعي المغربي

تقدم المدارس الحرة، بالاضافة إلى دلالتها الخاصة، صورا قيِّمة عن بعض أوجه التاريخ الاجتماعي المغربي. فالمقاربات الأخرى، المركزة أساسا على التطورات السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، لا يمكنها النفاذ إلى مثل هذه الصور. فهناك حالتان وثيقتا الصلة بالموضوع. ويتعلق الأمر بالنظرة المتغيرة للمغاربة تجاه التحدي الثقافي الفرنسي والعلاقة المتحولة للجمهور بالحركة الوطنية.

فدراسة المدارس الحرة تكشف عن أن المغاربة، في العشرينات، كانوا يواجهون التحدي الثقافي الفرنسي بخليط من الخوف والجزع. فباستثناء الطبقة الراقية، كان الآباء المغاربة في العشرينات مقتنعين بأن أبناءهم سيصبحون ملحدين أو مسيحيين، وسوف لا يحترمون القيم السائدة، إن هم ولجوا مدارس الحماية. وهذا هو السبب الرئيسي في قيام بعضهم بتسجيل أبنائهم في المدارس الحرة. فالخوف والجزع، اللذان تأكدا بالظهير البربري سنة 1930، بقيا طيلة الثلاثينات، رغم التلاشي التدريجي لوقعهما. غير أن حقيقة كون المغاربة القلائل الذين كانوا يترددون على مدارس الحماية، لم يصبحوا ملحدين ولا مسيحيين، لم يكن لها تأثير كبير على العامة، لأن النخبة التي كانت تدرس بالمدرسة الفرنسية الاسلامية كانت تنتمي للطبقة الراقية.

وفي أواخر الأربعينات، انقشع الخوف والجزع، وحل محلهما التفهم الواقعي وتقدير طبيعة وقيمة الثقافة الفرنسية. وأدرك معظم الآباء القيود القاسية التي يفرضها التعليم التقليدي على فرص العمل المستقبلية، ووعوا بأن التعليم الفرنسي ضروري لنجاح الأبناء في العالم المعاصر. ومن العوامل التي جعلت المدارس العمومية، مع مر الزمن، مقبولة لدى العموم توظيف مديرية التعليم العمومي للأساتذة المغاربة. فالجيل الذي أتم دراسته الابتدائية بفاس (والمدن الأخرى أيضا) في أواخر الأربعينات، بلغ سن الرشد في وقت أصبح فيه الآباء أكثر اقتناعا بقيمة التعليم الفرنسي. وهكذا، فبعد إتمامهم للطور الابتدائي بالمدارس الحرة، اختار آباء العديد منهم، عوض إرسالهم إلى القرويين، نقلهم إلى المدارس العمومية، حيث أعادوا السلك الابتدائي. فالآباء كانوا يعلمون بأن أبناءهم قد كونوا أساسا متينا في اللغة العربية، واكتسبوا قناعات أخلاقية راسخة بالمدارس الحرة، فأصبحوا مطمئنين وهم يخاطرون بإرسال أبنائهم إلى المدارس العمومية.

ويمكن رصد علاقة الجمهور المتغيرة بالحركة الوطنية، من خلال منظور المدارس الحرة. فإذا كانت هناك أنشطة «وطنية» في العشرينات، فإنها كانت مقتصرة إلى حد بعيد على المجال الثقافي ومحصورة في كمشة من الشباب المشكلين للتنظيمات السرية. فلم تكن العامة تشارك في هذه الأنشطة، بل لم تكن على علم بوجودها. وفي السياق الثقافي أيضا، ساندت فئة صغيرة من العامة المدارس الحرة الأولى. فلم تكن الاعتبارات السياسية واردة بالدرجة الأولى في اعتبار الجمهور، وهو يدعم هذه المدارس. فهذه الأخيرة سبقت تأسيس التنظيمات السرية بعدة سنوات، وجسدت تعهدا أوسع. ومثلت بذلك أول تجربة مغربية في الرد الجماعي على التهديد الثقافي الأجنبي.

وفي الثلاثينات، خرجت إلى الوجود حركة وطنية مشروعة مكونة، في أحسن الأحوال، من بضع مئات من الأعضاء النشيطين، ومركزة أنشطتها على قضايا سياسية خاصة. غير أن العامة، رغم دعمها وتعاطفها مع الوطنيين من حين لآخر، لم تكن تتجاوب عموما مع القضايا السياسية. فكانت المدارس

الحرة، في الثلاثينات، صلة وصل بالغة الأهمية بين جماعة الوطنيين الصغيرة والعامة. ولقد أشرف الوطنيون على المدارس لأغراض سياسية، وخاصة لنشر الروح الوطنية في نفوس التلاميذ، بينما انصرفت نية الآباء، في فترة الثلاثينات، إلى تسجيل أبنائهم بهذه المدارس، قصد ضمان تعليم جيد باللغة العربية. ولم تكن هذه الحقيقة خافية على الوطنيين. لهذا ركزوا في خطاباتهم على ضرورة الحفاظ على لغة الضاد. وكما أسلفنا في الفصل الرابع، كانت المدارس الحرة تجسد قاسما مشتركا بين المطامح السياسية للوطنيين والتطلعات الثقافية للدهماء. وفي وضعية كهذه، تمكن الوطنيون من توظيف المدارس لتوسيع نطاق نفوذهم، بإقامة صلات جيدة مع الآباء وتكوين وطنيي المستقبل من التلاميذ.

وفي الأربعينات، ساندت أعداد وفيرة من المغاربة الحركة الوطنية بدافع من الشعور الوطني. وفي هذا السياق، حث محمد الخامس الأمة على إنشاء ودعم المدارس الحرة. وهنا أيضا، كانت الجماهير أكثر تجاوبا مع النداءات الداعية إلى الدعم الجماعي، المالي والمعنوي، للمدارس الحرة، أكثر مما لو طلبت منها مساندة الأنشطة السياسية للوطنيين والمساهمة فيها. وكانت المساهمة الشعبية المتمثلة في حملات جمع التبرعات والمساهمات الطوعية المادية والعينية لبناء المدارس الحرة الكبرى بالحواضر خلال الأربعينات، أكبر من أية مشاركة مماثلة في أنشطة الحركة الوطنية السياسية، بالمعنى الضيق للكلمة، خلال تلك السنوات. ويمكن الوقوف على نفس الاتجاه في التعامل الجماعي مع مدرسي المدارس الحرة. فمن جهة، كان عمل المدرسين ينمُّ عن تضحية معينة، لهزالة الأجور وانعدام ضمانات الشغل. وكتعويض عن هذه التضحيات، كان أفراد الجماعة يخفضون وجيبة الكراء لفائدة المدرسين، ويتركونهم يستقلون الحافلات مجانا، ويمنحونهم تسهيلات في الأداء إذا عجزوا عن تسديد ديونهم. ولم تحجب الاعتبارات السياسية المدارس الحرة، داخل الجماعة، إلا حينما تحولت الحركة الوطنية المغربية إلى مقاومة مسلحة.

لقد شكلت المدارس الحرة ضربا من الوطنية الثقافية. فمعظم المدرسين كانوا يأتون من القرويين. وهؤلاء الناس، الذين وصفهم أحد الرواة «بالجنود في ساحة الوغى»، كانت تحفزهم اعتبارات ثقافية أكثر منها سياسية. فلقد كانت المدارس الحرة تتوجه إلى فئات متعددة من المجتمع المغربي، وتحظى بدعمها في تاريخ سابق لظهور الوطنية السياسية. وبذات الوقت، بنشرها للروح الوطنية والاحساس بالمواطنة المغربية، بشرت المدارس الحرة بالوطنية السياسية، وكانت لها عونا وسندا. غير أنه كانت لهذه المدارس وظيفة تربوية مهمة وهي سر الدعم الجماعي الذي حظيت به. فحركة المدارس الحرة بالمغرب أوسع من أن تكون مجرد وجه من أوجه الحركة الوطنية. وبمقاصدها التي كانت تسمو فوق الاستقلال السياسي، نجحت المدارس الحرة في الحصول على دعم العديد من المغاربة الذين لم يكونوا يؤيدون المساهمة النشيطة في الكفاح الوطني.

الملحق (أ)

افتتاح مدرسة درب لعلو بسلا، يوليوز 1921*

الحمد لله

قيد هذا الكناش السعيد، لتقييد أسماء تلاميذ المدرسة الاسلامية الوطنية، المؤسسة على تقوى من الله ورضوان، بالزاوية الغازية بطالعة سلا، لتعليم القرآن العظيم وسائر علوم الدين، المأمور كل إنسان بتعليمه، ليخرج من ظلمة الجهل، الذي هو أقبح من كل قبيح، وتقييد أسماء التلاميذ وأسماء آبائهم وأنسابهم. فتح الله بصيرتهم ونور سريرتهم. وتقييد ما يدخل في صندوق المدرسة السعيدة، لتقوم بذلك وظائفها وضرورياتها، من أجور الأساتذة ولوازم الكتابة وغير ذلك من الضروريات. نطلب من الله جلت قدرته أن يكون عملا خالصا لوجهه الكريم، ومن الأعمال الصالحة التي لا تنقطع بالموت. إنه على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير، آمين. وقد فتحت هذه المدرسة المباركة في يوم الأحد ثالث ذي القعدة الحرام عام تسعة وثلاثين وثلاثمائة وألف (1339) موافق جويلية سنة 1921.

* المصدر: سجل مدرسة درب لعلو بسلا، من الأوراق الخاصة لأول أمين مال للمدرسة، امحمد بلقاضي

الملحق (ب)

المدارس المحدثة بالمنطقة الفرنسية من المغرب

ما بين نونبر 1946 ونونبر 1947*

إسم المدرسة	موقعها	تاريخ الافتتاح	عدد التلاميذ
1. المحمدية	وزان	11 نونبر 1946	250
2. المحمدية	بني ملال	3 ماي 1947	120
3. الفتح ـ المحمدية	عين لوح	17 فبراير 1947	60
4. مولاي الحسن	مكناس	16 دجنبر 1946	100
5. مولاي الحسن	ميدلت	30 نونبر 1946	70
6. الحسنية	تازة	27 نونبر 1946	300
7. الحسنية	سوق الأربعاء	9 أبريل 1947	100
8. الحسنية	فكيك	11 نونبر 1946	200
9. الحسنية	سيدي سليمان	1 مارس 1946	150
10. الصفاء ـ الحسنية	الجديدة	26 يناير 1947	220
11. الحسنية	قصبة تادلة	7 ماي 1947	100
12. أمير الأطلس مولاي الحسن	أزرو	7 ماي 1947	80
13. الأميرة عائشة	سلا	9 نونبر 1947	225
14. الأميرة للاعائشة	سلا	28 دجنبر 1946	225
15. الأميرة للاعائشة	الدار البيضاء	12 مارس 1947	200
16. الأميرة مولاتنا عائشة	الجديدة	9 ماي 1947	120
17. العلم أبو شعيب الزموري	الدار البيضاء	19 نونبر 1946	220
18. القرآنية العلمية	الصويرة	16 دجنبر 1946	170
19. الفضيلة	مراكش	22 يناير 1947	210
20. الفتح	إيتزر	26 مارس 1947	110
21. ابن خلدون	مكناس	11 نونبر 1947	200
22. الأميرة	فاس	27 مارس 1947	150

23. الشعبية	فاس	28 أبريل 1947	180
24. آيت حامة	ايترر	26 مارس 1947	80
25. أكادير	أكادير	9 ماي 1947	220
26. الترقي	وجدة	24 ماي 1947	210
27. الاصلاح	فاس	يونيو 1947	100
28. الأطلس (ملحقة)	الخميسات	4 فبراير 1947	50
		المجمـــوع	4390

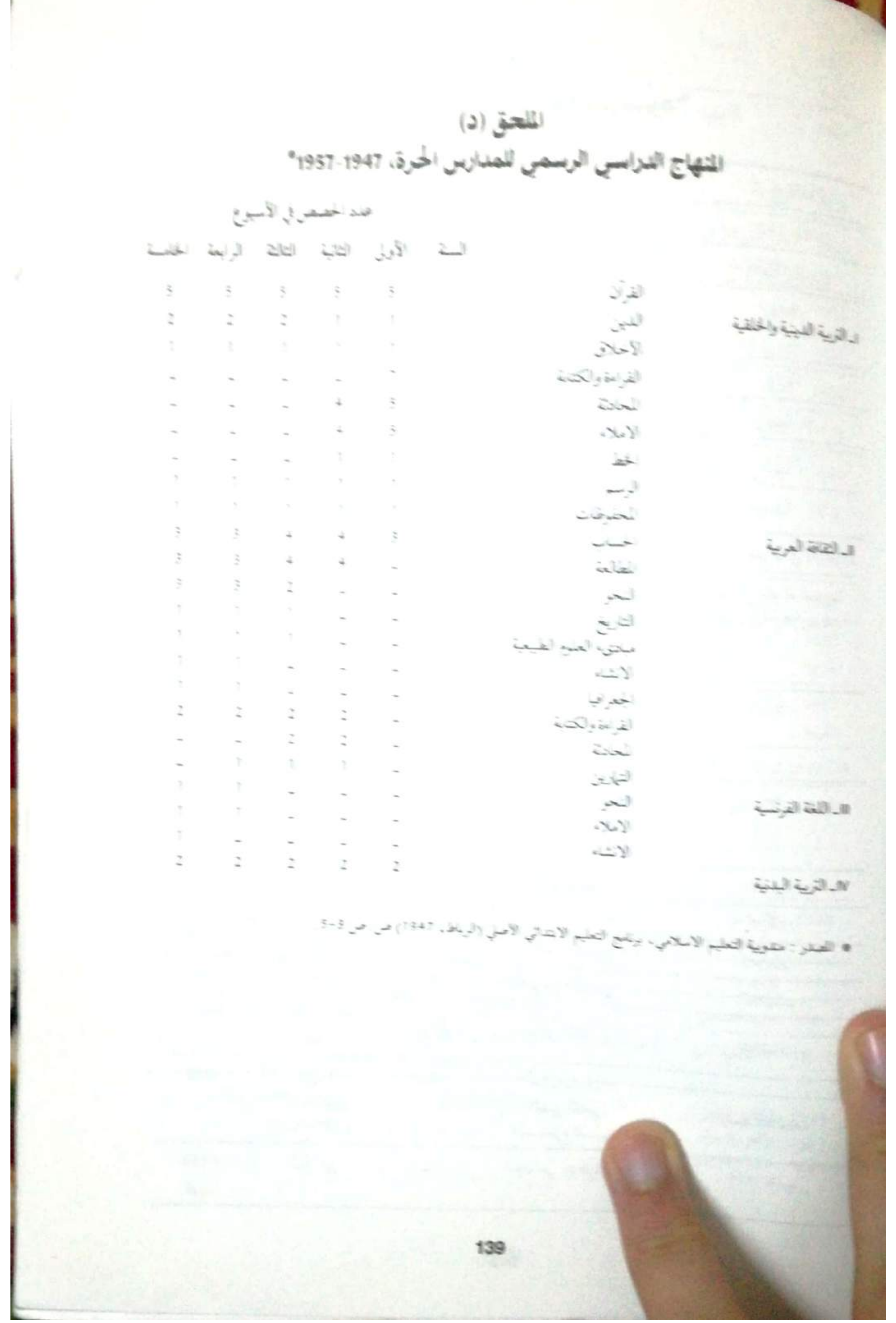
* المصدر: لائحة زودنا بها مشكورا عبد السلام الفاسي، مندوب الصدر الأعظم المكلف بالتعليم من سنة 1947 إلى سنة 1951. وهذه اللائحة ليست كاملة بأي حال من الأحوال. ولقد قدر أحد الرواة عدد المدارس الاضافية التي افتتحت بالمنطقة الفرنسية سنة 1946-1947 بحوالي 20 إلى 25 مدرسة حرة إضافية.

الملحق (ج)

نتائج امتحانات الشهادة الابتدائية المعربة لسنة 1950*

المدينة	عدد المرشحين	عدد الناجحين	
		البنين	البنات
الرباط	776	125	56
فاس	453	177	110
الدار البيضاء	357	116	47
مكناس	104	29	13
مراكش	67	19	6
وجـــدة	87	39	7
تـــازة	70	9	5
أزرو	57	39	4
سيدي قاسم	18	7	2
أكادير	16	10	2
الجديدة	33	13	4
أبي الجعد	15	8	0
سطـــات	15	10	2
آسفي	30	9	3
فكيك	71	38	5
المجموع	2199	648	271

* المصدر: لائحة زودنا بها مشكورا عبد السلام الفاسي، مندوب الصدر الأعظم المكلف بالتعليم من سنة 1947 إلى سنة 1951.



الملحق (د)

المنهاج الدراسي الرسمي للمدارس الحرة، 1947-1957*

		عدد الحصص في الأسبوع				
	السنة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
I- التربية الدينية والخلقية	القرآن	3	3	3	3	3
	الدين	1	1	2	2	2
	الأخلاق	-	-	1	1	1
II- الثقافة العربية	القراءة والكتابة	-	-	-	-	-
	المحادثة	3	4	-	-	-
	الإملاء	3	4	-	-	-
	الخط	1	1	-	-	-
	الرسم	1	1	1	1	1
	المحفوظات	1	1	1	1	1
	حساب	3	4	4	3	3
	المطالعة	-	4	4	3	3
	النحو	-	-	2	3	3
	التاريخ	-	-	1	1	1
	محتوى العلوم الطبيعية	-	-	1	1	1
	الإنشاء	-	-	-	1	1
	الجغرافيا	-	-	-	1	1
III- اللغة الفرنسية	القراءة والكتابة	-	2	2	2	2
	المحادثة	-	2	2	-	-
	التمارين	-	1	1	1	-
	النحو	-	-	-	1	1
	الإملاء	-	-	-	1	1
	الإنشاء	-	-	-	-	1
IV- التربية البدنية		2	2	2	2	2

* المصدر: مديرية التعليم الإسلامي، برنامج التعليم الابتدائي الأصلي (الرباط، 1947) ص ص 3-5

الملحق (هـ)

تواريخ افتتاح المدارس الحرة ومؤسسوها*

السنة	إسم المدرسة	موقعها	المؤسسون	تاريخ الاغلاق
1919	—	تطوان	محمد الخطيب	1922-1921
1919	سيدي بناني	فاس	أحمد مكوار	(ثانوية سكيران)
1919	وزهرة (الأهلية)	الرباط	أحمد الزبدي / الفاطمي بركّاش المعطي بوهلال	1930
1920	المباركية	الرباط	المهدي متجينوش / محمد بناني	1933
1920	الراقية	الرباط	الصديق الشدادي / أحمد القباج	(المعطاوية)
1920	رحبة القيس (النجاح سنة 1922)	فـاس	أحمد بن عبد السلام لحلو امحمد لحلو / حسين بن ثابت أحمد التازي	1953
1920	الباشا	مراكش	التهامي الكَلاوي	أصبحت عمومية في الأربعينات
1920/21	للا تاجة (عكور) (النجاح)	الدارالبيضاء	محمد عكور / محمد بنيس محمد اليعقوبي / الفقيه الكريني المختار بن الفلاح عبد اللطيف الصقلي	أصبحت ملحقة للمدرسة العبدلاوية في الأربعينات
1921	الناصرية	فـاس	امحمد مكوار / محمد بنجلون محمد برادة / العربي الحريشي محمد الغازي	1927
1921	درب لعلو	سـلا	امحمد بلقاضي / محمد البارودي أحمد بن الطيب عواد محمد بن المكي مقدم / الزواوي	—
1921	الزنبرة	سـلا	محمد المريني	1924
1922	بنحساين	سـلا	محمد بنحساين النجار	1929
1922	القصور	مراكش	التهامي الكَلاوي	الثلاثينات
1922	المواسين	مراكش	التهامي الكَلاوي	الثلاثينات
1922	رياض الزيتون الجديد	مراكش	التهامي الكَلاوي	الثلاثينات
1922	الشادة (القلاقليين سنة 1924)	فـاس	علال بنكيران المهدي الفاسي محمد بلعرج السليماني	أواسط الثلاثينات
1923 تقريبا	الركراكي	فـاس	أعيان حي واد الرشاشة	1956 تقريبا

1923 تقريبا	المنيـة	فـاس	محمد بلعربي العلوي ؟ الفاطمي الشرادي ؟	1926 أو 1927
1924	الأهلية	تطوان	عبد السلام بنونة / امحمد بنونة محمد داوود	—
1924	الحياة	الرباط	محمد بليمني الناصري	1926 تقريبا
1924	العدوة (بن غازي في الثلاثينات)	فـاس	لجنة محلية	—
1924	العلمية	سـلا	العربي العبادي	1929 تقريبا
1927	الزاوية القادرية	مداغ	المكي بوتشيش	أواسط الثلاثينات
1928	السُّنة	الدار البيضاء	عبد الرحمان النتيفي	الخمسينات تقريبا (؟)
1928	الغازية	الدار البيضاء	محمد الغازي	1940 تقريبا
1932	النجاح والاتحاد	الدار البيضاء	سي عبد الغفور (؟)	؟
1932	العلمية	سـلا	محمد القادري / محمد البقالي أبو بكر القادري / أحمد معنينو زين العابدين بنعبود	أواخر الثلاثينات
1932	الزاويـة	مراكش	المختار السوسي	أواخر الأربعينات
1932 تقريبا	—	تارودانت	مولاي سعيد العلوي	؟
1932 تقريبا	القرآنية	تـازة	إبراهيم الوزاني	1934 أو 1935
1932/33	الاسلامية (؟)	فـاس	فضول أكومي	؟
1933	الاسلامي	سـلا	أبو بكر القادري محمد القادري أحمد معنينو محمد البقالي	ألحقت بثانوية النهضة
1933	الاسلامي (الحياة)	مراكش	إبراهيم الالغي	1947 تقريبا (أدمجت في مدرسة محمد الخامس)
1933	النجاح	الدار البيضاء	محمد الحمداوي (؟)	الخمسينات (؟)
1934	امحمد جسوس	الرباط	أحمد بلفريج	—
1934	الاسلامية الحرة	طنجة	عبد الله كنون / القصري القلي سي الزغاري وآخرون	—
1934 أو 1935	الجامع الكبير (العروبة سنة 1936 تقريبا)	وجدة	عبد السلام الوزاني	الخمسينات (؟)

1935	القرآنية	العيون	محمد بن عبد الله العلوي	1937
1935	القرآنية (التقدم)	القنيطرة	الجيلالي بناني/مشيش العلمي محمد الدويري	—
1936	القرآنية	عين بني مطهر	أحمد بن الصغير/أحمد بن عدي أحمد بناني مولاي مصطفى العلوي	الخمسينات (؟)
1936	المعهد الحر	تطوان	عبد الخالق الطريس المكي الناصري/الطيب بنونة محمد بن مصطفى أفيلال	—
1936	القرآنية	سلا	أحمد معنينو/حسن الشطار	1939
1936	القرآنية (النهضة سنة 1946)	بركان	محمد بنعيسى مولاي بنسعيد الأحدي	—
1936	الغازية	الرباط	أحمد الشرقاوي	1947 تقريبا أدمجت في مدرسة محمد الخامس
1939	مولاي المهدي	تطوان	المكي الناصري	1957 أو 1958
1939/40	زيري ابن عطية	وجدة	الطيب الدرقاوي	—
1939/40	الحرازين	الرباط	محمد موجوب المدور	الخمسينات (؟)
1940	الفلاح	الدارالبيضاء	محمد الشطي	—
1940	المحمدي	الدارالبيضاء	محمد بن عبد الله العبدي	؟
1940	مولاي المهدي	القصر الكبير	المكي الناصري (؟)	1942
1941	المنية	فاس	إبراهيم الكتاني	الخمسينات
1941	مولاي المهدي	طنجة	أحمد معنينو	—
1942	الحياة	الدارالبيضاء	محمد بن عبد الله العلوي	؟
1943	مولاي عبد الله	الدارالبيضاء	محمد الخامس	—
1943	الحسنية	فاس	محمد الخامس	—
1943	زنقة كرانتز	الدارالبيضاء	وليد الحاج العربي	؟
1944	الأميرمولاي الحسن	الدارالبيضاء	محمد العربي العلمي	—
1944 تقريبا	القرآن الكريم	وجدة	عبد القادر الوجدي	—
1944/45	الاسماعيلية	مكناس	الجيلالي المزوار	—
1945	المعلم أبو شعيب الزموري	الدارالبيضاء	أبو شعيب الزموري	—

1945	روح الاسلام	الدارالبيضاء	محمد الدمناتي	؟
1945	سي الصديق	الدارالبيضاء	سي الصديق	؟
1945	الرشاد	الدارالبيضاء	بنعيسى القدميري	؟
1945	الاتحاد	الدارالبيضاء	الفقيه الوادي	—
1945	النهضة الاسلامية	مكناس	محمد الخامس	—
1946	النهضة	فـاس	محمد الادريسي	(ثانوية النهضة)
1946	النهضة المحمدية	فكيك	محمد بن أحمد فرج	تولته الحكومة
1946	الحسنية	فكيك	محمد بن عبد الحق وآخرون	—
1946	مولاي الحسن	مكناس	محمد بن عبد الرحمن العلوي	—
1946	الأميرة عائشة	الرباط	محمد الخامس	كوليج الأميرة عائشة
1946	عرصة فتية	الدارالبيضاء	عبد القادر العبدي	؟
1947	السنية	الدارالبيضاء	محمد الدرباني	—
1947	الأطلس	الدارالبيضاء	محمد بلحسن (؟)	—
1947	محمد الشلح	الدارالبيضاء	محمد الشلح	؟
1947	الأميرة للاعائشة	الدارالبيضاء	محمد الحمداوي (؟)	—
1947	الحسنية	أبو الجعد	محمد السموني الشرقاوي المعطي السموني/محمد بن خلوق/امحمد سعيدة/الجيلالي الحيمر/العربي الجاي امحمد بلعربي القادري	—
1947	الأميرة عائشة	فـاس	محمد بنعبد الله	—
1947	مجموعة مدارس محمد الخامس	الرباط	أحمد الشرقاوي عثمان جوريو وآخرون	—
1947	أمير الأطلس مولاي الحسن	أزرو	الحاج الجيلالي مولاي هاشم بنصالح حميدة الفكيكي الباهي الأنصاري	الخمسينات (؟)
1947	الفتح	ايتزر	محمد بن علي محمد بن بوزيان مولاي عبد الرحمان نايت ايبا	الخمسينات (؟)
1947	الرشاد	مكناس	محمد بلعلمي	—
1947	محمد الخامس الحرة	مراكش	المختار السوسي/ البشير الشرايبي مولاي أحمد المنجرة مولاي الحسن بن الصديق	؟

1947	الزاوية الكتانية	الرباط	محمد بن التهامي الرغاي	—
1947/48	للا مليكة	فاس	إبراهيم الكتاني	الخمسينات (؟)
1947/48	المحمدي	مكناس	محمد العرايشي	—
1947/48	الأميرية	فاس	عبد الواحد العراقي	—
1947/48	المحمدية	سلا	محمد الخامس	—
1948	مصطفى بن عباس	الدارالبيضاء	مصطفى بن عباس	الخمسينات (؟)
1948/49	الرشاد	فاس	جلول الفشتالي	1956 تقريبا
1948/49	العكاري	الرباط	أبوبكر الشرقاوي	—
1949 تقريبا	التهذيب الاسلامي	فاس	المهدي الودغيري	1964
1952	المجد	الدارالبيضاء	أمين حمزة	—
1952/53	المعارف	الدارالبيضاء	مصطفى حيدة	—
1954	الصلاح	الدارالبيضاء	محمد السملالي	—
1955	الفتح	الدارالبيضاء	عبد القادر الريفي	—
1955	الأنوار	الدارالبيضاء	لحسن زاويك	—
1955	الأهرام	الدارالبيضاء	محمد صدوق	—
1956/57	الأحرار	الدارالبيضاء	عبد الرحمن الفرزدق	—

* المصدر: سلسلة واسعة من الاستجوابات لا يمكن حصرها، بالاضافة إلى مستندات منشورة وأخرى غير منشورة، وخاصة منها: Claude - Collet, «L'enseignement privé musulman à Casablanca», (mémoire de stage, ENA, Janvier, 1949), pp. VII-X.



الملحق (و)

المدارس الحرة المغربية ومديروها وعدد المسجلين بها في أواخر الأربعينات(*)

الموقع	إسم المدرسة	المدير	عدد التلاميذ
منطقة طنجة الدولية	مولاي المهدي	محمد الربعي	200
منطقة طنجة الدولية	الاسلامية الحرة	عبد الله كنون	240
المنطقة الاسبانية			
تطوان	الأهلية	؟	150 _ 50 (؟)
تطوان	المعهد الحر	؟	100 _ 50 (؟)
تطوان	مولاي المهدي	محمد العربي الزكاري (نيابة عن المكي الناصري)	300/400 (؟)
المنطقة الفرنسية			
فاس	الحسنية	مولاي الطيب العلوي	400
فاس	التعليم الحسنية (للبنات فقط)	مولاي الطيب العلوي	300
فاس	اللحقة المتقدمة	مولاي الطيب العلوي	100
فاس	المنية	إبراهيم الكتاني	300
فاس	الأميرة مليكة (للبنات فقط)	إبراهيم الكتاني	200
فاس	الأميرية (للبنات) عبد الواحد العراقي		200
فاس	الأميرة عائشة (للبنات)	محمد سعد الله	200
فاس	النجاح	الهاشمي الفلالي (بمساعدة محمد الصقلي)	400
فاس	ملحقة البنات	الهاشمي الفلالي	200
فاس	صاحب الجلالة محمد الخامس	عبد القادر زمامة	4400
فاس	التهذيب	عبد العزيز بنادريس (بمساعدة عبيد الخرصة)	250
فاس	ملحقة البنات	عبد العزيز بنادريس	250
فاس	الفلاح	إدريس بن عمر	350
فاس	التقدم	محمد العلمي	100
فاس	الزاوية الصقلية (ملحقة)	محمد العلمي	80
فاس	الاخلاص	محمد بلحسن	120
فاس	الرشاد	جلول الفشتالي	180
فاس	السعادة	محمد بن المكي المرباني	180
فاس	ملحقة للبنات	محمد بن المكي المرباني	100
فاس	السودية	عمر بنسودة	100

(*) المصدر : لائحة زودنا بها مشكورا عبد السلام الفاسي، مندوب الصدر الأعظم المكلف بالتعليم من 1947 إلى 1951.
واعتمدنا أيضا على :

– de la Girardière, «Rapport sur les institutions sociales et d'enseignement mises à la disposition de la population marocaine (Zone internationale de Tanger)» (mémoire de stage, CHEAM, Jan. 1947), pp. 15, 21.

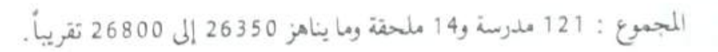
– Claude Collet, «l'enseignement privé musulman à Casablanca» (mémoire de stage, ENA, Janvier 1949), pp. VII-X.

كما اعتمدنا على عدة استجوابات أجريناها لهذا الغرض.

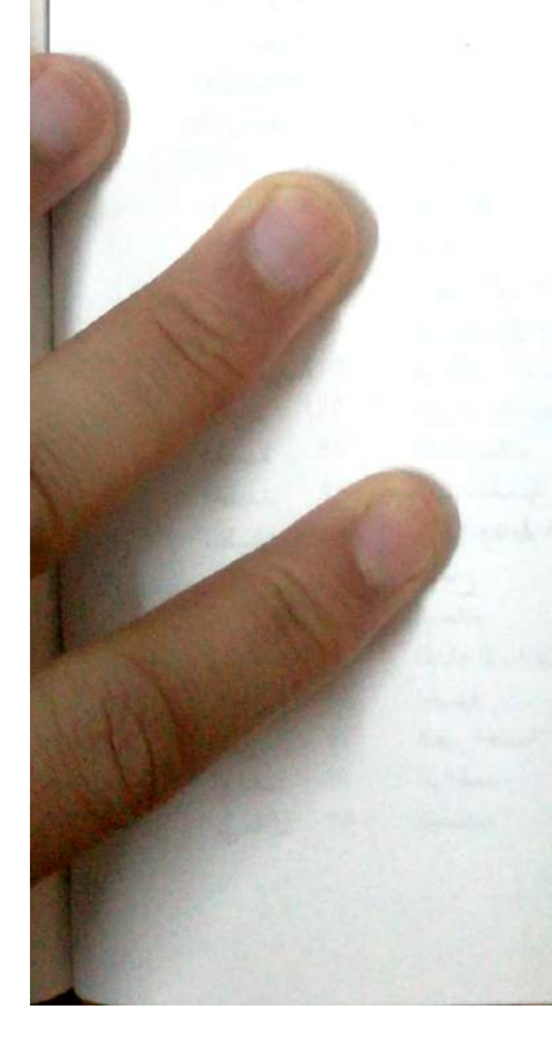
فاس	الوحدة	حسن العلوي	120
فاس	سيدي عبد القادر الفاسي	عبد الوهاب الفاسي	90
فاس	العالمية	أحمد الجاي العلمي	100
فاس	الاسماعيلية	إدريس أكومي	350
فاس	الرجاء (للبنات)	السيدة ربيعة جسوس	100
فاس	الفضيلة (للبنات)	أحمد بنموسى (بمساعدة فتيحة برادة)	120
فاس	الاسلامي	أحمد السبعي	150
فاس	مولاي عبد الله	محمد الودغيري	250
فاس	الاصلاح	محمد بن موسى	80
فاس	النهضـة	محمد الادريسي	180
فاس	الأمل	مولاي عبد السلام الأمراني	150
فاس	معهد البنات	محمد الصفريوي	100
فاس	الشعبية	محمد الزرهوني	200
فاس	الركراكي	محمد الركراكي	150 تقريبا
فاس	ابن غازي (المزدوجة)	محمد بنعبد الله	400
مكناس	النهضة الاسلامية	مولاي مصطفى العلوي	346
مكناس	مكتب الشافية (ملحقة)	مولاي مصطفى العلوي	50
مكناس	الخلدونية	يوسف الغالبي	125
مكناس	الاسماعيلية	الجيلالي المزوار	115
مكناس	ملحقة	الجيلالي المزوار	75
مكناس	المحمدي	محمد العرايشي	200
مكناس	الرشاد	محمد بلعلمي	85
مكناس	الفتح	أحمد بندريس	115
مكناس	مولاي الحسن	محمد بن عبد الرحمن العلوي	85
مكناس	السقاطية	عبد الهادي السقاط	215
أزرو	أمير الأطلس	محمد بلحسن	420
أزرو	الحمام	محمد البزيوي	50 تقريبا (؟)
ميدلت	مولاي الحسن	مولاي هاشم العلوي	70
عين لوح	الفتح المحمدية	مولاي هاشم العلوي	60
إيتزر	الفتح	إدريس الطود	85
إيتزر	أمير الأطلس	محمد حجي	80
الخميسات	الأطلس	أحمد قريون	150
الخميسات	البنات	محمد بلهاشم	85
سيدي قاسم	الحسنية	علال الشرادي	150
سيدي سليمان	الحسنية	عبد العزيز بلمين	157
سيدي سليمان	ملحقة البنات	عبد العزيز بلمين	50
سوق الأربعاء	الحسنية	أحمد بلعربي	85
القنيطرة	التقـدم	محمد العربي العلوي أو محمد بلحاج ؟	280
الرباط	مجموعة مدارس محمد الخامس	أحمد الشرقاوي	900
الرباط	الزاوية الرحمانية	أحمد الشرقاوي	100
الرباط	المحمدية	مولاي هاشم العلوي	385
الرباط	مكتب الأزرق (ملحقة)	مولاي هاشم العلوي	150
الرباط	الزاوية القاسمية	عثمان جوريو	60
الرباط	الخرازين	محمد موجوب المدور	85
الرباط	الزاوية المعطاوية	محمد موجوب المدور	90

الرباط	الزاوية الكتانية	إدريس رودياس	165
الرباط	الأميرة عائشة	عبد السلام بن عبد الجليل	350
الرباط	العكاري	أبو بكر الشرقاوي	185
الرباط	امحمد جسوس (المزدوجة)	أحمد بلفريج	660
سلا	النهضة	أبو بكر القادري	280
سلا	الأميرة عائشة	أبو بكر القادري	225
سلا	الأميرة للا عائشة	أحمد معنينو	250
سلا	روض الأطفال (درب لعلو)	محمد الفالي	75
الدار البيضاء	العبدلاوية	محمد بن عبد الله العلوي	200
الدار البيضاء	السعادة (ملحقة)	محمد بن عبد الله العلوي	85
الدار البيضاء	للاتاجة (ملحقة)	محمد بن عبد الله العلوي	250
الدار البيضاء	الحياة (ملحقة) (درب العالية)	محمد بن عبد الله العلوي	80
الدار البيضاء	النجاح	محمد الحمداوي	250
الدار البيضاء	الأميرة عائشة	محمد الحمداوي	255
الدار البيضاء	السنية	محمد الدرباني	300
الدار البيضاء	السنة	محمد بن عبد الرحمن التيمي	200
الدار البيضاء	المعلم أبو شعيب الرموري	محمد الشطي	185
الدار البيضاء	الفــلاح	محمد الشطي	200
الدار البيضاء	الأطلس (درب غلف)	محمد بن لحسن	85
الدار البيضاء	روح السلام	محمد الدمناتي	200
الدار البيضاء	الســـلام	محمد بن علي السعيدي	300
الدار البيضاء	بنعبود	سي بنعبود (؟)	25
الدار البيضاء	محمد الشلح	محمد الشلح	35
الدار البيضاء	مصطفى بن عباس	مصطفى بن عباس	100
الدار البيضاء	سي الصديق	سي الصديق	50
الدار البيضاء	الرشاد (للبنات)	عيسى القدميري	30
الدار البيضاء	المحمدي	محمد بن عبد الله العبدي	50
الدار البيضاء	عرصة الفتية	عبد القادر العبدي	50
الدار البيضاء	النجاح والاتحاد	سي عبد الغفور	150
الدار البيضاء	زنقة كرانتز	وليد الحاج العربي	50
الدار البيضاء	النهضـــة	مصطفى الغرباوي	50
الدار البيضاء	الأمير مولاي الحسن (المزدوجة)	محمد العربي العلمي	600
الدار البيضاء	ع.م. سيدي محمد بن يوسف (المزدوجة)	محمد بنيس	715
الدار البيضاء	عبد الكريم لحلو (الثانوي فقط)	العربي بناني	200 تقريبا
الجديدة	التهذيب (المزدوجة)	قاسم الزهيري	665
الجديدة	ملحقة البنات	قاسم الزهيري	75
الجديدة	الصفاء الحسنية	محمد كنذوز	129
سطات	مولاي عبد الله	محمد الوهلالي	200
سطات	النجاح	محمد بنشقرون	85
زمور	السعادة	محمد السملالي	84
آسفي	الهداية الاسلامية	محمد السكوري	675
الصويرة	الحسنية	محمد بن الطاهر	665
أكادير	النصر الحسنية	محمد بلحبيب	130
أبو الجعد	أبو الجعد	محمد بن محمد	125
بني ملال	المحمدية	ح. محمد	125

قصبة تادلة	الحسنية	مولاي أحمد العلمي	86
المذاكرة	المذاكرة	محمد المذكوري	90
مراكش	الفتح الحسنية	أحمد بن الصديق	250
مراكش	الفلاح الحسنية	أبو بكر الجرموني	200
مراكش	العبدلاوية	عبد الكريم الزمراني	195
مراكش	الحياة (درب السنان)	مبارك بن أحمد	250
مراكش	الفضيلة (للبنات)	أحمد بلحسن	125
مراكش	محمد الخامس الحرة (بني دغوغ)	؟	300/500(؟)
وجدة	الترقي	محمد الجندي	200
وجدة	ملحقة للبنات	محمد الجندي	55
وجدة	النجاح	أحمد بلهاشمي	200
وجدة	العروبة	محمد الفزازي	150
وجدة	القرآن الكريم	عبد القادر الوجدي	85
وجدة	زيري ابن عطية	مصطفى المشرفي	125
فكيك	الحسنية	محمد بن عبد الحق	280
فكيك	النهضة المحمدية	محمد بن أحمد فرج	1200
فكيك	أولاد سليمان	محمد بن أحمد فرج	400
تازة	الحسنية	محمد التازي	285
بركان	النهضة	عمر بالحسن	185
عين بني مطهر	الحياة الحسنية	محمد بن محمد	90



المجموع : 121 مدرسة و14 ملحقة وما يناهز 26350 إلى 26800 تقريباً.



قائمة الاستجوابات

• **عبد السلام بن عبد الجليل** : تلميذ بمدرسة سيدي بناني من 1932 ، ثم بمدرسة النجاح من 1934 بفاس . ومدرس بمدرسة النجاح من 1941 الى 1944 ، ومدير لمدرسة الأميرة عائشة من 1946 ، الى 1953 ، والمدرسة المعطاوية من 1953 الى 1958 بالرباط . ومدير لثانوية الأميرة عائشة ابتداء من 1955 بالرباط . ومدير «للعصبة المغربية للتعليم الأولي ومحاربة الأمية» من 1958 . وتقلد منصب الكاتب العام «لرابطة مديري المدارس الحرة» بالمغرب .
أجرينا معه المقابلات التالية :
الأولى بتاريخ 29 أبريل 1969 - الثانية بتاريخ 30 أبريل 1969 - الثالثة بتاريخ 6 مايو 1969 - الرابعة بتاريخ 13 ماي 1969 - الخامسة بتاريخ 28 ماي 1969 - السادسة بتاريخ فاتح يوليوز 1969 .

• **مولاي هاشم العلوي** : مدرس بالمدرسة العبدلاوية بالدار البيضاء من 1943 الى 1945 . ومدير للمدرسة المحمدية بالرباط من 1945 الى 1956 .
أجرينا معه المقابلتين التاليتين :
الأولى بتاريخ 29 يناير - الثانية بتاريخ 5 فبراير 1969 .

• **مولاي مصطفى العلوي** : عضو باللجنة التأسيسية ومدرس ومدير للمدرسة القرآنية بعين بني مطهر من 1936 الى 1937 . ومدرس بمدرسة المنية من 1941 الى 1943 ، وبالمدرسة الحسنية من 1943 الى 1945 بفاس . ومدير مدرسة النهضة الاسلامية بمكناس من 1947 الى 1951 ، ومن 1956 الى 1957 . ثم مدرس بمدرسة عبد الكريم لحلو، 1951 - 1952 ، وبمدرسة محمد بن يوسف 1952 - 1953 ، وساعد في ادارة مدرسة مولاي الحسن من 1953 الى 1956 بالدار البيضاء .
أجرينا معه المقابلات التالية :
الأولى بتاريخ 20 ماي 1968 - الثانية بتاريخ 28 ماي 1968 - الثالثة بتاريخ 21 فبراير 1969 - الرابعة بتاريخ 22 فبراير 1969 - الخامسة بتاريخ 24 فبراير 1969 - السادسة بتاريخ 10 أبريل 1969 - السابعة بتاريخ 15 أبريل 1969 - الثامنة بتاريخ 22 أبريل 1969 - التاسعة بتاريخ 27 ماي 1969 .

• **محمد العياشي** : رئيس مصلحة التعليم الخصوصي بوزارة التعليم في فترة 1967 - 1968 .
أجرينا معه اللقائين التاليين :
الأول بتاريخ 26 أبريل 1968 - الثاني بتاريخ 2 ماي 1968 .

• **الحسين البكاري** : تلميذ زائر بمدرسة المكتب الاسلامي في الثلاثينيات بسلا . مدرس بمدرسة محمد الخامس من 1948 بالرباط . ثم نائب مدير من 1953 الى 1956 . ورئيس الديوان بوزارة التعليم في فترة 1967 - 1968 .
أجرينا معه المقابلات التالية :
المقابلة الأولى بتاريخ 9 ماي 1968 - المقابلة الثانية بتاريخ 15 شتنبر 1969 - المقابلة الثالثة بتاريخ 27 شتنبر 1969 .

• **محمد بنعبد الله** : تلميذ بمدرسة العدوة بفاس من 1924 الى 1927 . ثم مدير من 1930 الى 1936 . ومدير مدرسة بن غازي من 1936 الى 1966 ، ومدرسة الأميرة عائشة منذ 1949 بفاس . وعضو باللجنة الموزعة للاعانات على المدارس الحرة في الفترة الممتدة من 1950 الى 1953 .
أجرينا معه اللقائين التاليين :
الأول بتاريخ 6 فبراير 1969 - والثاني بتاريخ 10 فبراير 1969

• **أحمد بنجلون** : مدرس بمدرسة مولاي الحسن بالدار البيضاء، من 1944 الى 1956 .
أجرينا معه لقاء وحيدا بتاريخ 16 يناير 1969 .

• **عبد الوهاب بنمنصور** : تلميذ بمدرسة بن غازي بفاس من 1933 الى 1937 . ثم مدير لمدرسة حرة بندرومة بالجزائر من 1949 الى 1955 . ويشغل الآن وظيفة مؤرخ للمملكة المغربية .
أجرينا معه المقابلات التالية :
الأولى بتاريخ 13 ماي 1969 - الثانية بتاريخ 22 ماي 1969 - الثالثة بتاريخ 2 يونيو 1969 .

• **عبد اللطيف بناني** : مدرس بمدرسة الفلاح بالدار البيضاء من 1949 الى 1952 ـ ثم مدير بعدها. وشغل منصب مدير ثانوية مولاي ادريس الازهر بالدار البيضاء في 1957. تقريبا.
أجرينا معه لقاء وحيدا بتاريخ 13 يناير 1969.

• **محمد بنيس** : مدير لمدرسة محمد بن يوسف بالدار البيضاء سنة 1949، ثم مدرسة امحمد جسوس بالرباط سنة 1957. وعضو رائد في جمعية المساعدة المدرسية بالدار البيضاء منذ 1956.
أجرينا معه لقاء وحيدا بتاريخ 8 يناير 1969.

• **المهدي بنونة** : تلميذ بالمدرسة الأهلية بتطوان في أواخر العشرينات. ومدرس بالمعهد الحر بتطوان في الأربعينات. أجرينا معه المقابلات التالية :
الأولى بتاريخ 8 ماي 1968 ـ الثانية بتاريخ 29 يناير 1969 ـ الثالثة بتاريخ 6 مارس 1969.

• **عبد الله البورقادي** : تلميذ بمدرسة للا تاجة بالدار البيضاء في الثلاثينات. ثم بمدرسة بن غازي بفاس في الأربعينات. ومدرس بمدرسة مولاي الحسن بالدار البيضاء.
أجرينا معه مقابلتين :
الأولى بتاريخ 24 يناير 1969 ـ والثانية بتاريخ 7 فبراير 1969.

• **محمد داوود** : عضو في اللجنة التأسيسية ومدرس ومدير للمدرسة الاهلية بتطوان من 1924 الى 1936.
أجرينا معه مقابلتين :
الأولى بتاريخ 27 يوليوز 1968 ـ والثانية بتاريخ 28 يوليوز 1968.

• **عبد السلام الفاسي** : مدرس بمدرستي الشادة والقلاقليين بفاس من 1922 الى 1925. ومفتش عن المندوبية بفاس من 1939 الى 1944. ثم مساعد مندوب الصدر الأعظم المكلف بالتعليم من 1944 الى 1947. ومندوب من 1947 الى 1951.
أجرينا معه اللقاءات التالية :
الأول بتاريخ 23 أكتوبر 1968 ـ الثاني بتاريخ 8 نونبر 1968 ـ الثالث بتاريخ 26 نونبر 1968 الرابع بتاريخ 6 يناير 1969 ـ الخامس بتاريخ 9 يناير 1969 ـ السادس بتاريخ 13 يناير 1969 السابع بتاريخ 8 فبراير 1969 ـ الثامن بتاريخ 14 فبراير 1969.

• **علال الفاسي** : تلميذ زائر بمدرستي الشادة والقلاقليين من 1923 الى 1925 تقريبا. ثم مدرس بالمدرسة الناصرية بفاس من 1925 الى 1927 تقريبا. عضو في «اللجنة العليا للتعليم» من 1934 الى الاستقلال. ثم رئيس لها من 1934 الى 1937. زعيم حزب الاستقلال الى وفاته بتاريخ 13 ماي 1974.
أجرينا معه مقابلتين : الأولى بتاريخ 25 ماي 1969 ـ والثانية بتاريخ 24 يوليوز 1969.

• **محمد الفاسي** : مدرس بالمدرسة الامبرية بالرباط من 1942 الى 1946 تقريبا. وزير للتعليم سابقا ووزير للشؤون الثقافية سابقا.
أجرينا معه لقاء وحيدا بتاريخ 25 نونبر 1968.

• **الهاشمي الفلالي** : تلميذ بالمدرسة الركراكية من 1968 الى 1930، ومدير لمدرسة النجاح من 1934 الى 1944 بفاس. مدير للثانوية الحرة بالايرميتاج بالدار البيضاء ابتداء من سنة 1959 تقريبا.
أجرينا معه اللقاءات التالية :
الأول بتاريخ 4 يناير 1969 ـ والثاني بتاريخ 11 يناير 1969 ـ والثالث بتاريخ 4 يونيو 1969.

• **المكي اكديرة** : تلميذ بالمدرسة المباركية بالرباط في العشرينات.
أجرينا معه المقابلات التالية :
الأولى بتاريخ 10 دجنبر 1968 ـ والثانية بتاريخ 29 ماي 1969 ـ والثالثة بتاريخ 15 شتنبر 1969.

• **عبد الله كنون** : عضو باللجنة التأسيسية ومدير المدرسة الاسلامية الحرة بطنجة من 1943 الى الخمسينات.
أجرينا معه لقاء وحيدا 28 شتنبر 1969.

• **عبد الله إبراهيم** : تلميذ بمدرسة المواسين في العشرينات، وأستاذ بالمكتب الاسلامي في الثلاثينات وبمدرسة الحياة في الأربعينات بمراكش. وزير أول أسبق من 1958 إلى 1960. وزعيم للاتحاد الوطني للقوات الشعبية.
أجرينا معه لقاء وحيدا بتاريخ 25 أبريل 1969.

1946. من ابتداء بفاس النهضة مدرسة ومدير ومؤسس ،1940 إلى 1938 من بناني سيدي بمدرسة تلميذ : الادريسي محمد •
أجرينا معه لقاء وحيدا بتاريخ 20 يناير 1969 .

• إبراهيم الألغي : مؤسس ومدير مدرسة المكتب الاسلامي بمراكش من 1933 إلى 1935 . ثم مدرس بمدرسة امحمد جسوس بالرباط من 1935 إلى 1937، وبمدرسة مولاي المهدي بتطوان ابتداء من 1937 .
أجرينا معه المقابلات التالية :
المقابلة الأولى بتاريخ 14 ماي 1969 ـ الثانية بتاريخ 16 ماي 1969 ـ الثالثة بتاريخ 27 يونيو 1969 .

• أبو الشتاء الجامعي : مدرس ومدير مدرسة حرة بمداغ (إقليم وجدة) سنة 1927 ـ 1928 . مدرس بمدرسة سيدي بناني ومدرسة النجاح من 1928 إلى 1936 . مدير المدرسة القرآنية بالقنيطرة من 1936 إلى 1937 . مدرس ومنظم لعدة مدارس حرة بالدار البيضاء من 1940 إلى 1952 . عضو باللجنة من 1934 إلى الاستقلال.
أجرينا معه مقابلتين.
الأولى بتارخ 8 يناير 1979 ـ الثانية بتاريخ 2 يونيو 1969 .

• عبد الله الجراري : مدرس بالمدرسة المباركية من 1921 إلى 1925، ومدرس ومدير المدرسة العباسية من 1925 إلى 1831 بالرباط . مفتش بالمندوبية من 1940 إلى 1955 . مفتش عام بوزارة التعليم ابتداء من سنة 1955 .
أجرينا معه اللقاءات التالية :
الأول بتاريخ 11 دجنبر 1968 ـ الثاني بتاريخ 18 دجنبر 1968 ـ الثالث بتاريخ 19 دجنبر 1968 ـ الرابع بتاريخ 23 دجنبر 1968 ـ الخامس بتاريخ 25 دجنبر 1968 ـ السادس بتاريخ 31 دجنبر 1968 ـ السابع بتاريخ 2 يناير 1969 ـ الثامن بتاريخ 7 يناير 1969 ـ التاسع بتاريخ 25 فبراير 1969 .

• عثمان جوريو : مدرس بمدرسة امحمد جسوس من 1934 إلى 1944 . مؤسس ومدير للمدرسة القاسمية ابتداء من 1944 . عضو اللجنة التأسيسية ومدير مساعدة لمدرسة محمد الخامس، من 1947 إلى 1953 ثم في فترة 1956 ـ 1957 بالرباط . ومدير ابتداء من 1957 . ورئيس اللجنة المسؤولة عن «صندوق الطالب» بالرباط من 1946 إلى 1953 .
أجرينا معه المقابلات التالية
الأولى بتاريخ 13 نونبر 1968 ـ الثانية بتاريخ 26 نونبر 1968 ـ الثالثة بتاريخ 5 دجنبر 1968 ـ الرابعة بتاريخ 6 يناير 1969 ـ الخامسة بتاريخ 9 يناير 1969 ـ السادسة بتاريخ 18 فبراير 1969 ـ السابعة بتاريخ 20 فبراير 1969 ـ الثامنة بتاريخ 17 أبريل 1969 ـ التاسعة بتاريخ 30 أبريل 1969 ـ العشرة بتاريخ فاتح أكتوبر 1969 .

• إبراهيم الكتاني : مدرس بالمدرسة الناصرية بفاس من 1925 إلى 1927 تقريبا . مؤسس ومدير لمدرسة المنية من 1941 إلى 1952، ومدرسة للامليكة من 1947 إلى 1952 تقريبا بفاس . عضو باللجنة من 1944 إلى الاستقلال . مفتش عام لحزب الاستقلال مكلف بالمدارس الحرة من 1950 إلى 1952 تقريبا.
أجرينا معه اللقاءات التالية :
الأول بتاريخ 6 ماي 1968 ـ الثاني بتاريخ 7 ماي 1968 ـ الثالث بتاريخ 24 دجنبر 1968 ـ الرابع بتاريخ 26 دجنبر 1968 ـ الخامس بتاريخ 27 دجنبر 1968 ـ السادس بتاريخ 28 دجنبر 1968 ـ السابع بتاريخ 30 دجنبر 1968 ـ الثامن بتاريخ 31 دجنبر 1968 ـ التاسع بتاريخ 2 يناير 1969 ـ العاشر بتاريخ 3 يناير 1969 ـ الحادي عشر بتاريخ 7 يناير 1969 ـ الثاني عشر بتاريخ 10 دجنبر 1969 ـ الثالث عشر بتاريخ 17 يناير 1969 .

• أحمد معنينو : تلميذ بالمدرسة العلمية سنة 1924 تقريبا إلى سنة 1931 . عضو اللجنة التأسيسية لمدرسة علمية أخرى ومدرس بها ومسير لها من 1932 إلى 1933 . عضو اللجنة التأسيسية لمدرسة المكتب الاسلامي ومدرس بها من 1933 إلى 1936 . ومدير ومؤسس المدرسة القرآنية سنة 1936 ـ 1937 بسلا . مدرس بمدارس مولاي المهدي بتطوان وطنجة من 1939 إلى 1946 . عضو اللجنة التأسيسية لمدرسة الأميرة للاعائشة بسلا ومدير لها، ابتداء من سنة 1947 .
أجرينا معه اللقاءات التالية :
الأول بتاريخ 9 أبريل 1969 ـ الثاني بتاريخ 10 أبريل 1969 ـ الثالث بتاريخ 13 أبريل 1969 الرابع بتاريخ 17 أبريل 1969 ـ الخامس بتاريخ 20 أبريل 1969 ـ السادس بتاريخ 22 أبريل 1969 ـ السابع بتاريخ 24 أبريل 1969 ـ الثامن بتاريخ 11 ماي 1969 .

• محمد محي الدين المشرفي : مفتش بمديرية التعليم العمومي من 1940 إلى الاستقلال تقريبا. عضو اللجنة التي وضعت المنهاج

الدراسي الرسمي للمدارس الحرة سنة 1947 . تقلد في عهد الاستقلال منصب مدير المركز الوطني للتعريب بالرباط .
أجرينا معه المقابلات التالية :
الأول بتاريخ 27 يناير 1969 ـ الثانية بتاريخ 31 يناير 1969 ـ الثالثة بتاريخ 3 فبراير 1969 ـ الرابعة بتاريخ 5 فبراير 1969 .

• **أحمد مكوار** : مؤسس ومسير لمدرسة سيدي بناني من 1919 إلى 1934 . ومسير لمدرسة النجاح من 1921 إلى 1934 بفاس، عضو بارز في اللجان التأسيسية لعدة مدارس حرة بفاس في الثلاثينات والأربعينات . أجرينا معه لقاء وحيدا بتاريخ 11 فبراير 1969 .

• **المكي الناصري** : تلميذ بالمدرسة المباركية سنة 1920 ـ 1921 . تلميذ ومدرس بالمدرسة الراقية حوالي 1921 ـ 1923 . ومدرس بمدرسة الحياة من 1924 إلى 1926 بالرباط . عضو في اللجنة التأسيسية للمعهد الحر ومدرس به ومدير داخلي له من 1935 إلى 1936 . ومدير المدرسة الأهلية في فترة 1936 ـ 1937 . ومدير المعهد الخليفي من 1937 إلى 1936 . ومؤسس ومدير مدرسة مولاي المهدي بتطوان من 1939 إلى 1946 .
أجرينا معه المقابلات التالية :
الأول بتاريخ 10 نونبر 1968 ـ الثانية بتاريخ 14 دجنبر 1968 ـ الثالثة بتاريخ 26 يناير 1969 ـ الرابعة بتاريخ 16 فبراير 1969 ـ الخامسة بتاريخ 6 شتنبر 1969 ـ السادسة بتاريخ 14 شتنبر 1969 ـ السابعة بتاريخ 2 أكتوبر 1969 .

• **محمد بلقاضي** : عضو اللجنة التأسيسية لمدرسة درب لعلو ومدرس بها، بسلا، من 1921 إلى 1923 .
أجرينا معه اللقاءات التالية :
الأول بتاريخ 5 مارس 1969 ـ الثاني بتاريخ 7 أبريل 1969 ـ الثالث بتاريخ 8 أبريل 1969 ـ الرابع بتاريخ 9 أبريل 1969 .

• **أبو بكر القادري** : تلميذ بمدرسة درب لعلو من 1922 إلى 1927 ، وعضو اللجنة المؤسسة للمدرسة العلمية ومدرس بها من 1932 إلى 1933 . عضو اللجنة التأسيسية لمدرسة المكتب الاسلامي ومدير لها من 1933 إلى 1946 . ومؤسس ومدير مدرسة النهضة (وهي ثانوية الآن) ابتداء من 1946 ، ومدرسة الأميرة عائشة ابتداء من سنة 1948 ، بسلا . عضو اللجنة من 1934 تالي الاستقلال .
أجرينا معه اللقاءات التالية :
الأول بتاريخ 11 نونبر 1968 ـ الثاني بتارخ 13 نونبر 1968 ـ الثالث بتاريخ 28 نونبر 1968 ـ الرابع بتاريخ 19 دجنبر 1968 .

• **عبد القادر الريقي** : تلميذ بمدرسة أبي شعيب الزموري من 1945 إلى 1948 . ومؤسس ومدير لمدرسة الفتح ابتداء من 1955 ، بالدار البيضاء . وشغل منصب الكاتب العام «لهيئة مديري المدارس الحرة» بالمغرب أجرينا معه مقابلتين :
الأولى بتاريخ 15 ماي 1969 ـ والثانية بتاريخ 20 ماي 1969 .

• **أحمد الشرقاوي** : مؤسس ومدير عام لعدة مدارس حرة بالرباط، من 1937 إلى 1947 بدءا بالمدرسة الغازية . وعضو في اللجنة التأسيسية لمدرسة محمد الخامس، بالرباط، ابتداء من سنة 1946 . ثم مدير لهذه المدرسة من 1947 إلى 1953 ، ثم في فترة 1956 ـ 1957 . عضو في اللجنة من 1934 وحتى الاستقلال .
أجرينا معه اللقاءات التالية :
الأول بتاريخ 21 نونبر 1968 ـ الثاني بتاريخ 23 نونبر 1968 ـ الثالث بتاريخ 25 نونبر 1968 ـ الرابع بتاريخ 27 نونبر 1968 .

• **عبد المالك السليماني** : تلميذ بمدرسة الشادة والقلاقليين بفاس من 1922 تقريبا إلى 1926 . ومدرس بمدرسة امحمد جسوس بالرباط من 1934 إلى 1936 . ومفتش بمديرية التعليم العمومي في الأربعينات .
أجرينامعه اللقاءات التالية :
الأول بتاريخ 24 أكتوبر 1968 ـ الثاني بتاريخ 16 يناير 1969 ـ الثالث بتاريخ 24 يناير 1968 .

• **الحسين وجاج** : تلميذ بعدة مدارس حرة في سوس، من 1941 إلى 1945 ، وبمدرسة الزاوية بمراكش في فترة 1945 ـ 1946 . أجرينا معه لقاء وحيدا بتاريخ 5 ماي 1969 .

• **خليل الورزازي** : مدرس بمدرسة الباشا بمراكش من 1923 تقريبا إلى 1942 ، وبالمدرسة الأميرية بالرباط سنة 1946 أجرينا معه لقاء وحيدا بتاريخ 10 ماي 1969 .

• **الطاهر زنيبر** : تلميذ بمدرسة درب لعلو بسلا في العشرينات . ثم مدرس بالمدرسة الغازية في فترة 1946 ـ 1947 ، وبمدرسة محمد الخامس من 1947 إلى 1955 ، بالرباط .
أجرينا معه لقاءين :
الأول بتاريخ 5 مارس 1969 ـ والثاني بتاريخ 2 مارس 1969 .

المراجـع

I ـ المصادر غير المنشورة :

أ ـ مجموعة الأوراق الخصوصية :

القاضي محمد : سجلات مدرسة درب لعلو بسلا
بعبد الله محمد : عدة مراسلات ومذكرات متعلقة بإنشاء وتسيير مدرستي بن غازي والأميرة عائشة بفاس ومدرسة مولاي الحسن بالدار البيضاء.
داوود محمد : سجلات المدرسة الأهلية بتطوان.
الفاسي عبد السلام : مذكرات واسعة ووثائق وسجلات تتعلق بعدة جوانب في حركة المدارس الحرة كما تهم عدة مدارس فردية. وتضم هذه السجلات لائحة بأسماء المدارس والمديرين وتواريخ الافتتاح وأعداد التلاميذ ولجان الكتب المدرسية . . . إلخ.
الجراري عبد الله : مذكرات واسعة تهم عدة مدارس فردية.
جوريو عثمان : عدة مراسلات ومذكرات تتعلق بإنشاء وتسيير مدرسة محمد الخامس بالرباط ونشاطات المدارس الحرة بالرباط.
الكتاني إبراهيم : عدة مذكرات متعلقة بإنشاء وتسيير المدرسة الناصرية ومدرسة المنية ومدرسة الأميرة مليكة بفاس.
الناصري المكي : عدة مذكرات ومراسلات ووثائق متعلقة بأولى المدارس الحرة بالرباط وفاس وبالمعهد الحر ومعهد مولاي المهدي والمعهد الخليفي بتطوان.

ب ـ المخطوطـات :

1 ـ باللغة العربية :

الجراري عبد الله : «المقدمة»، وتعود إلى سنة 1967. وهي عبارة عن مقدمة لمذكرة تدريب في جزئين تحت عنوان «من أعلام الفكر المعاصر بالعدوتين الرباط وسلا». وتتضمن هذه الدراسة سردا لردود الفعل ضد المدارس العمومية بالرباط، وما نجم عن ذلك من إنشاء للمدارس الحرة. غير أن هذه الدراسة تنقصها الدقة حينما تتعرض لردود الفعل بالمدن الأخرى كفاس مثلا.
الورطاسي قدور : «بنو يزناسن عبر الكفاح الوطني». ويتضمن تفاصيل إنشاء مدرسة حرة ببركان في الثلاثينات. . ومساهمة الأعضاء القياديين في الكتلة.

2 ـ باللغة الفرنسية :

– Morizot, Pierre, «**L'enseignement libre musulman dans la région de Rabat**». (Novembre 1948).

ج ـ الارشيفـات :

1 ـ باللغة العربية :

المملكة المغربية، وزارة الأوقاف، الرباط. وخصوصا ملف المدرسة المحمدية بالرباط.

2 ـ باللغة الفرنسية :

– Centre de hautes études administratives sur l'Afrique et l'Asie modernes, Paris (CHEAM).
– Bennamoun, A., «**L'enseignement de l'arabe en Algérie**», mémoire de stage, Janvier 1956.
– Carret, Commandant Jacques, «**L'enseignement de la langue arabe en Algérie**», mémoire de stage, Janvier 1956.
– d'Arcimoles, Capitaine, «**Le Beit el Maghreb**», mémoire de stage no. 493, du 5 Janvier 1942.
– de la Girardière, «**Rapport sur les institutions sociales et d'enseignement mises à la disposition de la population marocaine (zone internationale de Tanger)**», mémoire de stage (Janvier 1947).
– Deverdun, M., «**L'enseignement musulman au Maroc**», mémoire de stage «confidentiel», Vol. 58, no. 1578. (Juin 1947).
– Janvier, Emile, «**Les médersas algériennes**», mémoire de stage, (14 mai 1948).
– Madani, Ali, «**l'organisation de l'enseignement au Maroc depuis l'indépendance**», mémoire de stage, (20 décembre 1962)
– Weiler, M., «**Les médersas d'Algérie**», mémoire de stage, (19/12/1941)

د ـ المصادر الأخرى غير المنشورة

– Bond, J. Max, «**A Survey of Tunisian Education**», education Office, USOM, Tunis, May 1958
– Brown, Kenneth Lewis, «**The Social History of a Moroccan Touwn : Salé, 1830-1930**», Ph. D. thesis, University of California at Los Angeles, 1969.

- Brown, Leon Carl, «Tunisia Under the French Protectorate : A History of Ideoligical Change», Ph. D. thesis, Harvard University, 1962.
- Collet, Claude, «l'enseignement privé musulman à Casablanca», mémoire de stage, ENA, Janvier 1949.
- Damis, John, «Morocco Under the French Protectorate, 1925-1943», M. A. L. D. thesis, The Flecher school of Law and diplomacy, Tufts University, 1966.
- Drouih, G., «Le protectorat et l'enseignement musulman et israélite au Maroc», mémoire de stage, ENA, mars 1948.
- Paye, Lucien, «Enseignement et société musulmane : Introduction et évolution de l'enseignement moderne au Maroc», thèse de doctorat es-lettres, université de Paris, 1957.
- Schaar, Stuart H., «The Failure of Multi-Party Politics in Morocco : An Historian's View», (nov. 1969).

II ـ المصادر المنشورة

أ ـ المنشورات الرسمية

1 ـ باللغة العربية

المملكة المغربية، وزارة الأنباء والسياحة : مساهمة سمو ولي العهد الأمير مولاي الحسن في وضع أسس النهضة المغربية. الرباط (د. ت).

المملكة المغربية، نص خطب ألقاها جلالة أمير المؤمنين سيدي محمد بن يوسف 1940 ـ 1944. الرباط (د. ت).

المغرب : مديرية التعليم العمومي : برنامج التعليم العربي بالمدارس الابتدائية الاسلامية، الرباط 1947.

المغرب، الحكومة الشريفة، برنامج الكتاتيب القرآنية العلمية، الرباط (د. ت)، (1945 ؟).

المغرب، الحكومة الشريفة، مندوبية التعليم الاسلامي، برنامج التعليم الابتدائي الأصلي، الرباط، 1947.

2 ـ باللغتين الفرنسية والانجليزية

- France, Gouvernement Général de l'Algérie, «l'enseignement de la langue arabe en Algérie», rapport du Commandant Jacques Carret, Juin 1956.
- France, Gouvernement Général de l'Algérie, Direction Générale des affaires Politiques et de la Fonction Publique, «L'enseignement de la langue arabe en Algérie», rapport du Commandant Jacques Carret, 20 mars 1957.
- France, Ministère des Affaires Etrangères, direction Générale des Relations Culturelles, **Relations culturelles-coopération technique : Rapport d'activité 1966**, Paris, 1967.
- Royaume du Maroc, Ministère de l'Education Nationale, de la Jeunesse et des Sports, **Le mouvement éducatif au Maroc durant l'année scolaire 1956 — 1957.** Mohammedia, 1957.
- Royaume du Maroc, Ministère de l'Education Nationale, «La rentrée scolaire», conference de presse du Dr. Benhima, Rabat 30/9/1965.
- Royaume du Maroc, Ministère de l'enseignement et de la Culture, **Statistiques de l'enseignement (année scolaire 1968 — 1969)**, Rabat, 1969
- Maroc, Direction de l'Instruction Publique, **Bilan 1945-1950**, Rabat, 1950.
- Maroc, Direction de l'Instruction Publique, et des Beaux Arts et des Antiquités, **Historique (1912-1930),** Rabat, 1931.
- Maroc, Gouvernement Chérifien, Ministère de l'Instruction Publique et des Beaux-Arts, **Plan Mohammed El Fassi pour la scolarisation de la jeunesse marocaine**, Rabat, 1956.
- Maroc, Résidence générale de la République française au Maroc, **Conseil du Gouvernement,** Rabat et Casablanca c. 1920.

ب ـ الدراسـات

1 ـ باللغة العربية

داوود محمد : «المدرسة الأهلية بتطوان» السلام، المجلد الأول، رقم 1 (أكتوبر 1933)، ص 4 ـ 5.

السوسي محمد المختار : إيليغ. الرباط 1966.

السوسي محمد المختار : سوس العالمة. المحمدية 1960.

2 ـ باللغات الفرنسية والانجليزية والاسبانية

- A. D., «Le progrés du réformisme musulman dan l'Aurés, «**La France Méditerranéenne et Africaine**, Vol. 1, no. 1 (1er trim. 1938), pp. 87-98.
- Adam, André, **Casablanca : Essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'Occident,** 2 vols., Paris 1968.
- Alaoui, Ahmed, «Principes d'éducation selon S. M. Mohammed V,» in **Aspects de l'éducation**, Vol. 2 de Toumliline (1958), pp. 155-163.
- «L'alphabétisation des adultes au Maghreb, **Maghreb**, no. 25 (Janvier – février 1968), pp. 31 – 34.
- André, Yves, «Réforme au Maroc,» **Esprit** (Paris), vol. 30, no. 311 (nov. 1972), pp. 792 – 795.

– Ashford, Douglas E. **Political Change in Morocco**, Princeton, 1961.
– Ben Bachir, Mohamed. «Les prgres de l'enseignement public musulman au maroc, **Confluent** (Rabat), Vol. 3, no. 23 (avri
1958), pp. 196 – 204.
– Ben Barka, Mehdi. «l'instruction au Maroc, «**Confluent** (Rabat), Vol. 3, no. 20 (mars 1958), pp. 76 – 79.
– Bennona, Mahdi A., **Our Moroccan : The True Story og a Just Cause**, Tangier, 1951.
– Bernoura, Stephane, **The Franco-Moroccan Confilt, 1943 – 1956**, New Haven & London, 1968.
– Berque, Jacques. «Dans le Maroc nouveau : Le role d'une université islamique,» **Annales d'histoire économique et sociale**, (Paris), Vol. 10, no. 51 (mai 1938), pp. 193 – 207.
– Berques, Jaques, **French North Africa : The Maghrib Between Two World Wars**, Jean Stuart, Trans., New York, 1967.
– Berque, Jaques, «Ville et universite : Aperçue sur l'histoire de l'ecole de Fès, «**Revue historique de droit française et étranger**, Vol. 27, no. 1 (1949), pp. 64 – 117.
– Brown, Leon Carl, «Tunisia,» in James S. Colman, ed., **Education and Development**, Princeton, 1965, pp. 144 – 168.
– Brunot, Louis, «L'enseignement coranique dans les Ecoles d'Indigènes,» **Bulletin de l'Enseignement Public du Maroc**, Vol. 7, no. 22 (Juin 19920), pp. 222 – 225.
– Buttin, Paul, «Le malaise nord-africain, «in **Contacts en Terres d'Afrique**, Meknes, 1946, pp. 5 – 44.
– Cohen, Mark I. & Lorna Hahn, **Morocco-old Land, New Nation**, New York, 1966.
– Daure, David, «Le francais, purquoi faire ?», **Magreb**, no. 37 (janvier – février 1970), pp. 40 – 45.
– Desparmet, J., «Contribution a l'histoire contemporaire de l'Algerie : La politique des oulémas algériens (1911 – 1937),» **L'Afrique Francaise**, Vol. 47 (1937), pp. 352 – 358, 423 – 428, 523 – 527, 557 – 561.
– Desparmet, J., «Le nationalisme a l'ecole indigene en Tunisie et en Algerie, «**l'Afrique Française**, Vol. 45 (1935), pp. 104 – 107, 229 – 232.
– Desparmet, J., «Les reformistes et l'education nationale arabe en Algérie,» in **Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe**, Vol. 3, Paris, 1938, pp. 174 – 182.
Desparmet, J., «La resistance a l'Occident, «**L'Afrique Française**, Vol. 43, no. 5 (mai 1933), pp. 265 – 269.
– Elgey, Georgette, **La republique des contradiction (1951 – 1954)**, Vol. 2 **Histoire de la IV République**, paris, 1968.
– «Les emeutes de Casablanca et la situation politique au maroc», **Maghreb**, no. 9 (mai – juin 1965), pp. 15 – 16.
– «L'enseignement en afrique du Nord, «**Maghreb**, no. 1 (jan – fév. 1964), pp. 53 – 60.
– Al – Fass, Alal, **the Independance Movements in Arab North Africa**, Hazem Zaki Nuseibeh, Trans., Washington, 1954.
– El fass, Nacer, «Les perspectives de l'education nationale au Maroc dans le cadre du Plan Quinquennal, «**Confluent** (Rabat), no. 12 (mars – avril 1961), pp. 176 – 184.
– G. A., «Le service d'education de base», **Confluent** (Rabat), Vol. 3, no. 21 (avril 1958), pp. 220 – 223.
– Gallagher, Charles F., «Language and identity», in Leon Carl Brown, ed., **State and Society in Independant North Africa**, Wahshington, 1966, pp. 73 – 96.
– Gallagher, Charles, F., «Morocco goes Back to school, «American Universities Field Staff Repports, North Africa Series, CFG – 10 – 58 (Sept. 15, 1958).
– Gaudefroy-Demonmbynes, Roger, **L'Oeuvre française en matière d'enseignement au Maroc**, Paris, 1928.
– Geertz, Clifford, **Islam Observed : Religious Developement in Morocco an Indinesia**, New Haven, 1968.
– Geertz, Clifford, «Modernisation in a muslim State : The Indonisian Case», in Robert O. Tilman, ed., **Man, State, and Society in Contemporary Southeast Asia**, New York, 1969, pp. 201 – 211.
– Girardiere, E., «L'ecole coranique et la politique nationaliste au Maroc», **La France Méditerranéene et Africaine**, Vol. 1, no. 1 (1er trim., 1938), pp. 99 – 109.
– Gordon, David, **North Africa's French Legacy : 1954-1962**, Cambridge, Mass., 1962.
– Gordon, David, **The Passing of French Algeria**, London, 1966.
– Hajji, Mohammed, «L'histoire du Maroc et la civilisation musulmane dans les programmes de l'enseignement, «**Hespéris-Tamuda**, vol. 7 (1966), pp. 107 – 111.
– Halstead, John P., **Rebirth of a Nation ü The Origins and Rise of Moroccan Nationalism, 1912 – 1944**, Cambridge, Mass., 1967.
– Hassar, Fatima, «L'émancipation de la femme», **Confluent** (Rabat), Vol. 3, no. 21 (avril 1958), pp. 210 – 213.
– Hourani, Albert, **Arabic thought in the Liberal Age, 1798 – 1939**, London, 1962.
– J. L. L. (Jacques Lardelt de Lacharrière), «L'enseignement élémentaire des indigènes en Algérie et la question des écoles coraniques, «**L'Afrique Francaise**, Vol. 48, no. 7 (juillet 1938), pp. 302 – 308.
– Julien, Charles-André, **L'Afrique du Nord en marche : Nationalismes musulmans et souveraineté française**, Paris, 1952.
– Julien, Charles-André, «Colons française et jeune-tunisiens (1882 – 1912), «**Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer**, Vol. 54, nos. 194 – 197 (1967), pp. 87 – 150.
– Khatabi, Mohamed Larbi al., «Le problème de l'éducation et de l'enseignement au Maroc», **Confluent** (Rabat), no. 2 (juin – juillet 1959), pp. 181 – 186.
– Lacouture, Jean, **Cinq hommes et la France**, Paris, 1961.
– Lahbabi, Mohmed Aziz, «Au sujet de l'arabisation», **Confluent** (Paris), no. 28 (fev. 1963), pp. 137 – 139.
– Lacouture, Jean et Simonne, **Le Maroc à l'épreuve**, Paris, 1958.
– Lepp, Ignace, **Midi sonne au Maroc**, Paris, 1954.
– Le Tourneau, Roger, **Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane 1920-1961**, Paris, 1962.
– Le Tourneau, Roger, **Fez in the Age of the Marinides**, Besse Alberta Clement, trans., Norman, 1961.
– Le Tourneau, Roger, «Les tendances intellectuelles de la jeunesse de Fès, «in **Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe**, Vol. 3, Paris, 1938, pp. 23 – 28.
– Le Tourneau, Roger, **La vie quotidienne à Fès en 1900**, Paris, 1965.
– Lévi-Provençal, E., **Les histoires des chorfas : Essai sur la littérature historique et biographique au Maroc du XVIe au XIXe siècle**, paris, 1922.

- Les lignes de force du Maroc moderne, «**Politique Etrangère**, Vol. 20, no. 4 (aout – septembre 1955), pp. 393 – 424.
- Marcy, G., «Observation sur l'évolution politique et sociale de l'Aurés, «in **Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe**, Vol. 3, Paris, 1938, pp. 126 – 147.
- Martinez, Fernando Valderrama, **Historia de la Acción Cultural de España en Marruecos (1912 – 1956)**, Tetuan, 1956.
- Marty, Paul. **Le Maroc de demain**, Paris, 1925.
- Masson, Mlle, «Notes sur la femme marocaine», in **Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe**, Vol. 3, Paris, 1938, pp. 62 – 74.
- Merad, Ali, **Le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940 : Essai d'histoire religieuse et sociale**, Parisn 1967.
- Micaud, Charles A., Leon Carl Brown, and Clement Henry Moore, **Tunisia : The Politics of Modernization**, New York, 1964.
- Michaux-Bellaire, Ed., «L'enseignement indigéne au Maroc», **Revue du Monde Musulman**, Vol. 15, no. 10 (Oct. 1911), pp. 422 – 452.
- Montagne, Robert, «La crise nationaliste au Maroc, «**Politique Etrangère**, Vol. 2, no. 6 (Dec. 1937), pp. 3 – 30.
- Montagne, Robert, **Révolution au Maroc**, Paris, 1953.
- Moore, Clement Henry, «Politics in a Tunisian Village», **Middle East Journal**, Vol. 17, no. 5 (1965), pp. 527 – 540.
- Morlet, René, «Enseignement et coopération, réfléxions sur une expérience **Esprit** (Paris), Vol. 34, no. 350 (Juin 1966), pp. 1207 – 1224.
- «L'opération écoles coraniques au Maroc», **Maghreb**, no. 36 (nov – dec. 1969) pp. 34 – 36.
- Paye, Lucien, «L'enseignement en Tunisie», **Encyclopédie Mensuelle d'Outre-Mer**, document no. 8 (mai 1952).
- Pérès, J., «Le mouvement réformiste en Algétrie et l'influence de l'Orient, d'après la presse arabe d'Algérie», In **Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe**, vol. 1, Paris, 1936, pp. 49 – 59.
- Peretié, A., «Les medrasas de Fés», **Archives Marocaine** (Tanger), vol. 18 (1912), pp. 257 – 372.
- «Prblémes scolaires au Maroc», **Etudes** (Paris), Vol. 322 (avril 1965), pp. 512 – 523.
- «La question scolaire : probléme technique et en jeu politique», **Maghreb**, no. 17 (sept – oct. 1966).
- «Une rencontre sur le bilinguisme», **Confluent** (Rabat), no. 7 (mai 1960), pp. 325 – 383.
- «La rentré scolaire au Maroc», **Maghreb**, no. 12 (nov – dec. 1965), pp. 20 – 22.
- Rézette, Robert, **Les partis politiques marocains**, Paris, 1955.
- Speight, R. Marston, «Islamic Reform in Morocco», **The Muslim World**, Vol. 53, no. 1 (janvier 1963),pp. 29 – 33.
- Waterbury, John, **The Commander of the Faithful : The Moroccan Political Elit A Study in Segmented Politics**, New York, 1970.
- Zartman, I. William, «Problems of Arabization in Moroccan Education», in Benjamin Rivlin and Joseph S. Syzliowics, eds, **The Contemporary Middle East : Tradition and Innovation**, New York, 1965, pp. 328 – 238.
- Zghari, Si Mohammed, «Le Msid», **Bulletin de l'Enseignement Public du Maroc**, Vol. 25, no. 159 (avril – mai 1938), pp. 198-206.

ج - الدوريـات

1 - باللغة العربية

السعادة، الرباط، من 1911 تقريبا 1956 .

السلام، تطوان، من أكتوبر 1933 إلى نونبر 1934، وكان يصدرها محمد داوود .

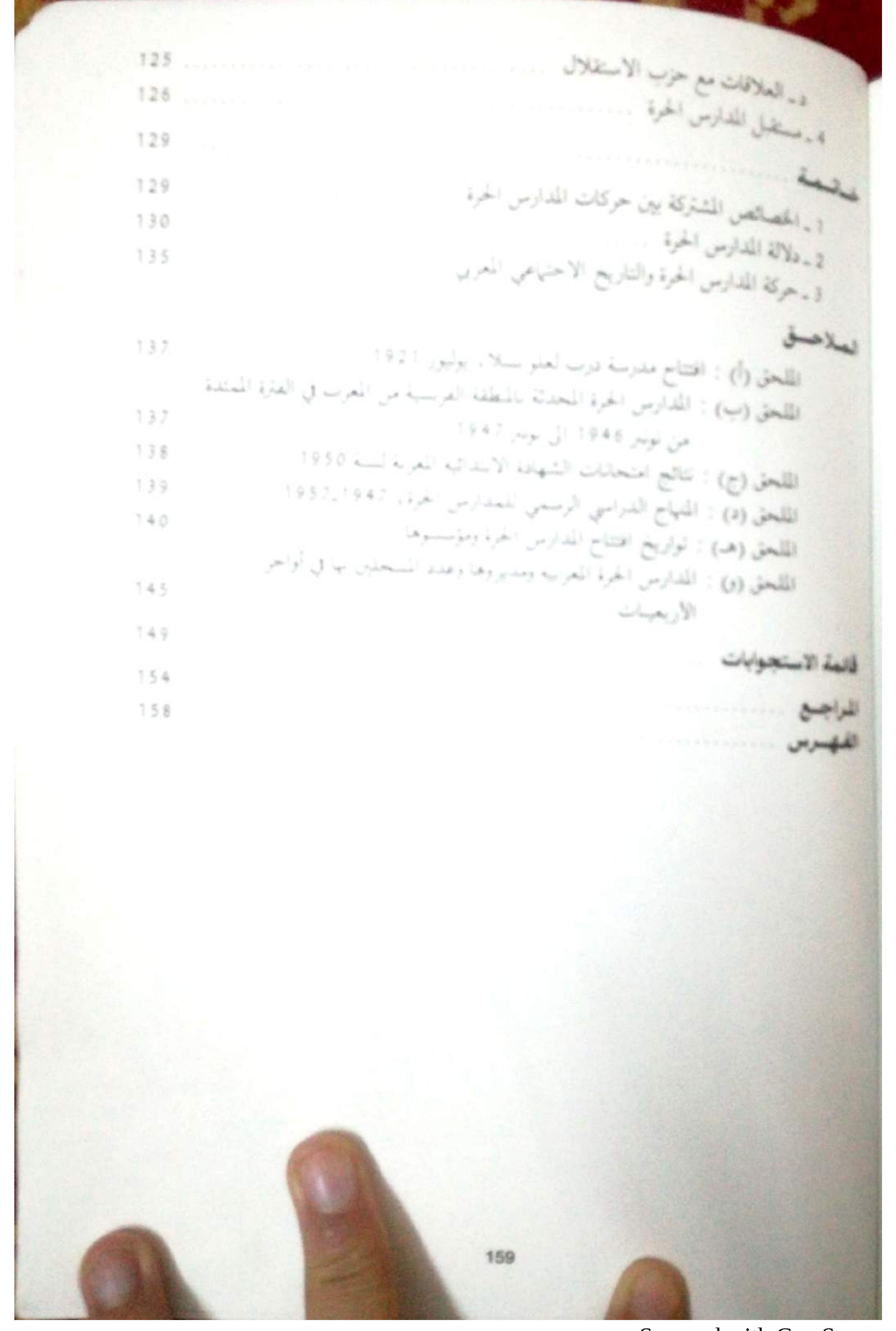
الأنباء، الرباط، جريدة يومية . وكانت تصدر سابقا تحت أسماء مختلفة كالعهد الجديد، والفجر وآخر ساعة .

2 - باللغتين الفرنسية والانجليزية

- **L'Afrique Française**, Paris.
- **Annuaire de l'afrique du Nord**, Paris.
- **Bulletin de l'Enseignement Public du Maroc**, Paris, 1914 – 1955.
- **Bulletin Officiel du Protectorat de la République Française au Maroc**, Rabat, 1912 – 1956.
- **Middle East Journal**, Washington.
- **Le Monde**, Paris.
- **L'Opinion**, Rabat.
- **Le petit Marocain**, Rabat.



الفهــرس



تعد هذه الدراسة حصيلة مران طويل، ابتدأ سنة 1959، وشمل التاريخ واللغة العربية ودراسات الشرق الأوسط. فخلال دراستي الجامعية، توسعت دائرة اهتمامي لتشمل، الى جانب الشرق الأوسط، منطقة شمال افريقيا. وأثناء دراسة مبكرة وعامة للمغرب، خلال الحقبة الممتدة من سنة 1925 الى سنة 1943، أثارت انتباهي الدلالة التاريخية لحركة المدارس الحرة، في البحث الذي قام به جون ب. هالستيد John P. Halstead ورغم أن مقاربتي لموضوع المدارس الحرة، والنتائج التي استخلصتها، تختلف بشكل ملحوظ عن المعالجة الوجيزة التي أفردها هالستيد للموضوع.

مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيضاء

الثمن : 35,00 درهماً